جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتربية والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية
قسم البحوث والدراسات الجغرافية

الجغرافيا الاقتصادية لقطاع غزة

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير
من قسم الجغرافيا

إعداد
فوزى سعيد أحمد الجدبه

إشراف
الدكتور/ محمد محمد يوسف زهره

١٩٩٧

إهــــداء

إلى الذى أعطانى الكثير ... وما زلت أعيش فى فيض عطائه الذى أنار دربى بجهده ومثابرته وتشجيعه..

إلى أبى العزيز رحمه الله ...

وإلى التى حملت وجعلت من نفسها واحة عطف وحنان ..

أمى الغالية ..

وإلى التى ربت وتعبت وجعلت من قلبها يخفق حباً وحناناً ..

إلى خالتى الفاضلة ..

وإلى الذى رسم الحروف الأولى على شفتاى وكتب الكلمات الأولى بقلمى .. له كل وفاء وتقدير وعرفان ..

إلى أخى عمر ..

وإلى التى رضيت بالسير معى فى طريق كله عطاء وحب ..

إلى زوجتى الحبيبة ..

وإلى أبنائى الأعزاء .. أهدى هذا الجهد المتواضع مع خالص الحب والتقدير ..

فوزى سعيد

شكـر وتقديـر

يسـعدني أن أتوجـه بأخلـص الشـكر وأصـدق التقديـر إلـى الأسـتاذ الكريـم **الدكتور / محمد محمد زهره** أستاذ الجغرافيا بجامعـة القـاهرة ومعهـد البحـوث والدراسـات العربيـة.. فقد نلت عظيم الشرف حين تكرم بالإشراف على هذه الرسـالة إذ أشـرف عليهـا أحسن مـا يكون الإشراف ولـم تكن لتخرج إلى النـور إلا بعنايتـه الفريـدة.

ومـا أحسبني أقدر علـى أن أوفيه حق رعايتـه والعرفـان بحسـن عنايتـه إذ كـان لـي معينـاً لا ينضب منذ أن طرقت باب الدراسات العليا وهو خير معين لطلابه.. وأسـأل اللـه أن يبـارك فـي عمـره وأن يمده بالصحـة والعافيـة..

هذا وأديـن بالعرفـان والجميـل إلـى أسـاتذة جامعـة الأزهـر بغـزة وأخـص بـالذكر الدكتـور/ **يوسف أبو مايله** والدكتـور/ **جهاد أبـو طويلـه** وأسـاتذة الجامعـة الاسـلامية وأخـص بـالذكر الدكتـور / **أحمـد القـاضي** والاسـتاذ/**أكـرم عـدوان** والأسـتاذ/ **رائـد صالحـه** كمـا أخـص بالشـكر الاسـتاذ/ **مـازن صـلاح العجلـه** الـذي ظـل واقفـا بجـانبي طـوال فـترة البحث. كمـا أخـص بالشكر الاستاذ / **يوسف إسماعيل كـامل** والدكتـور / **سـيد الجديـه** لمـا بذلوه معي من نصح وإرشاد كما أخص بالشـكر العـاملين بالمكتبـة الاسـلامية وبـالأزهر. وإلى كل من مد يد العون لـي بالمساعدة لهم مني كل تقدير وعرفان.

والله من وراء القصـد ...

فوزي سعيد

تمهيـــــــــد

الفهـــرس

فهـــرس الجـــداول

فهـــرس الأشـــكال

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــــــة :

يتناول هذا البحث بالدراسة الجغرافية الاقتصادية لقطاع غزة الذى هو الجزء الجنوبي الغربي من أرض فلسطين المطل على البحر المتوسط. وتعد موضوعات الجغرافية الاقتصادية على جانب كبير من الأهمية لما لها من أبعاد سياسية واقتصادية على الاقليم أو الدولة.

اسباب اختيار الموضـوع :

١. أهمية منطقة الدراسة بالنسبة للباحث وللدولة الفلسطينية المقترحة ذلك لكونها تمثل الجزء الأكثر أهمية لوقوعه على ساحل البحر المتوسط.
٢. مساعدة لذوى الشأن من متخصصي الدراسات الجغرافية بقطاع غزة وبخاصة الجغرافية الاقتصادية.
٣. ندرة الدراسات الجغرافية التىتناولت بالشمولية الجوانب الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة ونقل وسياحة فى قطاع غزة.
٤. إبراز العلاقة بين الجغرافيا الاقتصادية الفلسطينية والاسرائيلية.

وتغطى الدراسة الموضوعات الآتية :

١) الزراعة .
٢) الصناعة.
٣) التجارة والنقل والسياحة.

وتغطى الدراسة الفترة الزمنية من عام ١٩٨٥ وحتى عام ١٩٩٥ وقد تم تحديد نقطة البداية لعام ١٩٨٥ بسبب الدراسات الخاصة التى تناولت موضوعات جغرافية عن قطاع غزة وانتهت عند هذا الحد وحدد عام ١٩٩٥ كنقطة نهاية لفترة الدراسة لوقوف على آخر البيانات الاحصائية المتوفرة عن منطقة الدراسة سواء من مصادر اسرائيلية أو مصادر فلسطينية.

هذا بالاضافة الى أن فترة ٩٥/٨٥ تعتبر فترة هامة فى اقتصاديات قطاع غزة حيث قسمت الى ثلاث فترات وهى :

٨٧/٨٥ وهى مرحلة ما قبل الانتفاضة.

٩٣/٨٧ فترة الانتفاضة.

٩٥/٩٣ فترة السلطة الوطنية الفلسطينية.

وخلال هذه المراحل حدثت تغيرات أثرت كثيراً على الجغرافيا الاقتصادية لقطاع غزة سنوردها فى حينها.

أهداف الدراسة :

أ) التعرف على أهم التطورات الاقتصادية فى قطاع غزة ما بين ٩٥/٨٥.

ب) إبراز أثر الاحتلال الاسرائيلى على الأوضاع الاقتصادية فى قطاع غزة.

جـ) توضيح علاقة التفاعل المتبادلة بين موارد قطاع غزة الطبيعية والبشرية وانعكاساتها على مختلف أنماط الأنشطة الاقتصادية مما يفيد فى وضع تصور للتنمية الاقتصادية المستقبلية.

د) التعرف على أساليب السلطة الوطنية فى تطوير المرافق الاقتصادية.

هـ) ايجاد التوصيات والمقترحات التى تخدم موضوعات البحث.

أهمية الموضوع :

تأخذ هذه الدراسة أهميتها من عدة جوانب :

١ - طبيعة الموضوع ذاته تكسبه أهمية خاصة إذ أن دراسة الجغرافيا الاقتصادية لقطاع غزة وتأثير السياسات الاسرائيلية عليها تمس جانباً من أهم جوانب القضية الفلسطينية.

لذا كان من الأهمية بمكان توضيح هذه السياسات والاجراءات. ثم التعرف على أساليب السلطة الوطنية فى انقاذ ما دمرته اسرائيل بسياستها فى القطاع والذى وصف بأنه من افقر مناطق العالم.

٢ - تأتى هذه الدراسة لتحاول أن تساهم فى سد فراغاً ملحوظاً فى دراسات الجرافيا الاقتصادية المتعلقة بقطاع غزة.

٣ - وغنى عن البيان أن دراسة مثل هذه الموضوعات تعتبر من أهم الأهداف الاستراتيجية لمعهد البحوث والدراسات العربية والتى يدعو لها ويهتم بها من خلال الخطط والبرامج الدراسية المقررة فى المعهد.

٤ - وأخيراً فإن هذا البحث مهم للطالب باعتباره أحد أبناء القطاع والذين عاشو فيه خلال فترة الاحتلال الاسرائيلى وفترة البحث فالتفاعل مع هذا الموضوع والاهتمام به كان له دورا هاماً فى انجاز هذا البحث.

الدراسات السابقة :

١. جهاد محمد أبو طويلة : استخدام الأرض فى قطاع غزة، دراسة جغرافية معهد البحوث والدراسات العربية (رسالة ماجستير غير منشورة). القاهرة سنة ١٩٨٨.
من الدراسات التى أجريت على قطاع غزة وقد تناولت استخدام الأرض فى قطاع عزة وقد ركز الباحث على استخدام الأرض الزراعية وقد أفاد الباحث عن مدى استخدام الأرض فى قطاع غزة لغرض الزراعة.

٢. جهاد محمد أبو طويله : التخطيط الاقليمى فى قطاع غزة، جامعة الخرطوم، السودان، ١٩٩٤، رسالة دكتوراه غير منشورة.
من الدراسات الحديثة عن قطاع غزة حيث وضع الباحث تصوراً لعملية التخطيط الاقليمى فى قطاع غزة وقد تناول الباحث قطاعات الصناعة والزراعة والاسكان ووضع خططاً للنهوض بهذه القطاعات.
وقد استفاد فيها الباحث من حيث عرضه للموضوعات الجغرافية وبخاصة الزراعة والصناعة.

٣. رائد أحمد صالحة : مدينة غزة، دراسة فى جغرافية المدن، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٩٤ (رسالة ماجستير غير منشورة).
من الدراسات التى درست جغرافية المدن حيث تناول الباحث دراسة مدينة غزة، وقد أفاد الباحث عن مدى أهمية مدينة غزة والمدن الأخرى قياساً على أهمية مدينة غزة.

٤. جمال عبد المعطى البابا : الجغرافيا السياسية للدولة الفلسطينية، معهد البحوث والدراسات العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة ١٩٩٣
من الدراسات التى درست الجغرافيا السياسية للدولة الفلسطينية حيث وضع الباحث تصوره للدولة المقترحة وقد أفاد الباحث من امكانية قيام دولة مستقلة مطبقاً ذلك على المستقبل الاقتصادى لقطاع غزة.

٥. الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها : يوسف عبد المجيد فايد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٩١.
من الدراسات الحديثة لمعهد البحوث والدراسات العربية التى تهتم بالدولة الفلسطينية وتناولت مقومات الدولة الفلسطينية وقد أفادت الباحث كثيرا وبشكل مفصل عن المقومات الطبيعية والبشرية للدولة الفلسطينية.

٦. محمد أحمد خلوصى : التنمية الاقتصادية فى قطاع غزة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٢.
من الدراسات القديمة جدا عن قطاع غزة، وقد تناولت موضوع التنمية الاقتصادية من منظور اقتصادى وقد أفاد الباحث أن اطلع على الأوضاع الاقتصادية لقطاع غزة قديماً قبل ١٩٦٥.

٧. مصطفى مراد الدباغ : بلادنا فلسطين، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر ١٩٦٥.
دراسة تاريخية قديمة وجغرافية عن جميع دولة فلسطين وكانت الدراسة عبارة عن صورة واضحة للتطورات التاريخية وقد أفادت الباحث فى الالمام عن تاريخ المنطقة بصفة عامة وقطاع غزة بصفة خاصة.

٨. قسطنطين خمار : الموسوعة الفلسطينية للدراسات الجغرافية، المجلد الثانى، دمشق ١٩٨٤.
الموسوعة الفلسطينية غنية عن التعريف فإنها جامعة شاملة قديمة وحديثة وقد أفادت الباحث فى كثير من الموضوعات السكانية والاقتصادية.

الدراسات الأجنبيــة :

1- Elisha E.F. and Efrat "Geography of Israel" Univ. Press Jerusalem, 1976.

دراسة لجغرافيــة اسـرائيل فــى اسـتخدام الأرض ودراسـة سـكان والأحـوال الاجتماعية والاقتصادية وقد أفاد الباحث فيها فيما يتعلق بقطاع غزة فقط.

2- Picard "Structure Evolution of Palestine" Geo. Dept. Hebrow Univ. Jerusalem, 1948.

دراسـة قديمـة لبيكـارد ١٩٤٨، تنـاول فيهـا البـاحث الـتركيب الجيولوجــى لفلسطين وقد أفاد الباحث منها ما يتعلق بقطاع غزة.

3- Abdel salam and Sabets, "Soils of the Gaza Strip" Bulletin dela Societe de Geograpie d'Egpt FXXVIII

دراسة جيولوجية لباحثين مصريين لأنواع التربة فى قطــاع غـزة وقـد أفـاد الطالب عن أنواع التربة فى قطاع غزة.

4- Meron Benvensiti, "The West Bank and Gaza strip A survey of Israel" Policies, Washington D.C. the American Enterprise Institute for Public Research A.f.L. 1984.

دراسـة اقتصاديـة واجتماعيـة للضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة أجراهـا بـاحث اسـرائيلى وقـد ركـز فيهـا البـاحث علـى الأوضـاع الاقتصاديـة كذلـك الطبقـة العاملـة وقـد أفـاد البـاحث عـن الموضوعـات الاقتصاديـة المتعلقـة بقطـاع غزة.

مصادر البحـث :

مـن أهـم المصـادر التـى اعتمـد عليهـا الطـالب :

١ – الدراســات السـابقة التـى تنـاولت قطـاع غـزة بـالبحث والدراسـة وخاصـة الرسـائل العلميـة والكتـب ذات العلاقـة مـن قريـب أو بعيـد بموضـوع الجغرافيـا والجغرافيـا الإقتصاديـة.

٢ – التقارير والأبحاث التى نشرت حول قطاع غزة وخاصـة تلـك التـى صـدرت عـن

دائـرة الاحصـــاء المركــزى الاســرائيلى ودائـــرة الاحصـــاء المركـــزى الفلســطينى والملتقى الفكر العربـى.

٣ - المقالات والتقارير التى تنشر فى الدوريـات العلميـة.

٤ - منشورات الدوائـر الحكوميـة والمجـالس القرويـة ودائـرة الزراعـة والميـاه والتربـه والمساحة فى قطـاع غزة.

٥ - الخرائط والصور الجوية ولقد تم توفير خرائط للقطـاع بمقيـاس رسـم ١-٥,٠٠٠، ١-١٠,٠٠٠، ١-٥٠,٠٠٠.

الدراسـات الميدانيـة : *Field Work*.

تعـد الدراسـة الميدانيـة خطـوة مهمـة مـن خطـوات البحث الجغرافـى فبواسـطتها يستطيع الباحث أن يـرى ويلمس الجوانب التى كـانت خافية عليـه والتـى لـم تكـن واضحـة فى الكتب والتقارير أو الخرائط أحياناً كمـا أنـه بالدراسـة الميدانيـة يسـتطيع أن يتـأكد مـن صحـة المعلومـات التى فـى حوزتـه عن منقطـة الدراسة وأن يسد النقص فيهـا.

ومن هنا تم انجاز الدراسـة من خـلال أربـع مراحـل :

المرحلـة الأولـى :

المسح الميدانـى والتـى مـن خلالهـا تـم فحص منطقـة الدراسـة جيـداً وتدويـن بعـض الملاحظـات لـم تكـن منشـورة عـن اسـتخدام الأرض وقـد تـم التعـرف علـى الامكانيـات المتوفـرة كذلك علـى أهـم المشـاكل والصعوبـات كمـا اسـتفاد الطـالب فـى تصحيـح بعـض المعلومـات الموجـودة فـى الكتب والبيانـات عن قطـاع غزة التى واجهت البـاحث.

المرحلـة الثانيـة :

مرحلـة المقابلات الشـخصية حيـث واجهـت البـاحث بعـض الصعوبـات مـن رفـض أرباب العمـل من الاجابـة علـى بعض الأسئلة بدافـع الخوف حيـث كـان البـاحث يلجـأ الـى الاقنـاع لكـى يجاب علـى الأسئلة.

المرحلـة الثالثـة :

هى مرحلة الاستبيان فقد تم توزيـع حوالـى ٢٥٠٠ استمارة استبيان على المزارعين وأصحاب المصانع والمحلات التجارية وسائقى النقل. وتم ارجاع حوالى ٢١٥٠ استمارة.

المرحلـة الرابعـة :

وهـى مرحلـة كتابـة متن الرسـالة وتدويـن مـا تـم التوصـل اليـه مـن خـلال الدراسـة الميدانيـة.

منهـج الدراسـة :

اختلـف أسـلوب الدراسـة الـذى اتبعـه الباحث تبعـاً لموضـوع البحـث لهـذا كـان عليـه أن يتبـع :

١ – المنهج التـاريخي: مـن خـلال تتبـع وتطـور المظـاهر الاقتصاديـة فـى قطـاع غـزة بيـن ١٩٩٥/٨٥.

٢– المنهـج الموضوعـى الذىتتـم فيــه دراســة الظــاهرة الاقتصاديـة ومكوناتهـا والعوامـل المؤثـرة فيهـا.

٣ – الاسـلوب الكمـى: الـذى يعتـبر مـن المنـاهج الحديثـة التـى تميـل اليهـا الدراسـات الجغرافيـة وخاصـة الجغرافيـا الاقتصاديـة.

٥ – الاسـلوب التحليلـى : والـذى اسـتخدمه البـاحث بصـورة كبـيرة فـى معظـم أجـزاء الرسـالة وبـالذات فـى تحليـل الجداول وتحليـل نتـائج الدراسـة الميدانيـة بالاضافـة الـى الخرائـط.

فـروض البحـث :

مـن أجـل التوصـل الـى تحقيـق أهـداف هـذه الدراسـة وضـع البـاحث الفـروض الآتيـة:

١ – ان قطـاع غـزة يعـانى مـن آثـار الاحتـلال الاسـرائيلى التــى حـالت دون نمـو القطاعـات الانتاجيـة فيـه.

٢ – ان العوامـل الطبيعيـة والبشـرية لهـا تأثيرهـا المباشـر علـى الجغرافيـا الاقتصاديـة.

٣ – ان العنصـر البشـرى ضعيـف الانتاجيـة بسـبب تدنـى الأجـور.

٤ – الافتقـار الـى الدعـم الكـافى للنهـوض بالمشـروعات الاقتصاديـة.

٥ – هـل يصبـح قطـاع غـزة هنـج كونـج أو سـنغافورة الشـرق الأوسـط فـى ظـل السـلطة الوطنيـة والسـلام العـادل.

وسـيقوم الطـالب مـن خـلال فصـول هـذا البحـث باختبـار هـذه الفـروض وسـيظهر فـى الخاتمـة مدى تحقيقها اعتمـاداً علـى مـا يتـم التوصـل اليـه فـى هـذه الفصـول مـن نتـائج.

الصعوبات التى واجهت الطالب :

واجهت الطالب العديد من المشاكل والصعاب لعل أهمها :

١ - الاضطرار الى الاعتماد على المصادر الاسرائيلية للحصول على البيانات المطلوبة مع ما يتضمنه هذا من توخى الحذر الشديد فى التعامل مع هذه الاحصائيات.

٢ - تضارب البيانات المتعلقة بالموضوع واتساع البون بينها بصورة أضفت صعوبة شديدة فى استخلاص الأرقام الأنسب والأدق وما يتفق مع موضوع الدراسة.

٣ - الصعوبة فى التعامل مع أرباب العمل لخشيتهم من دفع الضرائب.

محتويات الرسالة : *Contents*

الفصل الأول :

يتناول المقومات الطبيعية من الجوانب التى تخدم الجغرافيا الاقتصادية فى قطاع غزة، بنيتها وتركيبها الجيولوجى والسطح والمناخ والتربة وموارد المياه.

الفصل الثانى :

تناول المقومات البشرية التى تخدم الجغرافيا الاقتصادية من سكان على اعتبارهم عنصر الانتاج والاستهلاك فتكوينهم وتوزيعهم وخواصهم الاقتصادية تؤثر تأثيرا مباشراً على الانتاج الاقتصادى. إذ دُرست اعداد السكان وتطورها والمواليد والوفيات والزيادة الطبيعية ثم درست السكان من حيث التوزيع الجغرافى وكثافتهم وأهم العوامل المؤثرة ثم التركيب النوعى والعمرى وقوة العمل وأوجه النشاط الاقتصادى.

الفصل الثالث :

قد تم دراسة مفصلة عن الانتاج الزراعى والحيوانى والثروة السمكية فى قطاع غزة إذ تناول البحث الأسس الطبيعية والبشرية التى قامت عليها الزراعة من حيث أشكال السطح والمناخ والتربة وموارد المياه والأيدى العاملة ونظام الملكية للأرض والميكنة الزراعية والتسميد ورأس المال والأسواق والمواصلات ثم درست الغلات الزراعية من أشجار مثمرة ومحاصيل حقلية ثم الانتاج الزراعى وتوزيعه الجغرافى

وأخيراً أهم المشكلات التى يعانى منها القطاع الزراعى.

أما عن الثروة الحيوانية فتم دراسة العوامل المؤثرة فى نموها ثم دراسة تطورها فى قطاع غزة وأهم المشكلات التى تحول دون تطور الثروة الحيوانية.

درسنا المقومات المؤثرة على الانتاج السمكى والتوزيع الجغرافى لصيد الأسماك ثم تطور انتاج الأسماك اضافة الى المشكلات التى تعانى منها الثروة السمكية فى قطاع غزة.

الفصل الرابع :

درس الانتاج الصناعى من حيث المقومات الطبيعية والبشرية المؤثرة فيه ودُرس المنشآت الصناعية وعدد العاملين فيها وتطور هيكل الصناعة ثم درس تطور حجم المنشآت الصناعية والصناعات الرئيسية فى قطاع غزة وتوزيعها الجغرافى والصورة العامة لهيكل الصناعة.

وأخيراً المشكلات التى تعيق التنمية الصناعية فى قطاع غزة.

الفصل الخامس :

تناول النقل والمواصلات والتجارة والسياحة. وقد درس الطالب المقومات الطبيعية والبشرية للنقل وأنواع الطرق فى قطاع غزة ودراسة أنماط الطرق المرصوفة وكثافة الطرق المرصوفة ودراسة وسائل النقل وأخيراً المشكلات التى تواجه النقل.

التجارة الخارجية :

حيث درس فيها اتجاهات التجارة الخارجية والميزان التجارى لقطاع غزة ثم التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية وأخيراً التركيب السلعى والخيارات السياسية للتجارة الخارجية وأهم المشكلات التى تواجه التجارة الخارجية.

أما عن التجارة الداخلية :

فدرست من خلال الأسواق الداخلية الأسبوعية التى تخدم المناطق السكانية فى قطاع غزة.

السياحـــــة :

درست من خلال المقومات السياحية فى قطاع غزة ثم أنماط السياحة والتوزيع الجغرافى لشاطىء قطاع غزة وأخيراً المشكلات الرئيسية للسياحة فى قطاع غزة.

الفصل السادس :

فهو عبارة عن إجمال آثار الاحتلال الاسرائيلى على الجغرافيا الاقتصادية لما لذلك من أهمية فى القاء الضوء على التغيرات التى حدثت بعد الاحتلال الاسرائيلى عام ١٩٦٧ وتم دراسة الآثار على الأوضاع السكانية من حيث اتجاهات النمو السكانى والهجرة ودراسة السكان من حيث التركيب النوعى والعمرى وقوة العمل.

ثم درست آثاره على الانتاج الزراعى من حيث مجموعة من الاستراتيجيات والاجراءات الاسرائيلية على الأرض ثم أثرها على التركيب المحصولى.

ودرست إثارة على الانتاج الصناعى من خلال أسباب الركود الصناعى خلال الاحتلال ثم الاحصاءات الخاصة بالصناعة وحجم الوحدات الصناعية وتبعية القطاع الصناعى الاسرائيلى والتوطن الصناعى وأخيراً أهم النتائج الخاصة بالسياسة الاسرائيلية.

أما عن أثر الاحتلال على التجارة الخارجية :

فتم دراسة السياسة الاسرائيلية نحو التجارة الخارجية لقطاع غزة.

أما عن النقل والمواصلات والسياحة :

فدرس آثار اسرائيل على النقل والمواصلات والسياحة.

وأخيراً نتائج الاحتلال الاسرائيلى على الأوضاع الاقتصادية فى قطاع غزة.

الفصل الختامى :

يدرس المستقبل الاقتصادى لقطاع غزة فى حالة قيام دولة فلسطينية مستقلة أو ارتباط سياسى مع الأردن.

النتائج والتوصيات :

والله نسأل أن يوفقنا الى ما فيه الخير وخدمة العلم والمتعلمين..

الملامح الجغرافية لقطاع غزة

يطلق قطاع غزة على ذلك الشريط الساحلى على شاطئ البحر المتوسط والبالغ طوله حوالى ٤٥ كم وعرضه ١٢ كم عند خانيونس و ٦ كم عند دير البلح وبهذا تبلغ مساحته نحو ٣٦٥ كم٢ وتحيط به أراضى فلسطين المحتلة بواقع ٥١ كم ومع مصر بواقع ١١ كم جنوباً أما عن حدوده البحرية فتبلغ طولها ٤٤ كم [١]

وفى أعقاب حرب ١٩٤٨ أعلن عن قيام اسرايل كدولة بفلسطين وبعد اتفاقية رودس فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩ وجد ما يعرف باسم قطاع غزة على الجزء الجنوبى الغربى من فلسطين وهو مصطلح عسكرى سياسى لا يستند الى أى أسس جغرافية فى وجوده [٢] شكل (١)

ويقع قطاع غزة بين دائرتى عرض ٤″، ١٣′، ٣١° و ٤٥″، ٣٥′، ٣١° وبين خطى طول ٣″، ١٣′، ٣٤° ، ٣٤′ ٣٤° ٥ دقيقة شرقاً [٣] وتضم المناطق الحضرية والريفية بالاضافة إلى المخيمات للاجئين الفلسطينين. شكل (٢)

ويرتبط قطاع غزة ببقية فلسطين بمسافات قصيرة فمن السهوله الوصول الى أى مكان بدون عناء وهذا يساعد على تطور العلاقات التجارية بينهما فعلى سبيل المثال يبعد قطاع غزة عن القدس نحو ٩٤ كم وعن الخليل ٤١ كم وعن يافا ٧٩ كم وعن المجدل ٢٥ كم [٤]

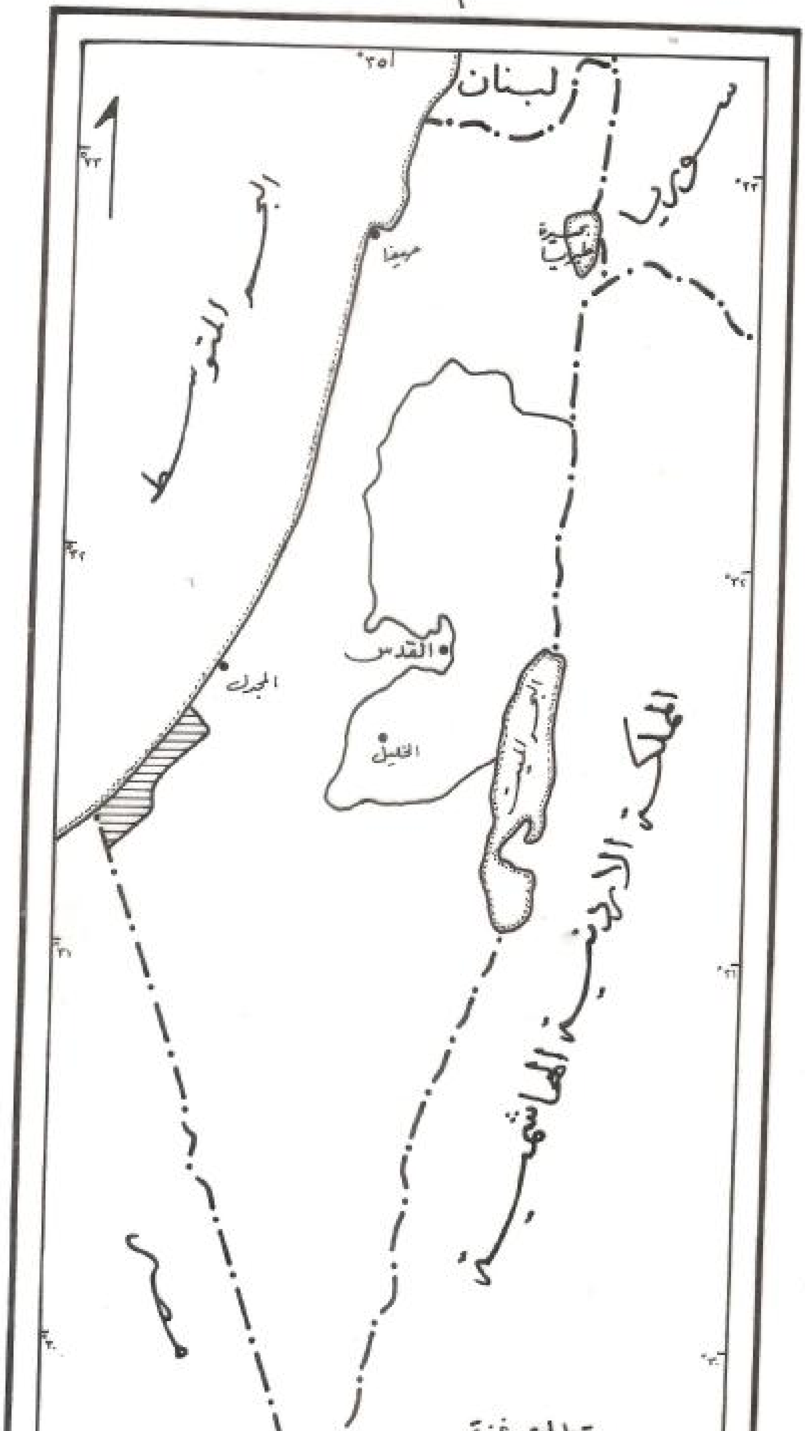
---

١ - جمال عبد المعطى البابا- الجغرافيا السياسية للدولة الفلسطينية- رسالة ماجستير غير منشورة- معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٩٣، ص ١٢١.

٢ - حسين أبو النمل- قطاع غزة من ٤٨/١٩٦٧- تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية- بيروت مركز الأبحاث الفلسطينية ١٩٧٩، ص ١٢.

٣ - عادل عبد السلام- الملامح الطبيعية لسطح الأرض فى الدولة الفلسطينية، الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها- معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩١، ص ١١٦.

٤ - محمد سلامه النحال- فلسطين أرض وتاريخ ط أولى- دار الجليل للنشر، عمان ١٩٨٤، ص ٢٦٤.



شكل (١)

المصدر/ أطلس EXFORD.



المصدر / مصلحة المساحة ، قطاع غزة ١٩٩٤ .

شكل (٢)

الفصل الأول

المقومات الطبيعية للجغرافيا الإقتصادية

فى قطاع غزة

أولا : التكوينات الجيولوجية

ثانيا : التضاريس

ثالثا : المناخ

رابعا : المياه الجوفية

خامسا: التربة

الفصل الأول
المقومات الطبيعية للجغرافيا الاقتصادية

أولا : التكوينات الجيولوجية وعلاقتها بالجغرافيا الاقتصادية :

يقصد بالتكوينات الجيولوجية الوحدات الصخرية المكونة من العديد من الطبقات التى تتألف منها القشرة الأرضية لأنه بدونها لا يمكن التعرف على أنواع التربة والسطح والمياه الجوفية والمعادن ومدى تأثيرها على الفروع الأساسية للجغرافيا الاقتصادية الزراعة والصناعة والنقل والمواصلات والتجارة والسياحة.

لقد خضع التكوين الجيولوجي الى عاملين أساسيين هما :

أ – العوامل الباطنية : المتمثلة بحركتي الارتفاع والهبوط بلطف شديد نتج عن ذلك انغمار سواحله سواحل قطاع غزه بمياه البحر المتوسط ثم انحساره عنها وتكررت هذه العملية عدة مرات تراجع فيها البحر عن البر الساحلى فى عصر ميوسين [١] ثم حدثت بعض الصدوع عملت على ظهور الأودية متمثلة فى وادى غزة ووادى السلقا ووادى بيت حانون التى يمكن الاستفادة منها بتخزين المياه لفصل الصيف [٢] والاستفادة منها فى الزراعة بالإضافة على أنها تعمل على رفع منسوب المياه الجوفية لقطاع غزة.

ب – العوامل الخارجية : المتمثلة بالمناخ وتغيراته فى الزمن الرابع الجيولوجى وهى عوامل أثرت على مستوى سطح البحر بالاضافة الى ظهور التلال الكركارية الساحلية والتى تستخدم فى عمليات اصلاح الطرق الترابية لصلابتها بالاضافة الى كونها خازنة للماء التى تستخدم للرى ومياه الشرب.

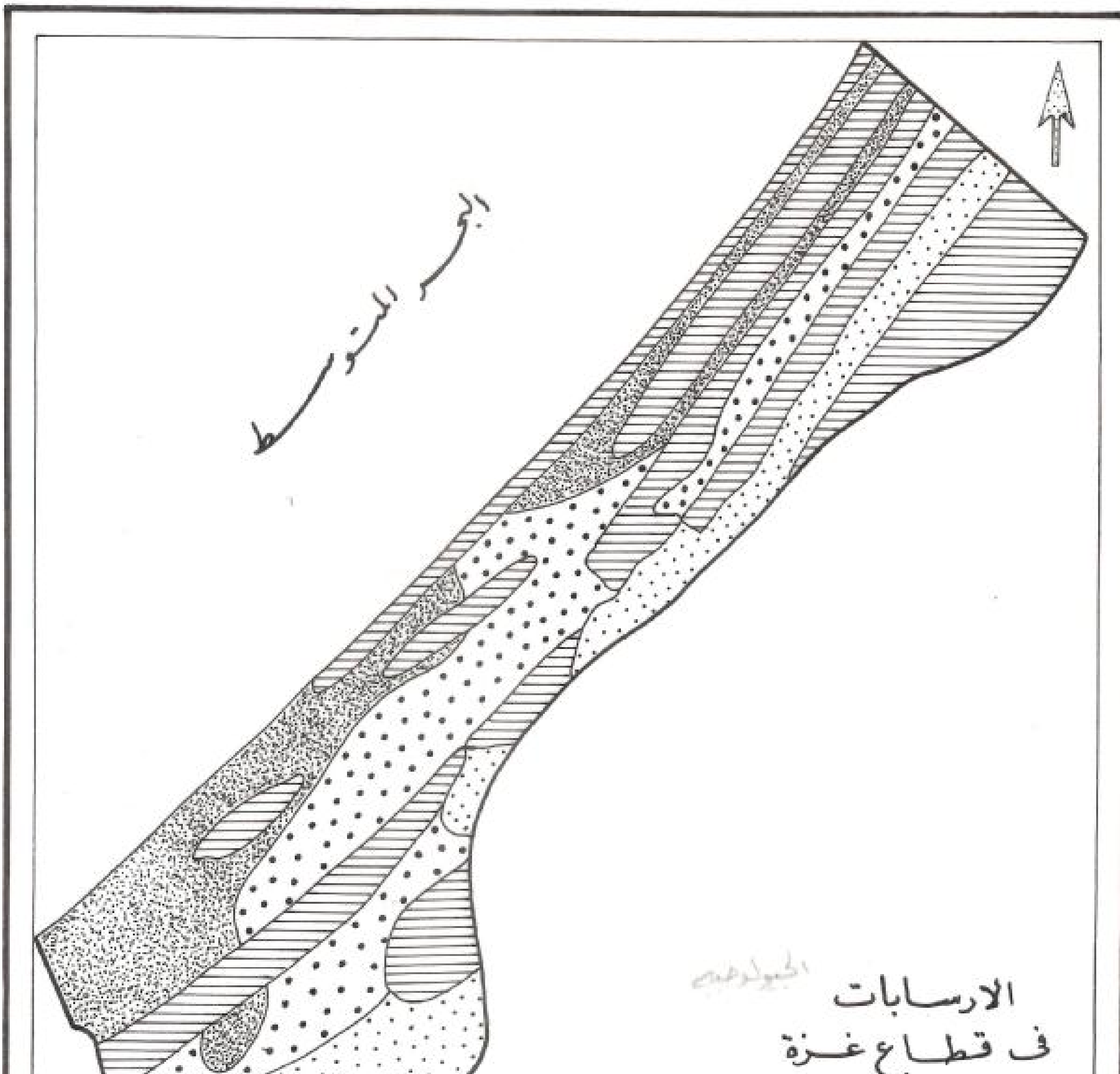
ومن خلال دراسة التكوين الجيولوجى لقطاع غزة نجد أن أقدم هذه التكوينات تعود الى عصرى البليوسين والبلايتوسين. وتمتاز هذه التكوينات بقدرتها على حجز المياه الباطنية وتعلوها طبقة طينية حديثة جداً من الكثبان الرملية المرتطمة بالبحر المتوسط [٣] شكل (٣).

---

١ – عادل عبد السلام، الملامح الطبيعية لسطح الأرض فى الدولة الفلسطينية، الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها، مرجع سابق، ص ١٢٢.

٢ – جمعة رجب طنطيش، المياه فى فلسطين دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية والسياسية، ليبيا، ١٩٨٩، ص ١١٤.

3.- Picard and P.Salomonica, on the Geology of the Gaza-Beershaba district Bull. No.2 Jersulem 1936, p. 64.



المصدر/ جهاد أبو طويلة - التخطيط الاقليمي.

شكل (٣)

١ - تكوينـات عصـر البليوسـين : *Pliocene*

تعود تكوينات هذا العصر الى حركة الهبـوط التـى حدثـت فـى المنقطـة السـاحلية والتـى أدت الـى تكوين حـوض كبير كـان مسرحاً لعمليات الارسـاب من التكوينـات الطفيلية والرمليـة المعروفـة باسم السـاقية وهـى تتكـون مـن المـارل الطينـى والجـير والحصـى والزلـط والرمـل.

٢ - تكوينـات البلايستوسـين *Pleistocene*

تغطى رواسب هذا العصر فى منطقة قطـاع غـزة طبقـة الكونجلـو مـرات الرقيقـة التابعـة للبلايوسين ويبلـغ سمكها ١٦٠ متر والتى تتكون من أسفل إلى أعلى شـكل (٤)

تكويـن الكركـار البحـرى :

ويتكـون مـن فتـات الأصـداف البحريـة ورمـال الكوارتـز الملتصقـة بعضهـا ببعـض بمادة لاحمة جيريـة. ويـتراوح سـمك الكركـار البحـرى بيـن ١٠-١٠٠ مـتر [١]. وقـد أدى الترسيب البحـرى فـى نهايـة هـذه الفـترة الـى تكويـن سـطح لا يوجـد توافـق بينهـا وبيـن الطبقـات القاريـة التى تعلوهـا وتعتـبر هـذه الطبقـات المصـدر الرئيسـى للميـاه الجوفيـة فـى قطـاع غـزة والمعروفـة محليـا باسم الفجـرة.

تكويـن الكركـار القـارى :

يتكـون الكركـار القـارى من الأحجـار الرمليـة الجيريـة وهـى وحـدات متمـيزة تتبـادل معهـا طبقـات مـن الرمـال الطينيـة الحمـراء المعروفـة محليـا باسم الحمـره. ويبـغ أكـبر سـمك لهذه الطبقـة حوالـى ١٠٠ مـتر [٢]

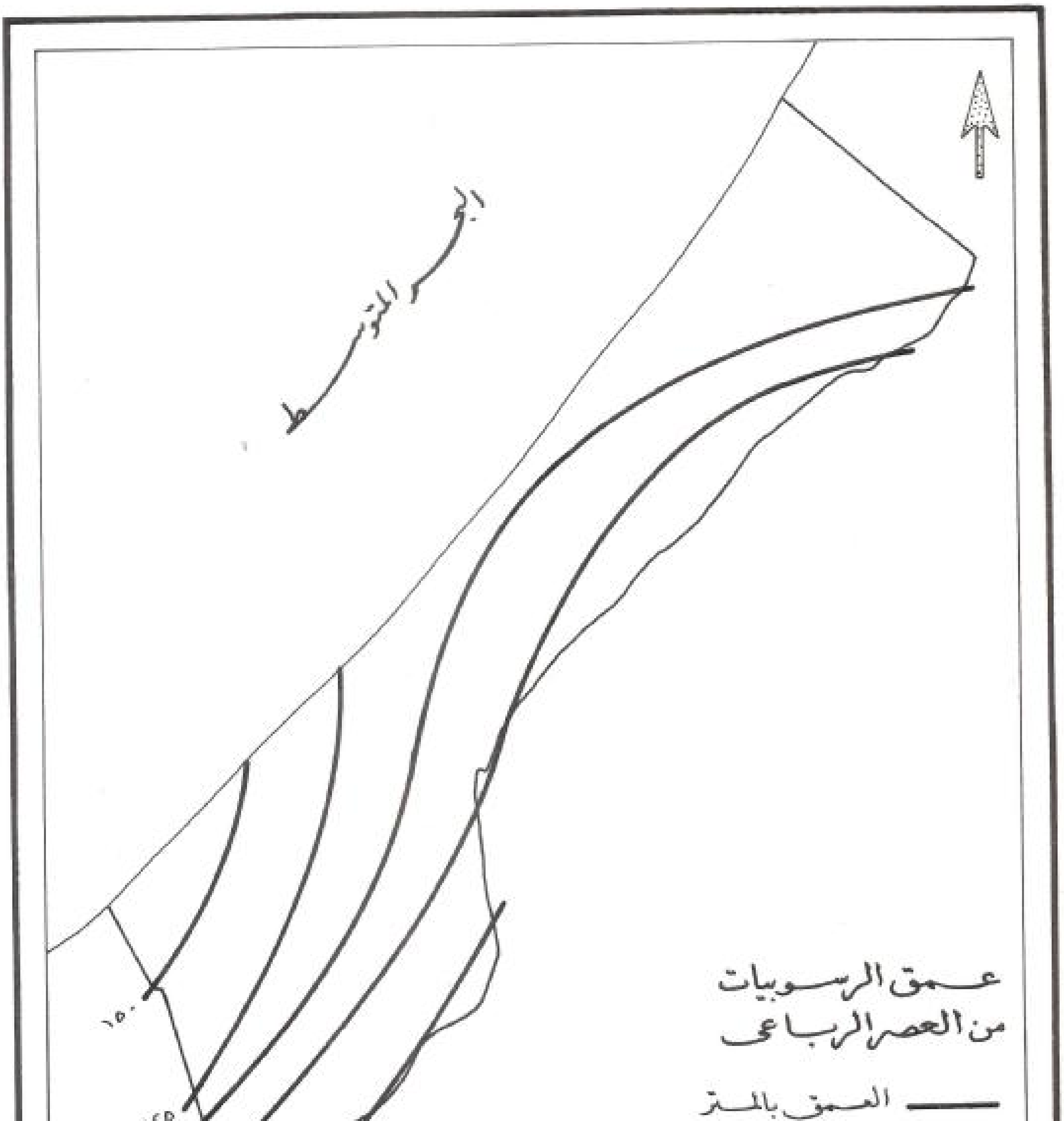
هذا وقـد اشتقت مكونـات هذا التكويـن مـن الرسـوبيات البحريـة التـى ترسـبت فـى البحيرات المنفصلـة والمعروفـة باسم اللاجونـات والتـى تعرضـت للتجفيـف [٣]

---

١ - يروكونسلت ارنهام، ملامح غزة البيئية، الجزء الأول، ١٩٩٤، ص ٨.

٢ - المرجع السابق، ص ٨.

3- Picard: Structural Evolution of Plaestine, Hebrow Univs. Jeruslem, 1948, p. 51



المصدر/ الملامح البيئية لقطاع غزة.

شكل (٤)

ثم تكونت فى المناطق الساحلية فى صورة تلال رملية شاطئية متوازية تصلبت بعد ذلك من خلال مادة جيرية لاحمة وتتميز هذه التلال بأنها طينية فى الشمال ورملية فى الجنوب وخاصة فى خانيونس ورفح (١)

تكوينات عصر الهولوسين *Holocene*

وهى تلى رواسب البلايستوسين الى أعلى وهى احدث التكوينات جميعاً وتغطى مساحات كبيرة من قطاع غزة ويتراوح سمكها محلياً بين ١٠-٢٥ مترا ويمكن التمييز بين أنواع مختلفة من هذه الرسوبيات.

١ - الكثبان الرملية الساحلية :

وتنتشر هذه الكثبان بصورة خاصة قرب مدينة رفح جنوب القطاع ويصل ارتفاعها نحو ١٥ متر وغالباً يكون اتجاه هذه الكثبان من الشرق والشمال الشرقى إلى الغرب والجنوب الغربى وفى اتجاه الشمال تصبح هذه الكثبان متفرقة ومتناثرة فى منطقة عرضها من ٢-٣ كيلو متر على طول الساحل ويرجع أصل هذه الرسوبيات الرملية الى رواسب نهر النيل.

٢ - رسوبيات الوديان :

وتتكون من طبقات الرمل واللويس والحصى والتى يصل سمكها عشرات الأمتار كما فى وادى غزة.

٣ - الرسوبيات النهرية والرياحية :

تمتاز هذه الرسوبيات بانتشار واسع فى شمال وادى غزة حيث التربة الطينية البنية الثقيلة. أما الرياحية فتنتشر فى جنوب قطاع غزة وهى تشبه اللويس وهى مختلطة بالرمال التى تذروها الرياح من سيناء بمصر والنقب فى فلسطين المحتلة.

٤ - تكوين الشاطى (زفزف)

ويتكون من طبقة رقيقة من الرمل المخلوط بفتات لأصداف البحرية وفى بعض الأماكن تلتحم هذه التكوينات بمادة كربونات الكالسيوم.

1- Salem, MR. Geology of Ground water in the area between El-Arish and Gza, Cairo Univ. Faculty of Science Geology Department 1963, pp. 67, 84.

ومن خلال الدراسة الميدانية التى قام بها الباحث على المناطق الساحلية لاحظ أن كثير من الكثبان الرملية قد أزيلت لأغراض البناء وبعضها قد نمت فوقه أشجار الأثل والتى ساعدها على البقاء والاستمرار. أما فى المناطق المنخفضة من الساحل فقد استغلت فى الزراعة والمعروفة محلياً باسم "المواصى" وهى مناطق تم تجريفها لتصل الى مستوى قريب من المياه الجوفية العذبة وتستخدم للزراعة إما لزراعة الخضار أو زراعة الفاكهة مثل الجوافه فى المنطقة الجنوبية.

ثانيا : تضاريس قطاع غزة :

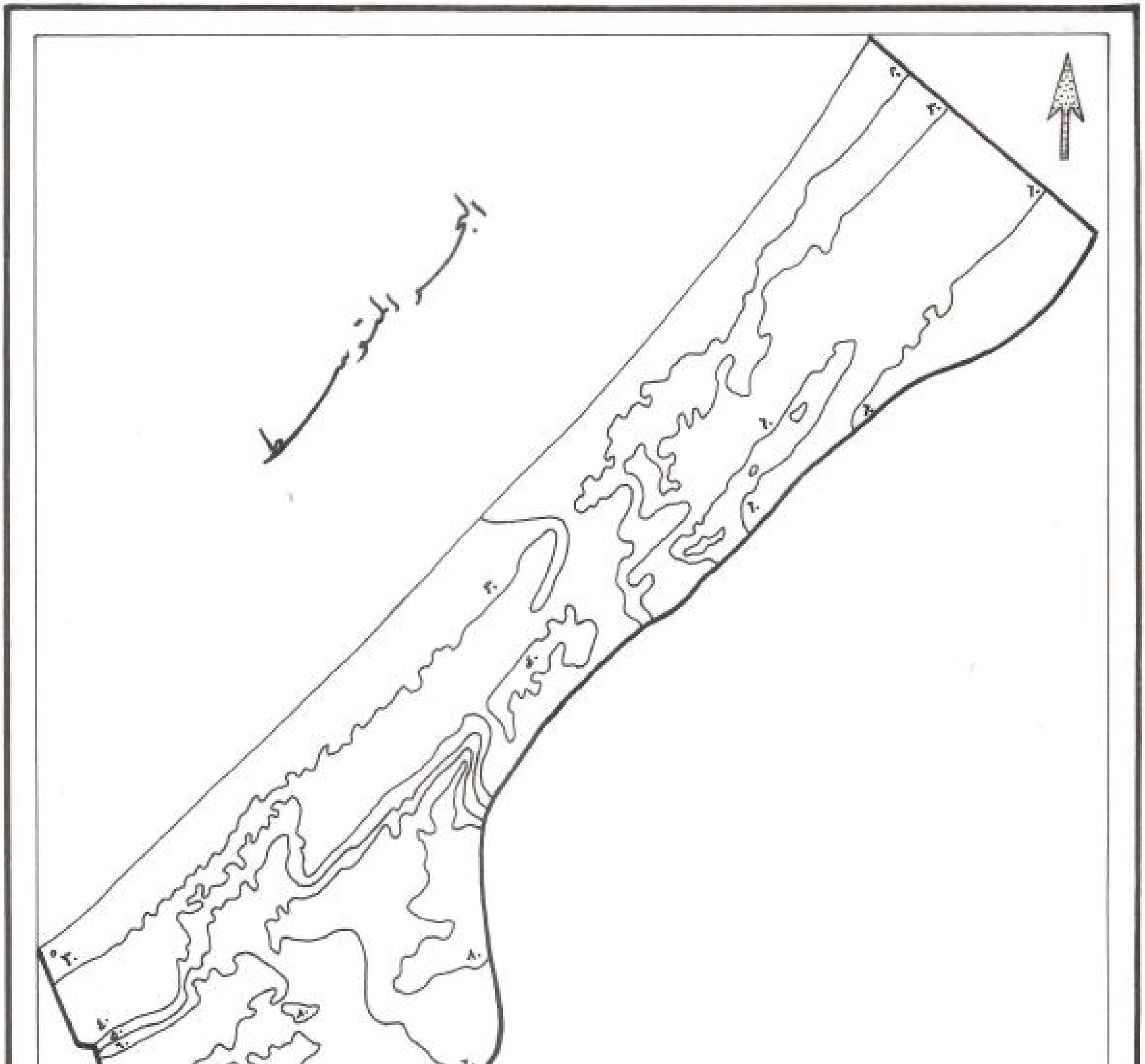
تكتسب دراسة التضاريس أهمية خاصة بالنسبة للجغرافيا الاقتصادية والناظر الى الخريطة الكنتورية لقطاع غزة شكل (٥) يجدها خالية تماماً من الجبال ويغلب عليها النمط السهلى والتلال الصغيرة والتى تنتشر على طول الساحل وقد ميزت هذه النطاقات منسوب الاقليم بالنسبة لسطح البحر هذا بالاضافة الى تنوعه [١]

وتعد تضاريس قطاع غزة جزءاً متقلصاً من السهل الساحلى الفلسطينى الممتد من جبل الكرمل شمالاً وحتى جزيرة سيناء جنوباً ولدراسة العلاقة بين مظاهر السطح وبين الجغرافيا الاقتصادية لا بد من البحث فى :

أولا : السمات العامة للسطح.

ثانيا : مظاهر السطح.

1- Wheeler J. et al., Regional Geography of the world, NewYork, 1961, p.90.



المصدر / مصلحة المساحة بقطاع غزة.

شكل (٥)

أولا : السمات العامة للسطح :

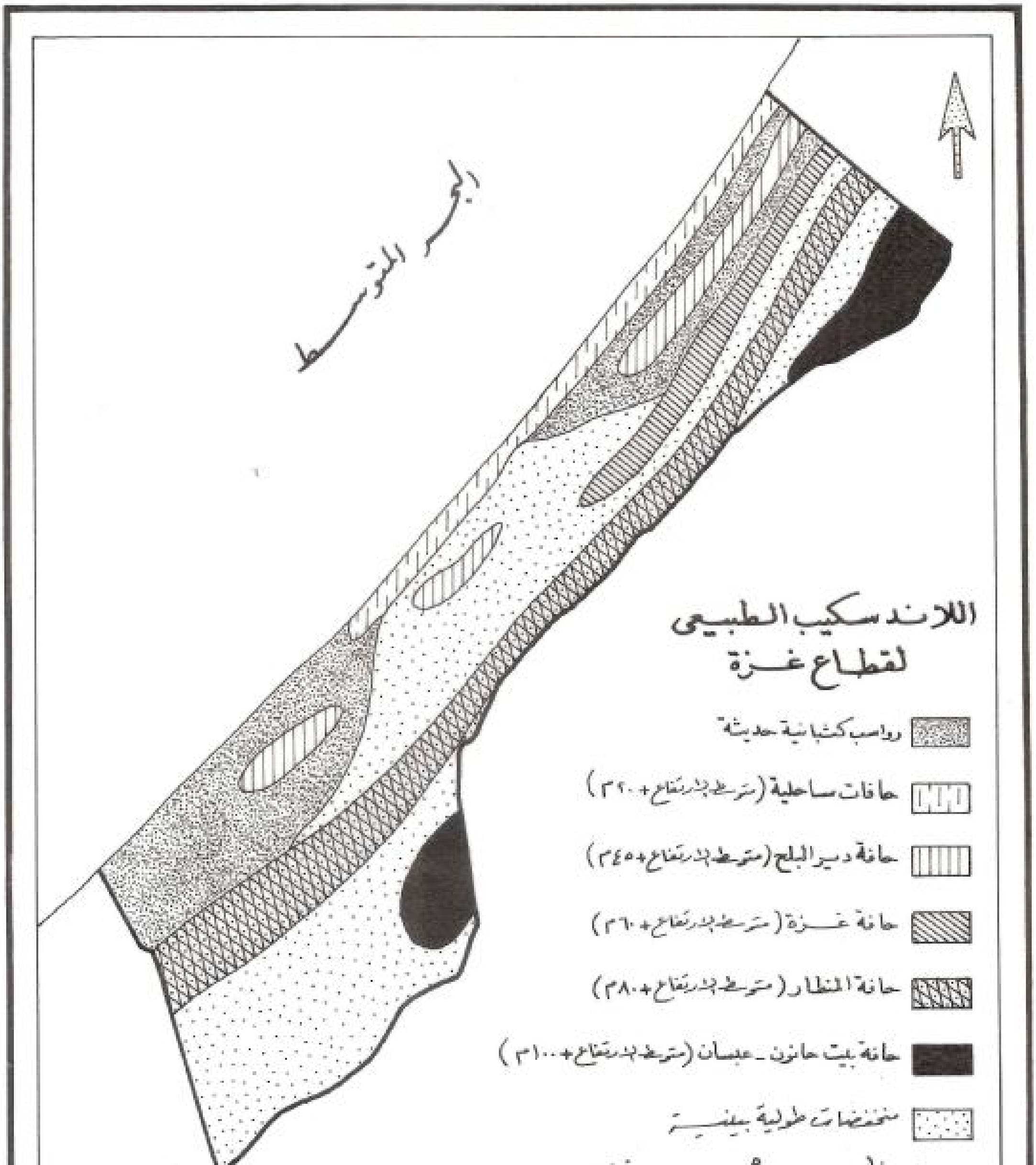
تعتبر دراسة المناسيب ودرجة الانحدار من السمات العامة للسطح التى تؤثر على أقسام الجغرافيا الاقتصادية كالزراعة والنقل والصناعة وغيرها حيث يفضل الانسان انشاء المشروعات على المناطق السهلية. ومن دراسة الشكل (٦) يتضح لنا أن تل أبو عودة أكثر أجزاء القطاع ارتفاعاً ويقع فى الجزء الجنوبى من رفح ويبلغ ارتفاعه ١٥٠ متر فوق مستوى سطح البحر ثم يليه تل خزاعة وتل بنى سهيلا وتل أبو معمر فى خانيونس وتتراوح ارتفاعاتهم ما بين ٨٥- ١٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر ثم تل المنطار وتل الشعف فى المرتبة الثالثة ويبلغ الارتفاع ٧٥-٨٠ متر [١]

ويتضح مما سبق أن سطح القطاع يغلب عليه البساطة وعدم التعقيد الأمر الذى يمكن القول معه أن سطح المنطقة مستوى وشبه مستوى باستثناء بعض التلال المتفرقة هنا وهناك والتى لا يزيد ارتفاعها عن ١٥٠ متر وهذه حالة منفردة فى سطح منطقة الدراسة.

وهذا يدل على أن المنطقة تمثل منطقة جذب للاستثمار فى النواحى الاقتصادية لسهولة تضاريسها وعدم تعقيدة ولتمتعها بكثير من المميزات التى تميزها عن غيرها فى الدولة الفلسطينية.

---

١ - جهاد أبو طويلة، التخطيط الاقليمى، معطيات الواقع وآفاق المستقبل فى قطاع غزة، جامعة الخرطوم، رسالة دكتوراه، ١٩٩٤، ص ١٠٦.



المصدر/ الملامح البيئية لقطاع غزة سنة ١٩٩٤.

شكل (٦)

ثانيا : مظـاهر السـطح :

رغـم صغـر مسـاحة منطقـة الدراسـة (٣٦٥كـم٢) إلا أنـه يمكـن مشـاهدة التـلال والوديـان ورواسـب طمـى وهـى مـن أهم مظـاهر السـطح الشـائعة فـى قطـاع غـزة شـكل (٧) وأهم تضـاريس القطـاع هـى :

١ - السـهل السـاحلى :

يمتـد مـن شـمال القطـاع وحتـى جنوبـه وهـو جـزء مـن سـهل فلسـطين الـذى يسـير على طـول ساحل البحـر المتوسـط وقـد تعـاون فـى بنـاء هـذا السـاحل عـدة عوامـل منهـا [١]

أ) التعريـة المائيـة متمثلـة فيمـا تجلبـه ميـاه الأوديـة والأنهـاء المنحـدرة مـن الجبـال مـن كميـات مـن الرواسـب تلقـى بهـا عنـد اقدامهـا [٢] وفـى السـهل والبحـر.

ب) التعريـة البحريـة وتتمثـل فـى تـأثير عنصـر الأمـواج علـى الصخـور الشـاطئية وتحطيمهـا لهـا مـن ناحيـة وقـد أثبتـت الدراسـة أن هنـاك جـروف كثيرة منتشـرة علىالسـاحل، وفيمـا تجلبـه التيـارات البحريـة خاصـة التيـار الجنوبـى الـذى كـان يجلب كميات من طمـى النيل الـى سـاحل فلسـطين مـن ناحيـة أخـرى.

جـ) التعريـة الهوائيـة وتتمثـل فـى الريـاح كعـامل نحـت ونقـل ارسـابات ويـزداد نشـاطها فـى الأجـزاء الجنوبيـة لقربهـا مـن صحـراء سيناء بمصـر والنقـب بفلسـطين المحتلـة. وقـد أثـرت هـذه الإرسـابات علـى زراعـة الخضـروات.

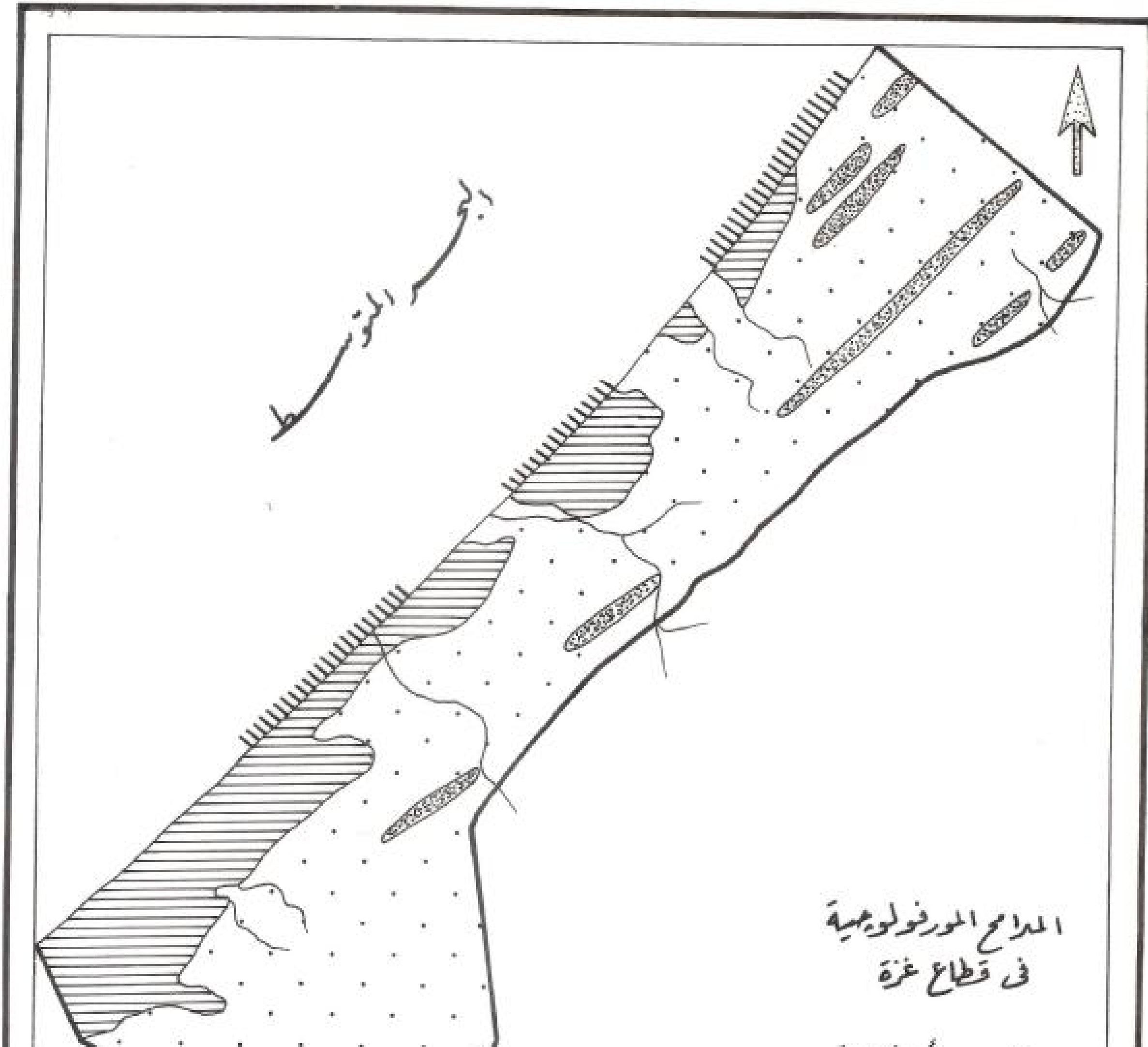
وهكـذا تختلـط الرواسـب البحريـة بالرواسـب القاريـة فـى هـذا السـهل مكونـة العديـد مـن التـرب الصفـراء والحمـراء كالتربـة الطينيـة الرمليـة وتربـة اللويـس وتكـون معظمهـا بعـد عصـر البلايستوسـين [٣]

---

١ - جمعه طنطيش، المياه فى فلسطين، دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية والسياسية، مرجع سابق، ص ٧٦٥.

2- Avnimelech, M. Late Quaternary Sediments of the coastal plain of Isreal. Bulletin of the research council of Israel, 1952, pp. 51-57.

3- Ibid. p. 59.



المصدر/ الملامح البيئية وخريطة إستخدام الارض.

شكل (٧)

ومن ناحية جيمورفولوجية المنطقة فإننا يمكن أن نلاحظ على سطح السهل ما يلي :

أ) استقامة خط الساحل مع تقوسه نحو الجنوب الغربي كلما اتجهنا جنوبا.

ب) ينقطع السهل بالعديد من الأودية الجافة مثل :

١- وادى غزة فى الوسط وتمتد منطقة تجميع مياهه الى ما بعد بئر السبع.

٢ - وادى حليب الذى يجمع المياه من منخفض بيت حانون ويشكل أحد روافد نهر شيكمه الذى يجرى بالقرب من شمال القطاع.

٣ - وادى السلقه وهو نهر قديم جاف فى معظم الوقت.

جـ) يمتد على طول الساحل نطاق من الكثبان الرملية المتصلة أحياناً والمتفرقة أحياناً أخرى [١]

ولا يزال السهل الساحلى فى طور التكوين إذ أنه يتلقى رواسب الطمى والحصى وهو ما تحمله المياه القادمة من مرتفعات فلسطين والتى يغلب عليها الأصل الكلسى [٢] كما يتلقى الرواسب الهوائية من رمال ناعمه وغبار محموله عن تربة اللويس والشبيهة بها شرق وجنوب شرق قطاع غزة وكذلك ما يجلبه التيار الساحلى من رمال تسهم فى تكوين شريط الرمال الساحلية وينعكس ذلك على الأودية الجافة التى تضطر الى تجديد شبابها [٣] ووضع كهذا يمكن أن يكون له تأثير كبير عن انشاء ميناء بحرى على الساحل والذى سيعانى من صعوبات أهمها :

١ - ان الرف القارى (Continental shelf) والذى يتسع لـ ٢٥ كم يعانى من قلة العمق حيث أن المياه على الشاطئ ضحلة لا يزيد العمق عن ٨٠ متر.

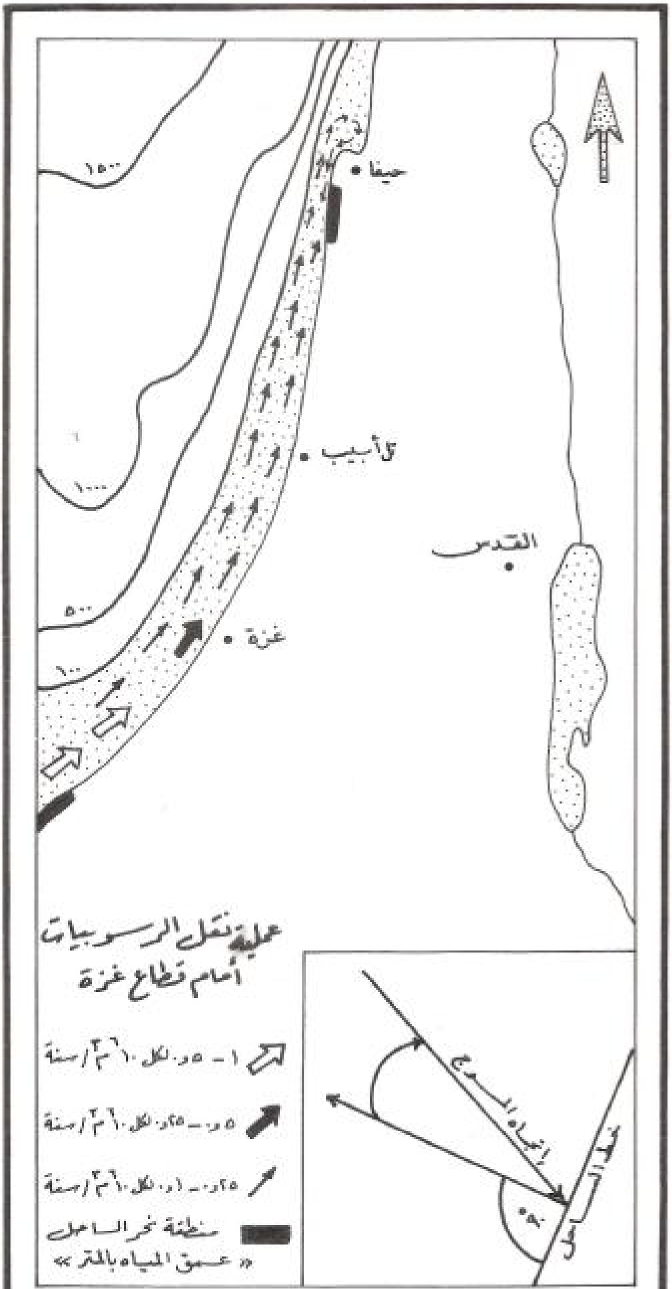
٢ - الارسابات الزائدة التى تحدث كل عام بفعل نقل الأمواج والرياح وترسيبها فى خط الساحل شكل (٨) الأمر الذى تحتاج الى ستائر واقية.

---

١ - دراسة ميدانية.

٢ - عادل عبد السلام، مرجع سابق، ص ١٤٣.

3- Orni, and Efrat E. Geography of Isral, Jerusalem University, Press 1971, pp. 35, 49.



المصدر/ الملامح البيئية لقطاع غزة.

شكل (٨)

السهول الداخلية :

توجد فى الأجزاء الشرقية من منطقة الدراسة ويعود أهميتها الى كونها المنطقة النشيطة اقتصاديا فى قطاع غزة وخاصة الزراعة حيث أثبتت الدراسة الميدانية أن هذه السهول تتميز باتساعها وخصوبة تربتها ووفرة أمطارها وقليلة العمران مما يجعل من أى خطة للزراعة تكون ناجحة.

ويعود نشأة هذه السهول الى عصر البليوسين نتيجة لطغيان مياه البحر وفى أواخر الزمن الرابع بدأ سطح الأرض تنحسر عنه المياه والارتفاع التدريجى.

وتصل مساحة هذه السهول نحو ١٧٨,٣ كم٢ أى حوالى ٤٩,٥٪ من مساحة منطقة الدراسة.

الكثبان الرملية

تنتشر على طول السهل الساحلى مجموعة من الكثبان الرملية حديثة التكوين ويتسع نطاقها كلما اتجهنا جنوباً. وتتميز هذه الكثبان بكونها رملية البنية. حيث تتكون من حبيبات وذرات الرمل الناعم المفتتة ويميل لونها الى اللون الأصفر .

ويغلب على الرمال الشكل الكثيبى الهلالى التى كونتها الرياح الجنوبية والجنوبية الغربية السائدة فى قطاع غزة وقد تم تثبيت هذه الكثبان من قبل الانسان الذى غرس فيها وعلى امتدادها الأشجار لتكون مصدات فى وجه زحفها على المزارع فى نطاق المواصى [1] .

وجدير بالذكر أن معظم هذه الكثبان تقوم الآن السلطة الوطنية بحمايتها من خلال حماية الطبيعة واستغلالها فى البيئة الطبيعية لهذا وضعت مجموعة من القوانين تحذر تجريف هذه الكثبان.

---

١ – المواصى: مفردها ماصية، أسم محلى شائع فى قطاع غزة وتطلق على المناطق المنخفضة والقريبة من مستوى المياه الجوفية.

الأوديـة الجافـة :

يخترق قطاع غزة ثلاث أودية يتفق انحدارها مع الميل العام للسطح وهي تقوم بتصريف المياه الزائدة من الأمطار الساقطة في فصل الشتاء في البحر.

وتتميز منطقة الدراسة بضآلة التصريف المائي السطحي ويرجع ذلك الى :

١ - صغر حوض التصريف الذى تسير فيه الأودية.

٢ - الظروف المناخية السائدة والتي تتسم بالجفاف معظم شهور السنة.

على العموم فإن مساحة أحواض هذه الأودية تبلغ حوالي ١٢,٤ كيلو متر أى أن شبكة الأودية السطحية تغطى نحو ٣,٥٪ من مساحة القطاع [١] ورغم صغر مساحتها الا أن لها قيمه اقتصادية في كونها تمثل الخزان المائي السطحي الجيد الذى يمكن استغلاله لحفظ مياه الأمطار واستغلالها للزراعة في فصل الربيع.

١ - وادى غـزة :

يعتبر وادى غزة أكبر الأودية في قطاع غزة حيث يخترق القطاع في طريقه الى البحر المتوسط ويستمد مياهه من جبال الخليل وتبلغ مساحة حوضه الذى يسير فيه في قطاع غزة نحو ٧كم٢ أى ١,٩٪ من مساحة الاقليم أما طوله في غزة فيبلغ نحو ٨,٥ كم فقط ولما كان الوادى يقع في منطقة فقيرة بالأمطار فإنه يبدو جافاً معظم شهور السنة إلا أن قيمته الفعلية تكمن بامكانية قيام سد عليه لتخزين مياه الشتاء والاستفادة منها، إما بتغذية المياه الجوفية في حوض غزة المائي أو [٢] استغلالها بالزراعة الصيفية حيث تبلغ المياه ٢٥ مليون متر٣، أما عرضه فيتراوح في الجزء الذى يجرى فيه فيما بين ٢٠٠-٥٠٠ متر ويغطى أرض الوادى تكوينات حصوية من الزلط هذا وتنتشر في بعض أجزائه الأحراش والتي يمكن أن تستخدم كمنطقة محميه طبيعية [٣]

---

١ - جهاد أبو طويلة، التخطيط الاقليمي، مرجع سابق، ص ١٢١.

٢ - حمد سعيد الموعد، حرب المياه في الشرق الأوسط، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، ١٩٩٠، ص ٣٨.

٣ - دراسة ميدانية.

٢ - وادى بين حانون :

يقع فى شمال القطاع ويصل طول مجراه ٨,٢ كم وعرضه يبلغ بين ٨-١٠ متر وارتفاعه حوالى ٢-٤ متر ومن خلال الدراسة الميدانية تبين أن الوادى أصبح منطقة تجميع نفايات المنطقة الشمالية ورغم ذلك الا أن مياه الأمطار تجرى فيه كل بضعة سنين كما حدث عام ١٩٩٠ عندما امتلأ الوادى بمياه الأمطار التى وفدت اليه من اسرائيل. أما عن قيمته الاقتصادية فى أنه يمكن أن يكون منطقة محميه طبيعية إذا تم المحافظة عليه من قبل السلطات المختصة حيث أن مساحته تبلغ ٢,٤ كم٢.

٣ - وادى السلقا :

يقع فى منطقة خانيونس فى الجنوب وتبلغ مساحة حوضه نحو ٣ كم٢ ويبلغ طوله نحو ٩ كم ٢ داخل القطاع ويتراوح عرضه بين ١٢-١٥ متر . وهو يقوم بتصريف المياه الزائدة فى فصل الشتاء الى البحر أما فى فصل الصيف فهو جاف.

ويعود جفاف تلك الأودية الثلاث فى قطاع غزة الى أن اسرائيل حجزت مياهها من الداخل حالت دون وصول مياها الى أراضى القطاع [١]

ثالثا : المناخ :

يعد المناخ من أهم المقومات الطبيعية التى تؤثر على الجغرافيا الاقتصادية ولا سيما على الزراعة والصناعة وكذلك على النشاط البشرى حيث تكون قدرة الانسان على الانتاج وتختلف فى اليوم من وقت لآخر [٢] وقد أثر الموقع الجغرافى لقطاع غزة فى جعله بمنطقة انتقالية بين مناخ صحراوى جاف فى شبة جزيرة سيناء وبين مناخ البحر المتوسط المعتدل وشبه الرطب [٣]

وفيما يلى دراسة للعناصر المناخية السائدة فى قطاع غزة :

---

١ - أحمد شقليه، الجغرافيا الاقليمية لقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٦٤، ص ٥٢.

٢ - ابراهيم احمد رزقانه، الجغرافيا السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٢٥٧.

٣ - عبد العزيز طريح شرف، الجغرافيا المناخية، الاسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية بدون تاريخ، ص ٤٦.

١ - الحـــرارة.
٢ - الريـــاح .
٣ - الإشعـــاع.
٤ - الأمطـــار.

كل هـذه العنـاصر جلعـت مـن منطقـة الدراسـة التخصـص فـى أنـواع المحـاصيل الزراعيـة [١] التـى تنتمـى الـى المحـاصيل المعتدلـه الدفيئـة [٢] .

أمـا عـن الحـرارة السـائدة فـإن المنطقـة تعـد ذات درجـات حــرارة عاليـة نسـبياً وتؤكدها درجات الحرارة فى الجدول (١) الذى يوضــح معـدل درجـات الحـرارة الشـهرية فـى محطـة غزة للارصـاد الجويـة للعـام ١٩٩٥م.

ويتضـح مـن الجدول (١) أن المدى الحرارى ليس كبـيراً فـى معظـم شـهور السـنه فقد سجل متوسط درجات الحرارة الصغرى فى ينـاير ٩,٨° درجـة مئويـة وسـبتمبر ٢٢° مئويـة وديسـمبر ١١ درجـة مئويـة أمـا متوسـط النهايـة العظمـى ١٧,٣° مئويـة فـى ينـاير ومـايو ٢٣,٨° مئويـة وسـبتمبر ٢٧,٢° مئويـة وديسـمبر ١٨,٣° مئويـة شـكل (٩)

١ - فـؤاد محمد الصـقار، دراسات فى الجغرافيا البشرية، الطبعة الأولى، دار النهضـة العربيـة، ١٩٦٥، ص ٤٨.

٢ - فوزية محمود صادق، الاقاليم الزراعية فى شمال الدلتا، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة القاهرة، ١٩٨٢، ص ٧٣.

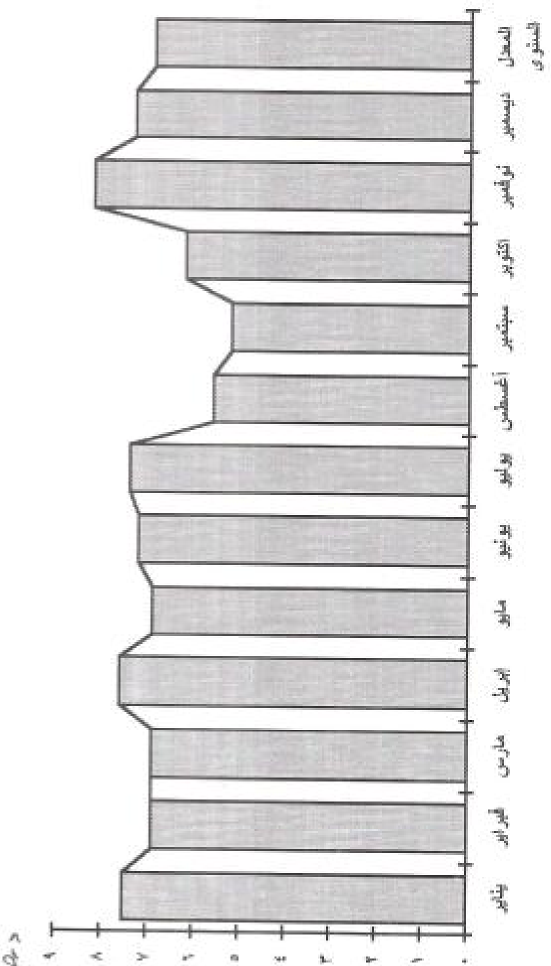
جدول رقم (١)

يوضح متوسطات الحرارة فى قطاع غزة

١٩٩٥

الشهر	متوسط النهاية العظمى	متوسط النهاية الصغرى	المتوسط الحرارى الشهرى	الفرق بين الدرجة الصغرى والعظمى
يناير	١٧,٣	٩,٨	١٣,٥	٧,٥
فبراير	١٧,٤	١٠,٥	١٣,٩	٦,٩
مارس	١٩,٥	١٢,٦	١٦,٠٥	٦,٩
ابريل	٢١,٤	١٣,٨	١٧,٦	٧,٦
مايو	٢٣,٨	١٦,٩	٢٠,٣	٦,٩
يونيو	٢٨,٥	٢١,٣	٢٤,٩	٧,٢
يوليو	٢٩,٨	٢٢,٤	٢٦,١	٧,٤
أغسطس	٢٩,٣	٢٣,٧	٢٦,٥	٥,٦
سبتمبر	٢٧,٢	٢٢,٠	٢٤,٦	٥,٢
أكتوبر	٢٥,٤	١٩,٢	٢٢,٣	٦,٢
نوفمبر	٢٢,٣	١٤,١	١٨,٢	٨,٢
ديسمبر	١٨,٣	١١,٠	١٤,٦	٧,٣
المعدل السنوى	٢٣,٣	١٦,٤	١٩,٨	٦,٩

المصدر : محطة ارصاد غزة ١٩٩٦.



شكل (٩)

متوسطات درجات الحرارة على شهور السنة

الريـــــاح :

تتأثر نظم الرياح فى قطاع غزة والسائدة فيه بمجموعة من العوامل أهمها :

* توزيع نطاقات الضغط الجوى.
* الكتل الهوائية ومراكز انتشارها.
* الموقع الجغرافى الذى جعله يتأثر بالعاملين السابقين.

ومن خلال دراسة اتجاهات الرياح فى منطقة الدراسة يتضح لنا أن أكثر الاتجاهات سيادة على المستوى السنوى هى الرياح الشمالية الغربية ٤٢,٢٪من مجموع اتجاهات الرياح تليها الرياح الشرقية ٢٢,١٪ ثم الرياح الجنوبية الغربية ١٢,٦٪ ثم الرياح الشمالية الشرقية ١٠,٥٪ (١)

إلا أنه يحدث بعض التعديل من اتجاه الرياح بسبب اتجاه خط الساحل ومظاهر السطح (٢) أما عن المستوى الفصلى للرياح- فإن رياح الشتاء والتى تتميز ببرودتها نسبيا فإنها غير ثابتة لتعدد الجهات التى تأتى منها الا أنها تتخلل بين المنخفضات الجوية التى تجوب الاقليم فى هذا الفصل فتارة نجدها مشبعة ببخار الماء وبالتالى ممطرة وهى الرياح الغربية العكسية وتارة نجدها جافه وباردة وهى الرياح الجنوبية الشرقية القادمة من الصحراء.

أما رياح الصيف فتسود الرياح الشمالية الغربية والجنوبية الغربية ذات المنشأ البحرى والتى تتسم باعتدالها وتعمل على تلطيف درجة حرارة المنطقة فى هذا الفصل.

أما رياح الربيع والخريف فهى رياح فصل الشتاء إلا أن الذى يميز رياح هذين الفصلين هى رياح الخماسين القادمة من الجنوب الشرقى والجنوب وهى جافة وحارة ومغبرة وهى تصل المنطقة مع بداية فصل الربيع (٣) أما عن الخريف فرياحه تكون مقدمه لفصل الشتاء.

---

١ – يوسف كامل اسماعيل، العمران الريفى فى قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٢٩.

٢ – يوسف فايد، الدولة الفلسطينية، مرجع سابق، ص ١٧٣.

٣ – حسن عبد القادر صالح، المناخ فى فلسطين دمشق، الموسوعة الفلسطينية ق١م٤، ١٩٨٤، ص٢٩٨، ص ١٩٩٢.

وللرياح هذه تأثير واضح فى الزراعة إذ تؤثر فى الرطوبة النسبية وتساعد على زيادة النتح وارتفاع نسبة التبخر وخاصة إذا كانت قادمة من الصحراء وحارة وهذا يفقد المحاصيل كميات كبيرة من المياه ويهددها بالذبول.

ومن خلال الدراسة الميدانية على أثر الرياح شاهد الباحث رقاد سيقان النباتات وتكسرها وتمزق أوراقها وهذه تحدث فى الرياح شديدة السرعة ولا سيما فى فصل الشتاء فكثير من الأشجار على الطرقات تنكر وتعمل على تلف خطوط الكهرباء والهاتف.

كذلك لا يقتصر تأثير الرياح على الأشجار فحسب بل وعلى البيوت البلاستيكية نفسها حيث تعمل على تخريبها واقتلاعها الأمر الذى تسبب كثير من الخسارة للمزارعين.

يجب الا نغفل عن أثر الرياح الايجابى حيث قال الله تعال **{وأرسلنا الرياح لواقح}** حيث تعمل الرياح على تلقيح كثير من الزهور وأشجار النخيل.

أما عن أثر الرياح على الصناعة فإنها تلعب دوراً كبيراً فى تحديد المواقع الصناعية حتى لا تتأثر الاحياء السكنية بالتلوث [١] الناجم عن الأدخنة الصناعية ومن هنا قد اختيرت المناطق الشرقية من القطاع لقيام المنشآت الصناعية فى قطاع غزة.

الاشعاع :

يبلغ متوسط الاشعاع الشمسى السنوى نحو ٢٢٠٠ جول سم٢ فى اليوم [٢] كما أنه يصل حدوده القصوى فى أشهر الصيف والى حدوده الدنيا فى أشهر الشتاء حيث يسجل ٢١ حزيران أطول نهار فى قطاع غزة ويبلغ ١٤ ساعة ويسجل ٢٢ كانون الأول أقصر نهار فى قطاع غزة ويبلغ نحو ١٠ ساعات [٣]

وهكذا نجد أن النهاية العظمى للاشعاع تحدث فى ٢١ حزيران عندما تكون الشمس عمودية على مدار السرطان وبالتالى قريبة من منطقة البحث وتحدث النهاية

---

١ – فهمى هلالىأبو العطا، الطقس والمناخ، دراسة فى طبيعة الجو جغرافية المناخ، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥، ص ٢٤.

٢– يروكونسك ارنهام، ملامح غزة البيئية، الجزء الأول، مرجع سابق، ١٩٩٤، ص ٥.

3- Orni and Efrat E. Geography of Israel Op.cit., pp. 135, 138.

الصغرى فى يوم ٢٢ كانون الأول عندما تتعامد الشمس على مدار الجدى فى النصف الجنوبى للكرة الأرضية حيث تكون الشمس بعيدة عن قطاع غزة.

ومن الطبيعى أن تزداد كمية الاشعاع الشمسى صيفا حيث تكون السماء صافية وأن تقل فى الشتاء بسبب تراكم الغيوم. الا أنه يمكن القول أن موقع قطاع غزة يجعله مشعاعا كبيراً.

ومن هنا نجد أن درجة الاشعاع لها دور كبير فى حياة المحاصيل الزراعية حيث تؤثر فى عملية التمثيل الكلورفيلى وفى تقوية سيقان النباتات [١] كالخضروات والمحاصيل الحقلية.

الأمطــــــار :

تعتبر الأمطار المصدر الوحيد للمياه الجوفية حيث يعتمد عليها الطبقات الصخرية الحامله للمياه. ولما كانت الزراعة تعتمد فى الأساس على المياه الجوفية لهذا تعتبر الأمطار أهم عناصر المناخ فى قطاع غزة.

ورغم صغر مساحة القطاع الا أن هناك تباينا فى كمية الأمطار الساقطة على مناطق القطاع [٢] والجدول (٢) يوضح كميات الأمطار المتساقطة وتوزيعها الجغرافى خلال ٨٥/ ٩٥.

---

١ – محمد خميس الزوكه، المدخل الى الجغرافيا الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٧٩، ص ٧٤.

٢ – محمد سلامه النحال، جغرافية فلسطين، دراسة طبيعية وسياسية، بيروت، دار العلم للملايين بدون تاريخ، ص ٧٧.

جدول (٢)

يوضح كميات الأمطار المتساقطة وتوزيعها الجغرافى

١٩٨٥ – ١٩٩٥

التاريخ	بيت حانون	بيت لاهيا	م الشاطى	غزة	المغراقه	م النصيرات	دير البلح	خانيونس	رفح
٨٦/٨٥	٢١٧	٢٦١,٥	٢١٣,٧	٢٢١,٦	٢٢٩,٥	٢٠٦	٢٤٣,٥	٣٠٢,١	١٥٠,٢
٨٧/٨٦	٦٦٥,٤	٦٧٢,٧	٦٤٥,٧	٦٤٢,٢	٥٨٧,٧	٥٩٣,٣	٦١٣,٦	٤٦٦,٤	٢٦٢
٨٨/٨٧	٤٨٢,٧	٦٠٨,٥	٥٥١,٥	٤٩٠,٠	٤٣٠	٤٠٧,٧	٤٤٦,٢	٤٠٤,٨	٢٦٨
٨٩/٨٨	٤٣٧,٣	٤٩١	٤٦١,٧	٣٧٩,٩	٣٢٢	٣٧٤	٢٩٥,٥	٣٤٠,٤	٢٦١,٧
٩٠/٨٩	٤٧٤,٣	٥٤٣	٥٥١,١	٥٨٥,٥	٤٥٣,٥	٣٦٠,٢	٢٥٥,١	٢٥٤,٧	٢٩١,٥
٩١/٩٠	٤٥٤,٠	٤٥٣,٥	٤٦١,٧	٤٥٠,٥	٣٧٢,٦	٣٧٨,٧	٣٣٢,١	٣٢٥,١	٢٦٧,٥
٩٢/٩١	٨٠٣,٥	١٠٤٦,٢	٨٧٨,٢	٨٦٥,٩	٧٦٥٠,٢	٦٣٠	٥٣٨,١	٥٩٧	٢٨٩
٩٣/٩٢	٥٧٠,٧	٥٤٣	٥٢١	٦٠٦,٣	٤٨٥	٤٧٥,٥	٣٣٣,٢	٤٤١,٢	٣٢٨,٥
٩٤/٩٣	٣٤٠,٢	٣٥٣	٢١٥,٥	٢٥٥,٢	٢٢٨,٨	٢٥٠,٠	٢٣٨	١٥٥	١٣٩
٩٥/٩٤	٥٩٧	٦٥١,٠	٥٦٧,٩	٥٨١,٣	٦١٨	٥٨٨,٥	٥٣٧	٤٨٧,٣	٤٤٩

المصدر : دائرة الزراعة بغزة سنة ١٩٩٦.

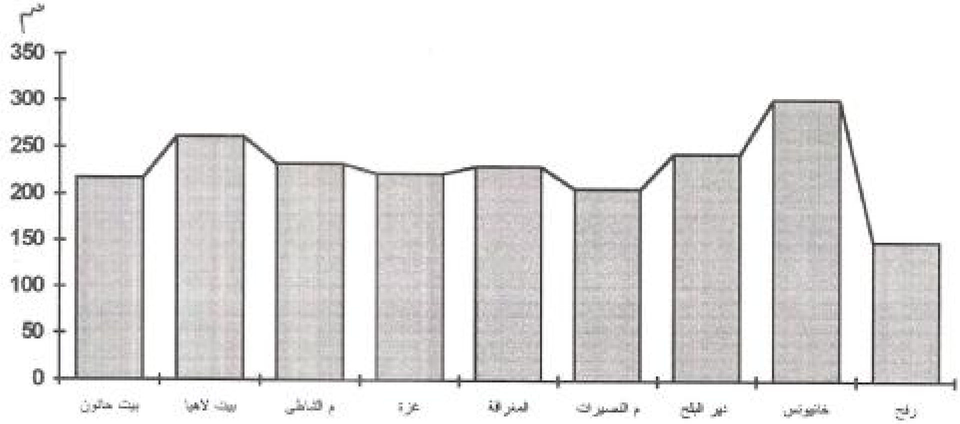
ويتضح من الجدول السابق ما يلى :

١ – ان عام ٨٦/٨٥ يمثل عاما شبه جافا بالنسبة للمطر حيث قلت كمية الأمطار الساقطة فى جميع مناطق قطاع غزة عن معدلاتها السنوية الأمر الذى أثر على المياه الجوفية والتى باتت تعانى من الملوحة نتيجة لقلة الأمطار الساقطة وزيادة الاستهلاك الجوفى فقد وصلت فى الشمال ٢٦١,٥ مليمتر بينما فى الجنوب ٣٠٢,١ مليتمتر وهذا عكس المعتاد حيث تسجل أمطار الشمال أكثر من أمطار الجنوب شكل (١٠).

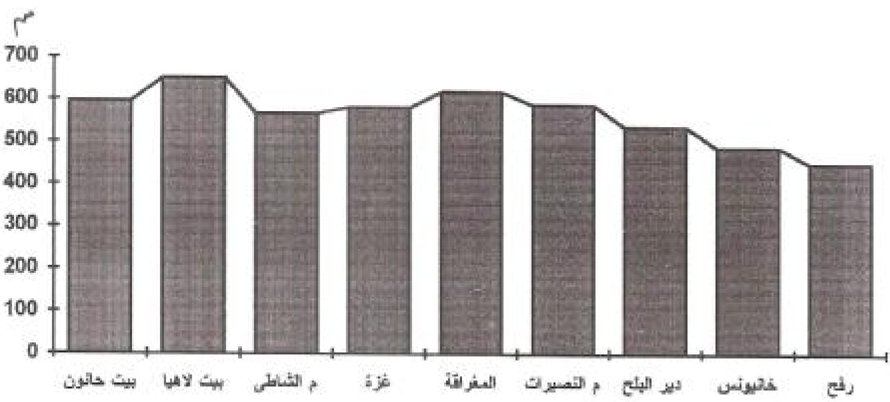
٢ – يمثل عام ٩٢/٩١ أهم الأعوام فى هذه الفتر ٩٥/٨٥ بالنسبة للمطر حيث فاقت الكميات الساقطة معدلاتها فى غير هذه الفترة حيث وصلت فى الشمال حوالى ١٠٤٦,٢ مليمتر بينما فى الجنوب ٥٩٧ مليمتر.

٣ – ارتفاع كمية الأمطار الساقطة فى الشمال عنها فى الجنوب فقد سجلت فى السنوات العادية بين ٥٤٣ مليمتر عام ١٩٨٩، و ٢٥٤,٧ مليمتر فى الشمال والجنوب على التوالى.

ونرى من ذلك أن كمية الأمطار تزداد شمالاً وتقل جنوباً.



١٩٨٥



١٩٩٥

شكل (١٠)

الأمطار فى قطاع غزة

التوزيع السنوى للأمطــار :

تسقط معظم أمطار القطاع فى فصل الشتاء حيث تمثل شهور يناير فبراير ثم نوفمبر وديسمبر أشهر الأمطار، وقد تمتد الأمطار الى شهر مارس الا أن أهم ما يميز أمطار قطاع غزة ما يلى :

١ - الاختلاف فى كميات المطر الساقطة وعدم انتظامها بين عام وآخر [١] فقد ترتفع فى بعض السنوات عن ٥٠٠ ملم وهو المعدل العام ثم تنخفض الى أقل من الثلث فى سنوات أخرى. وهذا يؤثر على الزراعة الحقلية حيث ينخفض معدل الانتاج أيضاً فى السنوات التى تقل فيها كمية الأمطار عن حاجة النبات..

٢ - تتحكم المنخفضات الجوية القادمة من غرب البحر المتوسط بكمية الأمطار وهذا يجعلها أمطار فياضانية قليلة الجدوى لتوقفها المفاجئ.

بالاضافة الى نحرها بالتربة الزراعية واتلاف بعض المحاصيل.

٣ - قد تسقط هذه الأمطار فى أحد السنوات مبكرا فيمثل شهر اكتوبر أحد شهور الشتاء وقد تأتى متأخرة فيمثل شهر ابريل أحد شهور الشتاء وفى كلتا الحالتين تكون المنفعة منهما قليلة بسبب ارتفاع درجة الحرارة فى كلتا الشهرين وبالتالى ارتفاع نسبة التبخر.

أما عن الأمطار فى الخريف فهى لا تكون إلا إذا تقدم موسم المطر قليلا ليصبح شهر اكتوبر من الشهور الممطرة وتكون فائدتها أن المزارعين ولا سيما الفاكهة والحمضيات فى انتظارها للخروج من فصل الصيف شديد الحرارة والذى يحتاج الى مياه زائدة للنبات بالإضافة إلى كونها ذات فائدة عالية للزراعة الحقلية ولتجهيز الأرض للزراعة الحقلية.

أما عن أمطار الربيع- فتكون اذا تأخر موسم سقوط الأمطار وهى عديمة الفائدة لأنها تضر بزراعة الفلاح الصيفية كالباميا والأتا والخيار ويعود ذلك الضرر الى اعتماد تلك الغلات الصيفية على الرطوبة الجوية والتربة الرطبة أكثر من الأمطار [٢]

---

١ - جمال الدين الدناصورى، موارد المياه فى الوطن العربى، دراسة هيدروغرافية وهيدرولوجية واقتصادية، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧١القاهرة، ص ٣٩.

٢ - دراسة ميدانية.

أما عن الأمطار صيفا فهى معدومة لأن الصيف هو فصل الجفاف وبالتالى يتم تعويض النبات بالاعتماد على المياه الجوفية من خلال حفر الآبار ارتوازية.

التوزيع الجغرافى للأمطار :

يمكن تقسيم منطقة الدراسة الى عدة مناطق مطرية تتباين فيها كمية المطر ويوضح شكل (١١) ذلك على النحو التالى :

١ - مناطق غزيرة المطر :

التى يزيد معدلها عن ٤٠٠ ملليمتر سنويا وتضم هـ المنطقة المناطق مدينة غزة وبيت لاهيا وبيت حانون.

٢ - مناطق متوسطة الأمطار:

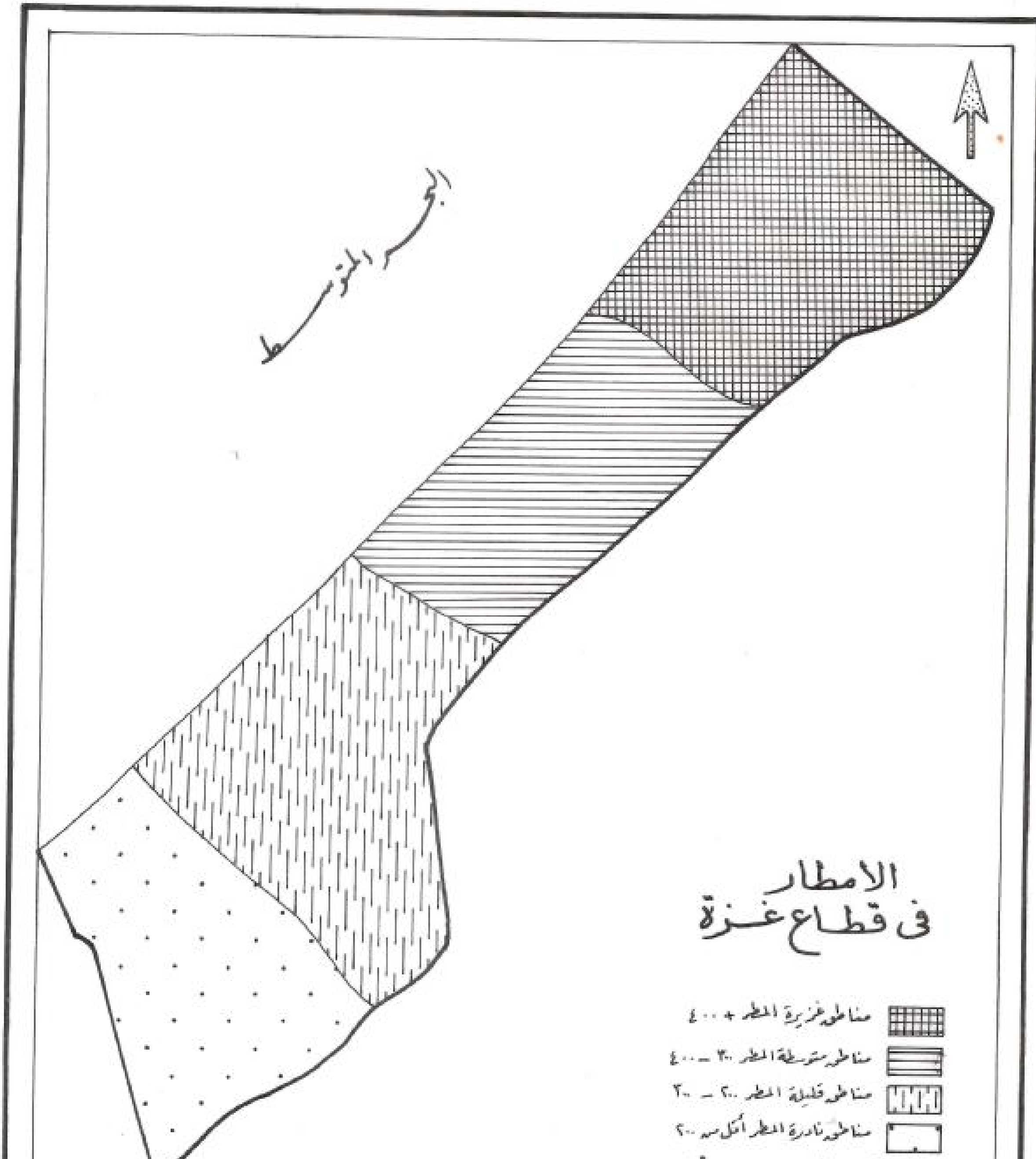
والتى يبلغ فيها المطر بين ٣٠٠-٤٠٠ مم وتضم المنطقة الوسطى من القطاع وتضم المعسكرات الوسطى ودير البلح وقرى القراره والزوايده.

٣ - مناطق قليلة المطر :

تبلغ الأمطار بين ٢٠٠-٣٠٠ مم وتضم خانيونس وبنى سهيلاً وعبسان وخزاعة وهى القرى الجنوبية.

٤ - مناطق نادرة المطر:

والتى يقل مطرها عن ٢٠٠ مليمتر وما دون وتمثل المناطق الشبه صحراوية والقريبة من صحراء سيناء والنقب وتمثل مدينة رفح فى جنوب القطاع هذه المناطق.



المصدر/ دائرة الارصاد بغزة ١٩٩٤م.

شكل (١١)

المياه الجوفية :

قطاع غزة لا يمتلك مصادر للمياه السطحية مثل الأنهار أو البحيرات الأمر الذي جعله يعتمد فى سد حاجاته من المياه على المياه الجوفية الموجودة تحت سطحه بخزان جوفى كبير تبلغ مساحته ٣٦٠ كم٢ وقد ساعدت التضاريس المنحدرة غربا وعوامل البيئة على وصول المياه الجوفية من الأحواض الجوفية فى الضفة الغربية الى هذا القطاع (١) هذا بالاضافة الى اعتماده بصورة كبيرة على سقوط الأمطار فى منطقة غزة وفلسطين بحوالى ٤١,٨ مليون متر مكعب سنويا (٢) والمياه السطحية المنحدرة اليه من الشرق بحوالى ١٥-٢٠ مليون متر مكعب ومياه الصرف الصحى والحفر الامتصاصية والرى بحوالى ١٠-٢٠ مليون متر مكعب (٣)

ومن هنا يكون اجمالى الوارد المائى للخزان الجوفى من المصادر الثلاثة المذكورة يتراوح بين ٧٠-٨٠ مليون متر مكعب فى السنة.

ولما كان قطاع غزة فقير بمصادر المياه الأخرى فإنه يعتمد اعتماداً كاملاً على المياه الجوفية من خلال فحر آلاف من الآبار حيث صرح محمد الوالى الهيدرولوجى فى دائرة الزراعة أثر مقابلة شخصية أجراها معه الباحث أن عدد الآبار قد توسعت بشكل كبير فى ظل السلطة الوطنية وأن الآبار التى كانت عاطلة عن العمل فى ظل الاحتلال الاسرائيلى والتى كانت تبلغ حوالى ١٢٠ بئر معطل يجرى اصلاحها وقد بلغ مجموع الآبار التى حفرت حتى عام ١٩٩٤ حوالى ٢٦٠٠ بئر (٤) موزعين على أنحاء القطاع.

ورغم ارتفاع عدد الآبار فى منطقة الدراسة إلا أنها لا تكفى لسد حاجة السكان لذا يتم استيراد المياه من شركة المياه الاسرائيلية ميكروت لتعويض النقص فى المياه-

---

١ - يوسف أبو مايله وجودة فتحى التركمانى، الموارد المائية فى الدولة الفلسطينية، الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها، مرجع سابق ، ص ٢٣٠.

٢ - أحمد سعيد الموعد، مشكلات التنمية فى الدولة الفلسطينية، صامد الاقتصادى عدد ١٠٠، ١٩٩٥، ص ٢١١.

3- Sara, R, The Gaza strip: A survey, Cambridg. Harvard Univ. Press, 1984, p. 73.

٤ - دائرة الزراعة، مقابلة مع الهيدرولوجى محمد الوالى.

ويعـود ذلـك النقـص الـى أن أكـثر مـن ٧٠٪ مـن الآبـار هـى إمـا مياهها غـير صالحـة للاستعمال الآدمـى أو أنها آبار زراعيـة.

الخصـائص الكيمائيـة للميـاه :

تحـدد تلـك الخصـائص خاصـة الأمـلاح مـدى صلاحيـة الميـاه للاسـتعمال الأدمـى حيث أن مشكلة المياه فى قطاع غزة لا تقف عند حد نقص كميات الميـاه المتوفـرة منهـا وعدم كفايتها للاستهلاك المحلى- إذ أن هنـاك جوانب أخرى ابرزهـا نوعيـة الميـاه ومـدى ملاءمتهـا وصلاحيتهـا للاسـتخدام [١]

أهم المشكلات التى تعانى منها مياه الشـرب

مشكلة التلوث والتى تعود الـى أسباب عـدة :

سوء نظـام الصـرف الصحـى المتبـع فى قطـاع غـزة فقـد كشـفت الدراسـة الميدانيـة أن أكـثر مـن ٦٠٪ من مساحة القطـاع تعـانى مـن هـذه المشـكلة ويتـم عوضـا عنهـا بـالحفر الامتصاصيـة والتى يكون نتائجها سلبا على المياه الجوفية وقد يزيـد الأمـر تلوثـا حيـث أن هنـاك بعـض الحفـر الامتصاصيـة عميقـة بحيـث تكـون قريبـة مـن المياه الجوفية وقد تـم ضبط كثير من تلـك الحفـر فـى ظـل السـلطة الوطنيـة وتـم مخالفـة أصحابهـا.

وقد تبين من الفحوصـات الكيمائيـة لعينـات مـن الشـرب فـى مختبر وزارة الزراعـة كـالآتى :

١ - ارتفـاع نسـبة الكلورايد الـى أكـثر مـن ٢٥٠ جـزء فـى المليـون وأن معظـم آبـار القطـاع مكتـوب عليهـا عبـارة غـير صـالح للاسـتعمال الآدمـى- وزارة الصحـة- بسبب ارتفـاع نسبة الكلورايد عن ٤٠٠ جزء فـى المليـون.

٢ - ارتفـاع نسبة الكبريتات بنسبة أكثر من ٩٠٠ جزء فـى المليـون.

٣ - ارتفـاع نسبة الفلوريد بنسبة أكثر من ١,٧ جزء فـى المليـون.

٤ - ارتفـاع نسبة المـواد الصلبـة الـى اكثر مـن ٨٠٠ جـزء فـى المليـون.

٥ - ارتفـاع نسبة النترات فـى المياه الـى ٩٠ جزء فـى المليون لكل لتر مـاء.

---

١ - جهاد أبو طويلة، التخطيط الاقليمى، مرجع سابق، ص ١٨١.

وعلى هذا فإن معظم المياه فى قطاع غزة غير صالحة للاستعمال بسبب سوء التخطيط ومن هنا نجد أن من أهم أولويات السلطة الوطنية فى المرحلة الحالية ١٩٩٥، هى بناء شبكة من الصرف الصحى الجيد حتى تحول دون وصول المياه الملوثة الى المياه الجوفية.

ومن المشكلات ملوحة المياه :

فهى من أهم المشكلات التى يعانى منها سكان قطاع غزة والغلات الزراعية أيضا هى مشكلة الملوحة وقد بات معظم سكان قطاع غزة يستخدمون مياه ترتفع فيها نسبة الأملاح وبصورة واضحة [١] وقد لاحظ الباحث أن نسبة كبيرة من بيارات الحمضيات قد خربت بسبب ارتفاع نسبة الأملاح فى الآبار التى تستخدمها للرى وتعود ملوحة المياه الى عدة مصادر هى :

١ - تمليح الطبقة الصخرية القريبة من الخزان الجوفى نتيجة لتسرب مياه الأمطار والمشبعة بالأملاح فيها وهذه تختلف من منطقة الى أخرى بحيث نجدها ترتفع نسبة الأملاح فى المنطقة الوسطى وتنخفض فى المنطقة الشمالية والجنوبية [٢]

٢ - دخول مياه البحر الى الخزان الجوفى بسبب الضخ الزائد للمياه الأمر الذى أدى الى انخفاض مستواه الى ما دون مستوى البحر بحيث جعلت مياه البحر تتوغل بواسطة القنوات الصخرية لتعويض الفاقد من الخزان الجوفى - وإذا استمرت معدلات الضخ الزائد سوف تمتلئ هذه الخزانات من مياه البحر - ولا سيما أنها قريبة منها.

ومن المشكلات التى تعانى منها المياه هى التبخر *Evaporation*

وفى ضوء المعلومات التى حصل عليها الباحث من محطة الأرصاد الجوية فى مدينة غزة ساعدت فى معرفة معدلات التبخر ومن خلال الجدول (٣) الذى يوضح معدلات التبخر الشهرى فى قطاع غزة ٨٥/١٩٩٥م.

---

١ - معاينة الباحث.

٢ - يوسف أبو مايله، مشكلة المياه فى قطاع غزة، المجلة الجغرافية العربية، القاهرة، عدد ٢٢ سنة ١٩٩٠، ص ٤٧.

جدول (٣)
يوضح معدلات التبخر الشهرى
١٩٨٥-١٩٩٥

الشهر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيه	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
المعدل	٢,٤	٢,٤٣	٣,٧	٤,٤	٥,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٠	٥,٥	٤,٥	٣,٦	١,٧

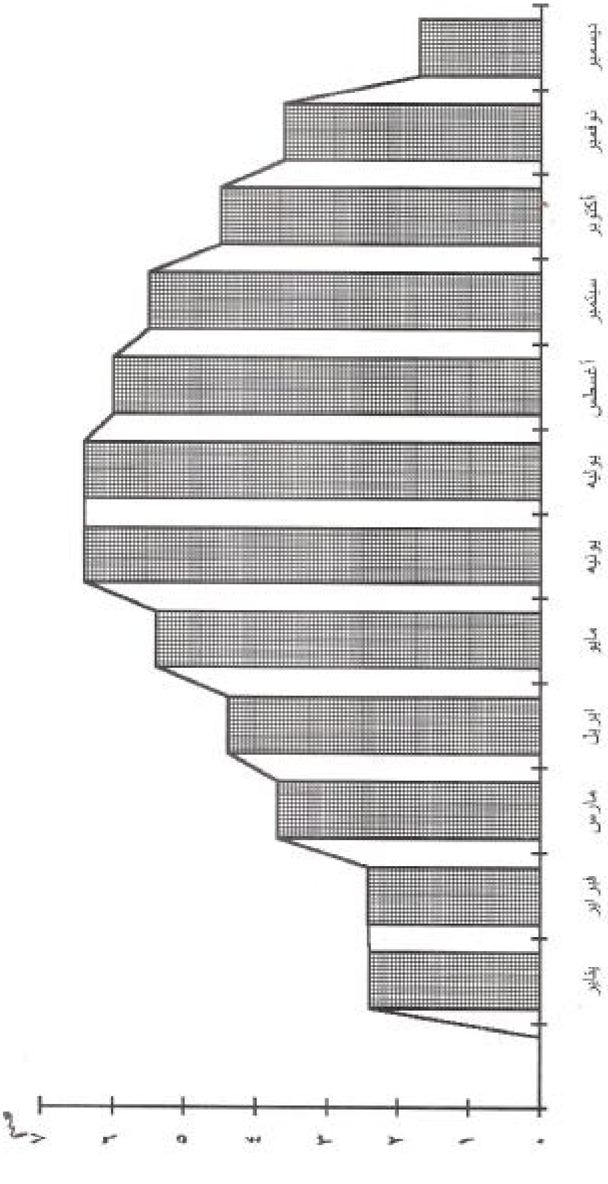
مصدر المعدلات، محطة الأرصاد الجوية لغزة.

ويظهر من الجدول ما يلى :

١ - ان أعلى نسبة تبخر فى قطاع غزة تحدث فى فصل الصيف شكل (١٢) فقد وصلت ذروتها فى شهر يونيه ويوليو نحو ٦,٤ مم أما أدناها فقد سجلت فى أشهر الشتاء حيث وصلت نحو ١,٧ مم فى ديسمبر.

٢ - هناك اختلاف فى معدلات التبخر الشهرية حيث سجلت فى شهر يناير ٢,٤ مم وفبراير ٢,٤ ثم تبدأ فى الارتفاع نتيجة ارتفاع درجة الحرارة حيث سجلت فى مارس ٣,٧ مم وابريل ٤,٤ مم ومايو ٥,٤ مم. ثم تقفز فى شهور الصيف لتسجل ٦,٤ ليونيو ويوليو ثم تدخل مرحلة جديدة متدنية حيث تقل معدلات التبخر حسب درجات الحرارة فنجدها فى أغسطس ٦ مم وسبتمبر ٥,٥ مم واكتوبر ٤,٥ مم نوفمبر ٣,٦ مم وأخيراً ديسمبر ١,٧ مم.

ومما يجدر قوله أن عمليات التبخر تنشط كثيراً فى النهار عنه فى الليل وتنشط أيضا فى شهور الصيف عنها فى شهور الشتاء.



شكل (١٢)

يوضح معدل التبخر خلال شهور السنة

المياه السطحية والأودية الجافــة :

يفتقر قطاع غزة للمياه السطحية وهذان سببه :

١ - امـا للظـروف المناخيـة السـائدة فـى قطـاع غـزة والتـى يغلـب عليهـا الجفـاف أو موسمية الأمطـار حيث تسقط معظمها فـى فصل الشتـاء.

٢ - طبيعيـة التكويـن الجيولوجـى لقطـاع غـزة حيـث يغلـب عليـه السـطح المسـتوى (السهول) والتـى عـادة مـا تكون آخـر مرحلـة فـى الأنهار (مرحلـة الشيخوخة).

٣ - حجز اسرائيل للمياه وخاصـة فـى فصل الشتاء ومنعها مـن دخولهـا أراضـى قطـاع غـزة [١]

٤ - عدم وجود ينابيع أو عيون تـزود المجارى المائيـة بالميـاه.

ومما يلفت النظر أن حوض وادى غزة جميع روافده وان كـانت جافـه فـى الوقت الحاضر يمينية (شـمالية) تقريبـاً [٢] وهـذا يـدل علـى أن شـمال الـوادى أكـثر رطوبـة مـن جنوبـه.

وعليه فإنه يمكن الاستفادة من تلك الأوديـة بعملهـا خزانـات للمياه الشتوية حيث ترتفـع الكفـاءة للخـزان فـى وادى غـزة مـا بيـن ٢٠-٣٠ مليـون مـتر مكعـب فـى السـنة وتستخدم للزراعـة [٣]

الاستهلاك العام للمياه فى قطاع غزة :

تطـور استهلاك المياه فى قطـاع غـزة فـى الفـترة مـا بيـن ٨٥/٩٥، وذلـك بسـبب تطـور عـدد السكان وتطـور المرافق الاقتصاديـة فـى قطـاع غـزة.

والجدول (٤) يوضح تطـور اسـتهلاك الميـاه فـى قطـاع غـزة بيـن ٨٥/٩٥ حسـب قطاعـات الاسـتهلاك شـكل (١٣).

---

١ - حسن عبد القادر صالح، حرب المياه بين العرب واسرائيل، القاهرة شئون عربية عدد ٥٥، ١٩٨٨، ص ٦٣،٦٤.

٢ - عادل عبد السلام، الملامح الطبيعية لسطح الأرض فـى فلسطين، الدولـة الفلسطينية، مرجع سابق، ص ١٤٧.

3- Orani E, and Efrat, Geography of Israel, Op.cit., p. 42.

ويتضح من الجـدول :

١ - تفـاوت الاستهلاك مـن عـام لآخـر حيـث كـان الاسـتهلاك عـام ١٩٨٥ حوالـى ١٤٨,٤٨٠مـم٣ انخفـض فـى السنوات التـى تليهـا الـى ١١٢,٤٠٠ مليـون متـر مكعب فـى السنة عـام ١٩٨٨ ثـم أخـذ فـى الارتفـاع التدريجـى حتـى وصـل الـى ١٣٦,٨٠٠ مليون متر مكعب فـى السنة ثم عـام ١٩٩٤.

جدول (٤)

يوضـح تطـور استهـلاك الميـاه

١٩٨٥-١٩٩٥

السنة	استهلاك زراعى		استهلاك آدمى		جملة الاستهلاك
١٩٨٥	١٢٥,٢٨٠	٨٤,٤٪	٢٣,٢٠٠	١٥,٦٪	١٤٨,٤٨٠
١٩٨٦	١١٧,٢٠٠	٨٤٪	٢٢,٥٠٠	١٦٪	١٣٩,٧٠٠
١٩٨٧	١٣٥,٢٥٠	٨٤٪	٢٥,٤٠٠	١٦٪	١٦٠,٦٥٠
١٩٨٨	٩٥,٢٠٠	٨٥٪	١٧,٢٠٠	١٥٪	١١٢,٤٠٠
١٩٨٩	٩٧,٣٠٠	٨٣,٥٪	١٩,٢٥٠	١٦,٥٪	١١٦,٥٥٠
١٩٩٠	٩٩,٠٠٠	٨٠٪	٢٥,٥٠٠	٢٠٪	١٢٤,٥٠٠
١٩٩١	١٠٥,٠٠٠	٨١,٤٪	٢٥,٧٠٠	١٨,٦٪	١٣٠,٧٠٠
١٩٩٢	١٠٧,٠٠٠	٨١,٤٪	٢٦,٢٠٠	١٨,٦٪	١٣٣,٢٠٠
١٩٩٣	١٠٨,٠٠٠	٨٠٪	٢٧,١٠٠	٢٠٪	١٣٥,١٠٠
١٩٩٤	١٠٩,٠٠٠	٨٠٪	٢٧,٨٠٠	٢٠٪	١٣٦,٨٠٠

المصدر : دائـرة الزراعـة ١٩٩٦ :

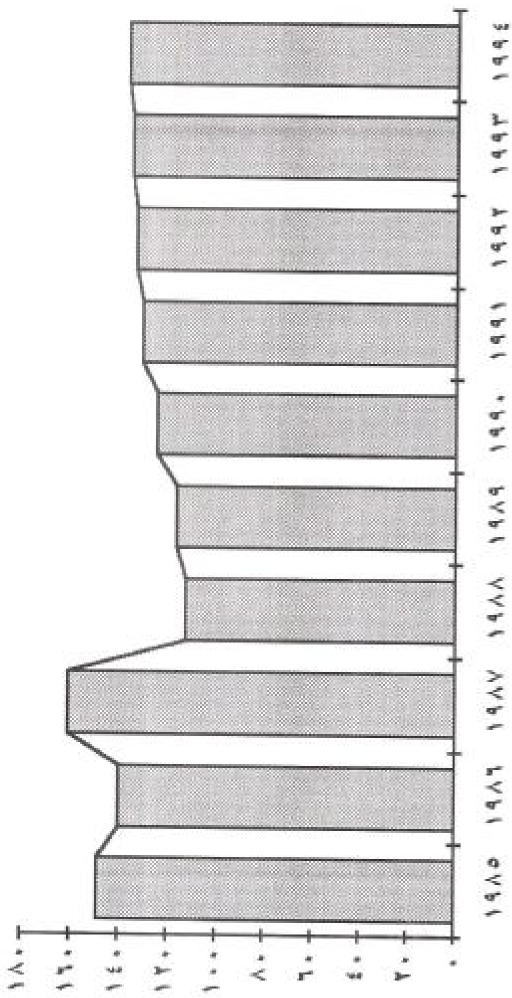
البلديـات والمجـالس القرويـة ١٩٩٦.

المعدل من حسـاب البـاحث.

٢ - التفـاوت العـام فـى الاستهلاك الآدمـى حيـث ارتفعـت نسـبة الاسـتهلاك مـن ١٥,٦٪ الـى ٢٠٪ بين ١٩٨٥، ١٩٩٤ علـى التوالـى.

٣ - انخفـاض نسـبة الاسـتهلاك الزراعـى فبعـد أن سـجلت ٨٤,٤٪ عـام ١٩٨٥ انخفضـت الـى ٨٠٪ عـام ١٩٩٤.

٤ - هنـاك زيـادة فـى الاستهلاك العـام للميـاه الأمـر الـذى يؤثـر علـى منسـوب الخـزان



شكل (١٣)

يوضح تطور الاستهلاك العام للمياه

الجوفى الذى يتناقص باستمرار .

ويبقى أن نشير الى الاستهلاك الصناعى فى قطاع غزة ولتخلفه وعدم تطوره نجد أن استهلاكه للمياه محدود جداً.

الموازنة المائية :

الموازنة المائية هى حصيلة الفرق بين كمية التبخر والنتح من جهة وكمية الأمطار الساقطة من جهة ثانية ويحدث عجز مائى عندما تتفوق كمية التبخر والنتح على كمية الأمطار بينما يحدث فائض مائى عندما تفوق كمية الأمطار على كمية التبخر والنتح.

وتحسب الموازنة المائية على المستويات الشهرية والفصلية والسنوية وتنعكس هذه الموازنة سلبياً أو إيجابياً على الرطوبة فى التربة إذ يرتبط العجز المائى بجفاف التربة أو انخفاض نسبة الرطوبة فيها بينما يرتبط الفائض المائى بتوافر الرطوبة فى التربة أو ارتفاع نسبة الرطوبة فيها [١]

وتتأثر الموازنة المائية بمجموعة من العوامل أهمها الموقع الجغرافى والارتفاع أو الانخفاض عن البحر أو البعد والقرب منه والرياح المطيرة وأشعة الشمس أو بمعنى آخر أنها حصيلة خصائص المناخ.

أما إذا نظرنا الى الموازنة المائية بقطاع غزة نجدها تختلف عن أى منطقة فى فلسطين من حيث أنه يقع على الساحل وأمطاره وفيره إلا أنه يعانى من عجز فى الموازنة المائية وذلك للأسباب الآتية :

١ - استنزاف اسرائيل لموارد القطاع المائية.
٢ - زيادة الاستهلاك للأغراض الزارعية والآدمية.

كل هذا يسبب عجزاً فى الميزانية المائية للخزان الجوفى. إلا أنه تجدر الاشارة الى أن هذا العجز يزيد فى الصيف عنه فى الشتاء بسبب انخفاض الحرارة وقلة التبخر

1- Saleh,H. An Estimation of the water balance in Jordan, Arts Jour Univ. of Jordan, 1972, pp. 1–10.

وزيادة الأمطار الساقطة ومن هنا يمكن القول بأن الأمطار التى تهطل على القطاع تعطى ٤٢,٥ مليون متر مكعب من المياه كما أن التصريف المائى يعطى ١,٥ م م٣ من المياه ويعطى الرى ٢٢,٥ م م٣ من المياه. لذا فإن مجموع المدخلات المائية تبلغ ٨٠ م م٣ فى السنة [١]

أما المخرجات المائية فإنها تبلغ ١٢٠م م٣ موزعة بين كمية الانسياب الى البحر ١٠ م م٣ اضافة الى ضخ المياه الجوفية لأغراض الرى ولاستعمال المنزلى والبالغ ١١٠ م م٣ [٢]

وهذا يعنى أن الخزان الجوفى يعانى من عجز مائى سنوى مقداره ٤٠ م م٣.

مستقبل المياه الجوفية :

أما عن مستقبل المياه الجوفية فيقول التقرير السنوى لوزارة الدفاع الاسرائيلى حول احتياجات القطاع للمياه عام ٢٠٠٠ من المياه قال ان الموارد المائية فى قطاع غزة تسير بسرعة نحو النضوب والجفاف وأشار أن على اسرائيل تزويد القطاع باحتياجاته المائية مستقبلاً [٣]

التربة :

هى الطبقة الرقيقة التى تغطى قشرة الأرض كما أنها الوسط الطبيعى الذى تمد النباتات جذورها فيه وتتألف التربة من أربعة مكونات هى المواد المعدنية والمواد العضوية والماء والهواء وإن دراسة التربة من العناصر الهامة لعلاقتها المباشرة بالزراعة والنشاط الاقتصادى فى قطاع غزة.

---

١ – الملامح البيئية لقطاع غزة، مرجع سابق، ص ٢١.

٢ – حسن عبد القادر صالح، الانتاج الزراعة فى قطاع غزة، مجلة صامد الاقتصادى عدد ٦٥، ١٩٨٧، ص ٤٠.

٣ – عماد جاد، اسرائيل والموارد المائية فى الأراضى المحتلة، مجلة صامد الاقتصادى، العدد ٨٨، ١٩٩٢، ص ٦٩.

أصناف التربة فى قطاع غزة :

تتنوع التربة فى قطاع غزة شكل (١٤) رغم صغر مساحته وذلك لتنوع التكوين الجيولوجى وتنوع أشكال السطح وتنوع الاقاليم المناخية والنباتية لذا فإن من الطبيعى أن تتنوع التربة فى قطاع غزة. وقد ساعد على تنوع التربة وقوعها بين نطاقين الأول مرتبط بالظروف الصحراوية وشبه الصحراوية، والثانى مرتبط بالظروف الرطبة وشبه الرطبة.

وعلى هذا يمكن التميز بين ثلاث مجموعات من التربة فى قطاع غزة وهى : [١]

١ – التربة النطاقية.

٢ – التربة شبه النطاقية.

٣ – التربة اللانطاقية.

أولا : التربة النطاقية :

وتوجد فى السهول الجنوبية من قطاع غزة حيث تطورت على الرواسب الفيضية القديمة وتظهر بصورة شريطية بمحور شمالى شرقى- جنوب شرقى يتفق مع الامتداد العام لخط الساحل وهذا يعكس دور المناخ والنبات الطبيعى حيث تطورت فى منطقة الاستبس [٢]

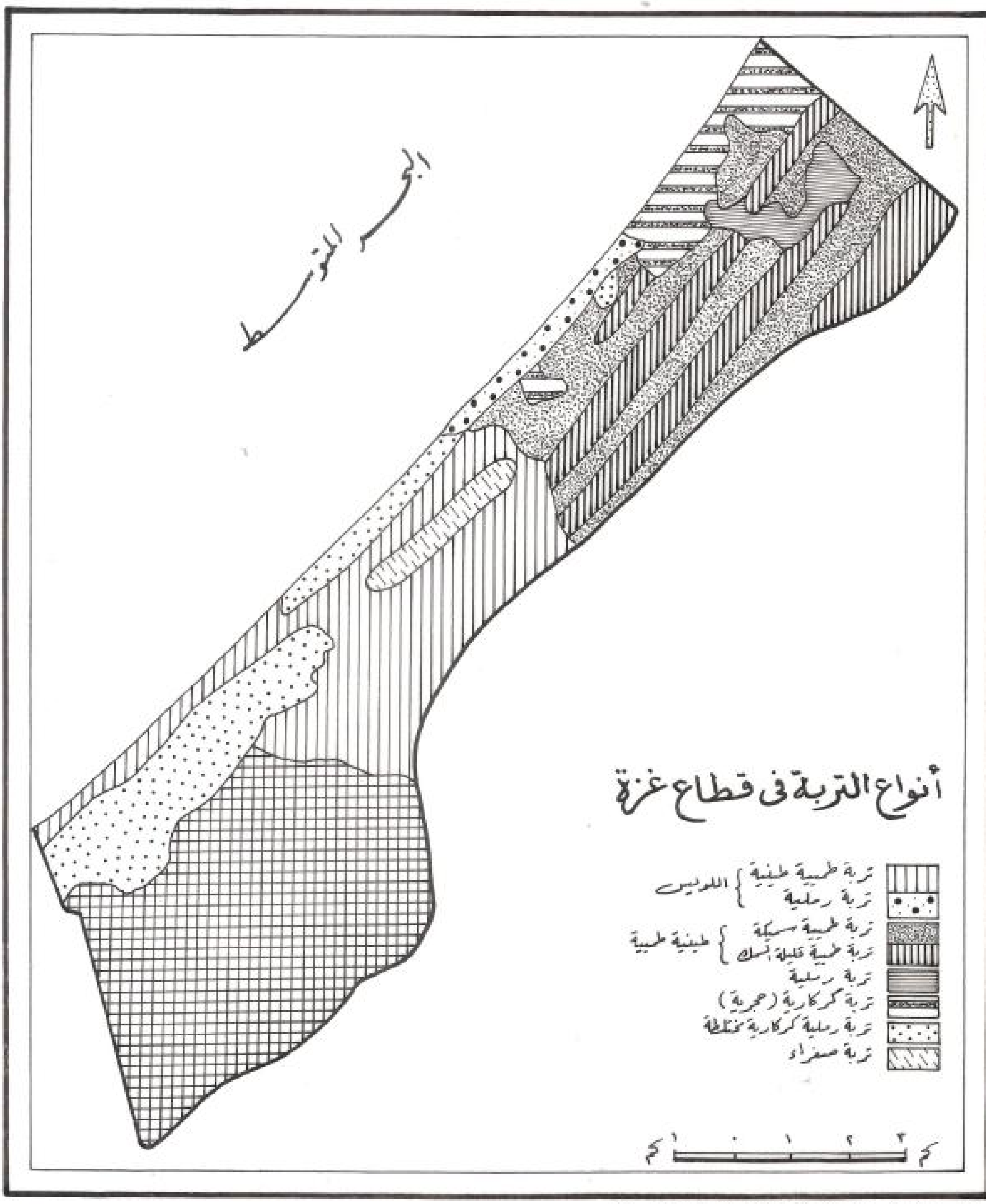
أما التربة الرملية الحمراء فتوجد فى الأجزاء الشرقية والجنوبية الشرقية وقد تطورت من الحجر الجيرى الرملى المسمى بتكوينات الكركار أو من الكثبان الرملية المنتشرة فى هذه المنطقة وتبلغ مساحتها ٧,١٪ من جملة مساحة القطاع [٣] وقد تماسكت هذه التربة بفعل حركة المياه من أعلى الى اسفل الذى ينجم عنه إذابة المواد القابلة للذوبان والتى تدخل فى تركيب الصخر وقد يكون للمناخ دور فى تكوينها فى الأجزاء الشمالية الغربية حيث تتميز هذه المناطق بارتفاع الرطوبة فى فصل الشتاء

---

١ – جودة فتحى التركمان (التربة فى أراضى الدولة الفلسطينية) الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

٢ – المرجع السابق، ص ٢٠٥.

٣ – المرجع السابق، ص ٢٠٥.



المصدر/ الملامح البيئية لقطاع غزة ص٣.

شكل (١٤)

فتتخلل الطبقات السطحية القابلة للذوبان والسفلية فتعمل على تماسك أجزاء التربة تدريجياً (١)

ثانيا : التربة اللانطاقية :

حيث توجد فى أربع أنواع مختلفة هى :

(١) تربة الكثبان الرملية:

٢ - توجد بمحاذاة شاطئ البحر وتتكون أساساً من ذرات الرمال المكونة من معدن الكوارتز وترتفع فيها نسبة الرمل الى ٩٠٪ وتتميز هذه التربة بنفاذية عالية وإذا توفرت مياه الرى فإنها تصبح صالحة للزراعة وبخاصة إذا تمت زراعتها بالأشجار الحرجيه لسنوات قبل زراعتها بالأشجار المثمرة.

(٢) تربة اللويس Loess

وهى تكوينات رسوبية من حبيبات الرمال الناعمه بدرجة كبيرة عن رمال الكثبان وأكثر خشونة من التكوينات الصلصالية وتوجد فى وادى غزة ووادى الشريعة وتعاصر تربة الحمره وتربة الكركار فى تاريخ نشأتها ولكنها تتميز باستمرارها فى التكوين حتى الآن (٢)

وتعتبر التربة هذه من التربات الخصبة حيث لعب المناخ دوراً كبيراً فى نشأتها وبالتالى استغلت أحسن استغلال فى الزراعة حيث أضيفت المواد العضوية اللازمة لها.

ثالثا : التربة الحمرة :

وهى تربة مفككة ومن حجر رملى كلسى تختلف فى عمليات التفكك فى هذه التكوينات فى الزمن الرابع البلايستوسين تحت ظروف مناخ البحر المتوسط وهى نوع من التربة الحمراء الرملية والمرتبطة بمناخ البحر المتوسط (٣)

---

١ - الملامح البيئية لقطاع غزة، ص ١٣.

٢ - عبد القادر عابد، فلسطين الموضع والموقع، الموسوعة الفلسطينية القسم الثانى المجلد الأول الدراسات الخاصة بيروت، ١٩٨٤، ص ١١٠.

٣ - يوسف أبو الحجاج، قطاع غزة ظروفه الجغرافية وأحواله الاقتصادية بحوث فى العالم العربى، القاهرة، ١٩٦٥، ص ١٩١.

رابعا : التربــة الفيضيــة :

تنتشر فى مجارى الأودية والمنخفضات حيث تنتقل الرواسـب من جبـال الخليل وشـمال النقب وترسب فى تلك المناطق وهى غالبا ما تكون جيرية أو غرينية أو طينية وتختلـط بـالحصى أحياناً وتعرف بخصوبتها لارتفاع نسبة المواد المعدنيـة والعضويـة والرطوبـة فيهـا وهـى سـميكة وذات نسيج رملى طينى يسمح بتهوية جيدة وتصريف مناسب للمياه الزائدة.

مشكلات التربــة :

تواجـه التربـة فـى قطـاع غزة مجموعـة مـن المشـاكل نوردهـا فيمـا يلــى :

أولا : مشـكلة الانجــراف :

وتعنى التعريـة تـآكل الطبقة السطحية العليا للتربـة وتجريفها ونقل مـا تـآكل منهـا مـن موضعه الى موضع آخر عن طريق وسائل النقل المختلفة كالرياح أو السيول وغيرها.

وقد تبين من خلال الدراسـة الميدانيـة أن كثيراً مـن الكثبـان الرمليـة السـاحلية تتعـرض للتجريف بقصد استخدام المساحات التى تشغلها بالزراعة وخاصـة زراعـة الخضـروات والفاكهـة كما فى منطقة المواصى فى جنوب قطاع غزة ومنطقة الكثبان الرملية فى شمال قطاع غزة.

ثانيا : مشكلة التملـح (زيــادة الأمــلاح) :

إذ تسـهم ميـاه الـرى المتملحـة فــى تمليـح التربــة نتيجــة تراكـم الأمــلاح المذابــة فــى ميـاه الـرى ولمـا كـانت نسبة الأمـلاح ترتفـع فــى الآبــار فــى قطــاع غــزة فــإن هــذه النســبة عكسـت آثارهـا علــى الأراضــى الزراعيـة وبالتـالى عملـت علـى شـلل كثـير مـن أشـجار الحمضيـات التـى لا تتحمـل الملوحـة. وخاصـة فى المنطقـة الجنوبيـة مـن القطــاع.

وهل تعلم أن بعض الأملاح مثل كربونات الصوديوم وكلوريد الصوديوم والمغنيسوم إذا ارتفعت نسبتهم عن النسبة العادية فإنهــا ستؤدى الى تسمم التربة والنبات [١]

---

١ – على منصور، الأساس الجغرافى لمشكلة التصحر، دار الشروق، عمان، ١٩٨٩، ص ٧٩.

الفصل الثانى

المقومـــات البشــرية

أولا : تطـــور النمـــو الســـكانى

ثانيــا : التوزيـــع الجغرافـــى للســكان

ثالثــا : الكثافـــة الســـكانية

رابعــا : الخصـــائص الاقتصاديـــة للســكان

الفصل الثانى
المقومات البشرية

تمهيد :

ترجع أهمية دراسة السكان فى قطاع غزة للتعرف على حجم المورد البشرى كعامل مؤثر فى تحديد أنماط النشاط الاقتصادى وكمورد يمكن استغلاله فى تنمية اقتصاديات المنطقة حيث يمثل العنصر البشرى أحد العناصر الايجابية فى عملية التنمية والتى حالت الظروف السياسية التى مرت على قطاع غزة من احتلال اسرائيل عام ١٩٦٧ وظروف الانتفاضة الفلسطينية فى ١٩٨٧ دون استغلال هذا المورد أيما استغلال.

وتبدأ دراسة هذا الفصل بعرض:

١) تطور النمو السكانى والعوامل المؤثرة فيه.

٢) التوزيع الجغرافى للسكان من حيث :

أ) التوزيع الكمى للسكان.

ب) توزيع الحضر والريف.

جـ) كثافة السكان.

٣) الخصائص الاقتصادية للسكان.

أولاً : تطور النمو السكانى :

لقد تعرض السكان فى قطاع غزة إلىتغيرات ديمغرافية أدت إلىتذبذب معدلات النمو بين الارتفاع والانخفاض ويعود ذلك إلى الحروب التىعايشها ومن عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى، فالحروب أدت إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان إلى الخارج كما أدى سوء الاحوال الاقتصادية وندرة فرص العمل وتزايد معدلات البطالة إلى هجرة كثير من الأيدى العاملة بحثاً عن مصادر رزق جديدة. ومن هنا يجب دراسة النمو السكان من حيث :

أ) الزيادة الطبيعية.

ب) الهجرة.

الزيادة الطبيعية :

تطورت الزيادة الطبيعية فى قطاع غزة بصورة متميزة خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٩٥م وذلك وفقاً للبيانات التى يعكسها جدول رقم (٥) حيث نستقرىء منه مايلى :

١- إرتفاع عدد السكان من ٣٨٩,٧ ألف نسمة عام ١٩٦٧ إلى ٨٤٠ ألف نسمة عام

١٩٩٥ إلى بزيادة قدرها ٤٥٠,٣ ألف نسمه وذلك خلال الثماني والعشرين عاماً بمعدل سنوي يصل إلى ٤٪ في المتوسط.

جدول (٥)

تطور أعداد السكان في قطاع غزة ومعدل النمو السنوي

٦٧/١٩٩٥م

السنوات	أعداد السكان بالألف	الزيادة بالألف	معدل النمو السنوي ٪
١٩٦٧	٣٨٩,٧	--	--
١٩٧٠	٣٦٧,٧	٢٢-	١,٨٨ -
١٩٧٥	٤١٨,٥	٥٠,٨	٢,٧
١٩٨٠	٤٤١,٩	٢٣,٤	١,١
١٩٨٥	٥٢٧	٨٥,١	٣,٨
١٩٨٧	٥٦٣,٥	٣٦,٥	٣,٥
١٩٩٠	٦٤٢,٧	٧٩,٢	٤,٦
١٩٩٢	٧١٦,٢	٧٣,٥	٥,٧
١٩٩٣	٧٤٨,٩	٣٢,٧	٤,٥
١٩٩٥	٨٤٠	٩١,١	٦

المصدر :

- ٦٧-٨٠ الدولة الفلسطينية، ص ٢٩٤.
- ٨٥-٨٧ C.B.S. S.A.I. 1988
- ٩٠-٩٥ النشرة الاحصائية لقطاع غزة ١٩٩٦م.

٢- تشير الدراسات إلى أن سكان قطاع غزة انخفض نتيجة للاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧ من ٣٨٩,٧ ألف نسمة إلى ٣٦٧,٧ عام ١٩٧٠ أي نحو ٢٢ ألف بمعدل -١,٨٨ ٪ سنوياً ويعود ذلك إلى هجرة عدد كبير من السكان إلى الدول العربية. (١)

---

١ - أمين عطايا، الواقع الديمغرافي في الأراضي العربية المحتلة، مجلة شئون عربية، عدد ٦٠، ديسمبر ١٩٨٩، ص ١١٦.

٣ - اتجه عدد سكان قطاع غزة نحو الارتفاع بعد عام ١٩٦٨ بسبب عودة الحياة إلى ما كانت عليه فزاد عدد السكان فى الفترة ما بين ١٩٧٠ الى ١٩٨٠ حوالى ٧٤,٢ ألف نسمة أى بزيادة ٧,٤٢ ألف نسمه كل عام بمعدل ٢٪ سنويا. ويعود تدنى مستوى الزيادة هنا الى تعويض ما فقده القطاع من نازحين والتى عكست على مستوى العام للزيادة السكانية.

٤ - ارتفاع عدد السكان فى الفترة ما بين ١٩٨٠ الى ١٩٩٠ فوصل من ٤٤١,٩ ألف نسمة الى ٦٤٢,٧ ألف نسمة بمقدار الزيادة ٢٠٠,٨ ألف نسمة اى بزيادة سنوية ٢٠,٠٨ ألف نسمة كل سنة بمعدل ٤,٥٪ وهى اعلى من الفترة السابقة ويمكن تفسير ذلك بعودة كثير من اللاجئين من مصر بعد عودة سيناء اليها نتيجة اتفاقية السلام. هذا بالاضافة الى الزيادة الطبيعية.

٥ - أما الفترة ما بين ١٩٩٠ الى ١٩٩٥ فقد ارتفع عدد السكان بها من ٦٤٢,٧ ألف الى ٨٤٠ ألف نسمة أى بزيادة كلية ١٩٧,٣ ألف نسمه بزيادة ٣٩,٤٦ ألف نسمة سنويا بمعدل ٦٪ وهى نسبة تكاد تكون غير طبيعية بالنسبة لقطاع غزة الذى يتسم بارتفاع فى مستوى الخصوبة. إلا أنه يعود ذلك الى عودة بعض المهاجرين بقدوم السلطة الوطنية الفلسطينية الى قطاع غزة.

ولمعرفة ذلك الزيادة لابد من دراسة العوامل التى أدت الى هذه الزيادة وهى :

عوامل النمو السكانى :

هناك عدة عوامل أثرت بالنمو السكانى خلال الفترة من ١٩٤٧- ١٩٩٥ ويمكن حصرها فى العامل السياسى والتاريخى الذى سبب الهجرة القسرية للسكان سواء الوافدة من فلسطين المحتلة أم المغادرة من قطاع غزة- والعامل الديمغرافى المتمثل فى الزيادة الطبيعية للسكان.

أ) العامل السياسى والتاريخى :

لقد لعبت الظروف السياسية والتاريخية التى مرت على قطاع غزة منذ عام ١٩٤٧ الى الوقت الحاضر دوراً رئيسياً فى الزيادة السكانية فقد تميزت تلك الفترة بأحداث قلما تشهدها منطقة فى العالم فقد تعاقبت عليه عدة ظروف سياسية عكست

آثارها على النمو السكانى حيث شكل المهاجرين الى قطاع غزة ما نسبته ٧٠٪ من السكان الأصليين [١] ونتيجة للحروب التى عايشها قطاع غزة من حرب ١٩٤٨ الى حرب ١٩٥٦ الى حرب ١٩٦٧ والممارسات الاسرائيلية بالاضافة الى أن الظروف الاقتصادية السائدة فى قطاع غزة والتى لا تسمح باستيعاب هذا العدد الكبير من السكان كل هذه العوامل اجبرت هؤلاء السكان بالهجرة من القطاع بحثاً عن العمل وطلباً للرزق فى البلاد العربية وخاصة البترولية منها.

وهذا أدى الى انخفاض معدل النمو السكانى للقطاع فى الفترة ما بين ١٩٤٨-١٩٦٧ حيث كانت الهجرة تبتلع جزءاً كبيراً من النمو الطبيعى للسكان فقد قدر عدد سكان القطاع عام ١٩٦٧ بحوالى ٣٨٩,٧ ألف نسمة بعد أن كان ٢٧٠ ألف نسمة عام ٤٩ حيث نزح عن قطاع غزة ما يقرب من ١١٩,٧ ألف نسمة [٢] أى أقل من ثلث السكان بقليل فى تلك الفترة.

ثم بعد عام ١٩٦٨ بدأ عدد السكان فى الازدياد نتيجة للحالة التى عايشها قطاع غزة من شبه استقرار والظروف السائدة فى البلاد العربية والتى كانت تحد من الهجرة اليها فوصل عدد السكان من ٣٦٧,٧ ألف نسمة عام ١٩٧٠ الى ٨٤٠ ألف نسمة عام ١٩٩٥ أى بزيادة ٤٧٢,٣ ألف نسمة بمعدل ٥,١٪ كل سنة. الأمر الذى انعكس أثره على البناء الاقتصادى والاجتماعى والطبقى.

ب) العامل الديمغرافى :

ان تحليل الاحصاءات الخاصة بالمواليد والوفيات والزيادة الطبيعية تساعد فى دراسة الاتجاهات السكانية الحالية والمستقبلية.

والجدول التالى رقم (٦) يوضح الأوضاع الديمغرافية فى قطاع غزة فى فترات مختاره بين ٧٥-١٩٩٤م.

---

١ - سعيد تيم، البعد الديمغرافى فى الصراع العربى الاسرائيلى، شئون فلسطينية العدد ١٥٦، ١٥٧، مارس، ابريل ١٩٨٦، ص ٤٢٠.

٢ - موسى سمحه وآخرون، الصراع الديمغرافى فى فلسطين المحتله، اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة، عمان، ١٩٨٦، ص ٤٠.

الجدول (٦)

يوضح الأوضاع الديمغرافية فى قطاع غزة فى فترات مختاره

بين ٧٥-١٩٩٤م.

السنوات	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
المواليد	٤٩,٥	٤٧,٦	٤٥,٤	٤٧,٧	٥٣,٨	٥٤,٦	٥٦,١	٥٤,٠	٥٤,٦	٥٦
الوفيات	٣٤,٥	٣٠,٧	٢٥,٥	٢٤,١	٢٥,١	٢٧,١	٢٥,٣	٢١,١	٢١,٤	٢٠,٩
الزيادة الطبيعية	١٥,٠	١٦,٩	١٩,٩	٢٣,٦	٢٨,٧	٢٧,٥	٣٠,٨	٣٢,٩	٣٣,٢	٣٥,١

المصدر : CBS SAI, 1995

ويتضح من الجدول السابق ما يلى :

أ - ان قطاع غزة يشهد زيادة فى معدل المواليد كل عام بين الفترة من ١٩٧٥-١٩٩٤ حيث سجل هذا المعدل ٤,٩٪ طفل فى ١٩٧٥- ثم انخفضت هذه الزيادة عن معدلها لتصبح ٤,٥٪ طفل عام ١٩٨٥ ثم تعود فى الارتفاع مرة أخرى لتصل ٤,٧ طفل عام ١٩٨٧م ثم عام ١٩٨٩ تصل الى ٥,٤٪ طفل ثم ٥,٥٪ طفل عام ١٩٩٠ ثم تقفز عام ١٩٩١ لتصل الى ٥,٦٪ طفل ثم تصل لمستوى شبه ثابت وهو ٥,٤٪، ٥,٥٪ طفل فى ١٩٩٢، ١٩٩٤ على التوالى.

ويرجع ذلك الى :

١ - العوامل النفسية والسياسية والعادات والتقاليد للسكان حيث يعتقدون أن كثرة الانجاب تعنى بقائهم ووجودهم وهذا يقلل من سياسة السلطات الاسرائيلية التى تحاول طمس الشعب الفلسطينى.

٢ - المحافظة على الهوية الفلسطينية كهوية عربية اسلامية.

٣ - عوامل اقتصادية حيث تنظر الأسرة على أن هذه تمثل قوة بشرية تعينها فى المستقبل. وهذا اعتقاد سائد لدى الفلاحين والعمال وهذا أدى الى ارتفاع حجم الأسرة الريفية فى قطاع غزة حيث تبلغ بين ٨ الى ١٢ فرد.

الاحتـلال علـى بعـض السـكان كـانت وراء الهجـرة هـذه كذلـك سياسـة الابعـاد الجمــاعى وكـانت اسرائيل تبغى من جراء ذلك تفريغ الأرض الفلسطينية من أكبر عـدد مـن السـكان حتى يسهل عليهـا ضـم مـا تبقى من اجزاء فلسطين إليهـا.

وعلى العموم يمكن تصنيف الهجرة الى قسمين على النحو التـالى :

١ - **الهجـرة الوافـدة :**

حيث وفد الــى قطــاع غـزة مـا يقـرب مـن ١٩٠ ألـف مهـاجر علـى غـرار نكبـة ١٩٤٨ وقيـام دولـة اسـرائيل علـى أرض فلسـطين الأمـر الـذى أدى الـى مضاعفـة سـكان القطـاع الـى أكثر مـن ٣.٣ مـرة وهذا أدى الـى خلـل فـى التركيبـة السكانيــة لسكان القطـاع.

٢ - **الهجرة المغادرة فى فـترة الاحتـلال بعـد ١٩٦٧:**

ومـن خـلال تحليل بيانـات جدول (٧) الـذى يوضـح لنـا صـافى الهجـرة فـى قطـاع غزة حتـى عـام ١٩٩٥ يتبين مـا يلـى :

جدول (٧)

يوضح صافى الهجرة فى قطاع غزة

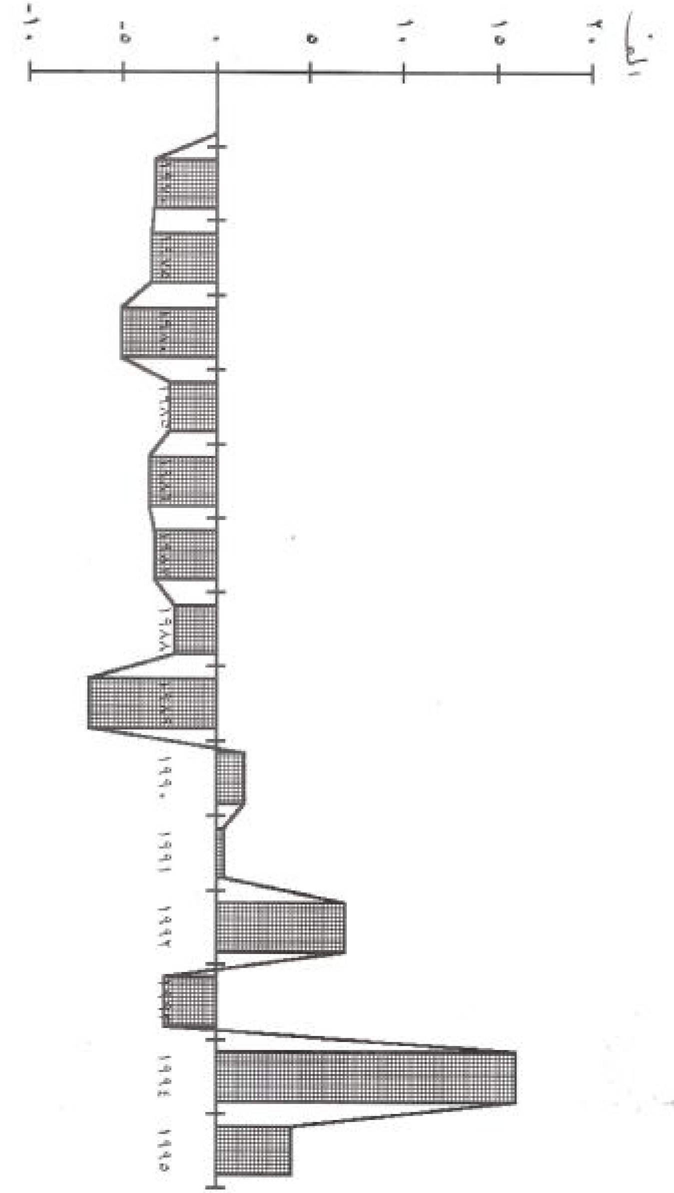
من ١٩٧٠ - ١٩٩٥

السنوات	الزيادة الكلية للسكان بالألف	الزيادة الطبيعية بالألف	صافى الهجرة
١٩٧٠	٦,١	٩,٤	-٣,٣
١٩٧٥	١١,٥	١٥	-٣,٥
١٩٨٠	١١,٨	١٦,٩	-٥,١
١٩٨٥	١٧,١	١٩,٦	-٢,٥
١٩٨٦	١٨	٢١,٦	-٣,٦
١٩٨٧	٢٠,٦	٢٣,٦	-٣,٣
١٩٨٨	٢٢,٩	٢٥,٦	-٢,٢
١٩٨٩	٢١,٩	٢٨,٧	-٦,٨
١٩٩٠	٣٢,٣	٣٠,٨	+١,٥
١٩٩١	٣٣,٣	٣٢,٩	+٠,٤
١٩٩٢	٤٠,٢	٣٣,٢	+٦,٩
١٩٩٣	٣٢,٧	٣٥,٥	-٢,٨
١٩٩٤	٥١,١	٣٥	+١٦
١٩٩٥	٤٠,٠	٣٦	+٤

المصدر : CBS, SAI, 1966.

١ - ان صافى الهجرة حتى عام ١٩٨٩ كان سالباً شكل (١٥) حيث كان عام ١٩٧٠-٣,٣ ألف ، ارتفع عام ١٩٨٠ الى ٥,١ ألف وفى عام ١٩٨٩ وصل الى -٦,٨ ألف وهذا يعود الى الظروف الصعبة التى عاشها قطاع غزة قبل قدوم السلطة الفلسطينية.

٢ - بدأ مؤشر الهجرة يسجل بالايجاب بعد عام ١٩٩٠ حيث سجل +١,٥ ألف عام ١٩٩٠ ارتفع ارتفاعاً ملحوظاً عام ١٩٩٤ ليسجل +١٦ ألف ثم يهبط إلى +٤ ألف عام ١٩٩٥ وهذا يرجع الى القادمين مع السلطة الفلسطينية والعائدين للوطن من دول الخليج العربى بعد حرب الخليج بالاضافة إلى القيود التى فرضتها دول الخليج على استقبال المهاجرين الفلسطينين.



شكل (١٥)

يوضح صافى الهجرة

التوزيع الجغرافى للسكان

بلغ عدد سكان قطاع غزة عام ١٩٩٥ حوالى ٨٤٠ ألف نسمة موزعين على مساحة لا تتعدى ٣٦٥ كم٢ تمثل ٦٪ من مساحة الدولة الفلسطينية المقترح انشاؤها فى الضفة الغربية وغزة والبالغة ٦,٢٣٧ كم٢.

ويشكل سكان القطاع اكثر من ٤٠٪ من سكان تلك الدولة لعام ٩٥ بينما سكان الضفة الغربية يمثلون ٦٠٪ من مجموع السكان.

١- التوزيع العددى والجغرافى للسكان :

ومن خلال الجدول التالى يوضح لنا أعداد السكان على المراكز العمرانية.

ومن خلال تحليل بيانات الجدول رقم (٨) الذى يوضح التوزيع الجغرافى للسكان نستنتج ما يلى :

١ - ان مدينة غزة تعتبر أكبر مدن القطاع حيث بلغ عدد سكانها نحو ٢٦٤,٤ ألفا أى ما يعادل ٣١,٤٪ من مجموع سكان قطاع غزة شكل (١٦)

ويعود ذلك الى : [١]

أ) وظائف المدينة حيث تستحوذ على معظم الوظائف التعليمية والصحية والاجتماعية لقطاع غزة بالاضافة الى مركزها التجارى الهام.

ب) دورها ومدى العلاقات المتبادلة التى تربطها بالمناطق السكنية فى قطاع غزة.

جـ) العامل التاريخى والسياسى الذى نتج بعد حرب ١٩٤٨ والذى جعل من مدينة غزة منطقة جذب للسكان ونشاطهم التجارى والصناعى.

د) توفر كافة الخدمات والمؤسسات الحكومية والخاصة بها وهذا جعلها المدينة الأهم بالنسبة للقطاع وذلك بعد اتفاقية رودس فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩ ثم اقتطاع ما يعرف بالمصطلح السياسى قطاع غزة [٢]

---

١ - محمد أحمد الطولبه، مدينة أربيد دراسة فى جغرافية العمران، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الاسكندرية، ١٩٨٢، ص ٧١.

٢ - حسين أبو النمل، قطاع غزة من ١٩٤٨-١٩٦٧م تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية، مرجع سابق، ص ١٢.

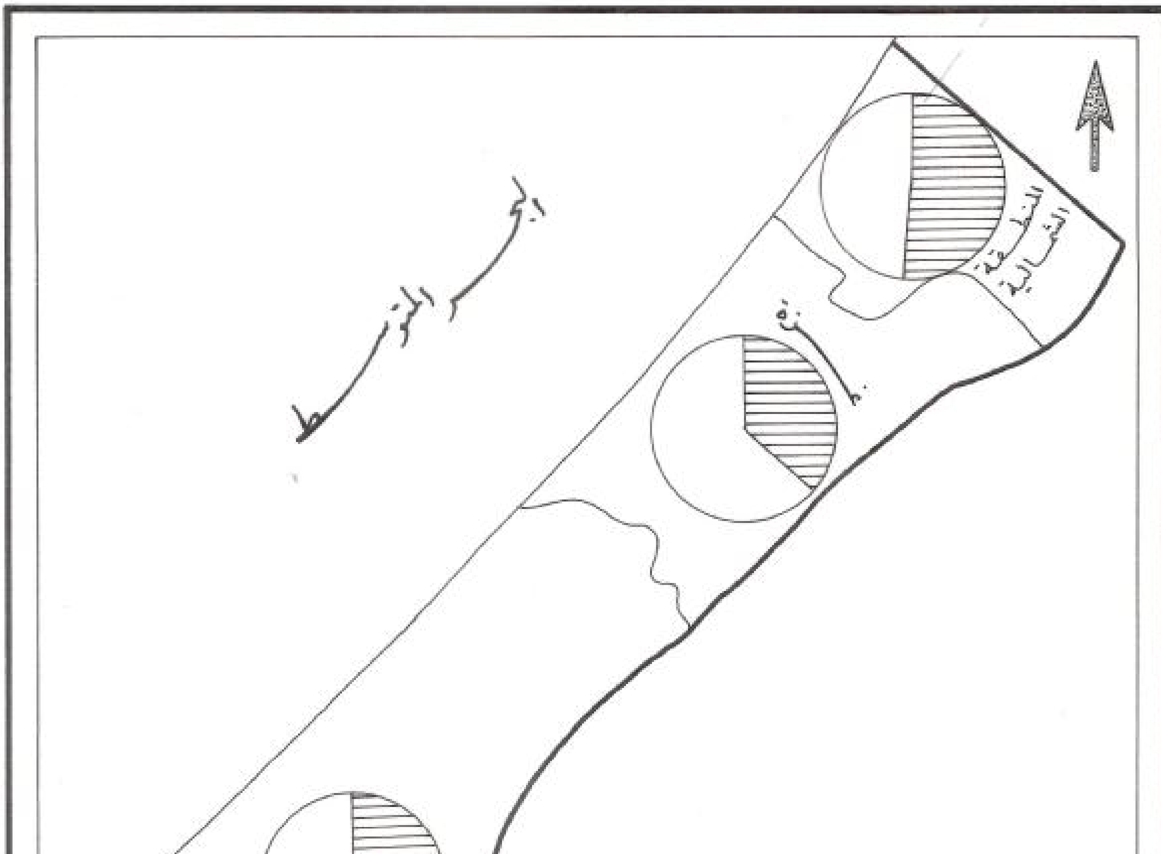
جدول (٨)

يوضح التوزيع العددى والجغرافى للسكان

لعام ١٩٩٥م

المنطقة	عدد السكان	الى جملة السكان ٪	٪ من سكان المنطقة
مجموع المنطقة الشمالية	**٤٣٥,٢**	٪٥١,٦	١٠٠
بيت حانون	١٤,٣	١,٧	٣,٤
بيت لاهيا	٢٠,٠	٢,٤	٤,٦
معسكر جباليا	٥٧,٢	٦,٧	١٣,٢
جباليا النزلة	٣١,٥	٣,٧	٧,٢
مدينة غزة	**٢٦٤,٤**	٣١,٤	٦٠,٧
معسكر الشاطئ	٤٧,٨	٥,٧	١٠,٧
مجموع المنطقة الجنوبية	**٤٠٤,٨**	٪٤٨,٤	١٠٠
معسكر النصيرات	٤٠,١	٤,٧	١٠
معسكر البريج	٢١,٠	٢,٥	٥,١
معسكر المغازى	١٦,٣	١,٩	٤
الزوايده	٧,٧	٠,٩	١,٩
مدينة دير البلح	٣٣,٤	٤,٠	٨,٢
معسكر دير البلح	١١,٤	١,٣	٢,٨
معسكر خانيونس	٤٠,١	٤,٨	٩,٩
مدينة خانيونس	٨٥,٩	١٠,٢	٢١,٢
القراره	١٠,٥	١,٢	٢,٦
بنى سهيلا	١٦,١	١,٩	٣,٩
عبسان كبيرة	١١,٠	١,٠	٢,٧
عبسان الصغيرة	٥,٣	٠,٦	١,٣
خزاعة	٥,٩	٠,٧	١,٤
البيوك	٤,٧	٠,٦	١,١
مدينة رفح	٤٢,٩	٥,١	١٠,٦
معسكر رفح	٥٢,٥	٦,٣	١٣,٠
المجموع العام	٨٤٠,٠٠٠	١٠٠	–

المصدر : دائرة الاحصاء المركزى ١٩٩٦.


البحر المتوسط
المنطقة الشمالية
غزة
المنطقة الجنوبية
نسبة السكان
لجملة سكان المنطقة

شكل(١٦)

٢ - تأتى مدينة خانيونس بالمركز الثانى بعد مدينة غزة من حيث عدد السكان حيث بلغ عدد سكانها ٨٥,٩ ألفا وما يعادل ١٠,٢٪ من مجموع سكان القطاع ويرجع ذلك الى كونها مركزاً للاستقطاب الحضرى فى المناطق الجنوبية والمناطق الريفية المحيطة بها.

٣ - وتأتى مدينة رفح المركز الثالث فى قطاع غزة حيث وصل عدد سكانها نحو ٤٢,٩ ألفاً أى ما يعادل ٥,١٪ من مجموع السكان ويرجع ذلك فى كونها منطقة حدودية مع جمهورية مصر العربية ولتطرف مناخها كذلك تعتبر من أهم مناطق الزراعة البعلية فى القطاع لارتفاع نسبة الرطوبة بها.

٤ - تأتى مدينة دير البلح المركز الرابع حيث يبلغ عدد سكانها ٣٣,٤ ألفاً أى ما يعادل ٤٪ من مجمل سكان القطاع ويعود ذلك الى استئثار كل من مدينة غزة ومدينة خانيونس بالجذب السكانى لقربهما من مدينة دير البلح.

أما المراكز العمرانية القروية فى القطاع فتنتشر فى جميع أنحاء القطاع من الشمال قرية بيت جباليا النزلة ٣,٧٪ وقرية بيت لاهيا ٢,٤٪ وبيت حانون ١,٧٪.

ومن الجنوب بنى سهيلا ١,٩٪ القرارة ١,٢٪ عبسان الكبيرة ١٪ عبسان الصغيرة ٠,٦٪ وخزاعة والبيوك ٠,٧٪ و ٠,٦٪ .. على التوالى وأخيراً الزوايده ٠,٩٪.

ويعود تدنى السكان فى هذه القرى الى أنها قرى زراعية حيث تغلب عليها الزراعة على أى مهنة أخرى والتى تتمركز فى المدن القريبة منها.

أما عن ظاهرة المعسكرات والتى توجد فى قطاع غزة فهى من الظواهر العمرانية التى توجد فى القطاع والضفة الغربية بالاضافة الى الدول العربية التى يوجد بها مهاجرون فلسطينيون بعد حرب ١٩٤٨ وهى معسكر رفح الذى يعتبر أول معسكرات جنوب غزة حيث بلغ نسبته ٦,٣٪ من مجمل السكان وهو بذلك يفوق مدينة رفح القريبة منه ويعود ذلك الى عودة كثير من المهاجرين من معسكر كندا و البرازيل من رفح المصرية بعد عودتها الى جمهورية مصر العربية ثم معسكر جباليا ٦,٧٪ ومعسكر خانيونس ٤,٨٪ معسكر الشاطئ ٥,٧٪ ومعسكر دير البلح ١,٣٪ ومن جملة السكان فى قطاع غزة.

وفى ضوء العرض السابق يتبين أن سكان قطاع غزة يتوزعون جغرافيا على منطقتين :

الأولى : المنطقة الشمالية ويبلغ مجموع سكانها نحو ٤٣٥,٢ ألف نسمة نحو ٥١,٦٪.
الثانية : المنطقة الجنوبية وتبلغ عدد سكانها نحو ٤٠٤,٨ ألف نسمة نحو ٤٨,٤٪.

٢- المناطق الحضرية والريفية :

أما عن توزيع سكان قطاع غزة بين الحضر والريف فطبقا لبيانات عام ١٩٦٧ حيث تم تصنيف كثير من المعسكرات ضمن المناطق الحضرية بلغت نسبة سكان الحضر ٧٩,٤٪ ارتفعت الى نحو ٨٥٪ فى أوائل الثمانينات [١] . وهذا أثر على أن هذه المراكز تعتمد على استهلاكها من المواد الغذائية على المناطق الريفية بالدرجة الأولى والتى تربطها بشبكة نقل جيدة. إلا أنه حدث فى الآونة الأخيرة التوجه نحو المناطق الريفية لقيام المنشآت الصناعية حيث أقيمت مجموعة من المصانع فى القرى مثل مصنع للغزل والنسيج ومصنع لتعليب الخضار ومصنع للبلاستيك وغيرها. ويعود ذلك الى ربط هذه المناطق بالطاقة الكهربائية ولرخص الأيدى العاملة بها.

جـ) الكثافة السكانية فى قطاع غزة

تعكس دراسة الكثافة السكانية الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لأى اقليم [٢] من خلال مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية أدت إلى أن قطاع غزة ذو المساحة المحدوده والتى لا تتعدى ٣٦٥ كم² ذا كثافة سكانية عالية حيث يعتبر من مناطق العالم الكثيفة بالسكان.

وإذا تتبعنا تطور الكثافة السكانية كما يوضحها جدول رقم (٩) وشكل (١٧) نجدها قد ارتفعت من ٧٩١ نسمة/ كم٢ عام ١٩٥٠ الى ٩٩٠ نسمة/ كم٢ عام ١٩٦٠ ثم تجاوزت ١٠٠٠ نسمة/ كم٢ عام ٧٠ واستمرت الكثافة فى الازدياد الى أن وصلت

---

١ – احمد سعيد دحلان، الأوضاع الديمغرافية للدولة الفلسطينية، الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩١، ص ٢٩٠.

٢ – أحمد على اسماعيل، دراسات فى جغرافية المدن، الطبعة الثالثة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٣٢٦.

١٦٤٨ نسمة/ كم٢ عام ١٩٨٩ [1] ثم ارتفعت الكثافة عام ١٩٩٥ لتصل ٢,٣٠٠ نسمة/ كم٢. الأمر الذى أدى إلى حدوث فيه ضغطاً سكانياً كبيراً على الموارد المتاحة كما فى معسكر جباليا ورفح ومدينة غزة والسبب فى ارتفاع الكثافة السكانية فى قطاع غزة هو انحسارهم فى مناطق محددة لوجود المستعمرات الاسرائيلية بالاضافة الى أن اعداداكبيرة من اللاجئين فى عام ١٩٤٨ استقروا فى القطاع والى ارتفاع معدلات المواليد مقارنة بالمناطق المجاورة كما أن سكان قطاع غزة كانوا يواجهون صعوبات كبيرة عند الهجرة الى الدول العربية مقارنة بسكان الضفة الغربية.

والجدول (٩) يوضح تطور كثافة السكان فى سنوات مختاره حتى ١٩٩٥.

جدول (٩)

يوضح تطور كثافة السكان فى قطاع غزة

(١٩٧٥-١٩٩٥)

السنة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٨٩	١٩٩١	١٩٩٣	١٩٩٥
عدد السكان	٤١٨,٥	٤٤١,٩	٥٢٧	٥٦٣,٥	٦١٠,٤	٦٧٦,٠	٧٤٨,٩	٨٤٠
كثافة السكان	١,١٤٦	١,٢١٠	١,٤٤٣	١,٥٤٣	١,٦٧٢	١,٨٥٢	٢,٠٥١	٢,٣٠١

المصدر : ٧٥- ١٩٨٩ من (CBS, SAI, 1990)

٩١-١٩٩٥ دائرة الاحصاء المركزى غزة.

الكثافة من حساب الباحث.

ومن تحليل بيانات الجدول يظهر الآتى :

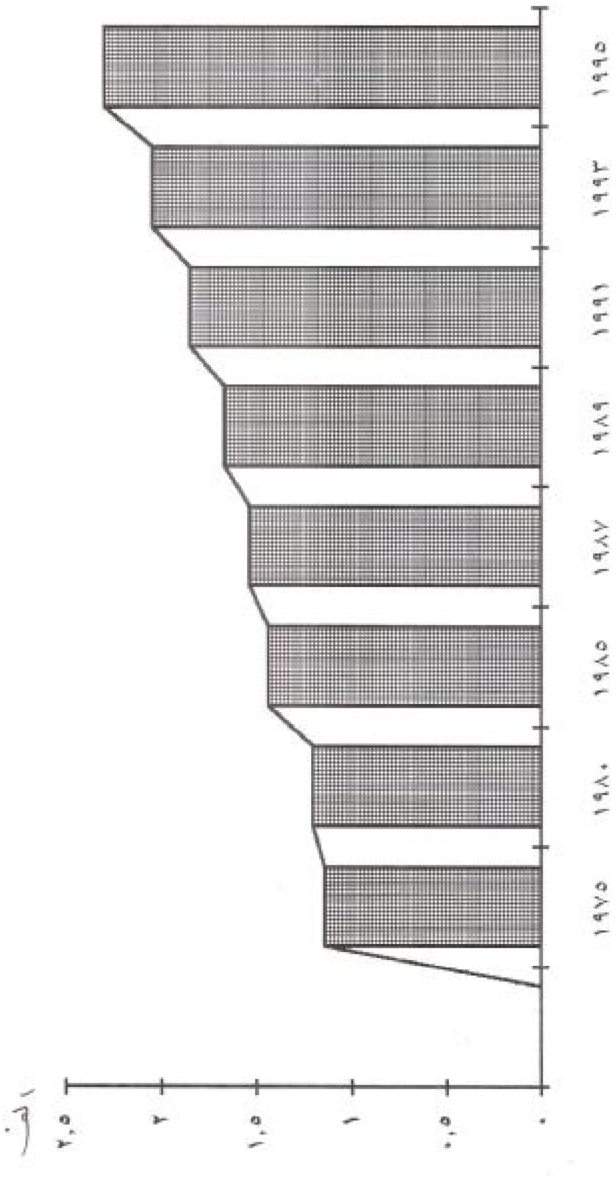
١ - أن الكثافة السكانية فى ارتفاع دائم فبعد أن كانت ١١٤٦نسمة/ كم٢ عام ١٩٧٥ تزداد تدريجيا لتصل ١٢١٠ نسمة/ كم٢ عام ١٩٨٠ ثم ١٤٤٣ نسمة/ كم٢ عام ١٩٨٥م.

٢ - أخذت الكثافة السكانية فى الارتفاع فى النصف الثانى من الثمانينات لتقفز عن ١٥٤٣ نسمة/ كم٢ عام ١٩٨٧ ثم ١,٦٧٢ نسمة/ كم٢ عام ١٩٨٩.

٣ - تدخل الكثافة السكانية مستوى جديد فى التسعينيات لتصل ١٨٥٢ نسمة/ كم٢ عام ١٩٩١ ثم ٢,٥١ نسمة/ كم٢ عام ١٩٩٣ ثم عام ١٩٩٥ نحو ٢,٣٠١ نسمة/ كم٢.

---

١ - احمد سعيد دحلان، الأوضاع الديمغرافية للدولة الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٢٩٠.



شكل (١٧)

يوضح تطور كثافة السكان

ويتضح مما سبق :

(١) أن الكثافة السكانية فى ازدياد مستمر الأمر الذى أدى الى حدوث ضغط سكانى على جميع النواحى الاقتصادية فى قطاع غزة والذى يعانى أصلاًمن ضيق فى المساحة ونقص فى الموارد المتاحة.

(٢) ان الكثافة السكانية والناتجة عن الزيادة فى السكان بشكل غير طبيعى تعمل على تقليص المساحات المزروعة تدريجيا وهذا ما حدث من استقطاع كثير من البيارات لتحل محلها مساكن وبالتالى تؤدى الى نقص فى الانتاج الزراعى والحيوانى [١]

وإذا استعرضنا الكثافة السكانية مستقبلاً نجد أن الكثافة ستزداد عما هى عليه فى ١٩٩٥ لتصل عام ٢٠٠٠ الى حوالى ٢,٥٠٠ نسمة/ كم٢ والى أكثر من ٢٩٠٠ نسمة/ كم٢ عام ٢٠١٠ والى أكثر من ٣٢٠٠ نسمة/ كم٢ عام ٢٠١٥ وهذا يعنى أن القطاع سيصبح عام ٢٠١٥ عبارة عن كتلة بشرية مكتظة بالسكان وهذا راجع الى :

١ – الزيادة الطبيعية.

٢ – قدوم النازحين اليه والسكنى فيه بعد احلال السلام بين فلسطين واسرائيل.

التوزيع الجغرافى للكثافة السكانية :

عند النظر الى خريطة توزيع السكان يتضح مدى الكثافة السكانية فى كل منطقة وعلى ذلك يمكن تقسيم القطاع الى أربع مناطق وهى :

مناطق ذات كثافة مرتفعة جداً :

وتضم المناطق الحضرية التى تزيد فيها الكثافة السكانية عن ٣٦٢٠ نسمة/كم٢ وتتمثل فى مدينة غزة معسكرها وخانيونس ومعسكرها وتضمان نحو ٥٢٪ من مجموع السكان فوق مساحة تقدر ٣٢٪ من مساحة القطاع أى على مساحة ١١٦,٨ ك م٢.

مناطق مرتفعة الكثافة :

وتضم المناطق الريفية والحضرية التى تراوحت الكثافة السكانية بها بين ١٥٠٠– ٢٥٠٠ نسمة/ كم٢ وتضم قرية جباليا ومعسكرها ومدينة رفح ومعسكرها وتشكلان نحو ٢٢٪ من

---

١ – دراسة ميدانية.

مجموع السكان على مساحة قدرها ٢٩٪ من مساحة القطاع أى ١٠٥,٩ ك م٢.

مناطق متوسطة الكثافة :

وتضم المناطق التى تراوحت فيها الكثافة بين ١٠٠٠-١٥٠٠ نسمة/ كم٢ وتمثل فى مدينة دير البلح ومعسكرها ومعسكر النصيرات والمغازى وقرية بيت لاهيا وبيت حانون على مساحة قدرها ١٥٪ من مساحة القطاع نحو ٥٦ ك م٢.

مناطق قليلة الكثافة :

والتى تضم القرى قليلة السكان والتى تقل فيها الكثافة السكانية عن ١٠٠٠ نسمة/ كم٢ مثل القراره- عبسان الكبيرة وعبسان الصغيرة وخزاعة والبيوك والزوايدة ويعود الاختلاف فى الكثافة السكانية هنا الى أن المناطق متوسطة الكثافة والقليلة هى مناطق يغلب عليها الانتاج الزراعى والبالغة ٢٤٪ من مساحة القطاع أى نحو ٨٧,٦ ك م٢ وهذا ساعد على التوجه نحو القرى فى بناء كثير من المؤسسات الانتاجية الصناعية والاهتمام بالزراعة وخاصة زراعة البيوت البلاستيكية لأنها تدر أرباحاً وانتاجاً أغزر وأكبر. مما تدره الزراعة العادية.

وأخيراً وعلى الرغم من وجود المدن الأربع الرئيسية فى قطاع غزة إلا أن الكثافة السكانية تميل الى التركز فى المدينة الأم الا وهى غزة الا أن الكثافة بمفردها مختلفة فى نفس المدينة الواحدة وهذا يقودنا الى دراسة كلارك [1] Clark - بهذا الخصوص حيث كانت دراسته تعتمد على افتراضين هما :

الأول : هناك كثافة عالية من السكان فى قلب المدن باستثناء المراكز التجارية وتقل كلما بعدنا عن مركز المدينة نحو الضواحى.

الثانى : معظم المدن العشوائية تميل الكثافة الى الانخفاض فى الداخل فى حين ترتفع فى الضواحى وهذا ما يحدث لمدن القطاع الأربع والتى نمت عشوائياً ولكثرة مشاكلها نجد أن الكثافة ترتفع فى الضواحى الجديدة ويمكن استخلاص عدة خصائص تحدد كثافة السكان [2] فى قطاع غزة على النحو الآتى :

1- Clark J.Urban Population Densities Bull. Jnst. International de statistique, 1958, pp. 36, 60.

٢ - محمد عبد الرحمن الشرنوبى، جغرافية السكان، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢٦١

١ - تعتبر المناطق القريبة من المراكز أفضل المواقع المرغوبة فى السكن وفيها يرتفع سعر الأرض كما يزداد صافى الربح فى أى مشروع تجارى.

٢ - ينخفض مستوى معيشة الفرد بالقرب من وسط المدينة حيث يتركز ذوى الدخل المحدود بينما يتركز الأثرياء فى الضواحى.

٣ - تركز معظم الخدمات فى المراكز داخل المدن الأمر الذى أدى الى ارتفاع قيمة الايجارات وانخفاضها فى خارجها.

٤ - الطرق التى تصل بين المدن عملت على بعثرة السكان وهذا غير من شكل المدينة لتأخذ شكلاً طولياً ينسجم مع الامتداد الجديد [١] ونتيجة لذلك تبعثر السكان على طول الطرق.

الخصائص الاقتصادية للسكان :

عند دراسة الخصائص الاقتصادية للسكان يجب الوقوف على الجوانب التالية:-

١ - التركيب العمرى والنوعى للسكان.

٢ - القوة البشرية.

٣ - العاملين (المشتغلين).

أولا : التركيب العمرى والنوعى للسكان :

ان التركيب العمرى والنوعى لأى مجتمع وفى أى فترة زمنية محددة سنة ٩٥/٨٥ هو نتيجة الاتجاهات السائدة فى الخصوبة والوفيات والهجرة وهذه جميعا تؤثر على المستويات السائدة فى معدل النمو السكانى لأن المواليد والهجرة مثلاً تختلف فى عدد مرات حدوثها فى الأعمار المختلفة ومن هنا فإن دراستها تحدد لنا عدد الأفراد الذين يكونون فى العمر الانتاجى (١٥-٦٤) لأنهم يمثلون قوة العمل الحاضرة والمستقبلية. والجدول التالى يوضح لنا تطور التركيب العمرى للسكان سنة ١٩٩٢.

---

١ - دراسة ميدانية.

جدول (١٠)

يوضح لنا تطور التركيب العمرى لسكان القطاع

لعام ١٩٩٢.

النوع	ذكور		اناث		جملة السكان	
فئات العمر	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
٠-٤	٨٠,٨	٢٢,٥	٧٧,٤	٢١,٧	١٥٨,٢	٢٢,١
٥-١٤	١٠٧,٤	٢٩,٩	١٠١,٠	٢٨,٣	٢٠٨,٤	٢٩,١
١٥-١٩	٣٤,٣	٩,٥	٣٣,٠	٩,٣	٦٧,٢	٩,٤
٢٠-٢٤	٢٩,٦	٨,٢	٢٨,١	٧,٩	٥٧,٧	٨,١
٢٥-٣٤	٥٠,٨	١٤,١	٤٦,٣	١٣,٠	٩٧,١	١٣,٦
٣٥-٤٤	٢٧,١	٧,٥	٢٧,٨	٧,٨	٥٥,٠	٧,٧
٤٥-٥٤	١١,٠	٣,١	١٨,٠	٥,١	٢٩,٠	٤,١
٥٥-٦٤	٩,٩	٢,٧	١,١	٤,٠	٢٤,٠	٣,٣
٦٥ +	٨,٩	٢,٥	١٠,٥	٣,٠	١٩,٤	٢,٧
المجموع	٣٥٩,٧	٪١٠٠	٣٥٦,٤	٪١٠٠	٧١٦,١	٪١٠٠

المصدر : CBS, SAI, 1993

ويتضح من الجدول السابق ما يلى :

١ - بلغ عدد السكان نحو ٧١٦ ألف نسمة فى نهاية ١٩٩٢م ٥٠,٣٪ ذكور ٤٩,٧٪ اناث وهذا يوضح أن عدد الذكور يزيد على عدد الاناث بفارق بسيط ويعود ذلك الى عودة بعض المهاجرين من الخارج.

٢ - تصل نسبة فئات السن ٠-٤ سنوات الى ٢٢,١٪ من اجمالى السكان يشكل الذكور منهم ٥١٪ والاناث ٤٩٪ من مجموع سكان هذه الفئة.

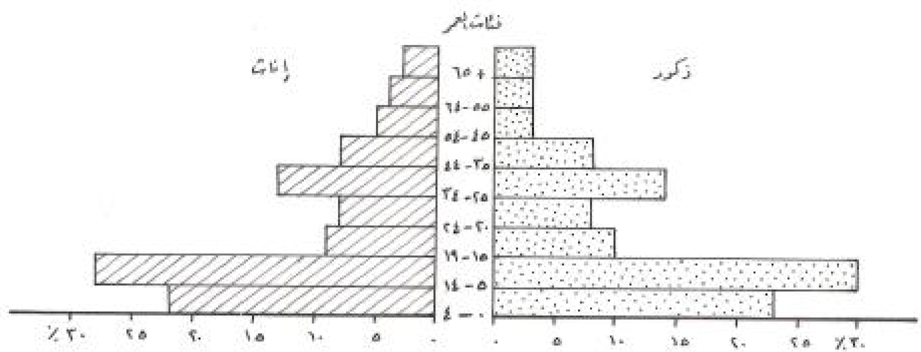
٣ - تشكل نسبة ممن هم فى الفئة العمرية ٥-١٤ نحو ٢٩,١٪ من اجمالى السكان عام ١٩٩٢. منهم ٥١٪ ذكور، ٤٩٪ اناث.

ويوضح الهرم السكانى شكل (١٨) للفئة العمرية دون ١٥ سنة أنها عريضة إذ شكلت أكثر من نصف السكان ٥١,٢٪ من مجموع السكان ومما يجدر ذكره أن سكان هذه الفئة العمرية تشكل الفئة المعاله من الأطفال وطلبة المدارس وهما يقعان خارج قوة العمل. وهذا يعود الى أن مستوى الخصوبة مرتفع كما هو الحال فى الدول النامية [١]

---

١ - موسى سمحه، الصراع الديمغرافى فى فلسطين المحتلة، مرجع سابق، ص ٨٤.

الهرم السكاني لقطاع غزة سنة ١٩٩٢:



شكل (١٨)

٤ - تصل نسبة السكان فى الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة الى ٩,٤٪ من مجموع السكان وتصل نسبة الذكور فيها نحو ٥١٪ بينما تصل نسبة الاناث ٤٩٪.

٥ - أما نسبة السكان فى الفئة العمرية بين ٢٠-٢٤ سنة نحو ٨,١٪ من سكان القطاع منهم ٥١٪ ذكور و ٤٩٪ اناث.

٦ - ونسبة السكان من فئة ٢٥-٣٤ سنة نحو ١٣,٦٪ من مجموع السكان منهم ٥٢٪ ذكور و ٤٨٪ اناث.

ويتضح من تحليل فئة ٢٠-٣٤ تزايد عدد أصحاب هذه الفئة فى السنوات الماضية نحو ١٧,٥٪ من مجمل السكان وذلك بسبب هبوط معدلات الهجرة لأصحاب هذه الفئه العمرية.

٧ - تشكل نسبة السكان من فئة عمر ٣٥-٤٤ ما يقرب من ٧,٧٪ من مجموع السكان منهم ٤٩٪ ذكور، ٥١٪ اناث ويعود ذلك الى ارتفاع نسبة هجرة الذكور بنوعيها القسرية والطوعية سواء كان بغرض العمل أم التعليم أم الأبعاد.

٨ - تمثل نسبة السكان من فئة عمر ٤٥-٥٤ سنة نحو ٤,١٪ منهم ٣٧,٩٪ ذكور و ٦٢,١٪ اناث.

٩ - اما نسبة السكان فى الفئة العمرية ٥٥-٦٤ سنة فتمثل نحو ٣,٣٪ من مجموع السكان منهم ٤١٪ ذكور و ٥٩٪ اناث ويرجع ذلك الى هجرة بعض الرجال وان بعض النساء يعشن أكثر من الرجال من أصحاب هذه الفئة.

١٠- تصل نسبة السكان فى الفئة العمرية + ٦٥ ما يقرب من ٢,٧٪ من مجموع السكان منهم ٤٥,٨٪ ذكور ٥٤,٢٪ اناث.

ومما سبق نستنتج ما يلى :

١ - ارتفاع نسبة السكان دون ١٥ سنة حيث بلغت نسبتهم أكثر من ٥١٪ وهذا يعنى أن القاعدة العريضة من السكان فئة مُعاله الأمر الذى يزيد العبء على الفئة التى تعول.

٢ - تعادل نسبة الفئة التى يمكن أن تكون قادرة على العمل وهى بين ١٥-٦٤ وتبلغ نسبتهم ٤٦,٢٪ من مجموع السكان وإذا حذفنا فئة الاناث والتى لا يعمل منها إلا القليل فإن فئة الذكور ٢٢٪ من هذه الفئة معنى هذا أن الفئة التى تعول فى المجتمع نحو ٢٢٪- الأمر الذى يزيد العبء عليها فى سد حاجة السكان من

الصغار والكبار والاناث.

٣ - توازى فئة +٦٥ ما نحو ٢,٧٪ من مجموع السكان وهى فئة مُعاله بالطبع لأنها غير منتجة.

٤ - إذا جمعنا الفئات المعاله ٥١٪ فئات دون ١٥ سنة +٢,٧٪ فئات كبيرة السن + فئة الاناث الشابه ٢١٪ من مجموع السكان لوجدنا أن النسبة المعاله فى المجتمع الغزاوى تقدر بنحو ٧٤,٧٪ الأمر الذى يعنى أن ٧٤,٧٪ من السكان فئة استهلاكية وأن ٢٥,٣٪ هى المنتجة. ويعزى ارتفاع معدل الاعالة فى قطاع غزة الى الأمور التالية : [١]

(١) هجرة الشباب من الذكور الى الخارج.

(٢) ارتفاع نسبة الملتحقين بالتعليم من الجنسين.

(٣) انخفاض نسبة الاناث المشاركة بالعمل.

وللمقارنة فقد بلغ هذا المعدل فى اسرائيل ٤٩,٩٪ عام ١٩٨٧ [٢] وفى الأردن بلغ نحو ٤٠٪ [٣] لنفس الفترة.

الأسباب التى أدت إلى تدنى نسبة المشاركة فى قوة العمل:

ويمكن دراسة الأسباب التى ساهمت فى تدنى معدلات المشاركة لقوة العمل إلى:

أولا : التركيب العمرى للسكان :

تميز قطاع غزة باتساع قاعدة الهرم السكانى وارتفاع نسبة من هم دون سن العمل بالنسبة للسكان إذ تبلغ هذه النسبة ٥٣,٧٪ وهذا يعنى أن أكثر من نصف السكان يخرجون من قوة العمل. لأنهم أقل من ١٥ سنة وفوق سن ٦٥ سنه.

---

١ - المرجع السابق، ص ٨٤.

٢ - حسين أبو النمل، الاقتصاد الاسرائيلى، مصدر سابق، ص ٣٠٧.

٣ - عبد الفتاح أبو شكر، سوق العمل فى الضفة الغربية وقطاع غزة، جامعة النجاح الوطنية نابلس، ١٩٨٧، ص ١٤.

ثانيا : انخفاض معدل مشاركة الذكور فى قوة العمل :

ويقصد بمعدل مشاركة الذكور فى قوة العمل من سن ١٥ فما فوق الى السكان وهذا يعنى أن نسبة ماسهمة ما فوق ١٥ سنه فى العمل قليلة إذاما قورنت بسبتها ٤٦,٣ بقوة العمل، ويعود ذلك الى :

أ - هجرة فئات سكانية معدل مشاركتها فى العمل مرتفع بصورة طبيعية وهم رجال من فئة ٢٥-٦٤ سنة.

ب - الاقبال الكبير على التعليم فى مراحله العليا من مستوى ثانوى ومعاهد وجامعات مما يؤخر دخول الذكور الى سوق العمل الى ما بعد سن ٢٢ سنة.

ثالثا : انخفاض معدل مشاركة الاناث فى قوة العمل :

تنخفض نسبة مشاركة الاناث فى قوة العمل بصورة عامة الى مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والدينية. وعدم توفر الشروط اللازمة التى تسمح للمرأة المتزوجة بالاستمرار فى العمل هذا بالاضافة الى سياسة اسرائيل التى كانت سائدة والهادفة الى تضيق الخناق فى المناطق المحتلة وعدم السماح باستيعاب اعداد النساء الراغبات فى العمل وخاصة المؤهلات العليا حيث توجد نسبة كبيرة من النساء المتعطلات عن العمل والمتخرجات من المعاهد والجامعات [١]

القوى العاملة :

تعرف القوى العاملة بأنها جميع الأشخاص العاملين والمتعطلين عن العمل ويستثنى منها المتعطلين الذين لا يبحثون عن العمل [٢] وعرفها آخرون بأنها تلك النسبة من السكان الذين يبلغون سنا معينا ويعملون فى القطاعات الانتاجية أو الخدمية مقابل أجر أو كانوا عاطلين عن العمل ولديهم القدرة والرغبة للعمل ويبحثون عنه [٣]

---

١ - زينب الغنيمى، مشاركة المرأة الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة فى العمل المنتج ودورها فى عملية التنمية، مجلة صامد الاقتصادى، لسنة ١٩٨٩، ص ٩٩.

2- Paul A.Sa uelson and William D. Nordhans Economics13th Edition McGraw-Hill Book Co, Tien Wah Press, Pte Ltd. Singapore 1989, p. 81.

٣ - نبيل خضير صالح طعيمه، نحو تشغيل أمثل للقوى العاملة العربية فى العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية بغداد، ١٩٨٨، ص ١١.

ويرتبط النشاط الاقتصادى فى قطاع غزة ارتباطاً وثيقاً بالعنصر البشرى ويتمثل هذا العنصر بالقوى العاملة والتى تتعامل مع الموارد المتاحة.

والقوى العامله = العاملون + العاطلون عن العمل.

إن مفهومنا للقوى العاملة الذى سنستخدمه فى بحثنا هذا يشمل فئة السكان العاملين فعلاً والعاطلين عن العمل ويبحثون عنه فى الفئة العمرية من ١٥ سنة فما فوق تمشياً مع البيانات الاحصائية التى تصدرها السلطات الاسرائيلية من قبل ١٩٩٢ والسلطة الوطنية الفلسطينية بعد ١٩٩٣.

تطور حجم القوى العاملة :

يتطور حجم ونمو القوى العاملة فى بلد ما نتيجة العلاقات المتبادلة والتفاعل بين العوامل والمتغيرات الآتية : [١]

١ – معدل النمو الطبيعى للسكان.
٢ – الهيكل العمرى والنوعى للسكان.
٣ – معدل المشاركة فى الانتاج.

يعتبر معدل النمو الطبيعى للسكان والهيكل العمرى والنوعى للسكان محصلة للمتغيرات الديمغرافية كالخصوبة (المواليد) والوفيات وحركة الهجرة فى حين يتأثر معدل المشاركة العامل الثالث بمجموعة من العوامل والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية. لقد كان للمتغيرات الديمغرافية فى قطاع غزة آثارها على حجم السكان الداخلين فى القوى العاملة فقد أدت الهجرة القسرية والاختيارية الى الحد من تطور حجم القوى العاملة ومن هم فى سن العمل كما أثر الهيكل العمرى للسكان على حجم القوى العاملة الذى تميز بارتفاع من هم دون سن الخامسة عشرة.

---

١ – منعم احمد الدورى : هيكل العماله وسياسة الاستخدام فى العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٨٢، ص ٧٤.

والجدول (١١) يوضح لنا تطور اعداد القوى البشرية والقوى العاملة فى قطاع غزة بين ١٩٩٥/٧٥.

ومن تحليل الجدول يظهر الآتى :

١ - ان حجم القوى العاملة ارتفع من ٧٣ ألف عام ١٩٧٥ الى ١٣٢ ألف عام ١٩٩٥ بمعنى أن معدل التغيير فى حجم القوى العاملة قد بلغ ٨٠,٨٪ بمعدل ٤٪ سنوياً فى المتوسط.

٢ - حافظت نسبة العاملين على معدلها ١٧٪ من عدد السكان الكلى فيما عدا عام ٨٧ حيث ارتفعت الى ١٨,٤ ثم انخفضت فى عام ٨٩ لتصل ١٧,٩٪- ثم بدأ المؤشر يهبط فى عام ٩٣ مع بداية السلطة لتسجل ١٥٪ ثم ١٤٪ ثم ١٢,٦ فى ٩٤، ٩٥ على التوالى.

جدول (١١)

يوضح اعداد القوى البشرية والقوى العاملة فى قطاع غزة

بالألف ونسبة مئوية ٩٥/٧٥

السنة	عدد السكان فوق ١٥ سنة	حجم القوى العاملة		جملة العاملين		جملة العاطلين		مجموع	عدد السكان الكلى	حجم القوى العاملة
		عدد	٪ من سكان+١٥	عدد	٪ من حجم القوى العاملة	عدد	٪ نسبة البطالة			
٧٥	٢٢٥	٧٣	٣٢	٧٢,٨	٩٩,٦	٠,٣	٠,٤	١٠٠	٤١٨,٥	٪١٧,٤
٨٠	٢٤٣	٨١	٣٣	٨٠,٦	٩٩,٥	٠,٤	٠,٥	١٠٠	٤٤١,٩	٪١٨
٨٥	٢٧٩	٩٢	٣٣	٩٠,٩	٩٨,٨	١,١	١,٢	١٠٠	٥٢٧	٪١٧,٢
٨٦	٢٧٧	٩٥	٣٤	٩٣,٦	٩٨,٥	١,٥	١,٥	١٠٠	٥٣٦	٪١٧,٤
٨٧	٢٨٣	١٠٢	٣٦	١٠٤	٩٨,٤	١,٦	١,٦	١٠٠	٥٦٣,٥	٪١٨,٤
٨٨	٢٩٢	١٠١	٣٤,٥	٨٩,٦	٩٧,٦	٢,٤	٢,٤	١٠٠	٥٧٧	٪١٧
٨٩	٣٠١	١٠١	٣٣,٥	١٠٥,٥	٩٧,٥	٢,٥	٢,٥	١٠٠	٥٩٩	٪١٧,٦
٩٠	٣١٤	١٠٨	٣٤,٥	١٠٣,٩	٩٦,٢	٤,١	٣,٨	١٠٠	٦٤٢,٧	٪١٦
٩١	٣٢٦	١١٢	٣٤	١٠٧,٩	٩٦,٣	٤,١	٣,٧	١٠٠	٦٥٩	٪١٦
٩٢	٣٣٦	١١٩	٣٥	١١٥,١	٩٦,٧	٣,٩	٣,٣	١٠٠	٧١٦,٢	٪١٦
٩٣	٣٥١	١٢٠	٣٤	١١٤,٦	٩٥,٥	٥,٤	٤,٥	١٠٠	٧٤٨,٩	٪١٥
٩٤	٣٧٦	١٣٠	٣٤,٦	١١٤	٨٧,٧	١٦	١٢,٣	١٠٠	٨٠٠	٪١٤
٩٥	٣٨٢	١٣٢	٣٤,٥	١٠٦	٨٠	٢٦	٢٠	١٠٠	٨٤٠	٪١٢,٦

المصدر : CBS, SAI, 1996

توزيع القوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية :

سبقت الاشارة الى أن مجموع العاملين فى قطاع غزة نحو ١٣٢ ألف عامل عام ١٩٩٥ فى مختلف القطاعات الاقتصادية يعمل حوالى ٦٠ ألف عامل داخل القطاع وتعبر هذه النسبة عن ضعف قدرة القطاعات الاقتصادية بقطاع غزة الأمر الذى جعل الغالبية العظمى من القوى العاملة التى لم تهاجر تتجه بشكل متزايد للعمل فى القطاعات الاقتصادية الاسرائيلية [١]

أولا : العاملون داخل قطاع غزة :

الجدول (١٢) التالى يوضح نسبة العاملين داخل قطاع غزة حسب القطاعات الاقتصادية من ٨٥/١٩٩٥م بالألف.

جدول (١٢)

يوضح نسبة العاملين داخل قطاع غزة حسب القطاعات الإقتصادية

(١٩٨٥-١٩٩٥)

السنوات / العاملين	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
مجموع العاملين	٤٨,٩	٥٠,١	٥٤,١	٥٣,١	٥٩,٢	٦٠,٨	٦٥,٩	٧١,٦	٨٤,٤	١١٤	١١٠
زراعة	١٨	١٦,٩	١٦	١٨,٦	١٨,٤	٢٠,٤	٢٢	٢١	٢٠	٢٠,٤	١٨
صناعة	١٦,٢	١٦,٦	١٧,٥	١٦,٣	١٣,٥	١١,٣	١٣	١٣	١٣	١٠	١٠
بناء	٨,٤	٨,٣	٨,٤	٨,٤	١٢,٦	١١,١	١٠	١٢	١٥	٢٢	٢٣
خدمات	٥٧,٤	٥٧,٢	٥٨,١	٥٦,٧	٥٥,٥	٥٧,٢	٥٥	٥٤	٥٢	٤٣	٤٩
مجموع ٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : ٨٥- ٩٢/ CBS, SAI, 1993

٩٣- ٩٥/ النشرة الاحصائية لقطاع غزة ١٩٩٦م.

ويتضح من الجدول السابق ما يلى :

١ - تذبذب نسبة العاملين بالزراعة من ١٨٪ عام ١٩٨٥ تهبط الى ١٦٪ عام ١٩٨٧ ثم

---

١ - وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأراضى المحتلة ٦٨/١٩٩١م، عمان ١٩٨٦، ص ٣٢.

ترتفع ببطء لتصل الى ٢٢٪ عام ١٩٩١ ثم تهبط ببطء لتصل الى ١٨٪ عام ١٩٩٥ شكل (١٩)

٢ - انخفاض نسبة العاملين بالقطاع الصناعى فى قطاع غزة بشكل كبير حيث سجل هذا الانخفاض من ١٦,٢ عام ١٩٨٥ الى ١٠٪ عام ١٩٩٥م.

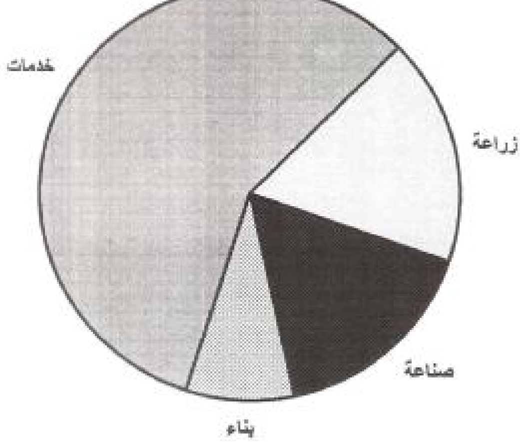
ويعود هذا الانخفاض فى أهم القطاعات الانتاجية فى قطاع غزة الزراعة والصناعه الى ما يلى :

١ - الانكماش الذى شهدته هذه القطاعات نتيجة انخفاض المساحات الزراعية وتحولها الى عمران وقلة الدعم للقطاع الصناعى.

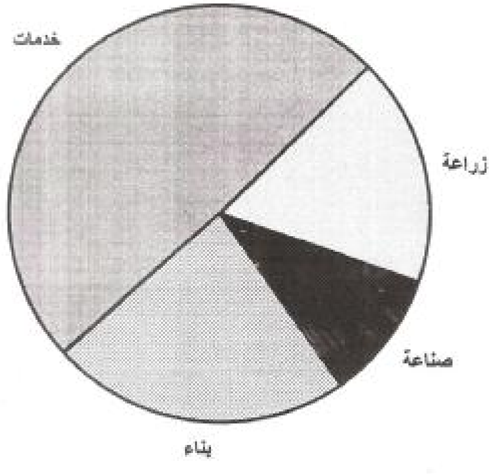
٢ - ارتفاع نسبة العاملين فى قطاع البناء والتشييد فقد ارتفعت من ٨,٤٪ عام ١٩٨٥ الى ٢٣٪ عام ١٩٩٥ وهذا يعود الى النشاط الذى شهده هذا القطاع بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية ومن خلال الدراسة الميدانية فقد شاهد الباحث عشرات من الأبراج السكنية ذات العشر طوابق تبنى فى ظل السلطة لتخفيف الضائقة السكنية لسكان القطاع.

٣ - انخفاض نسبة العاملين فى الخدمات والنقل من ٥٧,٤٪ عام ١٩٨٥ الى ٤٩٪ عام ١٩٩٥ ويعود ذلك الى انصراف عدد كبير منهم للعمل فى أجهزة السلطة الوطنية وسبب الإغلاقات المتكررة التى خفضت عدد سيارات النقل والشحن بشكل كبير.

ومن الضرورى ايجاد تفسير للتغير الهيكلى فى توزيع العاملين حسب القطاعات المختلفة فى ظل الاحتلال وبالنظر الى النمو الاقتصادى فى الدول النامية نجد أن انخفاض العماله فى الزراعة يقابله ارتفاع فى نسبة العاملين فى الصناعة الا أن العكس فى قطاع غزة فإن قطاع الصناعة متخلف لا يستطيع استيعاب العماله الزراعية ومن هنا نجد أن هذه العماله الزائدة تذهب الى قطاع الخدمات الذى هو تعبير عن البطالة المقنعة مثل العمل على وسائل النقل والباعة المتجولين وغيرها من الأنشطة.



١٩٨٥



١٩٩٥

شكل (١٩)

العاملون فى قطاع غزة

ثانيا : العاملون داخل اسرائيل :

من خلال الجدول (١٣) الذى يوضح لنا نسبة العاملين من أبناء قطاع غزة داخل اسرائيل من ١٩٩٥/٨٥.

ومن خلال تحليل الجدول السابق.

١ - انخفاض عدد العاملين فى القطاعات الاقتصادية داخل اسرائيل من ٤١,٧ عام ١٩٨٥الى١٣,٧ ألف عام ١٩٩٥ شكل (٢٠)

٢ - انخفاض نسبة العاملين فى الزراعة فى اسرائيل من ٢١,٦٪ عام ١٩٨٥.

جدول (١٣)

يوضح نسبة العاملين من أبناء قطاع غزة فى اسرائيل

(١٩٨٥-١٩٩٥)

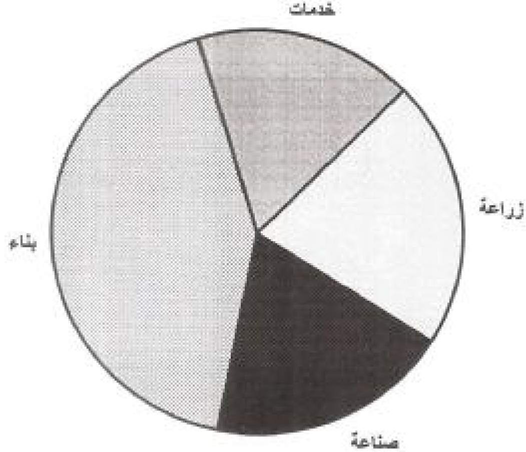
السنوات / العاملين	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
العاملون بالألف	٤١,٧	٤٣,٤	٤٦	٤٥,٤	٣٩,٥	٤٣,١	٤١,٨	٤٣,١	٣٠,٤	٢٠,٠	١٣,٧
زراعة	٢١,٦	٢١,٨	٢١	٢٢,٣	١٩,١	١٦,٣	١٨	١٥	١٥	٥,٢	٣,٢
صناعة	١٩	١٧,١	١٨,٧	١٤,٣	١١,٣	٩,٠	٦	٤	٣	٢,٠	٢,٠
بناء	٤٢,٣	٤٤,٧	٤١,٩	٤٧,٩	٥٣,٤	٦١,٦	٧٠	٧٥	٧٧	٨٠	٨٦
خدمات	١٧,١	١٦,٤	١٨,٤	١٥,٥	١٦,٢	١٣,١	٧	٥	٥	١٢,٨	٨,٨
مجموع ٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : ٨٥- ٩١/ CBS, SAI, 1992

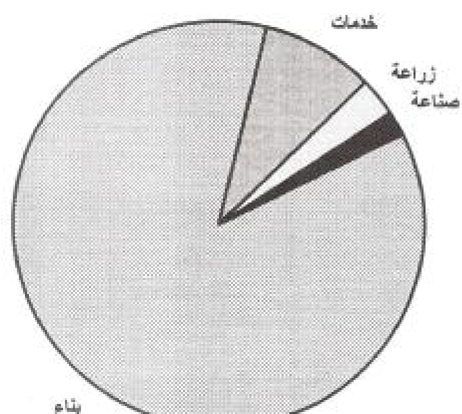
٩٥/٩٢ النشرة الاحصائية لقطاع غزة ١٩٩٦.

٣ - انخفاض نسبة العاملين فى الصناعة من ١٩٪ عام ١٩٨٥ الى ٢٪ عام ٩٥.

٤ - ارتفاع نسبة العاملين فى البناء والتشييد من ٤٢,٣٪ عام ١٩٨٥ الى ٨٦٪ عام ١٩٩٥ ويعود ذلك الى سياسة اسرائيل الهادفة الى تشجيع عمال البناء لتوفير مساكن جديدة للقادمين الجدد هذا بالاضافة الى أن هذا القطاع لا يحتاج إلى عمال مهرة بالاضافة إلى تدنى الأجور.



١٩٨٥



١٩٩٥

شكل (٢٠)

العاملون فى إسرائيل

٥ - انخفاض نسبة العاملين فى الخدمات والنقل من ١٧,١٪ عام ١٩٨٥ الى ٨,٨٪ عام ٩٥.

وفى ضوء ما سبق يتبين أن أكبر نسبة من العاملين من أبناء قطاع غزة والتى تعمل فى اسرائيل يعملون فى القطاعات غير الانتاجية مثل البناء والتشييد والخدمات ويعكس ذلك الى أن الاقتصاد الاسرائيلى فى حاجة الى العمالة غير الماهرة والمدربة للعمل فيها بالاضافة الى ذلك سياسة اسرائيل الحريصة على تدمير القطاعات الانتاجية فى قطاع غزة وعدم تقدمها صناعياً وزراعيا حتى يبقى قطاع غزة سوقا استهلاكيا للسلع الاسرائيلية.

وجدير بالذكر أن غالبية العاملين فى اسرائيل لا تتمتع بأى حماية قانونية وهذا يسهل الاستغناء عنهم فى أى وقت ودون أى تعويض ويزيد من سوء هذا الوضع إن المبدأ السائد فى تشغيلهم يستند الى المفاوضة الفردية فى سوق العمل لعدم وجود نقابة عمالية تجمعهم [١]

ومن أبرز المشكلات التى تعانى منها القوى العاملة فى اسرائيل هو ارتباط معدلات نموهم وتوظيفهم بأحوال الاقتصاد الاسرائيلى ففى أحوال الرواج الاقتصادى يزداد الطلب على العمالة العربية وفى حالة الكساد يتم استغناء عن عدد كبير منهم وهذا يجعل من أوضاع العاملين مرآة تعكس الأوضاع الاقتصادية فى اسرائيل. ولكنها تكشف بوضوح مدى الارتباط بين قوة العمل العاملة اقتصادياً من جهة والاقتصاد الاسرائيلى من جهة أخرى [٢] بحيث تعكس سلباً على قوة العمل فى حالة حدوث أى ركود اقتصادى فى اسرائيل وهذا يجعل البطالة تقفز بسرعة الى معدلات خيالية.

البطالـــــــة :

يقصد بالبطالة الحالة التى يكون فيها عرض قوة العمل أكبر من حجم الطلب

---

١ - مازن صلاح عطية العجلة، التنمية الاقتصادية فى الضفة الغربية وقطاع غزة رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٩٢، ص ٩٩.

2- Yusif, A. Sayigh, The Palestinian Economy under Occupation: Dependency and pouperization Jornal of Palestine Studies Vol. XV No. 60 Summer 1988, pp 49-50.

عليه فى المجتمع (١) ويرى البعض بأن عدد العاطلين عن العمل يشمل أولئك الاشخاص فى المجتمع الذين يستطيعون القيام بالعمل ويرغبون فى أداءه ولا يجدون عملاً (٢)

ويُحسب معدل البطالة بقسمة عدد العاطلين عن العمل على مجموع القوة العامله (العاملون فعلاً + العاطلون عن العمل).

وقبل أن تبدأ الحديث عن البطالة في قطاع غزة تجدر الاشارة الى أن البيانات الاحصائية الاسرائيلية عن البطالة قد تكون غير دقيقة ويتوجب التعامل معها بحذر شديد وذلك لأنها لا تشمل سوى نسبة العمال من قطاع غزة الذين يطلبون تصاريح بالعمل فى اسرائيل من مكاتب الاستخدام الاسرائيلى ولم يحصلوا عليها (٣)

ولقد عكست مستويات البطالة فى قطاع غزة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة داخل اسرائيل خلال ١٩٩٥/٧٥وانخفاض حدة الهجرة من قطاع غزة الى الخارج بسبب تباطؤ معدل النمو الاقتصادى للدول العربية النفطية المستقبلة للعمالة الفلسطينية نتيجة لهبوط عوائد النفط والقيود التى فرضتها الحكومة الأردنية على حركة السكان من قطاع غزة أدت كل هذه العوامل إلى إرتفاع نسبة البطالة، ومن تحليل الجدول (١١) يتضح ما يلى :

١ - ان معدلات البطالة بدأت تميل للإرتفاع من عام ١٩٧٥ حيث سجلت البطالة ٠,٤٪ ثم ٠,٥٪ عام ١٩٨٠ وقفزت الى ١,٢٪ عام ١٩٨٥ وهى مؤشرات خطيرة بالنسبة لقطاع غزة .

٢ - واصل معدل البطالة فى الارتفاع عام ٨٨/٨٧ ليصل ٢,٤٪ ثم الى ٣,٨٪ عام ١٩٩٠ أى أن معدل البطالة ارتفع نسبته ٧٠,٨٪ بين عامى ١٩٨٧ الى ١٩٩٠ ونستشف من ذلك الى أن أية قلاقل تصيب سوق العمل الاسرائيلى يؤثر سلباً

---

١ - محمد هيثم الحورانى اقتصاد العمل مع دراسة تطبيقية حول قضايا العمل فى الأردن وموضوعاته، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٧، ص ١١٠.

2- Phillip Hardwick and others, An Introduction to Moderc Economics Second edition English Language Book Society Longman England 1986. p.427.

٣ - هانى نايف مقبول، الأوضاع الديمغرافية فى الضفة الغربية جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٨٧، ص ٣١٥.

على العماله فى قطاع غزة حيث يؤدى الركود فى الاقتصاد الاسرائيلى الى ركود مثله فى أسواق العمل فى القطاع.

٣ - ارتفاع معدل البطالة بعد عام ١٩٩٣ بمجئ السلطة الوطنية فبعد أن كان ٤،٥٪ عام ١٩٩٣ وصل الى ٢٠٪ عام ١٩٩٥ وذلك بسبب سياسة التفجيرات التى حدثت فى اسرائيل بعد توقيع السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل. حيث لجأت اسرائيل الى سياسة الاغلاق الكامل بعد كل تفجير.

الخاتمـــة

شهد سكان قطاع غزة ارتفاعاً بعدد السكان نتيجة لهجرة عدد كبير من الفلسطينين الذين هاجروا من المناطق الفلسطينية المحتلة حيث ارتفع عدد السكان من ٨٠ ألف نسمة عام ١٩٤٧ إلى ٢٧٠ ألف عام ١٩٤٨.

ويتميز سكان القطاع بمستويات مرتفعة فى معدلات الخصوبة مما جعلهم يتميزون بهرم سكانى عريض كقاعدة لارتفاع نسبة من هم دون ١٥ سنة وتبين من خلال الدراسة أن هذاالعدد ٨٤٠ ألف نسمة لا يتوزع بصورة متساوية على المراكز العمرانية فى القطاع حيث يتركز معظم السكان فى المدن الرئيسية حيث بلغت نسبة الحضر حوالى ٨٣٪ من السكان بينما سكان القرى تبلغ نسبتهم ١٧٪ من مجموع السكان.

ويعود ذلك لأهمية المدن الأربع من الناحية الاقتصادية حيث تستقطب النشاط الصناعى والتجارى والسياحى بالإضافة إلى النقل والمواصلات وهذا أثر على ارتفاع الكثافة فى هذه المناطق إلى ٢٣٠١ نسمة لكل كيلو متر مربع.

أما عن الخصائص الاقتصادية للسكان فقد تبين من الدراسة انخفاض نسبة الاعالة حيث بلغت ٢٥،٣ ٪ من مجموعة السكان وبالمقارنة نجدها فى اسرائيل ٤٩،٩٪ والأردن ٤٠٪.

أما عن القوى العاملة فإنها موزعة بين العمل فى قطاع غزة وفى اسرائيل وتتميز نسبة العاملين فى قطاع الخدمات والإنشاءات وتقل فى مجال الصناعة.

الفصل الثالث

الانتاج الزراعى فى قطاع غزة

الفصل الثالث

الانتـــاج الزراعـــى

يحتـل قطـــاع الزراعـــة بمعنـــاه الشـــامل وبمختلـــف مكوناتـــه النشـــاط الاقتصــادى الأساسـى فـى الريـف المكانـة الأولـى بين القطاعـات المنتجـة والـذى يمارسـها الانســـان [١] فـى غزة حيث تشكل مـا نسبته ٢٨٪ من الدخـل القومـى العـام البـالغ ٦٥٠ مليـون دولار وذلـك للموسـم الزراعـــى ٩٤-١٩٩٥م [٢]

ثم انـه يسـاهم فـى انتـاج الغـذاء الـلازم لدفـع عجلـة الحيـاه واسـتمرارها ويسـتوعب عـدداً كبـيراً مـن المشـتغلين الذيـن يعتمـدون اعتمـاداً رئيسـياً فـى تحصيـل مـوارد النقـد الأجنبـى اللازمـة لتغطيـة الاحتياجـات من السلع المسـتوردة.

وتبلـغ المسـاحة المزروعـة والقابلـة للزراعـة نحـو ١٩٠،٧٠٠ ألـف دونـم [٣] أى مـا يـوازى ٥٢٪ من مسـاحة القطـاع. ويعـود تدنـى المسـاحة المزروعـة لعـدد مـن العوامـل لعـل أبرزهـا :

١ - السياسـة الاسـرائيلية التـى عملـت علـى القضـاء علـى المسـاحات الخضـراء بحجـة الدوافـع الأمنيـة.

٢ - مشـكلة التسـويق جعلـت كثـير مـن المزارعيـن تـرك الزراعـة والعمـل فـى مهـن أخـرى.

٣ - الزحـف العمرانـى العشـوائى علـى الأراضـى الزراعيـة.

ومـن هنـا نجـد أن المسـاحة المزروعـة فـى تنـاقص مسـتمر الأمـر الـذى يحتـاج الـى دور بـارز مـن السلطة الفلسـطينية لمـا يلعبـه هـذا القطـاع الانتـاجى مـن دور فـى الاقتصـاد الفلسـطينى الـذى سـيتعاظم هـذا الـدور فـى السـنوات القادمـة إذا شـهدت المنطقـة اسـتقراراً سياسـياً يتمثـل فـى تحقيـق الأهداف المشروعة للشـعب الفلسـطينى.

---

١ - جودة حسنين جودة، فتحى محمد أبو عيانـه، قواعد الجغرافيا العامة الطبيعية والبشرية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٦، ص ٤٦٩.

٢ - النشرة الاحصائية لقطاع غزة، ١٩٩٦.

٣ - الدونم يساوى ١٠٠٠ متر مربع أى ٢٥٠ من الفدان.

وعلى الرغم من المميزات الخاصة للقطاع الزراعى المتمثلة أساساً فى موسمية الانتاج وتفاوته من عام لآخر وضعف مرونة الطلب على الانتاج وانخفاض مستوى الادخار فيه إلا أن التصنيع الزراعى يظل هاماً فى خلق الاستقرار الزراعى من خلال تصنيع الفائض من الانتاج. هذا بالاضافة الى كونها (الزراعة والأرض والمياه) استراتيجية ارتبطت على المدى البعيد بين السكان والأرض من خلال عوامل الارتباط بأهم عناصر القضية الفلسطينية وهى :

أ - الأرض

ب - الماء

جـ - السكان [١]

ومن هنا نجد أن الاعتماد على الزراعة وخاصة المروية منها يصبح اعتماداً شبه كلياً فبعد أن كان عدد الآبار الارتوازية فى قطاع غزة عام ١٩٦٧ ١٢٠٠ بئر [٢] يصل عام ١٩٩٤ الى ٤٦٠٠ بئر منها ٢٠٠٠ بئر مرخصة قديماً و ٦٠٠ بئر مواصى [٣] بالاضافة الى ٢٠٠٠ بئر بدون ترخيص [٤]

مقومات الانتاج الزراعى :

يتأثر الانتاج الزراعى بمجموعة من المقومات بعضها طبيعى والآخر بشرى وتتضافر هذه المقومات معاً فى التأثير على تطور ونمو الانتاج وتوجيه عناصره من الغلات الزراعية فى اطار النظام الزراعى المفتوح ويمكن أن نذكر من بين أهم هذه المقومات السطح والمناخ والتربة وموارد المياه والأيدى العاملة ونظام الملكية الزراعية ونظام الميكنة الزراعية والتسميد ورأس المال والأسواق والمواصلات.

---

١ - أسامه الدباغ، الأوضاع الاقتصادية للمناطق الفلسطينية تحت الاحتلال، عمان، ١٩٨٩، ص ٢٦.

2- Eorni and Efrat, Geography of Israel, Op.cit. p. 393.

٣ - المواصى مناطق قريبة من منسوب المياه الجوفية وتقع بالقرب من البحر.

٤ - دائرة الاحصاء المركزى، قطاع غزة، ١٩٩٦، ص ٣٠.

أولا : السطـــــح :

يعتبر السطح من أهم المقومـات التـى تؤثـر علـى الانتـاج الزراعـى حيـث تكـون المناطق السهلية أكثر ملائمة لممارسة هذا النوع من النشاط البشرى. ولمـا كـان المظهـر التضاريسى لقطاع غزة لا تظهر فيـه اختلافـات كبيرة حيـث يظهـر السـطح مسـتوى فـى أغلب الأحيـان فـأقصى ارتفـاع لسـطح الأرض يصـل الـى +٨٥ متر فـوق مسـتو سـطح البحر بينما تمثل أدنى منسوب للسطح يصل الى ٥ متر فـوق مسـتوى السـطح ومـن هنـا نعتبر أن معظم السطح يميل الى الاستواء. وقـد أثـر ذلـك علـى الانتـاج الزراعـى حيـث سهل هذا النمط على الاستغلال الأمثل لزراعـة الأشـجار المثمـرة كالحمضيـات والفواكـه التى تنتشر فى معظم أجزاء القطاع بالاضافـة الـى زراعـة الخضـروات [١] والـى سـهولة المواصـلات التـى تسـاعد فـى نقـل الحـاصلات الزراعيـة الـى الأسـواق واسـتهلاكها فـى المدن بالتكلفة المناسبة.

ثانيا : المنـــــاخ :

يؤثـر المنـاخ بشـدة علـى الزراعـة والانتـاج الزراعـى ومـن خـلال دراسـة منـاخ المنطقـة تبين أنهـا لا تختلـف كثيراً فـى منـاطق القطـاع حيث نـادراً مـا تنخفض درجـة الحرارة دون ٥°م فى أكثر شـهور البـرودة أو ترتفـع فـى فصـل الصيـف عـن٤٠°م وفـى هذا يساعد على نجاح الزراعات المختلفة.

جدول (١٤)

يوضح درجة الحرارة اللازمة لبعض المحاصيل الزراعية فى القطاع [٢] .

نوع المحصول	الحد الأدنى للحرارة	الحد الأوسط للحرارة	الحد الأعلى للحرارة
قمـــــــــــح	٥	٢٨	٣٧
شـــــــــعير	٥	٢٧,٥	٣٨
الـــــــذرة	٩,٥	٣٤	٤٦
المو الــــــح	٥-٦	٣٠-٢٤	٣٠-٤٠

١ – دراسة ميدانية.

٢ – المصدر : عبد الله زين العابدين، الأراضى ومنشوها وتكوينها وخواصفها الطبيعية، الفجالة، القاهرة، ١٩٤٧، ص ٢٠٥.

ولما كانت حرارة الصيف تبدو مرتفعة تعمل على زيادة التبخر والنتح من الأشجار والنباتات ومن التربة فإن من الضروري القيام بري المزروعات.

أما عن الأمطار فإن سوء توزيعها فيما بين مناطق قطاع غزة حيث تزيد شمالاً وتقل جنوباً وحيث تقوم الزراعة المطرية في الشرق فقد تأرجح الانتاج الزراعي نتيجة لتفاوت كمية الأمطار الساقطة فيكون المحصول وفيراً في السنوات غزيرة المطر ويكون ضعيفاً في السنوات قليلة المطر. كما لعب التوزيع الفصلي للأمطار دوراً في كون معظم الزراعات شتوية بالدرجة الأولى بينما تساعد أمطار الربيع في جعل التربة رطبة وغير صلبة وقابلة للحرث وتكون صالحة لزراعة الصيف.

أما الرياح فإن الرياح الجنوبية الغربية التي تسود في فصل الشتاء تكون باردة أحياناً فتعمل على اتلاف بعض المحاصيل كالبطاطس. أما إذا كانت هذه الرياح سريعة فإنها تعمل على تكسير السيقان واتلافها كالقمح والشعير وعلى اسقاط الأزهار من الأشجار المثمرة مما يؤدي الى ضعف الانتاج.هذا بالاضافة إلى أنها تعمل على تكسير البيوت البلاستيكية الأمر الذي يؤدي إلى خسارة المزارعين [١] في حين أن الرياح الشمالية الغربية التي تهب صيفاً تكون حارة وجافة أحياناً فتعمل على رفع التبخر في النباتات والأشجار.

ثالثا : التربـــــــة :

يتكون قطاع غزة في جملته من الارسابات المستمدة من هضبة القدس والخليل والتي نقلتها الأودية المنحدرة من هذه الهضبة نحو القطاع وقد اختلطت هذه الارسابات الكلسية بالطمي الذي حملته ولا تزال تحمله التيارات البحرية القادمة من الجنوب (طمي النيل) ولهذا تكونت تربة خفيفة بوجه عام ثم عملت الرياح على تسوية هذه التربة [٢] وتصلح هذه التربة لزراعة بساتين الحمضيات.

وتمتاز تربة القطاع بأنها رملية خفيفة أو مختلطة بقليل من الطمي حيث تصل نسبة الرمل فيها الى ٨٠٪ أو أكثر بينما تصل نسبة الطمي وفتات الصخور الى ٢٠٪

---

١ – مقابلة مع أحد المزارعين في المنطقة الشمالية، عن أثر الرياح على البيوت البلاستيكية.

٢ – يوسف أبو الحجاج، بحوث في العالم العربي، ١٩٦٤، ص ١٩٠.

تقريباً ولهذا فإن التربة تمتص الماء بسرعة كبيرة وتساعد حرارة الصيف وكثرة المسام على سرعة جفافها، ولكنها تمتاز بقلة ملوحتها كما أنها تمتاز بوجود طبقة سفلية ذات تكوينات طفيلية تعرف محليا باسم الساقية وتوجد على عمق متوسط وهى صماء تمنع المياه السطحية من التسرب الى أعماق بعيدة مما يساعد على حفر الآبار ورفع المياه لأغراض الرى والزراعة. وتنتشر عدة أنواع من التربة فى قطاع غزة.

أصناف التربة فى قطاع غزة

١ - تربة اللويس وتوجد فى الجزء الشرقى من قطاع غزة وبخاصة الجزء الواقع شمال وادى غزة وتختلط تربة اللويس فى الجزء الجنوبى الشرقى من القطاع فى منطقة خانيونس ورفح بالكثبان الرملية التى نقلتها الرياح الغربية على مر السنين وهى تربة خصبة بالمواد العضوية والتى كانت تنمو عقب كل فصل ماطر [١] وتتكون تربة اللويس من ذرات الكوارتز الناعمة مختلفة مع المواد الطباشيرية وهى غنية بالمواد الكلسية وفقيرة بالحديد والالومنيا [٢]

وتحتوى على نسبة عالية من الرمال الناعمة بحيث أنها تتيح المجال للماء والهواء أن يتخللها بسرعة ولها قدرة فائقة على تصريف المياه وقوامها مناسب للزراعة إذا توفرت المياه بكميات كافية للرى. وتصل فيها نسبة الجير الى ٢٥٪ إلا أنه ينقصها المادة العضوية والنيتروجين عندها يمكن لها أن تنتج محاصيل وافرة.

٢ - تربة البحر المتوسط الاستبسية. وتمتد هذه التربة بشكل شريط ضيق يمتد من الجنوب فى مدينة غزة حتى الشمال من بلدة بيت حانون فى الطرف الشمالى لقطاع غزة وإذا ما توفرت لها المياه الكافية فإنها تصلح لزراعة الخضار والفواكه وتتميز هذه التربة بأنها ذات قوام طفلى كما أنها غنية بالبوتاس والفوسفات [٣]

---

١ - محمد فاتح عقيل، المرجع فى الجغرافيا الاقتصادية، جغرافية الموارد. منشأة المعارف بالاسكندرية بدون سنة نشر، ص ١٤٩.

٢ - عبد القادر عابد، فلسطين الموضع والموقع، الموسوعة الفلسطينية القسم الثانى، المجلد الأول، بيروت، ١٩٨٤، ص ١١٠.

٣ - نصر السيد نصر، جغرافية الموارد الاقتصادية، الجزء الأول، ١٩٧٨، القاهرة، ص ٨٩.

٣ - تربة الكثبان الرملية المحاذية لشاطئ البحر المتوسط :

وتمتد هذه التربة بمحاذاة شاطئ البحر ويبلغ أقصى اتساع لها عند رفح ثم يقل اتساعها كلما اتجهنا شمالاً حتى تصل الى أدنى اتساع لها عند دير البلح والجدير بالذكر أن مصب وادى غزة قد ساهم فى تقليل اتساع التربة الرملية شمال دير البلح لما كان يلقيه من طمى فى العصور الماضية [١] غير أن هذه التربة تعود الى الاتساع تدريجيا حتى تصل مدينة غزة وتأخذ فى الاتساع شمالاً حتى قرية بيت لاهيا. وتصلح هذه التربة لزراعة الكروم والأشجار المثمرة والخضار وخاصة فى الجهات القريبة من الشاطئ والمعروفة باسم المواصى. هذا بالاضافة الى ارتفاع نسبة محاليل الكالسيوم بها [٢]

رابعا : موارد المياه :

تعتبر موارد المياه من أهم مقومات الانتاج الزراعى وتعتمد الزراعة على مياه الأمطار والمياه الجوفيه لافتقار القطاع للمياه السطحية مثل الأنهار والبحيرات الأمر الذى جعله يعتمد فى سد حاجته من المياه للزراعة على المياه الجوفية وخاصة فى فصل الصيف. وقد ساعدت التضاريس المنحدرة غرباً على وصول المياه الجوفيه من الضفة الغربية لقطاع غزة [٣]

ورغم ارتفاع عدد الآبار المستخدمة للزراعة الا أنها لا تكفى لسد حاجة الزراعة من المياه بسبب تحويل كثير من المساحات المطرية على الاعتماد على المياه الجوفيه.

والجدول رقم (١٥) يوضح تطور استهلاك المياه لأغراض الزراعة.

---

١ - احمد شقليه، الجغرافيا الاقليمية لقطاع غزة، مرجع سابق، ص ٣٤.

٢ - محمود حسين، الزراعة والانتاج الزراعى فى قطاع غزة، مجلة صامد الاقتصادى، العدد ٨٤، سنة ١٩٩١، ص ٨٢.

٣ - يوسف أبو مايله وجوده فتحى التركمانى، الموارد المائية فى الدولة الفلسطينية،الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها، مرجع سابق، ص ٢٣٠.

جدول (١٥)

يوضح تطور استهلاك المياه لأغراض الزراعة فى قطاع غزة

بين ٨٥/١٩٩٥.

السنة	الاستهلاك الزراعى	٪	جملة الاستهلاك
١٩٨٥	١٢٥,٢٨٠	٨٤,٤	١٤٨,٤٨٠
١٩٨٧	١١٧,٢٠٠	٨٤	١٣٩,٧٠٠
١٩٨٨	١٣٥,٢٥٠	٨٤	١٦٠,٦٥٠
١٩٨٩	٩٥,٢٠٠	٨٥	١١٢,٤٠٠
١٩٩٠	٩٧,٣٠٠	٨٣,٥	١١٦,٥٥٠
١٩٩١	٩٩,٠٠٠	٨٠	١٢٤,٥٠٠
١٩٩٢	١٠٥,٠٠٠	٨١,٤	١٣٠,٧٠٠
١٩٩٣	١٠٧,٠٠٠	٨١,٤	١٣٣,٢٠٠
١٩٩٤	١٠٨,٠٠٠	٨٠	١٣٥,١٠٠
١٩٩٥	١٠٩,٠٠٠	٨٠	١٣٦,٨٠٠

المصدر : دائـرة الزراعـة ١٩٩٦.

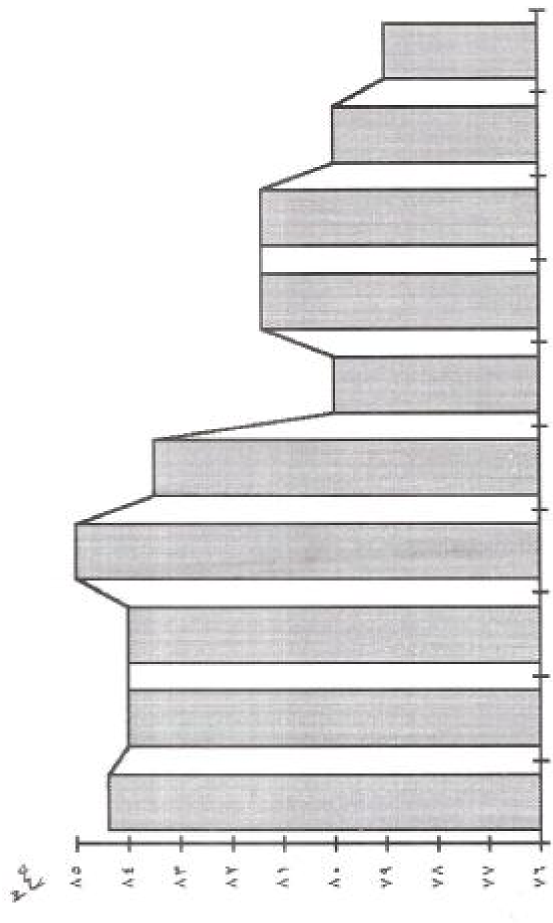
يتضح من الجدول السابق تدنـى نسب استخدام الميـاه للأغـراض الزراعيـة فبعـد أن كـانت ٨٤,٤٪ فـى عـام ١٩٨٥ مـن مجمـوع الاسـتهلاك وصلـت الـى ٧٩٪ عـام ١٩٩١م، ١٩٩٥م مـن مجمـوع الميـاه المسـتخدمة للاسـتهلاك شـكل (٢١) ويعـود هـذا التدنـى الـذى شهده استخدام المياه للزراعـة الى عوامـل عديدة أهمهـا.

أ – انخفـاض كميـة الأمطـار السـاقطة علـى قطـاع غـزة بصفـة عامـة. والتــى تؤثـر بصـورة مباشـرة على الخزان الجوفـى.

ب – قيام سلطات الاحتلال بتحديد كميات المياه التى يتم ضخها بواسطة الآبار حيث تبين للباحث من خلال الدراسة الميدانية أن السلطات الاسرائيلية أمرت أصحاب الآبار بتركيب عدادات للمياه لحساب كميات المياه المستخرجة. وفرضت قيوداً على استهلاك المياه حيث حددت لكل دونم كمية من المياه تصل الى ١٥٠٠ متر مكعب من المياه سنويا [١]

---

١ – مقابلة مع أحد المهندسين الزراعيين فى دائرة الزراعة بغزة.



شكل (٢١)
تطور استهلاك المياه للزراعة ٨٥/١٩٩٥

المقومات البشرية :

أولا : الأيدى العاملة الزراعية :

يرتبط النشاط الاقتصادى فى قطاع غزة بالأيدى العامله وهى التى تتعامل مع الموارد المتاحة وقد بلغت نسبة المشتغلين بالزراعه سنة ١٩٩٥ حوالى ١٧٪ من مجموع القوى العامله فى قطاع غزة والبالغة فى تلك السنة حوالى ١١٠ ألف عامل. شكل (٢٢)

ويرجع انخفاض هذه النسبة الى انصراف اعداد كبيرة من العاملين فى الزراعة الى العمل فى المرافق الاقتصادية الأخرى وخاصة عندما تدر أرباحاً أكبر من الزراعة هذا بالاضافة الى تقلص المساحة المزروعة سنوياً.

جدول (١٦)

يوضح عدد العاملين بالزراعة فى سنوات عدة

١٩٨٥-١٩٩٥.

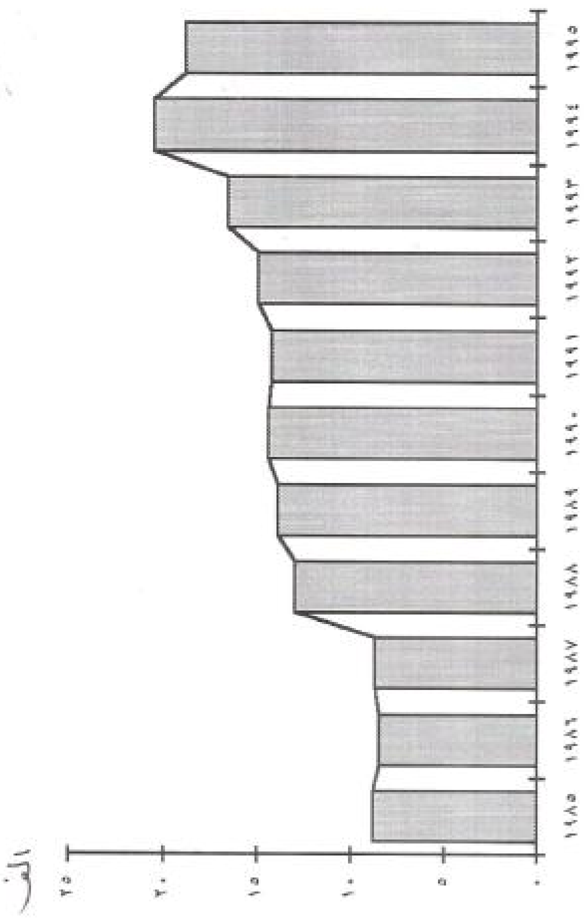
السنة	عدد العاملين الكلى	العاملين بالزراعة	٪ من العاملين
١٩٨٥	٤٨,٩	٨,٨	١٨
١٩٨٦	٥٠,١	٨,٤٧	١٦,٩
١٩٨٧	٥٤,١	٨,٦٧	١٦
١٩٨٨	٥٣,١	١٢,٩٥	٢٤,٢
١٩٨٩	٥٩,٢	١٣,٩	٢٣,٤
١٩٩٠	٦٠,٨	١٤,٤	٢٣,٦
١٩٩١	٦٥,٩	١٤,٢	٢١,٦
١٩٩٢	٧١,٦	١٤,٩٧	٢٠,٩
١٩٩٣	٨٤,٤	١٦,٥٤	١٩,٥
١٩٩٤	١١٤,٠٠٠	٢٠,٥	١٨
١٩٩٥	١١٠,٠٠٠	١٨,٨	١٧

المصدر : ٨٥، ٨٦. CBS, SAI, 1987

٨٧-٨٨- النشرة الاحصائية السنوية للضفة وغزة ١٩٨٩.

٨٩، ٩٠، ٩١، CBS, SAI, 1992

٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، النشرة الاحصائية لقطاع غزة سنة ١٩٩٥.



شكل (٢٢)
يوضح العاملون بالزراعة ١٩٩٥/٨٥

يتضح من الجدول :

١ - تذبذب نسبة العاملين في قطاع الزراعة خلال الفترة ٩٥/٨٥ وذلك يعود للظروف السياسية التي مرت بالقطاع فبعد أن كانت النسبة تمثل ٨،٨٪ عام ١٩٨٥ من مجموع العاملين ارتفعت هذه النسبة لتصل الى ٢٤،٢٪ عام ١٩٨٨ ثم ٢٣،٤٪، ٢٣،٦ عامي ٨٩، على التوالي وهي نسبة مرتفعة في فترة الدراسة١٩٩٠ ويعود ذلك الى سياسة الانتفاضة في تلك الفترة التي تهدف الى تشجيع القطاع الزراعي على الاعتماد على الذات وامتناع كثير من العمال عن العمل في اسرائيل نتيجة للاضرابات الأمر الذي أجبرهم للعمل في مزارعهم التي تركوها.

٢ - بدأت نسبة العمالة في الزراعة تستقر فيما بعد لتسجل نحو ١٧٪ من مجموع العاملين في عام ١٩٩٥م ويعود ذلك الى الاستقرار الذي حدث بعد قدوم السلطة الفلسطينية الى قطاع غزة وعزوف عدد كبير من العاملين بالزراعة وانصرافهم للعمل بمهن أخرى.

ثانيا : نظام الميكنة الزراعية والتسميد :

تميزت الفترة السابقة قبل عام ١٩٨٥ بقلة استخدام الميكنة الزراعية بسبب فقر أصحاب المزارع وقلة الدخل من الانتاج الزراعي وعندما زاد الطلب على الانتاج الزراعي بدأ المزارعون بالاهتمام بالميكنة الزراعية والتسميد الأمر الذي أدى الى زيادة الانتاج وتكمن أسباب التوسع في استخدام الميكنة الزراعية والأسمدة الى :-

١ - نشر الوعي بين المزارعين لاستخدام الميكنة والتسميد.

٢ - الاستعداد النفسي والمعنوي للمحافظة على مستوى الانتاج وتحسينه باستمرار ولا سيما بعد الزيادة المستمرة في الطلب على الغلات الزراعية.

٣ - رغبة المزارع في تحقيق مكاسب أكبر وزيادة في الانتاج.

ثالثا : الحيازة الزراعية :

لا شك أن الظروف السياسية التي مر بها قطاع غزة كان له الأثر الأكبر في تحديد الحيازة الزراعية شكل (٢٣) حيث أدت هذه الظروف الى فقدان كثير من المزارعين مساحات كبيرة من أراضيهم الزراعية استولى عليها اليهود كذلك نزوح

كثير من اللاجئين الى قطاع غزة بسبب فقدان كثير من المساحات الزراعية لأغراض السكن الأمر الذى أدى الى ضغط سكاني على الأراضي الزراعية فى قطاع غزة [١] بحث لم يبق للمزارعين سوى مساحات محدودة من هذه الأراضي وكذلك الزيادة فى عدد السكان بالاضافة الى ظاهرة الميراث الدينى التى أدت إلى تجزئة الأراضي الزراعية وتفتيتها [٢] ومما يؤكد هذه الحقيقة ظهور الحيازات الزراعية الصغيرة أو القزمية [٣]

ومما تجدر الاشارة به أن حوالى ٨٠٪ من تلك الحيازات تقع فى زمام خانيونس ورفح وبيت لاهيا وبيت حانون [٤]

جدول (١٧)

يوضح الحيازات الزراعية فى قطاع غزة.

(١٩٩٥)

فئات الحيازة	عدد الحيازات	٪الى جملة الحيازة	مساحة الحيازة	الى جملة مساحة الحيازة
اقل من ٥	٩١٣٦	٤٥،١	٦٣،٦٠٥	٣٢،٢
٥-١٠	٥٠٦٩	٢٥،٠	٣٢٧،٨٨٧	١٩،٣
١٠-٢٠	٢،٥١٥	١٢،٤	٢٧،٠٤٨	١٣،٧
٢٠-٣٠	١،٤٢٢	٧،٠	١٤،١٤١	٧،١
٣٠-٤٠	٧،٢٢	٣،٦	٩،٤٦٩	٤،٨
٤٠-٥٠	٦،٦١	٣،٤	١٠،٤٣٨	٥،٣
أكثر من ٥٠	٧،١٧	٣،٥	٣٥،٠٤٩	١٧،٧
جملة	٢٠،٢٤٧	١٠٠	١٩٧،٦٣٧	١٠٠

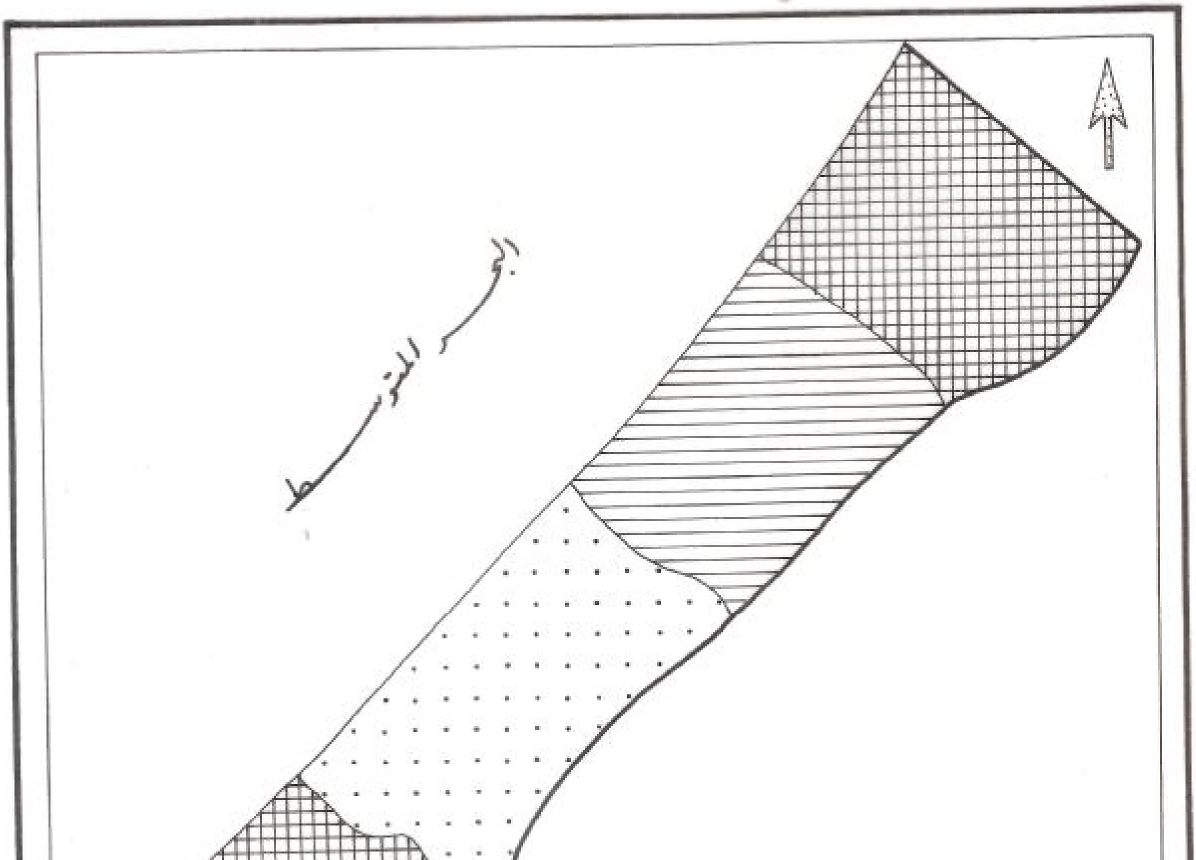
المصدر : دائرة الزراعة ١٩٩٥.

١ – فؤاد محمد الصقار، المقومات الزراعية للدولة الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٤٠٥.

٢ – محمد محمود الديب، الجغرافيا الاقتصادية، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٦، ص ١٤٩.

٣ – حسن عبد القادر صالح، الانتاج الزراعى فى قطاع غزة، مجلة صامد الاقتصادى، مرجع سابق، ص ٤٤.

٤ – المرجع السابق، ص ٤٥.


البحر المتوسط
متوسط الحيازة الزراعية
فى قطاع غزة
(١٩٩٣/١٩٩٤)
أكثر من ١١ دونم
من ٩ - ١١ دونم
أقل من ٩ دونم
كم ٣ ٢ ١ ٠ ١ كم

شكل (٢٣)

ومن تحليل الجدول السـابق :

١ - ان معظم الحيازات ٨٢,٥٪ تقل فـي متوسطها عـن الحجـم الاقتصـادى الأمثـل للزراعة وهي ١٧ دونـم.

٢ - يقترب نصيب هذه الأغلبية مـن ٦٥٪ من مساحة الحيـازات العامـة.

٣ - اما باقى الحيازات ١٧,٥٪ تستحوذ على ٣٤,٩٪ الى ما يزيد علـى الثلـث.

٤ - يسود نظام الحيازات القزمية حيث تصل نسبة الحيازات التى أقل مـن ٥ دونمـات الـى ٤٥٪.

٥ - تصل نسبة الحيـازات ٥-١٠ دونمـات الـى ٢٥٪.

٦ - أمـا الحيـازات ١٠-٢٠ حوالـى ١٢,٤٪.

٧ - والحيـازات ٢٠-٣٠ حوالـى ٧٪

٨ - الحيـازات ٣٠-٤٠ حوالـى ٣,٦.

٩ - الحيـازات ٤٠-٥٠ حوالـى ٣,٤.

١٠- الحيازات أكثر مـن ٥٠ دونمـا حوالـى ٣,٥٪.

وهذا يعنى أن فاقداً اقتصاديا كبيرا يحدث نتيجة للتعامل مع تلـك الحيـازات الأمـر الذى أدى الى خفض النـاتج الزراعـى الاجمالى لقطـاع غـزة.

أثر الحيازات القزمية على الانتاج الزراعـى :

١ - عدم الاستغلال الأمثل للزراعة نتيجة لانتشار الحيـازات القزميـة الزراعيـة.

٢ - تفتيت الأراضـى الزراعية بحيث يصعب إتباع سياسـة زراعيـة محـددة ومنتجـة.

٣ - زيادة استغلال مـوارد المياه المتاحـة من قبل المزارعيـن.

٤ - الإفتقار المتزايد للفلاحين. نتيجة لقلـة الانتـاج.

٥ - تذبذب الانتاج الزراعى. نتيجـة الـى عدم ايفـاءها بالمتطلبات التـى يحتاجهـا الفـلاح والنـاتج مـن قلـة المساحات المزروعـة وتذبذب الأمطـار.

رابعا : طـرق المواصـلات :

يرتبـط قطـاع غـزة مـع بقيـة أجـزاء فلسـطين وكذلـك الـدول العربيـة بشـبكة مـن المواصلات الجيدة وعلى الرغـم مـن الشـكل المسـتطيل الـذى يتميز بـه قطـاع غـزة فـإن الطرق به تـأخذ شكلاً طولياً متمشيا مع طـول القطـاع.

أهم الطـرق فى قطاع غزة :

ينقسم النقل فـى قطـاع غـزة الـى ثلاثـة أقسـام :

١ - الطـرق البريـة . وهـى أهـم انـواع الطـرق حيـث تختـرق القطـاع مجموعـة مـن الطـرق تمتد مـن رفـح حتـى بيت حـانون فـى الشـمال كذلـك تمتـد الـى داخـل اسـرائيل [١] وجميعها تخدم الانتاج الزراعـى وجديـر بـالذكر أن معظـم هـذه الطـرق ترابية غير مرصوفة باستثناء الطـرق الرئيسـية.

٢ - النقل الجـوى :

يجرى الآن مشـروع انشاء مطـار جوى فـى قطـاع غـزة وذلـك منـذ قـدوم السلطة الوطنية وهذا سيكون لـه الأثـر الايجـابى ولا سيما علـى زراعـة الزهـور خفيفة الـوزن سريعة التلف حيث تصـدر الـى أوروبـا.

٣ - النقل البحرى . يجرى الآن دراسة لمشروع انشاء ميناء غـزة علـى ساحل البحـر المتوسـط حيث يستخدم الميـنـاء لتصديـر المنتوجـات الزراعيـة وخاصـة الحمضيـات الـى الأسـواق الخارجيـة.

خامسا : الأسـواق :

فهى احدى المظاهر البشرية المؤثرة فى الانتـاج وقـد يكـون أثـر الانسـان مباشـر وغير مباشر [٢] لحاجة الانسان الى محاصيل انتاجيـة مختلفـة تعنـى طلبـة لهـذه المنتجـات والتى تتوفر فـى الأسواق والتى يقصد بها الوسيط التجارى بين الاقاليم الانتاجيـة للمـوارد الاقتصاديـة والاقـاليم الاسـتهلاكية لهـذه المـوارد [٣] الا أنـه يحـدد هـذه العلاقـة السـكان ونظمهم الاجتماعية ومستوى معيشتهم ويحدد ذلك مـدى اتسـاع السـوق [٤] ويلعـب السـوق دوراً كبـيراً فـى التـأثير علـى مساحة هـذه المحـاصيل فمـن خـلال دراسـة تكـاليف النقـل

---

١ - جهاد أبو طويله، استخدام الأرض فى قطاع غزة، مرجع سابق، ص ١٥٢.

٢ - نصر السيد نصر، جغرافية الموارد الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ١١٢.

٣ - نورى خليل البرازى، وابراهيم الجبار المشهدانى، الجغرافيا الزراعية بغداد، ١٩٨٠، ص ص ١٦٤، ٣٧٢.

٤ - على أحمد هـارون، أسس الجغرافيا الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، أسيوط، ١٩٩٥، ص ٩١.

والانتاج يحدد نوع المحصول فى السوق وعليه فالسوق يستند على ثلاثة أسس رئيسية هى المنتج والوسيط والمستهلك [١]

وتنقسم الأسواق فى قطاع غزة الى :

أ - الأسواق الداخلية - وهذه يتحكم بها القدرة الشرائية والمستوى الاجتماعى والاقتصادى للسكان.

ب - الأسواق الخارجية- وتمثل فى الأسواق العربية والأوروبية وتختص هذه الأسواق بالسلع المعدة للتصدير والتى أهمها الحمضيات والخضار والزهور.

الاستخدام الحالى للأرض فى قطاع غزة :

لقد تأثر استخدام الأرض فى قطاع غزة بالظروف السياسية التى مرت على قطاع غزة فى الخمسين سنة الماضية بحيث شكلت هذه الظروف السمات العامة لاستخدام الأرض شكل (٢٤) وأهم هذه الظروف:

١ - نزوح أكثر من ثلثى سكان القطاع من المهاجرين من سكان فلسطين عام ١٩٤٨ اليه أدى هذا الى تكدس السكان فى هذه الرقعة الأرضية الصغيرة وبالتالى على الموارد الزراعية مما أدى الى فقدان كثير من المساحات كان من الممكن أن تستغل بالزراعة فى المخيمات الفلسطينية.

٢ - الاحتلال الاسرائيلى للقطاع وما نجم عنه من مصادرة كثير من الأراضى لأغراض الاستيطان والأمن وجدير بالذكر أن عدد المستوطنات فى قطاع غزة بلغت حوالى ١٩ مستوطنة [٢]

ومن هنا يتركز الاستخدام الحالى للأرض فى قطاع غزة حول ثلاثة مجالات هى:-

---

١ - حسن عبد القادر صالح، انتاج الغذاء فى الأردن معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٥٩.

٢ - يوسف كامل اسماعيل ابراهيم، العمران الريفى فى قطاع غزة، رسالة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٩.



شكل ٢٤
الاستخدام الحالى للارض ١٩٩٥

أولا : الأراضى الخضراء المزروعة بالفواكه والخضروات والمحاصيل الأخرى سواء المروية أو البعلية أو الاحراش وتبلغ حوالى ١٩٠,٧٠٠ ألف دونم.

ثانيا : المبانى على اختلاف استخدامها وتشمل البيوت والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة والطرق.

ثالثا : المستوطنات الاسرائيلية.

جدول (١٨)

التالى يوضح أبرز هذه الاستخدامات

١٩٩٤/٩٣م

	أنواع الاستخدام	المساحة بالدونم	النسبة المئوية ٪
الزراعة	الحمضيات	٥٧٩٠٠	١٥,٩
	الفواكه	٤٣٣٠٠	١١,٩
	الخضار المروية	٤٠٠٠٠	١١
	محاصيل بعلية	٣٧٠٠٠	١٠
	الأحراش	١٢٥٠٠	٣,٤
المجموع		١٩٠٧٠٠	٥٢,٢
	البناء	٧٣٣٠٠	٢٠
	الطرق	٥٥٠٠٠	١٥
المجموع		١٢٨٣٠٠	٣٥
	الاستيطان	٤٦٠٠٠	١٢,٦
المجموع الكلى		٣٦٥٠٠٠	١٠٠

دراسة ميدانية.

ويوضح الجدول السابق أن الأراضى المخصصة للاستغلال الزراعى بما فى ذلك الأحراش تبلغ ٥٢,٢٪ وهى تشمل أنواعاً مختلفة من المحاصيل أبرزها الحمضيات، الفواكه ثم الخضار المروية والبعلية.

وجدير بالذكر أن المساحة المزروعة بالخضروات شهدت تحولاً فى المساحة على حساب أشجار الحمضيات وذلك من منطلق تحقيق عائدات أعلى.

ومع ذلك فإن الأراضى الزراعية تواجه العديد من المشاكل أهمها التناقص فى المساحة الاجمالية للأرض حيث تتراوح بين ٢٪، ٣٪ سنويا نظرا لزحف العمران عليها وترك أراضيهم دون زراعة [١]

أما العمران والمبانى فتبلغ نحو ٢٠٪ من جملة أراضى القطاع وهى المقامة داخل حدود البلديات والمجالس القروية وهذه المساحة آخذة فى التوسع بسبب الكثافة السكانية العالية وهذا يتم على حساب المساحات المخصصة للزراعة.

وتمثل الطرق نحو ١٥٪ من جملة المساحة مع الحاجة الى طرق جديدة للمتطلبات المستقبلية وهذا يتم أيضا من المساحات المخصصة للزراعة.

أما الاستيطان فيبلغ حوالى ١٢,٦٪ من المساحة. ويمكن أن تساهم هذه النسبة فى حل كثير من المشكلات حيث تبلغ ٤٦ ألف دونم- فى اقامة المشروعات. وتوسيع الرقعة الزراعية.

الانتـــاج الزراعـــى

أولاً : الأشجار المثمرة :

الحمضيات :

تعتبر الحمضيات من أهم المنتجات الزراعية الاستراتيجية فى قطاع غزة فهى مصدر هام بالنسبة لصادرات القطاع حيث بلغت صادراتها نحو ٣٣٪ من مجموع صادرات القطاع الا أنها تعرضت لتغيرات عديدة فازدهرت زراعتها حيناً وتدهورت أحيانا كثيرة وظلت تعانى من التدهور حتى الآن [٢] شكل (٢٥)

١- Joels Migdal, Palestinian Society and Politics,p.67 نقلاً عن الموسوعة الفلسطينية ص ٨٧٥

٢ – معين رجب، الواقع الزراعى فى قطاع غزة، الملتقى الفكر العربى، القدس ١٩٩٠، ص ١١.

جدول (١٩)

يوضح لنا تطور مساحة الحمضيات

بين ١٩٩٥/٨٥.

السنة	اجمالي المساحة بالألف دونم	المساحة بالدونم	النسبة ٪	الانتاج بالألف طن
١٩٨٥	١٩٤,٩	٦٧٧٠٠	٣٤,٧	٥٥٣ ١٨٩
١٩٨٧	١٨٠,٥	٦٢٠٥٧	٣٤,٣	١٤٢٤٢٠
١٩٨٩	١٨٠,٦	٦٠٧٠٧	٣٣,٦	١٣٠٢٠٠
١٩٩١	١٩١,٩٠٠	٥٨٧٢١	٣٠,٦	١١٥٣٢٠
١٩٩٢	١٩٣,٦٠٠	٥٧٢٣٠	٢٩,٥	١٠٩٩٢٠
١٩٩٣	١٩١,٦٠٠	٥٤,٩٩٥	٢٨,٧	٨٩٣٠٧
١٩٩٤	١٧٣,٨٠٠	٥٢,٨٥٦	٣٠,٤	٨٥٢٤٠
١٩٩٥	١٩٥,٦٣٠	٥٤,٣٨٠	٢٧,٨	٨٨١٣٠

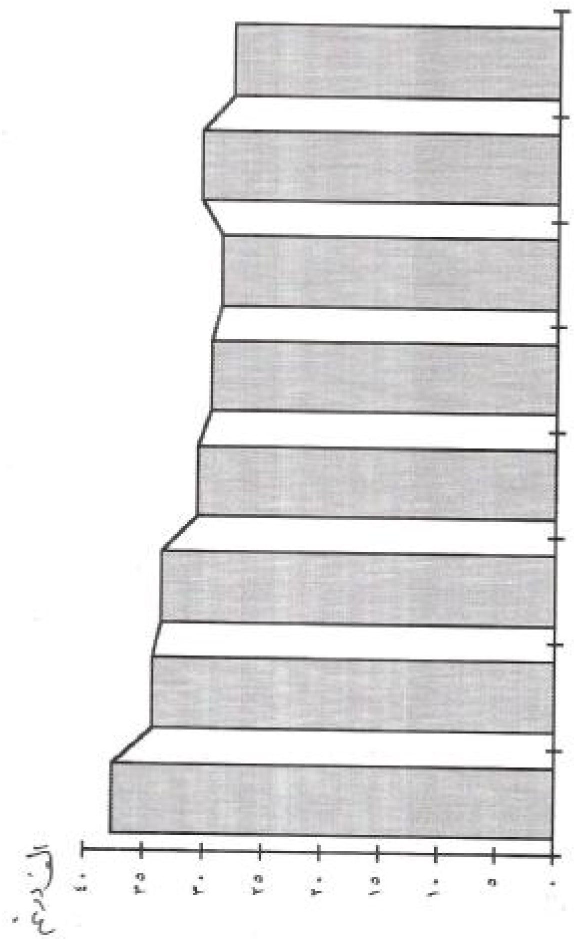
المصدر : دائـرة الزراعـة ١٩٩٦.

ونسـتنتج مـن الجـدول السـابق أن مسـاحة الحمضيـات والتــى تعتـبر أهـم فـروع الزراعـة فـى قطـاع غزة فـى تنـاقص مسـتمر فبعـد أن كـانت سـنة ١٩٨١ حوالـى ٧١٤٤٢ ألـف دونـم بنسـبة ٣٨,٨٪ مـن جملـة المسـاحة المزروعـة تنـاقصت تدريجيـا لتصـل الـى ٦٧,٧٠٠ عـام ١٩٨٥ أى نحـو ٣٤,٧٪ مـن جملـة المسـاحة المزروعـة.

ثـم وصلـت الـى ٥٨,٧٢١ عـام ١٩٩١ أى نحـو ٢٧,٨٪ مـن جملـة المسـاحة المزروعة. ثم وصلـت عـام ١٩٩٥ الـى ٥٤٣٨٠ ألـف دونـم أى نحـو ٢٧,٨٪ مـن جملـة المساحة المزروعة. وقد كـان ارتفـاع تكـاليف شـجرة الحمضيـات مـن الأسـباب التـى أدت الـى تفضيـل بعـض المزارعيـن زراعـة الخضـروات إلـى جـانب كـثرة أعـداد السـكان [١] وخاصـة فـى النطاقـات القريبـة مـن المـدن مثـل غـزة وخـانيونس وديـر البلـح ولامكـان زراعـة الأرض مرتيـن أو ثلاثـة مـرات بعكـس الحمضيـات التـى تعمـر مـدة طويلـة مـن الزمـن تصـل إلى ٤٠ سـنة [٢] .

١ – فؤاد محمد الصقار، المقومات الزراعية للدولة الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٤٢٠.

٢ – مقابلة مع أحد المزارعين للحمضيات فى قطاع غزة.



شكل (٢٥)

يوضح تطور مساحة الحمضيات ١٩٩٥/٨٥

كذلـك تفضيـل بعـض المزارعيــن زراعــة الفاكهــه والزهــور جريـا وراء الربــح وسـهولة التصديـر.

ويرجـع هذا الانخفاض فى المساحة المزروعـة بالحمضيـات الـى سـببين :

الأول : الزحف العمرانى حيث تشـير الدراسـة الميدانيـة أن معظـم المسـاحات المزالـة مـن الحمضيات تُحوّل الـى مبانى سـكنية.

الثانى : السياسـة التـى كـانت متبعـة قبل مجئ السلطة الوطنيـة الفلسـطينية مـن تحجيـم مسـاحة الحمضيـات واسـتبدالها الـى غـلات أخـرى مثـل الخضـار وغيرهـا مـن المحـاصيل والتى تـدر أرباحاً أكثر من الحمضيـات [١]

التوزيـع الجغرافـى للحمضيـات :

تنتشـر زراعـة الحمضيـات فـى جميـع أنحـاء القطـاع والجدول رقـم (٢٠) يوضـح لنـا توزيـع الحمضيـات علـى أنحـاء القطـاع لسـنة ١٩٩٤ شـكل (٢٦)

جدول (٢٠)

يوضح توزيع الحمضيات على أنحاء القطاع

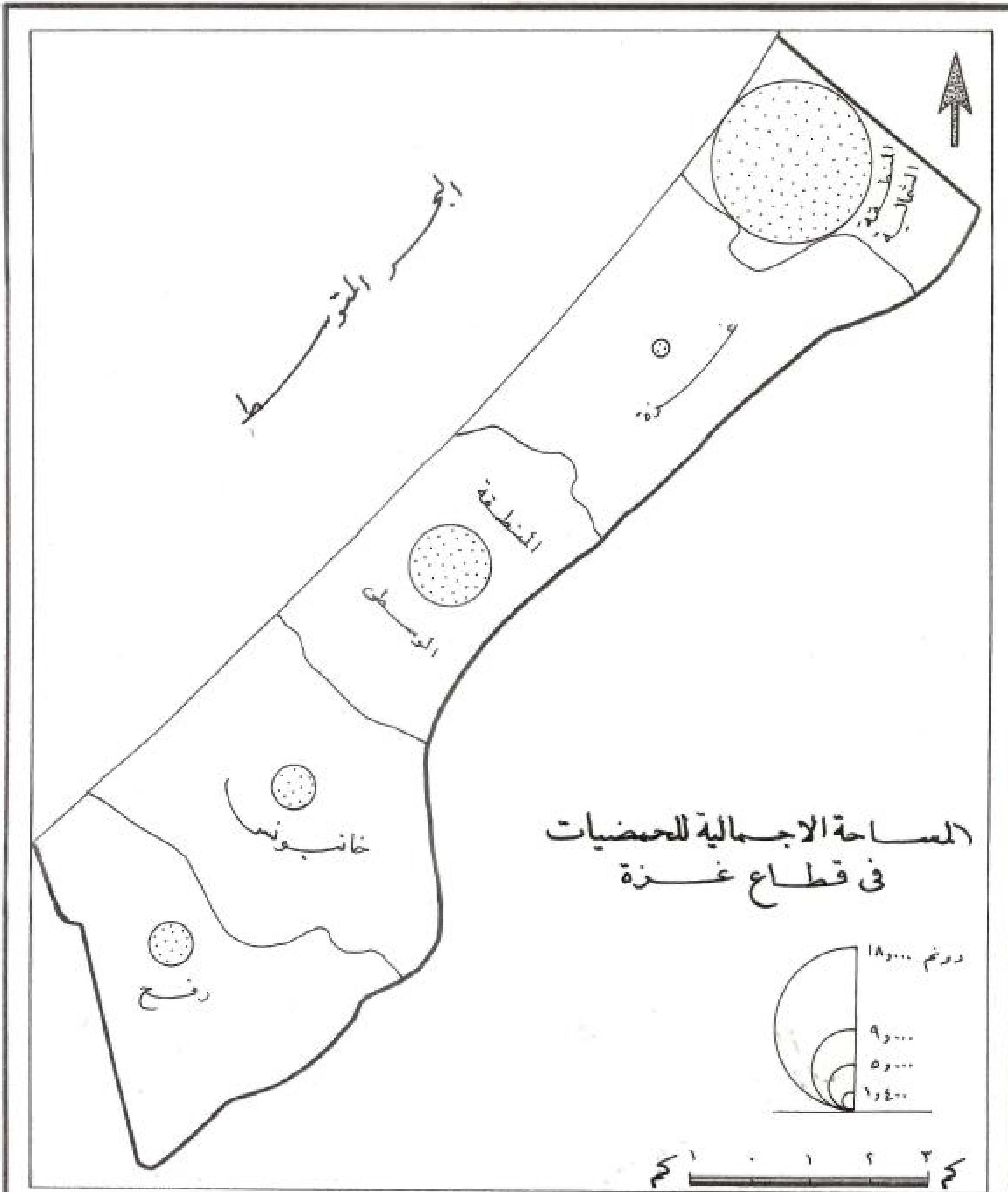
١٩٩٤-١٩٩٥

المنطقة	المساحة الاجمالية	شموطى	فلنسيا	لمون	جريب فروت
المنطقـــة الشــــمالية	١٠٧٢٩	٧٩٥٠	٧٢٧٨	١١٥٤	٦٤٧
غـــــزة	١٦٠٧١	٣٤٥١	١٦٦٦	١١٨٣	٧٧١
المنطقـــة الوســـطى	٩٨٤٧	١٨٠	٨٢٩٤	٤٠٥	٩٦٨
خـــانيونس	٥٢٣٢ ½	٦٠	٤٤٦٦	١٤٦	٥٦٠ ½
رفــــح	٤٦٧٦ ½	-	٤٥٤٩	٥٣	٧٤ ½
الاجمـــــالى	٥٢٨٥٦	١١٦٤١	٣٥٢٥٣	٢٩٤١	٣٠٢١

المصـدر : وزارة الزراعــة ١٩٩٤/١٩٩٥

---

١ - فراس صوالحه، زراعة وانتاج الحمضيات فى قطاع غزة، نابلس، ١٩٨٣، ص ٥.


البحر المتوسط
المنطقة الشمالية
غزة
المنطقة الوسطى
خانيونس
رفح
المساحة الاجمالية للحمضيات
فى قطاع غزة
دونم ١٨٫٠٠٠
٩٫٠٠٠
٥٫٠٠٠
١٫٤٠٠
كم ٣ ٢ ١ ٠ ١ كم

شكل (٢٦)

يستدل من الجدول السابق أن المنطقة الشمالية تساهم بنصيب كبير في المساحة الاجمالية لزراعة الحمضيات حيث بلغت حوالى ١٧٩٢٦ دونما أى نحو ٣٢,٥٪.

ثم غزة فى المرتبة الثانية فبلغت المساحة المزروعة حوالى ١٦٠٧١ أى نحو ٣٠,٥٪.

وبعدها المنطقة الوسطى فى المرتبة الثالثة حيث بلغت المساحة المزروعة نحو ٩٨٤٧ أى نحو ١٨٪.

وبعدها منطقة خانيونس المرتبة الرابعة حيث بلغت المساحة المزروعة نحو ٥٢٣٢,٥ دونما أى نحو ١٠٪.

وأخيراً منطقة رفح فى المرتبة الخامسة حيث بلغت المساحة المزروعة نحو ٤٦٧٦,٥ نحو ٩٪.

مساحات حمضيات قطاع غزة بالدونم حسب الأصناف :

والجدول التالى رقم (٢١) يوضح لنا مساحات الحمضيات بالدونم فى قطاع غزة. بالاضافة إلى شكل (٢٧).

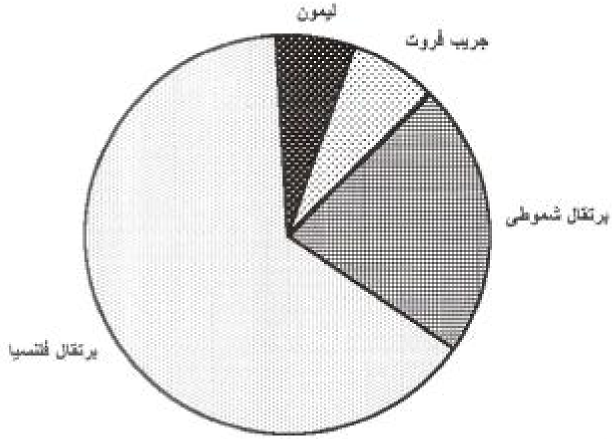
جدول رقم (٢١)

يوضح تطور مساحة الحمضيات حسب الأصناف

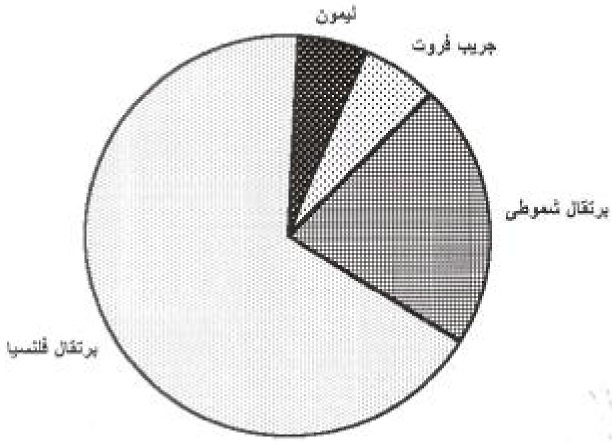
١٩٨٥-١٩٩٥

الصنف	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤
برتقال شموطى	١٥٢٠٠	١٣٠٢٥	١٢٩٣٣	١٢٨٢٨	١٢٦٤٦	١٢٤٢٧	١٢٠٥٩	١١٦٤١	١١٧٥٩
برتقال فالنسيا	٤٣٦٠٠	٤١٧٣٨	٤٠٥٥٠	٣٩٦٥١	٢٨٩٨٢	٣٧٧٩٣	٣٦٥٧٤	٣٥٢٥٣	٣٦٣٥٩
ليمون	٤٢٥٠	٤٠٢٤	٣٢٥٦	٣٢٤١	٣٢٠٨	٣١٧٠	٣٠١٠	٢٩٤١	٢٩٦٠
جريب فروت	٤٦٥٠	٣٢٧٠	٢٩٦٨	٣٨٩٩	٣٨٨٥	٣٨٤٠	٣٣٥٢	٣٠٢١	٣٣٠٢
جملة	٦٧٧٠٠	٦٢٠٥٧	٦٠٧٠٧	٥٩٦١٩	٥٨٧٢١	٥٧٢٣٠	٥٤٩٩٥	٥٢٨٥٦	٥٤٣٨٠

المصدر : وزارة الزراعة ١٩٩٥م.



١٩٨٥



١٩٩٥

شكل (٢٧)

يوضح مساحة أصناف الحمضيات ١٩٩٥/٨٥

يتضح من الجـدول:

١ - أن صنف الفلنسيا أهم الأصناف المزروعة من الحمضيات فى قطـاع غـزة حيث حـافظ علـى مساحته كـأهم محصـول فـى الحمضيـات حيث بلغـت هـذه المسـاحة ٤٣,٦٠٠، ٢٨٩٨٢، ٣٦٥٦٤ دونـم عـام ٨٥- ١٩٩٠- ١٩٩٥ علـى التوالـى.

٢ - أمـا الشـموطى فيـأتى فـى المرتبـة الثانيـة حيث بلغــت المسـاحة عـام ٨٥ نحـو ١٥٢٠٠ وعـام ١٩٩٠/ نحـو ١٢٦٤٦ وعـام ١٩٩٣/ ١٢٤٥٢ دونمـا.

٣ - أمـا الجريب فروت فـى المرتبـة الثالثـة حيث بلغـت المساحة المزروعـة عـام ٨٥ نحـو ٤٦٥٠ وعـام ١٩٩٠/ نحـو ٣٨٨٥ وعـام ١٩٩٥ نحـو ٤٥١٣ دونمـا.

٤ - أمـا الليمون ففـى المرتبـة الرابعـة حيث بلغـت المسـاحة المزروعـة عـام ٨٥ نحـو ٤٢٥٠ وعـام ١٩٩٠ نحـو ٣٢٠٨ وعـام ١٩٩٥ نحـو ٣٩٣١ دونمـا.

تطور انتاج الحمضيات فى قطاع غزة حسب الأصنـاف بـالطن : شـكل (٢٨)

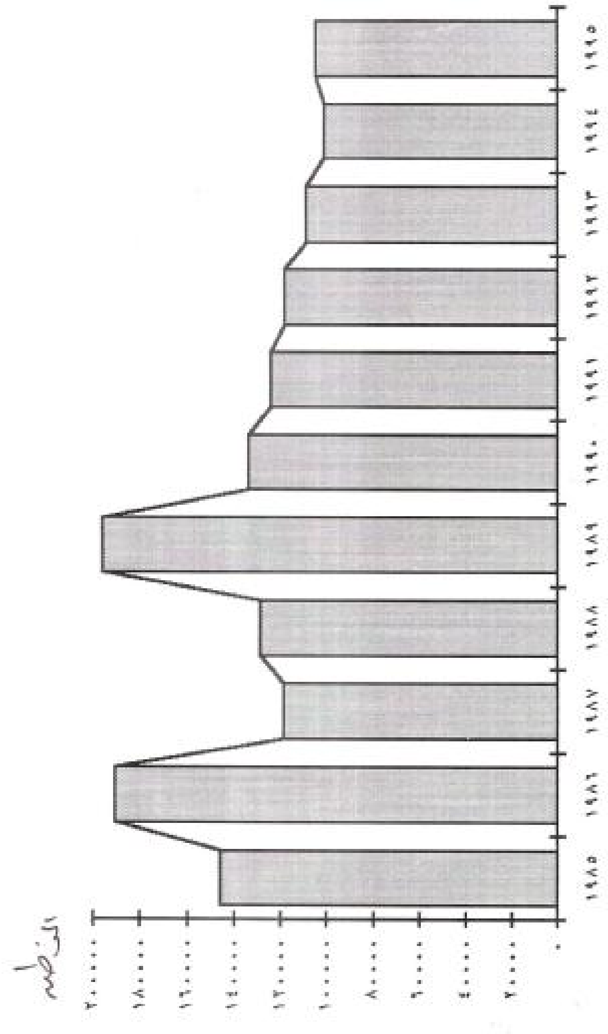
جدول (٢٢)

التالى يوضح لنا انتاج أصناف الحمضيات فى سنوات مختارة بالطن

٨٥- ١٩٩٥

السنوات	ليمون	شموطى	فلنسيا	جريب فروت	جملة
١٩٨٥	١٤٩٠٣	٣٣٠٠٠	٨٦٩٠٤	١١١١١	١٤٥٩١٨
١٩٨٦	١٦٩١٢	٣٧٧٤٣	١٢١٨٧٣	١٤٠٢٥	١٩٠٥٥٣
١٩٨٧	١١٨٨٩	٣٣٢٥٠	٦٢٧٣٤	١٠٨٧٨	١١٨٧٥١
١٩٨٨	١٢٩٤٠	٣٠٦٦٠	٧٢٩٥٦	١١٨٦٩	١٢٨٤٢٥
١٩٨٩	١٢٤٣٧	٣٤٤٩٤	١٣٦٩١٩	١١٩٤١	١٩٥٧٩١
١٩٩٠	٩٧١٧	٣١١٠١	٨٢٥٩٦	١٠٢٥٦	١٣٣٦٧٠
١٩٩١	٩٦٠٠	٢٥٢٥٠	٨٠٣٤٠	٩١٠٠	١٢٤٢٩٠
١٩٩٢	٩٥٤٤	٢١٢٧٢	٧٨١٩٣	٩٢٧٩	١١٨٢٨٧
١٩٩٣	٣٤١٠	٢٤٤٤١	٧٢٧٩٥	٨٢٧٤	١٠٨٩٢٠
١٩٩٤	١٠٢١٠	٢١٧٠٠	٦١٥٧١	٧٧١٧	١٠١١٩٨
١٩٩٥	١١٢٠٠	٢٣١٠٠	٦٣٢٧٥	٦٩٨٥	١٠٤٥٥٥

المصدر : دائـرة الزراعـة ١٩٩٤.



شكل (٢٨)

يوضح تطور إنتاج الحمضيات ١٩٩٥/٨٥

يتضح من الجدول السابق ما يلى :

١ - ان انتاج الحمضيات فى قطاع غزة متذبذب نتيجة لعامل العرض والطلب فبعد أن كان عام ١٤٥٩١٨/١٩٨٥ طن يزيد الى ١٩٠٠٥٣ طن عام ٨٦ نتيجة لانفتاح الأسواق الخارجية وتحسن فى الأسعار.

٢ - بدأ انتاج الحمضيات بعد عام ١٩٩٠ فى التدهور نتيجة لتدهور المساحة حيث وصل هذا الانتاج عام ١٩٩٠ نحو ١٣٣٦٧٠ طن نجده فى عام ١٩٩٣ يصل ١٠٨٩٢٠ طن عام ١٩٩٥/ ١٠٤٥٥٥ طن.

ويرجع السبب وراء هذا التدهور سواء فى المساحة والانتاج الى عزوف الفلاحين الى مصادر رزق تدر ربحاً أكبر كالزهور والخضروات.

الفواكـــــه :

تحتل الفواكه مساحة ٤١,٨٠٠ من المساحة المزروعة عام ١٩٩٤ حيث اهتم المزارعون بزراعتها قديما الا أنها بدأت تدخل مجال المنافسة مع المحاصيل الأخرى لما تجنيه من أرباح للمزارعين.

التوزيع الجغرافى للفواكه :

تنتشر زراعة الفواكه فى معظم أنحاء القطاع بنسب مختلفة. شكل (٢٩).

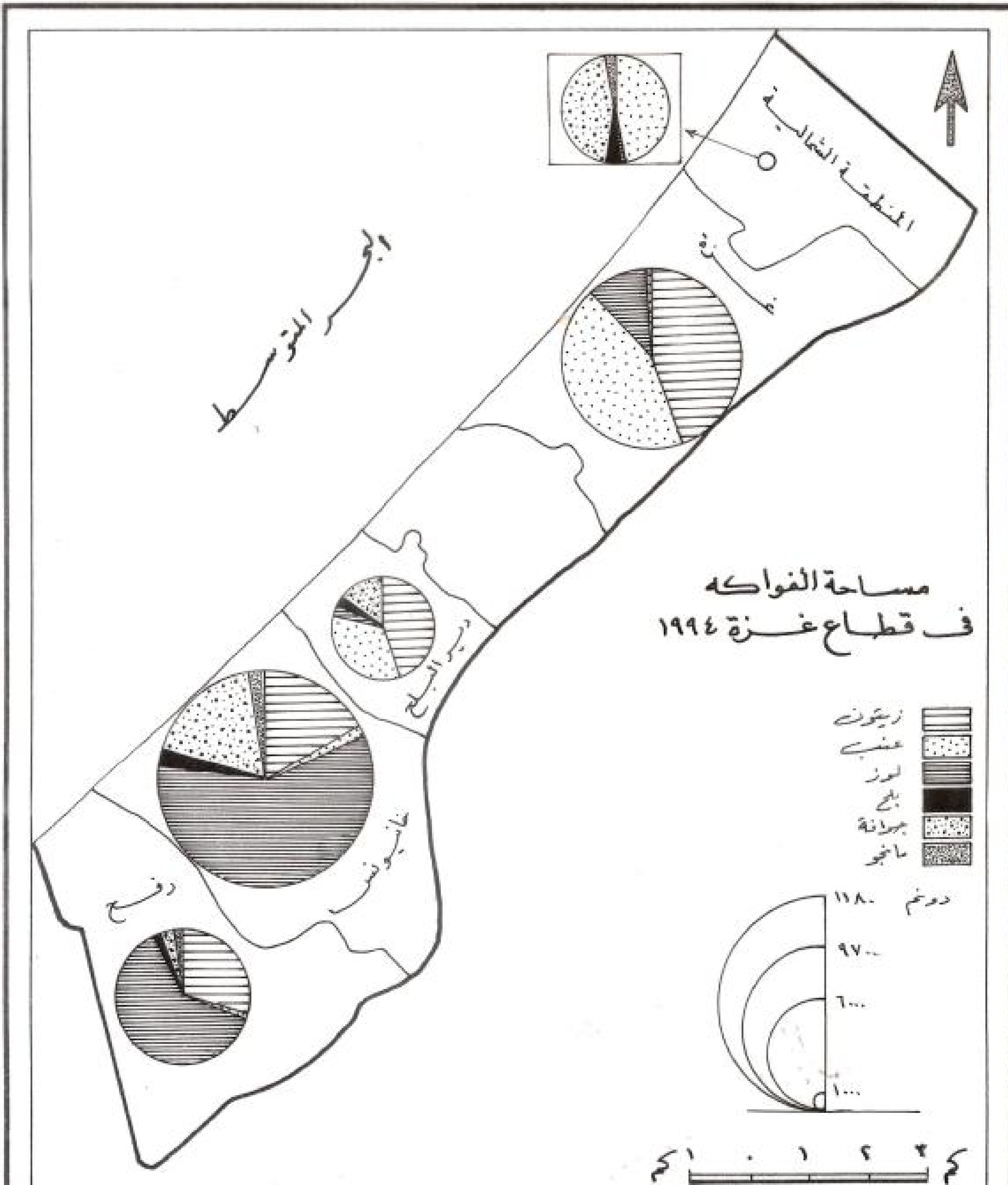
جدول (٢٣)

يوضح مساحة الفواكه وتوزيعها الجغرافى

١٩٩٤.

المنطقة	زيتون	عنب	لوز	بلح	جوافه	مانجه
الشـــمالية	-	٤٨٣	١٢,٢٥	٤١,٥	٤٥٥,٥	٣٨٠
غـــــزة	٤٣٣٨,٥	٤١٢٨	١١٤٩	١٨	٨٢,٥	-
دير البـــلح	٢٥١٣	١٩٥٩,٥	٢١١,٦	١٦١,٦	٨٨٨,٥	-
خـــانيونس	١٩٧٤	٢٠٤	٦٩٢٢,٧٥	٣٨٨	٢١٠٧,٥	٢١٩٧
رفـــــح	٢٣٤٢	٩٥	٤٨٠٠	١٥١	٣١٢	١٢٥
الاجمالـــى	١١١٦٧,٥	٦٨٦٩,٥	١٥٠٠٠	٢٢١٤,٥	٣٨٤٦	٢٧٧٠٢

المصدر : دائرة الزراعة ١٩٩٥/٩٤.


البحر المتوسط
المنطقة الشمالية
غزة
دير البلح
خانيونس
رفح
مساحة الفواكه
في قطاع غزة ١٩٩٤
زيتون
عنب
لوز
بلح
جوافة
مانجو
دونم ١١٨٠٠
٩٧٠٠
٦٠٠٠
١٠٠٠
كم ٣ ٢ ١ ٠ ١ كم

شكل (٢٩)

يتضح من الجدول :

١ - ان اللوز حوالى ٣٦,٥٪ من مجموع الفواكه ويأتى فى المرتبة الثانية الزيتون حيث يمثل نحو ٢٦,٥٪ من مجموع الفواكه ثم العنب يأتى فى المرتبة الثالثة بنحو ١٦,٥٪ والجوافه ٩,٢٪ والبلح ٥,٣ والمانجه ٦,٥٪.

٢ - تستحوذ غزة على نصيب الأسد فى زراعة الزيتون ٣٨٪ والعنب ٦٠٪ بينما تستأثر خانيونس النصيب الأكبر فى زراعة اللوز نحو ٤٦٪ ثم تأتى خانيونس ودير البلح فى المرتبة الأولى فى المساحة البلح ١٧,٥٪ ، ٧,٣٪ على التوالى.

٣ - تستأثر كل من خانيونس ودير البلح النصيب الأكبر فى المساحة المزروعة فى الجوافه بلغت ٥٤,٨٪ و ٢٣٪ على التوالى.

٤ - تستأثر المنطقة الجنوبية بنصيب الأسد فى زراعة المانجه نحو ٨٦٪ من مجموع المساحة المزروعة مانجه.

ثانيا : الخضروات :

تنتشر زراعتها فى قطاع غزة انتشاراً واسعا وخاصة أنها لا تتطلب فى نموها شروطاً طبيعية كتلك التى يحتاجها أى غله أخرى كالحمضيات مثلا لهذا السبب تزرع الخضار بقطاع غزة بكثرة ولقد توسعت زراعة الخضار توسعا كبيرا فى السنوات الأخيرة حيث تعتبر أقل استهلاكا للمياه من الحمضيات والتى باتت تعانى من مشاكل كثيرة سنوردها فى نهاية هذا الفصل اضافة الى ازدياد عدد السكان وارتفاع مستوى معيشتهم زاد فى حجم الطلب على الخضار. وهذا بدوره شجع المنتجين على التوسع فى زراعة الخضروات [١]

وتعتمد زراعة الخضار فى قطاع غزة على مياه الأمطار وعلى مياه الآبار وان كانت نسبة الزراعة على الأمطار تقل تدريجيا بسبب تذبذب كمية الأمطار من عام الى آخر وخوفا على تذبذب الانتاج الأمر الذى جعل المزارعين الاعتماد على مياه الرى الدائم.

هذا بالاضافة الى أن الفترة التى يستغرقها الانتاج قصيرة نسبيا مقارنة بالمحاصيل الأخرى، كذلك فإن استخدام أساليب انتاج متنوعة قد ساهم فى زيادة انتاجية

---

١ - معين رجب، الواقع الزراعى فى قطاع غزة، مرجع سابق، ص ١٢.

يتضح من الجدول :

١ - ان اللوز حوالى ٣٦،٥٪ من مجموع الفواكه ويأتى فى المرتبة الثانية الزيتون حيث يمثل نحو ٢٦،٥٪ من مجموع الفواكه ثم العنب يأتى فى المرتبة الثالثة بنحو ١٦،٥٪ والجوافه ٩،٢٪ والبلح ٥،٣ والمانجه ٦،٥٪.

٢ - تستحوذ غزة على نصيب الأسد فى زراعة الزيتون ٣٨٪ والعنب ٦٠٪ بينما تستأثر خانيونس النصيب الأكبر فى زراعة اللوز نحو ٤٦٪ ثم تأتى خانيونس ودير البلح فى المرتبة الأولى فى المساحة البلح ١٧،٥٪ ، ٧،٣٪ على التوالى.

٣ - تستأثر كل من خانيونس ودير البلح النصيب الأكبر فى المساحة المزروعة فى الجوافه بلغت ٥٤،٨٪ و ٢٣٪ على التوالى.

٤ - تستأثر المنطقة الجنوبية بنصيب الأسد فى زراعة المانجه نحو ٨٦٪ من مجموع المساحة المزروعة مانجه.

ثانيا : الخضروات :

تنتشر زراعتها فى قطاع غزة انتشاراً واسعا وخاصة أنها لا تتطلب فى نموها شروطاً طبيعية كتلك التى يحتاجها أى غله أخرى كالحمضيات مثلا لهذا السبب تزرع الخضار بقطاع غزة بكثرة ولقد توسعت زراعة الخضار توسعا كبيرا فى السنوات الأخيرة حيث تعتبر أقل استهلاكا للمياه من الحمضيات والتى باتت تعانى من مشاكل كثيرة سنوردها فى نهاية هذا الفصل اضافة الى ازدياد عدد السكان وارتفاع مستوى معيشتهم زاد فى حجم الطلب على الخضار. وهذا بدوره شجع المنتجين على التوسع فى زراعة الخضروات [١]

وتعتمد زراعة الخضار فى قطاع غزة على مياه الأمطار وعلى مياه الآبار وان كانت نسبة الزراعة على الأمطار تقل تدريجيا بسبب تذبذب كمية الأمطار من عام الى آخر وخوفا على تذبذب الانتاج الأمر الذى جعل المزارعين الاعتماد على مياه الرى الدائم.

هذا بالاضافة الى أن الفترة التى يستغرقها الانتاج قصيرة نسبيا مقارنة بالمحاصيل الأخرى، كذلك فإن استخدام أساليب انتاج متنوعة قد ساهم فى زيادة انتاجية

---

١ - معين رجب، الواقع الزراعى فى قطاع غزة، مرجع سابق، ص ١٢.

الدونم من الخضار كذلك سـهولة تسويقه سواء كـان فـى الأسـواق المحليـة أو الخارجيـة شجع المزارعين علـى زراعـة الخضـار [١] هـذا بالاضافـة الـى تقليـص القـدرة الاسـتيعابية للعمالـه الزراعيـة نتيجـة لاستخدام الأساليب العلميـة المتطـورة .

جدول (٢٤)

يوضح لنا تطور زراعة الخضار فى قطاع غزة

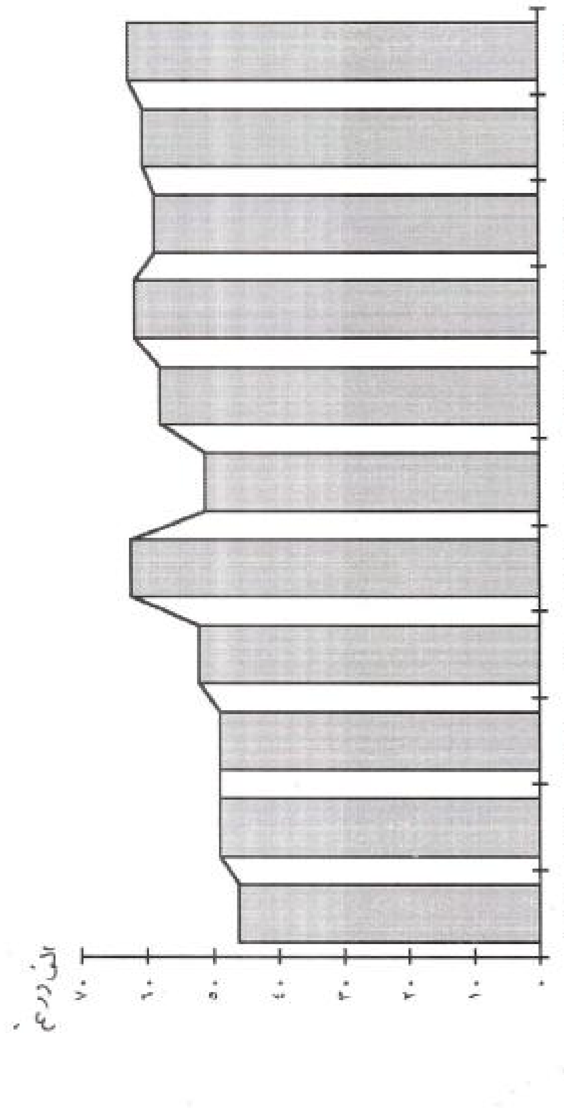
١٩٨٥-١٩٩٥

السنة	المساحة الاجمالية	مساحة الخضروات	النسبة ٪	الانتاج بالطن
١٩٨٥	١٩٤,٩	٤٦,٢٠٠	٢٣,٧	١٠٥٠٠٠
١٩٨٦	١٨٠	٤٩,٠٠٠	٢٧,٢	١١٥٠٠٠
١٩٨٧	١٨٠,٥	٤٩٠٠٠	٢٧,١	١٢٠٠٠٠
١٩٨٨	١٨٠,٥	٥٢,٢٠٠	٢٨,٩	١٣١٢٠٠
١٩٨٩	١٨٠٦	٦٢,٥٠٠	٣٤,٦	١٦٣٠٠٠
١٩٩٠	١٨٥	٥١,٢٠٠	٢٧,٧	١٤٥٠٠٠
١٩٩١	١٩١,٩	٥٨,٠٠٠	٣٠,٢	١٨٣٠٠٠
١٩٩٢	١٩٣,٦	٦١,٧٨٢	٣١,٩	٢١١٥٠٠
١٩٩٣	١٩١,٦٠٠	٥٨,٧٨٢	٣٠,٦	٢٤٤١٢٨
١٩٩٤	١٧٣,٨	٦٠٤٥٠	٣٤,٨	٢٥٠٤٠٠
١٩٩٥	١٩٥,٦٣٠	٦٢٧٠٠	٣٢	٢٦٢,٦٠٠

المصـدر : دائـرة الزراعـة ١٩٩٤م.

ويوضـح الجدول أن مساحة الخضـروات فـى ازديـاد مسـتمر حيـث بلغـت المسـاحة المزروعـة ١٩٨٥ حوالـى ٤٦,٢٠٠ أى حوالـى ٢٣,٧٪ ثـم زادت نتيجـة لزيـادة الطلـب عليها فبلغت عـام ١٩٩٥ ٦٢,٧٠٠ ألـف دونـم إلـى حوالـى ٣٢,٧٪ مـن مجمـوع المسـاحة المزروعـة شـكل (٣٠).

١ – الخطة الاقتصادية للأرض المحتلة (٨٦-٩٠) عمان وزارة التخطيط سنة ١٩٨٧، ص ٩.



شكل (٣٠)

يوضح تطور مساحة الخضروات ١٩٩٥/٨٥

التوزيـع المسـاحى والانتـاجى للخضـروات ١٩٩٣

ومـن خـلال الجـدول (٢٥) يوضـح التوزيـع المسـاحى والانتـاجى لأصنـاف الخضروات ويتضح من الجـدول :

(١) إن إجمـالى المسـاحة المزروعـة خضـروات بلغـت نحـو ٥٨,٧٨٢ ألـف دونـم عـام ١٩٩٣ أنتجت نحو ٢٢٨٠٤٨ طناً مـن الخضـروات بقيمـة ١٦٢٣١٢ ألـف شـيكل أى ٧٠٨ ألـف دولار أمريكـى.

جدول (٢٥)

يوضح المساحة والانتاجية والانتاج الكلى لمحاصيل الخضار فى قطاع غزة ١٩٩٥/٩٤م.

المحصول	المساحة	متوسط انتاج الدونم	جملة الانتاج بالطن	متوسط سعر تحقيق بالعملة المحلية	الدخل بالألف الشواكل عملة محلية
تـوت أرضـي	٦٤٤	٣٠٠	١٩٣٢٠٠	٤٠٠٠	٧٧٢٨
بطـاطس	١٢٥٨٠	٣,٥٠	٤٤,٣٠٠	٧٠٠	٣٠٨٢١
طمـاطم	٨٤٨٠	٧٠٠	٥٩٣٦٠٠٠	٧٠٠	٤١٥٥٢
خيـار	٦٣٥٠	٥,٥٠	٣٤٩٢٥٠٠	٨٠٠	٢٧٩٤٠
بصـل	٨٧٠	٣٥٠	٣٠٤٥٠٠	١٠٠٠	٣٠٤٥
باذنجـان	١٤٠٠	٦٥٠	٩١٠٠٠٠	٦٠٠	٥٤٦٠
كوسـا	٣٦٨٥	٣٠٠	١١٠٥٥٠٠	٩٠٠	٩٩٥٠
كرنـب	٢٥٥٠	٣٠٠	٥٦٥٠٠٠	٧٠٠	٥٣٥٥
ملفـوف	١٦٣٠	٣٥٠	٥٧٠٥٠٠	٦٥٠	٣٧٠٨
ملخيـة	٣٥٢٧	٣٠٠	١٠٥٨١٠٠	٤٠٠	٤٢٣٢
فلفـل	١٣٦٩	٢,٥٠	٣٤٢٢٥٠	٨٠٠	٢٧٣٨
متوعـات	١٣٠٠٠	٢,٣٠	٢٩٩٠٠٠٠	٦٠٠	١٧٩٤٠
جملـة القشـانيات	٥٦٠٨٥	–	٢٢٠٧٠٥,٥	–	١٦٠٤٦٩
بطيـخ	١٢٠٠	٣٠٠	٣٦٠٠٠٠	٢٠٠	٧٢٠
شـمام	١٤٩٧	٢,٥٠	٣٧٤٢٥٠	٣٠٠	١١٢٣
جملـة	٢٦٩٧	.–	٧٣٤٣	–	١٨٤٣
جملـة الخضـار والنباتـات	٥٨٧٨٢	–	٢٢٨٠٤٨	–	١٦٢٣١٢

المصـدر : دائـرة الزراعـة ١٩٩٤م.

(٢) تفاوت المساحة المخصصة لزراعة أصناف الخضروات حيث تمثل البطاطا أهم المزروعات حوالى ٢١,٥٪ من مجموع مساحة الخضروات وتأتى فى المرتبة الثانية الطماطم حوالى ١٤,٥٪ ثم الكوسا بنحو ٦,٢٪ ثم تأتى الملوخية بنحو ٦٪ ثم الفلفل بنحو ٢,٤٪ منن مجموع المساحة المخصصة لزراعة الخضروات.

(٣) يرتفع معدل انتاج الدونم من بعض أصناف الخضروات منعكسا على ارتفاع الانتاج الكى وتحتل الطماطم المرتبة الأولى من حيث معدل الانتاج إذ تبلغ معدل انتاجية الدونم الواحد منها حوالى ٧٠٠ كيلو غرام. ثم يتلوها الباذنجان فى المرتبة الثانية حوالى ٦٥٠ كيلو غرام ثم الخيار فى المرتبة الثالثة ٥٥٠ كيلو غرام.

(٤) شهد القطاع ادخال بعض المحاصيل الجديدة مثل التوت الأرضى "الفراولة" ففى عام ١٩٨٠ لم يكن هناك سوى ٣٠٠ دونم مزروعة من الفراولة ثم زادت هذه المساحة فى عام ٩٥/٩٤ الى نحو ٦٤٤ دونما وذلك لما تدره من دخل مرتفع بالاضافة الى سهولة تسويقها.

التوزيع الجغرافى للخضروات :

بلغت مساحة محاصيل الخضروات فى قطاع غزة نحو ٥٨٧٨٢ ألف دونم فى عام ١٩٩٣ توزعت هذه المساحة بنسب مختلفة بين مناطق القطاع. شكل (٣١)

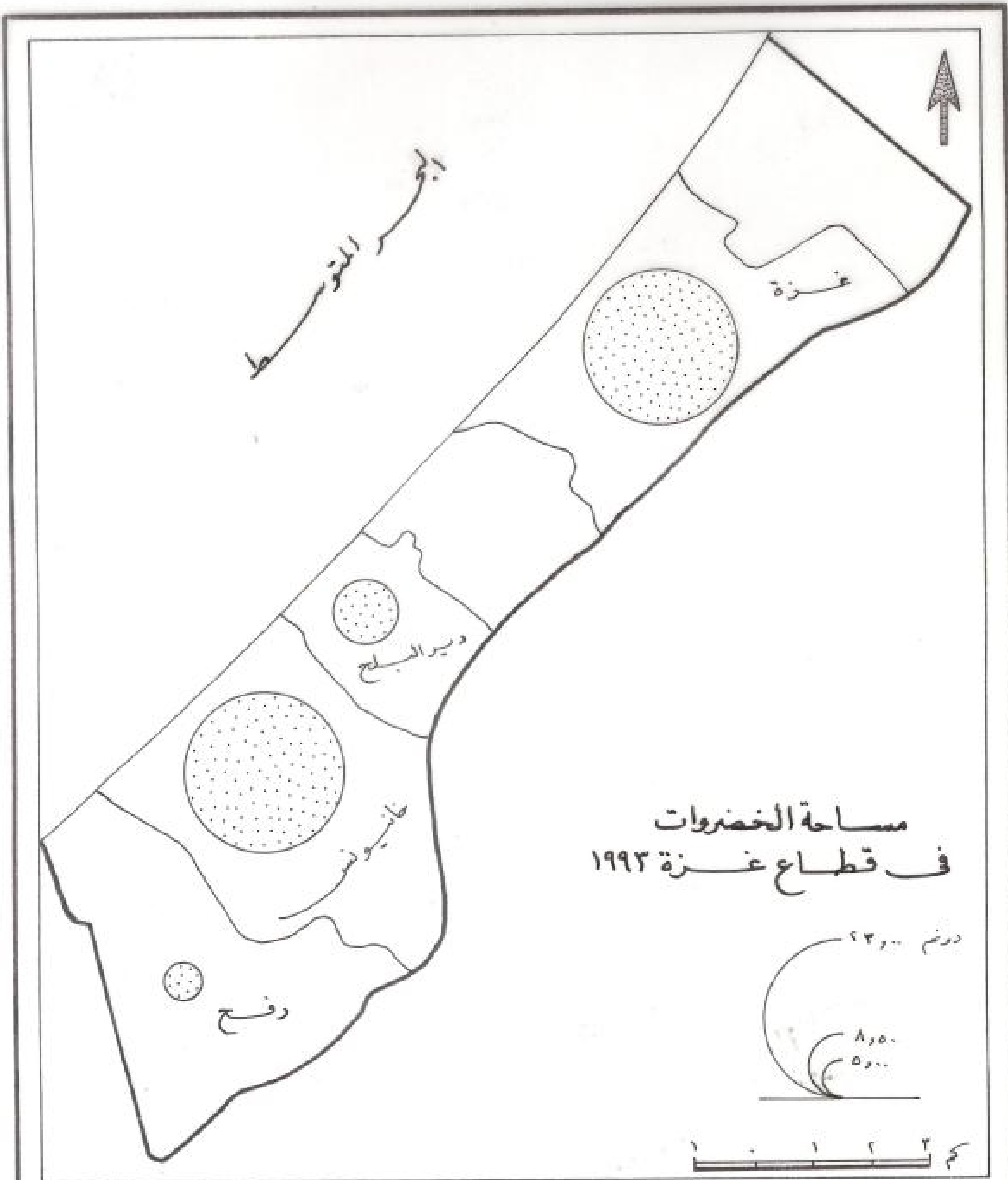
جدول (٢٦)

توزيع مساحة الخضار فى مناطق قطاع غزة المساحة بالدونم

.١٩٩٣

المنطقة	المساحة بالدونم	٪ الى جملة القطاع
منطقة غزة	٢١٧٤٩	٣٧٪
منطقة دير البلح	٨٨١٨	١٥٪
منطقة خانيونس	٢٢٩٢٥	٣٩٪
منطقة رفح	٥٢٩١	٩٪

المصدر : دائرة الزراعة ١٩٩٦.


البحر المتوسط
غزة
دير البلح
خانيونس
رفح
مساحة الخضروات
في قطاع غزة ١٩٩٣
٢٣,٠٠٠ دونم
٨,٥٠٠
٥,٠٠٠
كم ٣ ٢ ١ ٠ ١

شكل (٣١)

يتضـح مـن الجـدول :

١ - تساهم منطقتا غزة وخانيونس بنحو ٧٦٪ من مساحة الخضر في القطـاع إذ بلغت مساحتها نحو ٤٤,٦٧٤ دونما ويرجع السبب فى ذلك الارتفاع فى نسبة المدينتين الى اتباع نظام الرى الدائم من المياه الجوفية وطرق الزراعة الحديثة وحيث تنتشر الزراعة المغطاة فى خانيونس وغزة بصورة كبيرة والمعروفة باسم الحمامات. هذا بالاضافة الى زيادة السكان والتى تؤدى إلى زيادة الطلب على الخضروات.

٢ - تساهم منطقـة ديـر البلـح بحوالـى ١٥٪ مـن جملـة المسـاحة المزروعـة بالخضـار وتبلـغ مسـاحتها نحـو ٨٨١٨ دونمـا ويرجـع ذلـك الـى قلـة المسـاحة الموجـودة فـى نطـاق مدينـة ديـر البلـح والارتفـاع التدريجـى فـى ملوحـة التربـة فيهـا.

٣ - امـا المنطقـة الجنوبيـة فتساهم بنحـو ٩٪ مـن جملـة المسـاحة وتقـدر بحوالـى ٥٢٩١ دونمـا ويعـود ذلـك الـى ارتفـاع المسـاحة المطريـة وقلـة الميـاه الجوفيـة.

ثالثا : المحـاصيل الحقليـة :

وتشمل المحاصيل الحقلية على القمح والشعير والحمص والعدس والفول والذرة وغيرها من المحاصيل وتبلغ المساحة المزروعة حوالى ٣٦,١٠٠ ألف دونم عام ١٩٩٤م.

وجدير بـالذكر أن قطـاع غزة ينتج مـن المحـاصيل الحقليـة نصـف مـا يسـتهلك لـذا فإنـه يعتمـد علـى الاسـتيراد لسـد حاجـة السكان الاسـتهلاكية.

جدول التالى رقم (٢٧)

يوضح لنا المساحة الانتاجية والانتاج الكلى للمحاصيل الحقلية فى قطاع غزة ١٩٩٤م.

المحصـول	المساحة دونم	متوسط انتاج الدونم كغم	جملة الانتاج طن	متوسط السعر	الدخل بالعملة المحلية شيكل
قمـــح	١٧,٨٠٠	٠,٢٥	٤٤٥٠	٥٥٠	٢٤٤٧٥٠٠
شـــعير	١٤,٤٠٠	٠,٢٦	٣٧٤٤	٤٥٠	١٦٨٤٨٠٠
حمـــص	٥٥٠	٠,٥٥	٣٠٢٥	٨٥٠	٢٥٧١٢٥
عـــدس	١٥٥٠	٠,١٠	١٥٥	٢٠٠٠	٣١٠٠٠٠
اعلاف خضراء	١٨٠٠	٠,٤٥	٨١٠	٣٥٠	٢٨٣٥٠٠
المجموع	٣٦,١٠٠	-	-	-	-

المصـدر : دائـرة الزراعـة ١٩٩٥م.

يتضح من الجدول السابق ما يلى :

١ - يعتبر القمح والشعير من أهم المحاصيل الحقلية المزروعة فى القطاع ويمثل القمح أكبر المحاصيل المزروعة حيث بلغت المساحة المزروعة نحو ١٧,٨٠٠ دونما وبلغ الانتاج نحو ٤٤٥٠ طنا بينما الشعير فى المرتبة الثانية وبلغت المساحة المزروعة نحو ١٤,٤٠٠ دونما وبلغ الانتاج نحو ٣٧,٤٤ طناً.

٢ - تتركز زراعة القمح بوجه عام فى المنطقة الشمالية من القطاع (منطقة غزة- وبيت حانون) حيث تعتبر هذه المنطقة من أكثر جهات القطاع انتاجاً للقمح بسبب ملاءمة الظروف الطبيعية لزراعته وتأتى المنطقة الوسطى منطقة دير البلح فى المرتبة الثانية بعد المنطقة الشمالية من حيث المساحة والانتاج بسبب اعتمادهم على زراعة الخضروات أما المنطقة الثالثة (خانيونس ورفح) فإنها تصلح لزراعة الشعير أكثر من زراعة القمح بسبب تحمل الشعير الجفاف لذا فإنها تنتج كميات قليلة من القمح.

٣ - تتركز زراعة الشعير بوجه عام فى المنطقة الجنوبية من قطاع غزة حيث تأتى فى المقدمة ويعود ذلك إلى تحمل الشعير الجفاف ثم منطقة دير البلح ثم غزة فى المرتبة الثالثة.

٤ - على الرغم من كبر مساحة الأرض المزروعة بالعدس (١٥٥٠) دونما الا أن انخفاض انتاجية العدس ١٠ كجم دونم يساهم فى انخفاض الانتاج الكلى منه نحو ١٥٥ طناً.

٥ - على الرغم من صغر مساحة الأرض المزروعة بالحمص ٥٥٠ دونماً الا أن ارتفاع انتاجية الحمص الى ٥٥ كجم دونم تساهم فى ازدياد الانتاج الكلى نحو ٣٠,٢٥٠ طناً.

٦ - يساهم ارتفاع انتاجية الاعلاف الخضراء ٤٥ كجم دونم فى ازدياد الانتاج الكلى من الاعلاف الخضراء بنحو ٨١٠ طناً.

رابعاً : الزهــور :

انتشرت زراعة الزهور فى قطاع غزة وخاصة فى السنوات الأخيرة بعد عام ١٩٩٢م. لما تدره من أرباح وصلاحية بعض أنواع التربة فى قطاع غزة لزراعة الزهور ويعتبر القرنفل أكثر أنواع الزهور انتشاراً فى القطاع.

جدول (٢٨)

يوضح مساحة الزهور وعددها في قطاع غزة

١٩٩٢-١٩٩٥

السنة	مساحة الزهور	عدد الزهور
١٩٩٢	٥٤ دونم	٩ مليون زهرة
١٩٩٣	٥٨ دونم	١٠ مليون
١٩٩٤	٤٢٣ دونم	٤٥ مليون
١٩٩٥	٧٥٠ دونم	١٥٥ مليون

المصدر : دائرة الزراعة ديسمبر ١٩٩٥م.

يتضح من الجدول السابق أن مساحة الزهور في ازدياد مستمر منذ دخولها قطاع غزة شكل (٣٢) وهذا راجع إلى :

١ - كثرة الارباح إذا ما قورنت بغيرها من الغلات الزراعية.

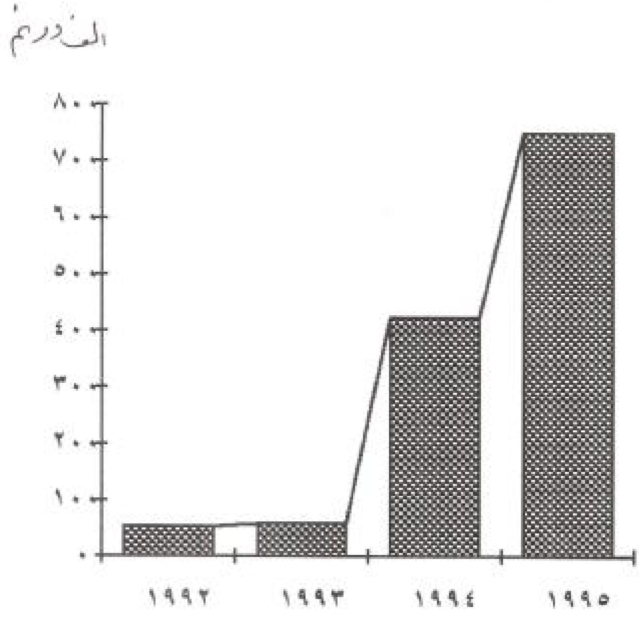
٢ - ملائمة بعض اصناف التربة لزراعة الزهور.

٣ - تشجيع السلطة الوطنية للمزارعين بزراعة الزهور عن طريق تقديم الحوافز والقروض الميسرة لزراعته.

٤ - سهولة تسويقه خارجياً.

ويتضح من الجدول أن مساحة الزهور في عام ١٩٩٢ بداية زراعته في قطاع غزة كانت ٥٤ دونما انتجت ٩ مليون زهرة أصبحت هذه المساحة عام ٩٣ ٥٨ دونما انتجت ١٠ مليون زهرة ثم تقفز قفزة سريعة عام ٩٤ لتصل المساحة نحو ٤٢٣ دونم تنتج نحو ٤٥ مليون زهرة ثم تقفز أيضا قفزات سريعة عام ١٩٩٥ لتصل المساحة المزروعة من الزهور نحو ٧٥٠ دونما انتجت حوالي ١١٥ مليون زهرة.

وجدير بالذكر أن زيادة مساحة الزهور جاءت على حساب مساحة مزروعات أخرى مثل الحمضيات والمحاصيل الحقلية حيث تراجعت كل منهما عن المقرر لها فوصلت المساحة المزروعة حمضيات نحو ٥٤,٣٨٠ ألف دونما عام ١٩٩٥ بدلا من ٦٧,٧٠٠ عام ١٩٨٥ وأما المحاصيل الحقلية فقد وصلت نحو ٣٦ ألف دونماً عام ١٩٩٥- بدلاً من ٨٠ ألف دونماً عام ١٩٦٧.



شكل (٣٢)
يوضح تطور مساحة الزهور ١٩٩٥/٩٢

وهذا يعكس الى أى مدى التحول السريع فى الزراعة نحو زراعة الزهور على حساب المزروعات التقليدية فى القطاع.

مشكلات القطاع الزراعة فى قطاع غزة :

تتعدد وتتنوع المشكلات التى يعانى منها القطاع الزراعى فى قطاع غزة هذا القطاع الذى عانى كغيره من القطاعات الاقتصادية من تراكمات الاحتلال فى الماضى- والذى لا تزال تخيم ظلالها على برامج التطور الزراعى والاقتصادى فى قطاع غزة.

ومن أبرز هذه المشكلات :

١ - محدودية الرقعة الزراعية ومحدودية الأراضى التى يمكن استصلاحها وزراعتها هذا بالاضافة الى أن هذه المساحة رغم محدوديتها تعانى من الزحف العمرانى السريع عليها والتصحر الناتج عن ارتفاع ملوحة المياه والتربة.

٢ - انخفاض انتاجية الأراضى المطرية وعدم استخدام أصناف محسنة معتمدة فى زراعة الحقل- نتيجة لتذبذب كميات الامطار الساقطة عاما بعد عام وعدم انتظامها الأمر الذى عرض الزراعة المطرية للخسارة ومن هنا نجد أن كثير من المزارعين تحولوا الى الزراعة على الرى الدائم لضمان انتاج مستقر وشبه دائم.

٣ - رأس المال المستخدم فى القطاع الزراعى- أدى الى صعوبة تطوره وزيادته ورغم انتشار البنوك المصرفية فى ظل السلطة الوطنية الفلسطينية إلا أن اقبال المزارعين للتعامل معها محدود للغاية بسبب طبيعة الفوائد المالية على القروض.

٤ - انخفاض عائدات الانتاج- حيث أدى هذا الانخفاض الى انخفاض عدد العاملين فى قطاع الزراعة إذا ما قورنت بالأجور فى القطاعات الاقتصادية الأخرى. هذا بالاضافة الى ارتفاع أسعار الأسمدة والبذور وغيرها من المستلزمات الزراعية [١]

٥ - عدم وجود مؤسسات تسويقية سواء كانت شركات أو جمعيات تعاونية- تكون مسئولة عن تسويق الانتاج مثل الدول الأخرى [٢] هذا يؤدى الى زعزعة

---

١ - منصور كميل وآخرون، الشعب الفلسطينى فى الداخل، خلفيات الانتفاضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الدولة الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥.

٢ - جابر ابراهيم، نحو استراتيجية التنمية الزراعية فى الأراضى المحتلة، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الخرطوم، ١٩٩٤، ص ١٧١.

الانتاج حيث يحول المزارعين الى سلع تدر أرباحا أكثر ولها أسواق مفتوحة. وهذا يحدث كثيرا فى حالة وجود فائض فى الانتاج مثل انتاج الزيتون والحمضيات حيث تنخفض اسعارها الى دون التكلفة بسبب زيادة الانتاج وزيادة العرض عن الطلب مما يؤدى الى خسارة المزارعين.

٦ – محدودية الصناعات الزراعية وعدم قدرتها على امتصاص فائض الانتاج وهذا يؤدى الى ارتباك المزارعين فى البحث عن أسواق لتصدير انتاجهم أو بيعه بأسعار منخفضة.

٧ – عدم وجود سياسة سعرية زراعية ثابتة الأمر الذى يسبب تقلبات حادة فى الأسعار تعمل على انخفاض دخول المزارعين.

٨ – غياب البحث العلمى ومراكز البحوث ومحطات التجارب الزراعية.

٩ – غياب التخطيط الزراعى [١] وغياب خطة للتنمية الزراعية التى تمثل جزء من خطة تنمية قومية تهدف الى تطوير الزراعة فى المستقبل.

هذه المشكلات تشكل قيوداً على التنمية الزراعية وبدون إيجاد حلول لها يصعب وضع خطة للتنمية الزراعية تؤدى الى تطوير القطاع الزراعى- الأمر الذى يؤدى الى خضوع القطاع الزراعى الى سياسة الفعل وردود الفعل.

١٠- الاسراف فى استخدام مياه الرى دون ضابط ساعد ذلك على أن كثير من المياه أصبحت غير صالحة للاستخدام الآدمى كما فى المناطق الجنوبية من قطاع غزة بفعل ملوحتها وتلوثها.

١١- سفى الرمال- تتعرض بعض المناطق الزراعية فى جنوب غزة وتلك التى تقع على البحر كالمواصى الى ردم من الرمال بفعل الرياح النشطة [٢] وتعانى أوراق المحاصيل فى هذه المناطق من انسداد مسام أوراق المحاصيل الزراعية مما يؤدى الى ذبولها وعدمها.

١٢- صغر الحيازات الزراعية وتفتت الملكية الزراعية [٣]

---

١ – المرجع السابق، ص ٢٢٢.

٢ – دراسة ميدانية.

٣ – أبو صبيح عمران، القطاع الزراعى وأثره فى التركيب الاجتماعى للشعب الفلسطينى، صامد الاقتصادى، عدد ٧٦، ١٩٨٩، ص ٤٢.

الثـــروة الحيوانيـــة

الثروة الحيوانية فى قطاع غزة

أثرت عوامل متعددة على حجم الثروة الحيوانية فى قطاع غزة ويمكن القول بأن ضيق مساحة القطاع وتذبذب كمية الأمطار من عام لآخر انعكس على قلة المراعى الطبيعية من جهة وعلى محاولة الأهالى استغلال كل شبر من الأرض فى الزراعة من جهة ثانية. هذا بالاضافة الى أن عزوف الأهالى عن تربية الحيوانات لاتجاههم نحو مهن أخرى وبسبب احتياجها الى رؤوس أموال كثيرة أدى ذلك الى انكماش اعداد الثروة الحيوانية.

ورغم ذلك تحتل الثروة الحيوانية مكاناً بارزاً وهاماً فى كافة المجالات الزراعية لأهميتها الاقتصادية الكبرى لما توفره من مصادر هامة من البروتين الحيوانى والذى يحتل بدوره فى الوقت الحاضر مكان الصداره فى غذاء البشرية [١] وترجع أهمية الثروة الحيوانية من الناحية الاقتصادية الى مساهمتها فى الانتاج الزراعى.

ففى قطاع غزة تساهم الثروة الحيوانية بحوالى ٣٣٪ عام ١٩٩٥ من اجمالى قيمة الانتاج الزراعى [٢]

وتشمل الثروة الحيوانية فى قطاع غزة على حيوانات الأبقار والماعز والأغنام والإبل والدجاج اللاحم والبياض وتشير الدراسات المتوفرة الى أن اعداد هذه الحيوانات غير مستقر لعدم وجود سياسة ثابتة تحكم المزارعين إنما الذى يتحكم فيها كان قانون العرض والطلب- والذى أدى الى أن ينعكس بدوره على كميات الانتاج من المنتوجات الحيوانية المختلفة وبالتالى مساهمة الانتاج المحلى فى اجمالى الاستهلاك والجدول التالى يوضح إعداد الحيوانات الموجودة فى قطاع غزة.

---

١ - د. محمد عبد الهادى، تنمية قطاع الثروة الحيوانية فى الضفة والقطاع، صامد الاقتصادى، العدد ٨٩ سنة ١٩٩١، ص ٢٤٧.

٢ - دائرة الاحصاء المركزى ص ٤٠.

جدول رقم (٢٩)

يوضح اعداد الحيوانات الموجودة فى قطاع غزة بالألوف

بين ٩٤/٨٥

النوع	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
ابقـــــــار	٣٥٠٠	٣٢٠٠	٣٥٠٠	٣٨٠٠	٤٢٠٠	٤٦٠٠	٤٠٠٠	٤٣٠٠
اغنــــــام	٤٧٠٠	٤٦٠٠	٤٧٠٠	٣٥٠٠	٤٣٠٠	٤٣٠٠	٤٥٠٠	٤٥٠٠
مـــــــاعز	٢١٠٠٠	٢١٠٠٠	١٨٠٠٠	١٨٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢١٠٠٠
الإبـــــل	٨٠٠	٥٥٠	٥٠٠	٤٠٠	٦٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٥٠
الدجاج البياض	٢٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٥٠٠٠	٤٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠
الدجاج اللاحم	١٥٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠

المصدر : دائـرة الزراعـة ١٩٩٥.

ونستنتج من الجـدول :

١ - ان اعداد الحيوانات فى قطاع غزة تأثرت بتقلبـات حيـث يحـدث تدنـى فـى اعـداد هذه الحيوانـات فـى سنوات الرخـاء النسبى حيث تجد كثـير مـن الحيوانـات طريقهـا للذبح وهذا ما حدث.

٢ - ان اعداد الحيوانـات دخل مرحلـة جديدة بعد عــام ١٩٩٠ حيـث رافـق ذلـك ازديـاد ملحـوظ فـى اعدادهـا وذلك تمشياً مع المرحلـة الجديدة وهـذا مـا نلاحظــه فـى اعـداد الدجـاج بشـقيه والأغنـام والمـاعز.

٣ - تدنـى اعداد الإبل فـى قطـاع غزة فبعد أن كـان ٨٠٠ رأس عام ١٩٨٥ أصبـح عـام ١٩٩٤ الــى ٥٥٠ رأس.

التوزيـع الجغرافى للـثروة الحيوانيـة :

يبلـغ عـدد الحيوانـات الموجودة ففى قطــاع غـزة عـام ١٩٩٤ حوالــى ٣٠٣٥٠ ألـف رأس موزعين علـى منـاطق القطـــاع. شـكل (٣٣).

جدول (٣٤)

يوضح لنا التوزيع العددى والجغرافى للثروة الحيوانية

١٩٩٤

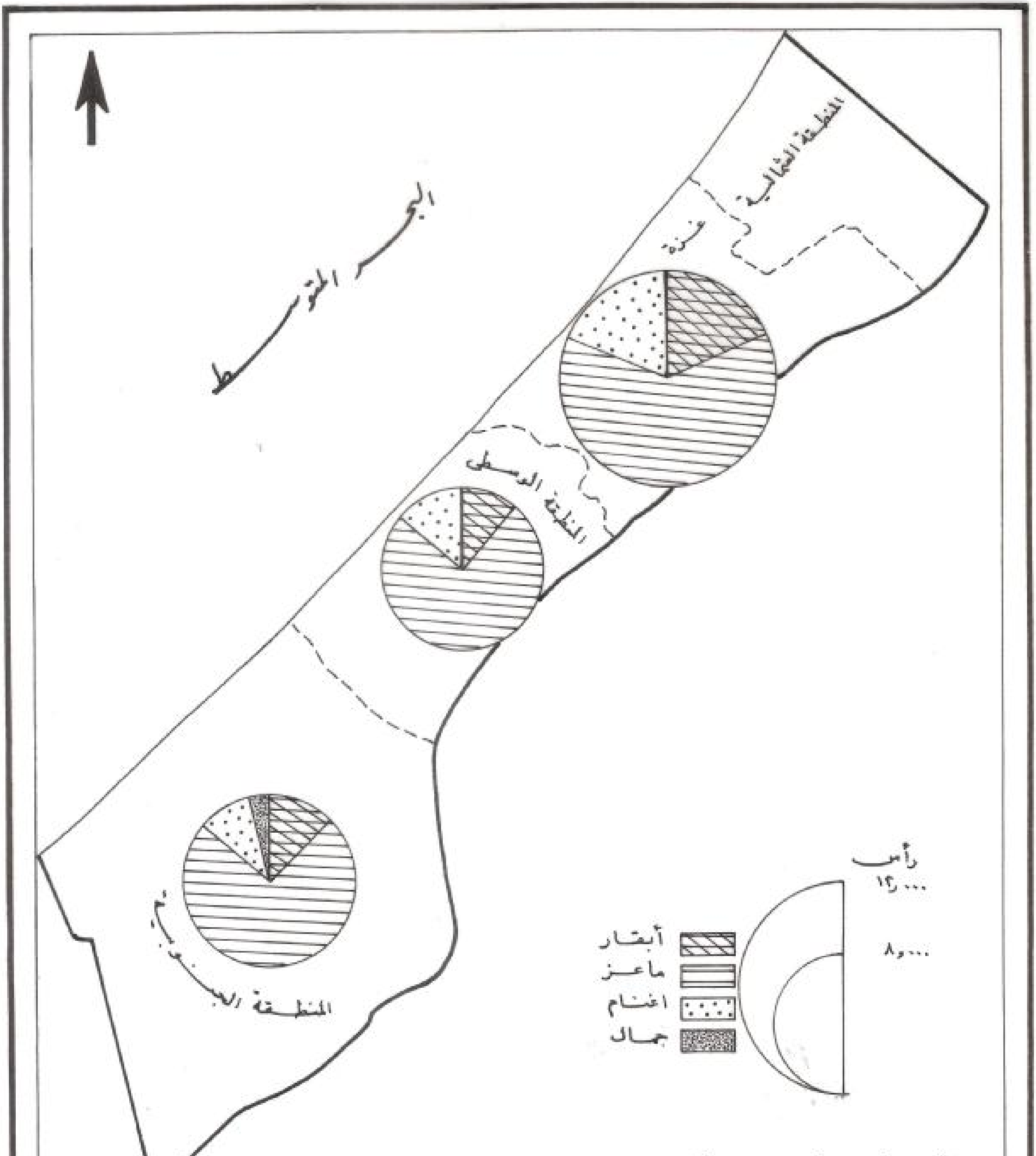
المنطقة	أبقار	ماعز	أغنام	جمال
غـــــــــــــزة	٢١٥٥	٧٥٠٠	٢٢٥٠	٧٥
المنطقـــــة الوســـــطى	٩٢٥	٦٥٠٠	١٢٥٠	١٢٥
المنطقـــــة الجنوبيـــــة	١٢٢٠	٧٠٠٠	١٠٠٠	٣٢٥
المجموع	٤٣٠٠	٢١٠٠٠	٤٥٠٠	٥٥٠

المصدر : دائرة الزراعة ١٩٩٥.

يتضح من الجدول أن نسبة غزة من الأبقار نحو ٥٠٪ من مجموع الأبقار الموجـودة فـى قطاع غزة كذلك نصيبها فى الماعز نحو ٣٥٪ من مجمـوع المـاعز. أمـا الأغنـام فنصيبهـا ٥٠٪ من مجموع الأغنام ويعود ذلك للأهمية الكبرى التـى تولتهـا المدينـة للحـوم نتيجـة لرفـع مسـتوى المعيشة بها.

أما نسبة الجمال فنحو ١٥٪ ويعود ذلك الى ارتفاع نسبة الحضر بها وقلة البداوة.

ترتفع نسبة الجمال فى المنطقة الجنوبية لارتفاع نسـبة البـداوة بهـا حيـث يسـتخدم الجمـل كوسيلة نقل لها.



التوزيع الجغرافى للثروة الحيوانية فى قطاع غزة

شكل (٢٣)

المشاكل التى تواجه قطاع الثروة الحيوانيــة :

١ - اغلاق كثير من الأراضى من قبل اسرائيل والمستوطنات أدى الى حرمان كثير من الحيوانات للمراعى التى كانت قائمة.

٢ - الارتفاع الحاد فى تكاليف الانتاج وتكاليف الاعلاف هذا أدى الى عدم التشجيع على تربية الحيوانات.

٣ - انخفاض انتاج السلالات المحلية وعدم قدرتها على الاستمرارية.

٤ - عدم ادخال سلالات جديدة مثل أغنام العساف وغيرها من الأصناف الجيدة.

٥ - عدم وجود كوادر فنيه مدربه على أعمال تربية الحيوانات.

٦ - عدم وجود برنامج علاجى نتيجة لعدم توفر الخدمات البيطرية.

٧ - عدم اهتمام المستثمرين بالمشاريع التى تتعلق بالثروة الحيوانية لأنهم تعودوا على مردود مادى سريع والثروة الحيوانية يكون مردودها مرحلى وبطيئ [١]

٨ - عدم قدرة مصانع الاعلاف توفير المستلزمات الضرورية للثروة الحيوانية فى القطاع الأمر الذى أجبر كثير من المزارعين الاعتماد على الاعلاف الاسرائيلية.

---

١ - معين رجب، الواقع الزراعى فى قطاع غزة، مرجع سابق، ص ١٥.

الثـــروة السمكيـــة
فى قطاع غزة

تعتبر الثروة السمكية فى قطاع غزة جزءاً من الثروة الزراعية التى هى أساس الثروات القومية فى قطاع غزة ورغم أن القطاع الساحلى المسموح بالصيد فيه لا يزيد على أربعين كلم على طول الساحل للبحر المتوسط وهو المكان المائى الوحيد الذى يدر أرباحاً على القطاع حيث ينتج ما بين ١٠٠٠–٣٠٠٠ طن سنوياً من الأسماك (١) ورغم وجود طلب كبير ومتزايد على الأسماك فى قطاع غزة الا أن انتاج الأسماك شهد تناقصاً كبيراً فى السنوات السابقة بسبب الأوضاع السياسية فى قطاع غزة (٢)

العوامل المؤثرة على الانتاج السمكى :

هناك عدة عوامل تؤثر على انتاج الأسماك معظمها محلى ويرتبط بقطاع غزة أهمها :

أولا : عدد أيام الصيد على مدار العام الواحد :

حيث يتناسب انتاج السمك طردياً مع عدد أيام الصيد فيزداد الانتاج كلما زادت الأيام القمريه والعكس ومن الاعتبارات التى تتحكم فى عدد أيام الصيد :

١ – الانواء البحرية والتى تتمثل فى اشتداد سرعة الرياح وارتفاع الأمواج وهياج البحر وهى تحدث عادة فى فترات محددة من العام ولمدة أيام قليلة وخلال هذه الانواء يتعذر مزاولة الصيد.

٢ – الليالى المقمرة وبخاصة التى يشتد فيها نور القمر والتى تتراوح بين ٨–٩ أيام فى الشهر.

ثانيا : المساحة المتاحة للصيد وعمق المياه :

حيث لا تزيد القطاع الساحلى على أربعين كيلو متر فى الغالب على طول ساحل البحر والتى تتوفر فيها كائنات البلانكتون النباتى والحيوانى اللازم للأسماك فى صورة غذاء رئيسى (٣)

---

١ – عدنان شقير، البرنامج الانمائى الاستثمارى لقطاع الثروة الحيوانية والسمكية فى قطاع غزة والضفة الغربية، جامعة بيت لحم، ١٩٩١، ص ٥.

٢ – المرجع السابق، ص ١٠.

٣ – على على البنا، جغرافية الموارد الاقتصادية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٢٧٠.

ثالثا : الصخـور والأعشـاب البحريـة :

يفتقر ساحل قطـاع غزة الـى وجـود الصخـور بكميـات كبـيرة أو تفريعـات وشـقوق صخريـة وكذلـك الأعشـاب والطحـالب التـى تشـكل أحـد مصـادر الغـذاء للأسـماك ذلـك أن وجـود الصخـور يسـاعد علـى نمـو الأعشـاب ومـن ثـم تجمـع الأسـماك والاحتمـاء فـى تجـاويف الصخـور (١)

رابعا : العوامـل المناخيـة :

لا تعيش الأسماك فى مناطق معينة بشكل مستمر بل هى فـى حركـة دائمـة بحثـاً عن الغـذاء والمنـاخ الملائـم ومـن هـذه العوامـل المناخيـة :

١ – درجـة الحـرارة.

٢ – نسبة الملوحـة.

٣ – سـرعة الريـاح.

فدرجـة الحـرارة تؤثـر فـى حركـة الأسـماك بحثـاً عـن الحـرارة الملائمـة ويلاحـظ بوجـه عـام أن حركـة الصيـد تقـل فـى قطـاع غـزة فـى فصـل الصيـف لارتفـاع الحـرارة وكذلـك فـى الشـتاء لانخفاض الحـرارة.

أمـا درجـة الملوحـة فإنهـا تتغـير مـن وقـت لآخـر تبعـاً لكميـة الأمطـار المتسـاقطة ووفقاً لكميات المياه العذبـة التـى تصبهـا الأوديـة والأنهـار ويتـأثر شـاطئ قطـاع غـزة تبعـاً لذلك ممـا يجعـل المنطقـة تفتقـر فـى بعـض الأحيـان الـى أنـواع معينـة مـن الأسـماك ذات الشـهرة كالسـردين مـع وفـرة أنـواع أخـرى تمثـل نـدرة فـى الأوقـات المعتـادة مثـل عصفـور البحـر (٢)

أمـا نـوع الريـاح فهـى أيضـاً تسـاعد علـى جلـب أنـواع مختلفـة مـن الأسـماك وهجـرة أصنـاف أخـرى والتـى تتوفـر تقليديـا علـى السـاحل (٣)

---

١ – منير أحمد عوض، الثروة السمكية فى قطـاع غزة، مركـز الدراسـات الريفيـة، جامعـة النجـاح الوطنية، نابلس، سنة ١٩٨٧، ص ٢٦.

٢ – عبد البارى أبو حصيرة، النشرة الزراعية، دائرة الزراعة، العدد ٨٥، سنة ١٩٩١، ص ٥.

٣ – المرجع السابق، ص ٦.

وجدير بالذكر أن قطاع غزة قد تأثر كثيراً ببناء السد العالى الذى منع الفيضان من أن يصب المياه الزائدة فى البحر الأمر الذى يجمع السردين والتى تفضل المياه العذبة مع غناها بالمواد الغذائية وبالتالى أصبحت كمية المياه العذبة التى تصب فى البحر قليلة الأمر الذى نتج عنه إنخفاض فى صيد الأسماك.

خامسا : الحاجة الى ميناء حديث ومجهز للصيد :

حيث يساعد الميناء على بقاء السفن داخل المياه وفى أحواض مخصصة لهذا الغرض ومن ثم يسهل دخولها الى البحر وخروجها منه. ويتحقق من ذلك توفير النفقات وخاصة نفقات الصيانة [١]

ويساعد الميناء على حماية السفن من أمواج البحر الذى يعرضها للخطر كذلك يساعد الميناء على تركيب أجهزة ومعدات مثل منارة للارشاد ونشات لتحميل وتفريغ السفن كذلك سفن انقاذ وارشاد. هذا بالاضافة الى دخول السيارات الى داخل الميناء بسهولة.

سادسا : تطوير أساليب التسويق :

يتمثل التسويق المرحلة الأخيرة من عملية الانتاج السمكى بل وأكثرها أهمية. وذلك أن جهود الصادين يجرى تتويجها من خلال التسويق ويتم ذلك عن طريق :

١ - الاستعانة بسيارات مزودة بثلاجات لنقل الأسماك.

٢ - انشاء مصانع للثلج اللازم لحفظ الأسماك.

٣ - إيجاد ثلاجات لحفظ الأسماك.

٤ - انشاء جمعيات تعاونية تربط بين الصيادين.

التوزيع الجغرافى لصيد الأسماك فى قطاع غزة :

يمكن تقسيم الأسماك جغرافيا بتوزيعها الى ثلاثة أنواع حسب أماكن وجودها فى البحر :

---

١ - معين رجب، انتاج وتطوير الثروة السمكية فى قطاع غزة، مجلة شئون تنمويه أكتوبر ١٩٩١، ص ١٥.

أ – أسماك الشاطئ– حيث يتم اصطياد هذه الأسماك من على الشاطئ بالشباك أو بالسنانير مثل السردين والسمك البورى والذهبان والمرمير وتكون هذه الأسماك على بعد ١٥ ميل ويطلق عليها الجغرافيون اسم *Opicontinental seas* [1] من الشاطئ هذا بالاضافة الى السردين وتمثل هذه المساحة حوالى ٦٥٪ من اجمالى انتاج الأسماك فى القطاع.

ب – أسماك أعالى البحار– ويطلق هذا الاصطلاح– أعالى البحار دولياً على المياه التى تزيد فى العمق عن خمسين متراً [2]

وكانت هذه المياه خارج نطاق المياه الاقليمية المعترف فيها دوليا ولكن فى سنة ١٩٨٢ تم تعديل المياه الاقليمية المتعلقة باستغلال الموارد الاقتصادية لتصل الى مدى ٢٠٠ ميل بحرى ويقدر الخبراء بأن حوالى ٩٦٪ من موارد الثروة السمكية المستغلة فى العالم تقع ضمن هذا النطاق وقد أطلق على هذا النطاق الجديد اصطلاح المنطقة الاقتصادية الموسعة (Extndel Economic Zone) [3]

جـ – أسماك المزارع الخاصة :

ويطلق على هذا النشاط أحياناً الاستزراع السمكى [4] وهو أحد المجالات الجديدة لزيادة الثروة السمكية فى قطاع غزة، وقد نجحت هذه المشاريع فى عدد من دول العالم مثل دول تايوان وتايلاند واليابان.

تطور انتاج الأسماك فى قطاع غزة ٨٥/١٩٩٤م

بلغ متوسط انتاج الأسماك فى قطاع غزة ما بين ٨٥–١٩٩٤ حوالى ٩٤٢,٢٩ طن تقريباً. ولقد اتسم تطور انتاج الأسماك فى قطاع غزة بالايجابيات والسلبيات نتيجة للظروف السياسية التى مرت بالقطاع فى الماضى وقبل مجئ السلطة الوطنية الفلسطينية.

---

١ – يسرى الجوهرى، جغرافية التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٩٦، ص ٢١٦.

٢ – رجب معين وآخرون، الامكانيات الاقتصادية للثروة السمكية فى قطاع غزة، سنة ١٩٩٤، ص ١٧.

٣ – المرجع السابق، ص ١٨.

٤ – حاتم عايش الشنطى، مستقبل الثروة السمكية فى فلسطين، لجان الاغاثة الزراعية لفلسطين، غزة، ١٩٩٣، ص ٣٥.

جدول رقم (٣٠)

يوضح كميات الصيد البحرى من مختلف الأنواع

ما بين ٨٥-١٩٩٤م.

النوع / السنة	سردين	لوقس	قريدن	بورسن	الجمبرى	طرخون	مليطة	سلطان	سحلية	جمبرى	أنواع أخرى	اجمالى الانتاج بالطن
٨٦/٨٥	٣٤٧,٩	٢٥,٩	١	٢٤,٧	١٠٧,٧	١٧,٣	٥	١٣,٩	١٢,٦	٠,٥	٤٨,٣	٦٠٤,٨
٨٧/٨٦	٨٨	٤٩,٣	٣,٧	١٨,١	٦,٥	٣,٥	٢,٤	١٦	٢٣,٧	٤	٥٨,٧	٢٧٣,٩
٨٨/٨٧	٨٧	٣٥,٥	١	١٦,٤	٢٠	١	–	٨,٢	٢٤,٩	١٠٧	٤٨,٦	٢٥٣,٣
٨٩/٨٨	١٥٩	٢٣,٨	١	٢٤,٨	٤٠	–	١,٤	٧,٩	٢٥	١٤,٢	٤٤,٦	٣٤١,١
٩٠/٨٩	١٢٥,٥	٢٠,١	٢	٥	٢٤	١,٨	٣,٤	٩,٤	٢٥,٩	١٠,٩	٤١,٣	٢٦٩,٣
٩١/٩٠	١٩٥	١٥,٤	٠,٥	٢٧,٧	٥٧	–	٣,٦	١٠,٢	٢٧,٦	٧	٥٢,٤	٣٩٦,٤
٩٢/٩١	١٣٨٢	٢٠,٦	١,٥	١٣,٦١	٣١٣	١٠,٦	٢,٤	٨,٤	٢٣,٢	٩,٧	٧٨,٦	١٨٦٣,٦١
٩٣/٩٢	٧٠٤	٣٢,٨	٠,٥	٦,٨	١٣٧	١,٦	٦,٦	١٢,٨	٢٤,٣	١٣,٢	٧٨,٦	١٠١٨,٢
٩٤/٩٣	١٦٧٩	٣٩,٥	٢	٥٩,٦	١١٣	١٨,٩	٢٢,٩	١٤,١	١٧,٣	١٢,٣	١١,٨	٤٧٩٠,٣٠
المتوسط العام	٦٣٨	٣٩,٨٥	٣,٨٥	٤٤,٩٨	٨١,٨٠	١٤,٩٩	٥,٥٨	١٥,٢٨	٢٤,٩٢	١٠,٩	٦٢,١٣٦	٩٤٢,٢٩
النسبة ٪	٦٧,٧	٤,٣	٠,٤	٤,٧	٨,٧	١,٦	٠,٦	١,٦	٢,٦	١,٢	٦,٦	١٠٠

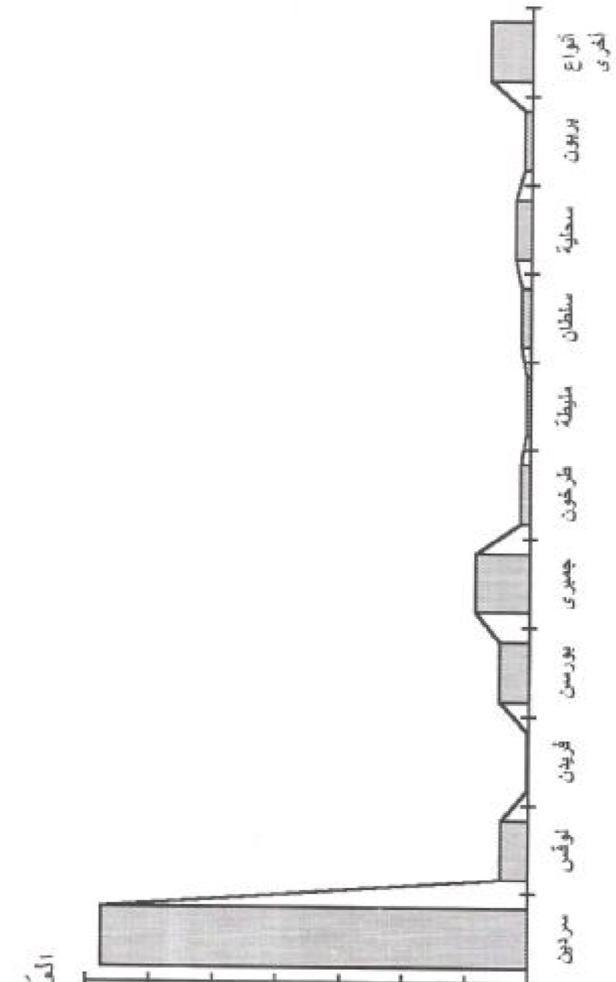
المصدر : دائرة الزراعة شعبة الأسماك ١٩٩٤/٩٣م.

يتضح من الجدول السابق أن متوسط انتاج الأسماك فى العام فى قطاع غزة حوالى ٩٤٢,٢٩ طناً سنوياً وهى كمية قليلة نسبياً الا أنه يرجع السبب فى ذلك إلى ضيق المساحة المسموح الصيد بها بسبب الاجراءات الأمنية التى تتذرع بها إسرائيل.

ويتضح من الجدول :

(١) أن انتاج السردين يمثل فى المتوسط ٦٧,٧٤٪ من الانتاج الاجمالى ويليه الجمبرى ٨,٧٪ والبورسن ٤,٧٧٪ واللوقس ٤,٢٣٪ وسحلية ٢,٦٤٪ وسلطان ابراهيم ١,٦٢٪.

(٢) ومن تحليل الجدول يمكن تحليله فى فترتين الفترة الأولى ٩٠/٨٥ حيث إنخفض مستوى الانتاج من ٦٠٤,٨ طن إلى ٢٥٣,٣ عام ٨٨/٨٧ وهذا بسبب الاجراءات الاسرائيلية. أما الفترة الثانية ٩٥/٩٠ فبدأ الانتاج بالزيادة حيث وصل ١٨٦٣,٦١ طن عام ٩٢ وهو أعلى مستوى يصل إليه فى فترة الدراسة. شكل (٣٤)



شكل (٣٤)

يوضح نسبة انتاج الصيد البحرى ٨٥/١٩٩٥

وجدير بالذكر أن انتاج عام ١٩٩٢ يمثل ظاهرة استثنائية إذ حدثت خلاله طفرة كبيرة فى الانتاج وذلك فى شهر مايو / أيار حيث بلغ الانتاج فى ذلك الشهر ١٨٦٣,٦١ أطنان معظمها من السردين وهذا بسبب وصول كميات كبيرة من الأسماك الى شاطئ قطاع غزة من السواحل الشمالية الغربية [١]

مشكلات الثروة السمكية

تعتبر مهنة الصيد من الحرف الهامة فى قطاع غزة على مر السنين إلا أنها لا زالت تحول دون تطورها وتقدمها الكثير من المشاكل أهمها :

١ - قلة المساحة المحدودة- وتتمثل هذه فى مساحة القطاع البحرية التى لا تتجاوز الأربعين كم الأمر الذى أدى الى ضيقها أمام الصيادين وعدم وجود مجال أفقى لهم، هذا بالاضافة الى أن المسافة المسموح فيها بالصيد تصل الى ١٥ ميلاً فقط[٢]

٢ - مشكلات ا لتسويق رغم وجود جمعية ترعى مصالح الصيادين إلا أنه لا تزال تقابلهم مشكلة فى التسويق وهى البيع بواسطة المزاد العلنى [٣]

٣ - مشكلات التصنيع لعدم وجود المصانع أو الثلاجات لمعالجة الفائض عن حاجة السكان.

٤ - عدم توفر ميناء لرسو سفن الصيد- لذلك فإن أغلب ونشات الصيد ترسوا على الشاطئ الأمر الذى يعرضها للتلف.

٥ - ارتفاع تكاليف صيانة القوارب حيث أنه يحتاج القارب الى صيانة كل ثلاثة أو أربعة أشهر نتيجة للعطب الذى يصيبها [٤]

---

١ - معين محمد رجب، انتاج وتطوير الثروة السمكية فى قطاع غزة، الملتقى الفكرى العربى، مرجع سابق، ص ٢٧.

٢ - منير أحمد عوض، الثروة السمكية فى قطاع غزة، مرجع سابق، ص ٢٦.

٣ - معاينة الباحث.

٤ - معين محمد رجب، انتاج وتطوير الثروة السمكية فى قطاع غزة، مرجع سابق، ص ٢٩.

الفصل الرابع

الانتـــــاج الصناعــــى

الفصل الرابع
الإنتاج الصناعى

مقومات الانتاج الصناعى

من المعروف أن قيام الصناعة يتطلب توفر مجموعة من المقومات الأساسية فى البلد الذى يريد ادخال النشاط الصناعى اليه ولما كانت المنطقة لا تزال فى بداية طريق البناء الاقتصادى ومع دخول السلطة الفلسطينية اليها. كان لا بد من توافر عدد من هذه المقومات حتى يتسنى السير نحو النهضة الصناعية.

أولا : المواد الأولية الخام :

تعتبر المواد الخام من الأسس الهامة لقيام الصناعات التى تحول المادة الخام من صورتها الأولية الى صورتها التى تتفق مع حاجيات الانسان [١] وليس من الضرورى امتلاك الموارد الأولية الخام فهناك دولاً لا تمتلك من الموارد الكثير وبها صناعة [٢]

وليس معنى هذا أن قطاع غزة فقيراً بالموارد الأولية فقد أثبتت الأبحاث أن فى قطاع غزة يوجد صخور الجبصين فى الأراضى الداخلية وهذه تعتبر مواداً أولية لصناعة الأسمنت [٣] كذلك توجد فى قطاع غزة الصخور الطينية التى تستخدم فى صناعة الخزف.

كذلك يمكن أن تقام كثير من الصناعات على المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية التى يمكن تنميتها وتطويرها فصناعة الزيوت والصابون قامت من استخلاص مادة الزيت من أشجار الزيتون التى تنتشر كثيراً فى قطاع غزة خاصة فى المدن. كذلك قامت صناعة خشب الزينة من أشجار الزيتون. كما ساعدت وفرة انتاج الخضروات الى وجود صناعة المعلبات كالفاكهة والخضر فى مدينة غزة. كما ساعدت الحبوب على وجود صناعة الدقيق (المطاحن).

---

١ - محمد خميس الزوكه، جغرافية المعادن والصناعة، دار الجامعات المصرية، القاهرة، ١٩٨١، ص ٦٥٥.

٢ - أحمد حبيب رسول، جغرافية الصناعة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص ٥٣.

٣ - مجلة صامد الاقتصادى، الصناعة ومستقبل تطورها فى الضفة وغزة، سنة ١٩٨٣، ص ٢٤.

أمـا المـواد الحيوانيـة فقـد اقيمـت عليهـا صناعـة الجلـود والأحذيـة كذلـك صناعـة الألبـان ومنتجاتهـا.

ورغم ذلك فإن حاجة قطاع غـزه للمـواد الخـام مهـم لقيـام الصناعـة لـذا يحصـل عليها مـن مصـادر مختلفة هـى :

١ - مصـادر خارجية من الـدول الأوروبيـة.
٢ - مصـادر اسـرائيلية.
٣ - مصـادر محليـة (١)

أمـا عـن المصـادر الخارجيـة والاسـرائيلية فهـذا يـؤدى الـى ارتفـاع سـعر النـاتج الصناعى بسبب نفقات النقل والضرائـب.

وأخيراً تجدر الاشارة الى أن المادة الخـام لا زالـت تلعـب دوراً كبـيراً فـى عملية التوطـن الصنـاعى ومـن أمثلـة ذلـك صناعـات الأسـمنت والطـوب حيـث القيمـة منخفضـة وتستخلص من خامـات رديئـة وبالتـالى تتحكم فـى أن تكـون قريبـة من المـادة الخـام (٢)

ثانيا : الطاقـــــة :

تعتبر الطاقـة من أهم مقومـات الانتـاج الصنـاعى فبدونهـا لا يتـم صناعـة. وإذا كـان قطـاع غـزة فقـيراً بمصـادر الطاقـة غـير المتجـددة كـالفحم والغـاز والبـترول فإنـه يمكـن الاعتمـاد علـى توليدهـا مـن الطاقـة الشمسية فمنـاخ قطـاع غزة يميل الـى الشـبه الصحـراوى حيث سطوع الشمس باستمرار لهذا فمن السـهل اسـتخدامها وتحويلهـا الـى طاقـة حراريـة أو كهربائيـة أو ميكانيكيـة (٣) تساعد علـى انشـاء كثير مـن الصناعـا الخفيفـه (٤)

---

1 Emile Sahliyeh, West Bank Industrial and Agricultural Devolopment, The Basic problems Joinal of Palestinian studies , 1982, p. 89.

٢ - محمد عبد العزيز عجمية، الموارد الاقتصادية، دار النهضـة العربية، بـيروت، ١٩٨٣، ص ٥١١.

٣ - أحمد نور الديـن، النظـم التكنولوجيـة للطاقـة الشمسية، مجلـة البترول، الهيئـة المصريـة العامة للبترول، المجلد ٢٦، العدد ٣، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٢٦.

٤ - محمود محمد سيف، المواقع الصناعيـة - دار المعرفـه الجامعيـه - الاسـكندريه الطبعـه الثانيـه، ١٩٩٠ ص ٥٠.

هذا بالاضافة الى الاعتماد على الصناعات التى لا تحتاج الى كميات كبيرة من الطاقة مثل صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية. هذا بالاضافة الى امكانية نقل مصادر الطاقة بسهولة بعد التطور الكبير فى وسائل النقل [١] الى قطاع غزة إما بحرياً أو برياً. ويجرى الآن ربط كهرباء قطاع غزة بكهرباء السد العالى من جمهورية مصر العربية ضمن خطة لربط كهرباء الشرق الأوسط بشبكة موحدة.

ثالثا : الأيدى العاملة :

يتفق معظم رجال الاقتصاد أن الأيدى العاملة وبخاصة المدربه منها مهمة جداً لقيام الصناعة هذا مع توفرها بأعداد كبيرة الأمر الذى يعمل على جذب بعض الصناعات التى تحتاج الى أيدى عاملة وفيرة ورخيصة.

فقطاع غزة من المناطق التى تتمتع بهذه الميزة حيث بلغ عدد العاملين فيه حوالى ١٣٢٠٠٠ عامل وهو ما يعادل ٧ر١٥٪ من مجموع السكان [٢]

ومن هنا نجد أن الأيدى العامله يجب أن تتوفر فيها الاحتياجات الآتية :-

أ - مهندسون متخصصون ذو كفاءات عالية وتدريب مهنى وتقنى للاشراف على العملية الانتاجية وأعمال الصيانة وغيرها..

ب - عمال فنيون ومهرة لتنفيذ أعمال الانتاج.

جـ - فنيون لمراقبة الجودة والنوعية وتطوير الانتاج.

د - كفاءات ادارية تقوم بالأعمال التالية :

١ - ادارة المشتريات

٢ - ادارة الانتاج

٣ - ادارة التمويل

٤ - ادارة التسويق

هذا وجدير بالذكر أن الأمل معقود على الأيدى العاملة الفلسطينية المتواجدة فى البلدان الصناعية المتقدمة خاصة أوروبا وأمريكا ومنهم من يملكون الخبرات العلمية

---

١ - محمد مرسى الحريرى، الوجيز فى الجغرافيا الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ص ٤٧٨.

٢ - النشرة الاحصائية السنوية، غزة، ١٩٩٥.

والتطبيقية بالاضافة الى التجربة التى يمكن أن تضاف الى الأيدى العاملة الفلسطينية فى قطاع غزة.

وأخيراً يمكن القول أن العبرة فى العمالة ليست بحجمها بل بقيمتها الانتاجية وقدرتها على تحقيق التقدم الصناعى ويرتبط ذلك بقدرة المجتمع على تدريب العماله اللازمة ورفع مستوى كفاءتها الانتاجية [١]

رابعا : رأس المال :

تعتمد كثير من الصناعات على رأس المال حتى تزدهر وتنمو بسرعة وهو اهم العوامل فى عملية التوطن الصناعى [٢] وإذا كان قطاع غزة فقيراً برأس المال فإنه غنى بالأيدى العاملة التى تعد عاملاً لجذب الصناعات والاستثمار بها فى قطاع غزة.

ويعتمد رأس المال على مدى تقدم الدولة حيث كلما كانت الدولة متقدمة كان رأس المال أوفر حظا [٣] أما إذا كانت الدولة فقيرة فإن رأس المال يكون قليلا لهذا تلجأ الدولة الى كثير من الأساليب لتشجيع الاستثمار الصناعى وخاصة إذا توفرت لديها الأيدى العاملة [٤]

فالقطاع المصرفى فى قطاع غزة أخذ ينمو ويزدهر مع دخول السلطة الوطنية من خلال تشجيع القطاع البنكى وشركات توظيف الأموال التى أهم أهدافها :

١ - تشجيع المشاريع الصناعية والمساعدة على توسيعها.
٢ - العمل على خلق فرص عمل جديدة نتيجة للاستثمار الصناعى.
٣ - توفير التمويل اللازم لانشاء المزيد من الصناعات.
٤ - تشجيع الصناعات الصغيرة واليدوية عن طريق امدادها بالمال اللازم.
٥ - عقد برامج تدريبية لرفع كفاءة الكوادر الادارية فى المؤسسات الصناعية فى مجالات متعددة كالتمويل- والتحليل المالى والادارى والانتاج والتسويق.

---

١ - فتحى أبو عيانه، الجغرافية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، سنة ١٩٨٤، ص ٥٥٧.

٢ - محمود محمد سيف، المواقع الصناعيه، مرجع سابق ص ٥٦.

٣ - محمد خميس الزوكه، المدخل الى الجغرافيا الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٤٥.

٤ - أحمد حبيب رسول، جغرافية الصناعة، مرجع سابق، ص ٦٢.

خامسا : النقـل والمواصـلات :

يؤثـر مـدى تقـدم وسـائل النقـل والمواصـلات فـي ربـط الأسـواق وزيـادة مرونتهـا خاصـة بالنسبة للأسواق البعيدة ويؤثـر بُعـد الأسـواق الـى زيـاده نفقـات النقـل وهـذا يؤثـر علـى قدرة الصناعـة علـى المنافسـة [١] وخاصـه مـع الصناعـات الاجنبيــه.

ومـن الملاحـظ أن قطـاع غـزة لا يمتلـك امكانيـات واسـعة للنقـل وشـحن البضـائع الأمـر الـذى يجبره علـى الاعتمـاد علـى الوسـائط الدوليـة للنقـل أكـثر مـن الاعتمـاد علـى الوسـائل المحليـة.

إلا أن الـذى يسـاعد فـى عمليـة النقـل والمواصـلات وسـهولتها بالنسـبة لقطـاع غـزة هـو وقوعـه علـى سـاحل البحـر المتوسـط الأمـر الـذى يجعلـه سـهل الاتصـال بالأسـواق العالميـة هـذا بالاضافـة الـى أن التقـدم الـذى حـدث فـى مجـالات النقـل قلـل مـن تـأثيره علـى التوطـن الصنـاعى [٢]

سادسـا : الأســـــواق :

لقـد لعبت الأسـواق لفتـرة طويلـة دوراً هامـاً فـى إبقـاء الصناعـة بدائيـة تقـوم علـى الأعمـال اليدويـة ولمـا كـان قطـاع غـزة قليل السكان ويعـانى مـن مسـتوى معيشـة منخفضـه أثـر ذلـك علـى القدرة الشـرائية للمنتجـات الصناعيـة. لهـذا نجـد أنـه بالامكـان خلـق مـن قطـاع غـزة سـوقا لتصريـف المنتجـات الصناعيـة إذا كـان هنـاك نظامـاً اقتصاديـاً معينـاً وتسـهيلات تقدمهـا السـلطة الفلسـطينية للصناعـات المحليـة والمسـتوردة.

ويتم تسـويق المنتجـات الصناعيـة لقطـاع غـزة فـى ثـلاث منـاطق :

١ - أسـواق قطـاع غـزة.
٢ - أسـواق الضفـة الغربيـة.
٣ - الـدول العربيـــــــة.

---

١ - حسين أبو العنين، الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية للبطاعة والنشر، القاهرة، سنة ١٩٧٩، ص ٥٦٥.

٢ - محمد عبد العزيز عجمية، الموارد الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٥١٤.

وجدير بالذكر أن الصناعات المحلية تجد منافسة شديدة من الصناعات الخارجية فى الأسواق المحلية مثل الصناعات الأوروبية والاسرائيلية والمصرية لجودتها. ويعود ذلك الى عدم وجود خدمات تسويقية تساعد المنتجات الصناعية المحلية.

وأخيراً يمكن القول أن السوق المحلية مهيأة لاستيعاب المزيد من الصناعات الوطنية وذلك بحكم تزايد مستوى الطلب المحلى عليها من ناحية ومن ناحية أخرى عملت السلطه الوطنيه على مساعدة ودعم الصناعات القائمة محلياً بتغطية حاجيات السوق المحلى. مما يوحى بضرورة اقامة صناعات جديدة.

أولا : المنشآت الصناعية وعدد العاملين فيها :

يعتبر عدد العاملين بالصناعة من الأسس التى يعتمد عليها فى قياس التوطن الصناعى .

ويوضح الجدول تطور اعداد المنشآت الصناعية وعدد العاملين فيها فى قطاع غزة خلال فترة البحث ١٩٨٥/١٩٩٥م. شكل (٣٥)

جدول (٣٢)

يوضح تطور عدد المنشآت الصناعية وعدد العاملين

(١٩٨٥/١٩٩٥)

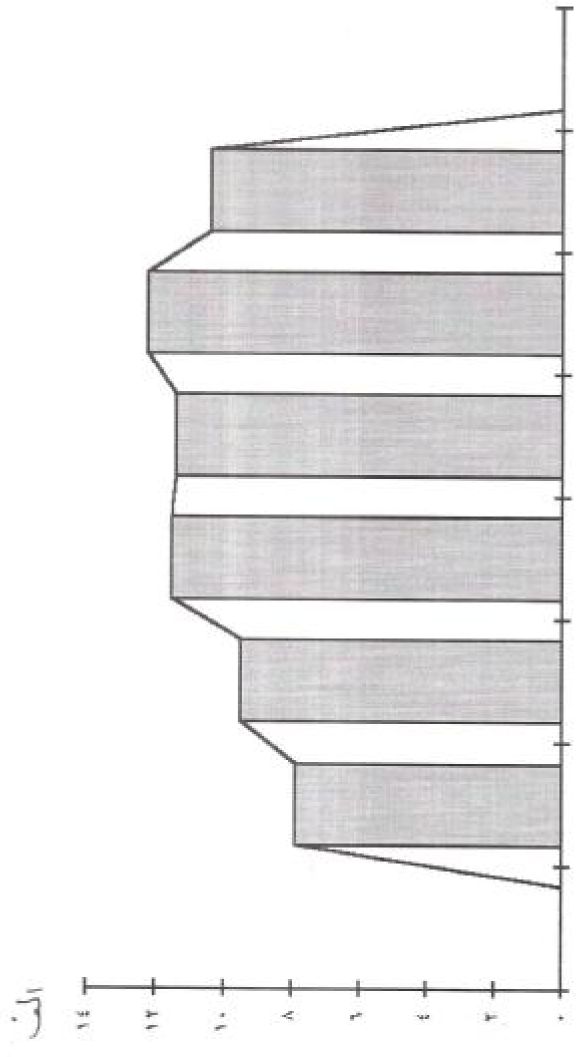
السنة	مجموع المنشآت	عدد العاملين بها بالألف	مجموع العاملين فى قطاع غزة	نسبة العاملين بالصناعة ٪
١٩٨٥	١٦٢٨	٧,٩	٤٨,٩٠٠	٪١٦
١٩٨٧	١٧٩٣	٩,٥	٥٤,١٠٠	٪١٧,٥
١٩٨٩	١٥٦٣	١١٥٣٠	٥٩,٠٠٠	٪١٨,٥
١٩٩١	١٧١٣	١١٤٠٠	٦٥,٠٠٠	٪١٧,٥
١٩٩٣	١٩٠٩	١٢٢٣١	٨٤,٤٠٠	٪١٤,٥
١٩٩٥	٢٠٥٧	١٠,٤٠٠	٩١,٠٠٠	٪١١,٥

المصدر :

** ٨٥/٨٧، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا.

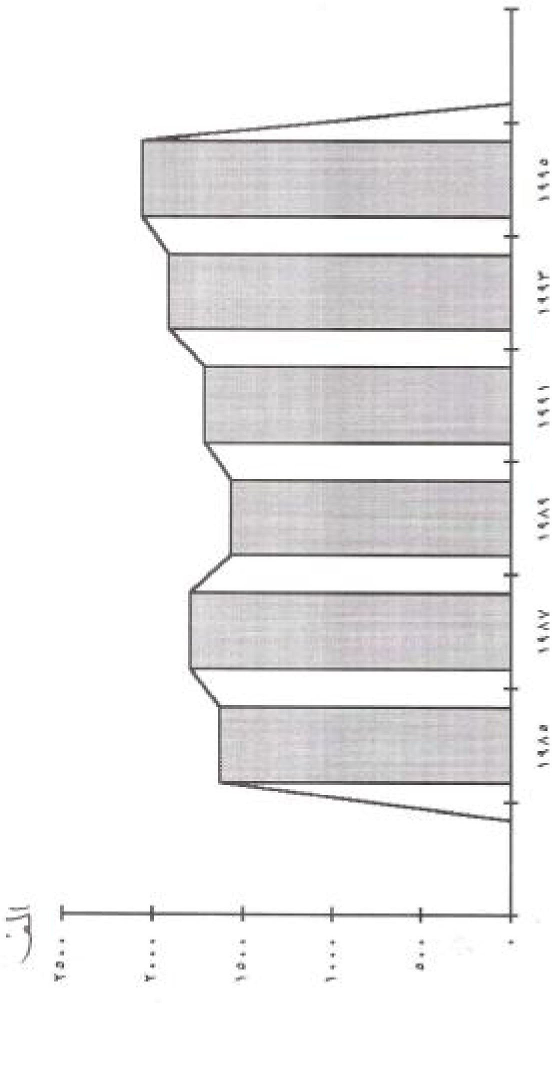
** ٨٩ واقع الصناعة فى قطاع غزة– نتائج مسح شامل سنة ١٩٩١، ص ٦٣.

** ٩١، ٩٣، ٩٥، دائرة الاحصاء المركزى، سنة ١٩٩٦، ص ٣٩،٣٧.



شكل (٣٥)

يوضح تطور المنشآت الصناعية ١٩٩٥/٨٥



شكل (٣٦)

يوضح تطور عدد العاملين بالصناعة ١٩٩٥/٨٥

١ - يتضح من الجدول السابق تذبذب المنشآت الصناعية فى قطاع غزة فبعد أن بلغ عددها عام ١٦٢٨/١٩٨٥ منشأة عمل فيها ٧ر٩٠٠ الف عامل نجدها تهبط لتصل ١٥٦٣ منشأة عام ١٩٨٩ وهذه تمثل مرحلة الانتفاضة حيث عمل فيها نحو ١١٥٣٠ عامل أى نحو ١٨,٥٪ من مجموع العاملين والسبب فى ذلك يعود الى سياسة الانتفاضة فى استيعاب أكبر عدد من العاملين فيها كى تحقق الاستقلال الاقتصادى للكيان الفلسطينى الذى سيقوم فى قطاع غزة والضفة الغربية. بالاضافة الى تشغيل العمال الذين لم يتمكنوا من العمل فى إسرائيل.

٢ - تعود المؤسسات الصناعية فى الارتفاع نتيجة للظروف السائدة فنجدها تصل عام ١٩٩١ الى ١٧١٣ منشأة يعمل فيها ١١٤٠٠ عامل أى نحو ١٧,٥٪. شكل (٣٦)

٣ - فى ١٩٩٣ يصل عدد المؤسسات الصناعية الى ١٩٠٦ مؤسسة صناعية يعمل فيها نحو ١٢٢٣١ عامل أى نحو ١٤,٥٪ ويعود انخفاض النسبة هنا الى عودة كثير من العمال للعمل فى اسرائيل مرة أخرى.

٤ - فى ١٩٩٥ يصل عدد المنشآت الصناعية الى ٢٠٥٧ عمل فيها ١٠,٤٠٠ عامل أى نحو ١١,٥٪ من مجموع العاملين فى قطاع غزة.

ويرجع انخفاض هذه النسبة رغم زيادة عدد المنشآت الصناعية الى عزوف كثير من العمال الى العمل فى أجهزة السلطة الوطنية المختلفة بالاضافة الى عدم قدرة المؤسسات الصناعية تحمل نفقات العماله الموجودة بها.

تطور هيكل الصناعة :

تميز هيكل الصناعة فى قطاع غزة بسيطرة الصناعات الصغيرة ذات الطابع الحرفى. وكان معظم المنشآت الصناعية هى صناعات إستهلاكية بالدرجة الأولى وتعتمد على الايدى العاملة الخفيفة ويسوق انتاجها محليا [1] وحسب دائرة الاحصاء المركزى التابع للسلطة الفلسطينية فإن عدد المؤسسات الصناعية فى قطاع غزة عام ١٩٩٥ حوالى ٢٠٥٧ مؤسسة ولعل هذه الزيادة فى عدد المؤسسات الصناعية يعكس الحقائق التالية :

---

١ - عبد الفتاح أبو شكر، أوضاع الصناعة فى الأراضى العربية المحتلة، مجلة الكاتب، العدد ١١٧، ١٩٩٠. ص٧٥

١ - ان المؤسسات الصناعية وصلت الى أدنى عدد لها نتيجة للانتفاضة الفلسطينية الأمر الذى أدى الى اغلاق كثير من المؤسسات الصناعية بسبب الاجراءات الاسرائيلية حيث وصلت نحو ١٥٦٣ منشأه عام ١٩٨٩م.

٢ - الوضع الجديد والتغير السياسى الذى حدث بعد دخول السلطة الفلسطينية الى قطاع غزة أدى الى انتعاش المؤسسات الصناعية وحمايتها من التعسف الإسرائيلى فزاد عدد المنشآت إلى ٢٠٥٧ منشأه عام ١٩٩٥.

٣ - الارتباط المستمر بين الصناعات فى قطاع غزة والمصانع الاسرائيلية فى الداخل الأمر الذى أدى الى أن المنتجات الصناعية تلاقى طلباً متزايداً من الشركات الاسرائيلية مثل صناعة الخشب ومنتجاته والمعادن والملابس والمنسوجات والجلود وهذا يتم أحياناً تحت سياسة التعاقد من الباطن بين المصانع العربية فى قطاع غزة والمصانع الاسرائيلية نظراً لزيادة الطلب على هذه الصناعات فى اسرائيل [١]

ويوضح الجدول (٣٣) تطور هيكل الصناعات المختلفة فى قطاع غزة. شكل (٣٧).

جدول رقم (٣٣)

المنشآت حسب المجموعات الصناعية الرئيسية

(١٩٨٥/١٩٩٥)

المنشآت الصناعية	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٨٩	١٩٩١	١٩٩٣	١٩٩٥
١- مواد غذائية ومشروبات	١٠٧	١١٦	١٢٣	١١٥	١٤٠	١٤٤
٢- نسيج وملابس وجلود ومنتوجاتها.	٥٣٦	٥٩٥	٤٥٠	٥٧٠	٦٤٥	٦٩٣
٣- الخشب ومنتجاتها	٣٤٢	٣٥٨	٢٩٩	٣٢٠	٣٧٥	٣٩٨
٤- المنتجات المعدنية والكهربائية ومعدات النقل.	٣٤٩	٣٩٩	٣٧٣	٣٨٠	٤٢٥	٤٥٥
٥- المنتجات الصناعية الأخرى.	٢٩٥	٣٢٦	٣١٨	٣٢٨	٣٢٤	٣٦٧
٦- المجموع	١٦٢٨	١٧٩٣	١٥٦٣	١٧١٣	١٩٠٩	٢٠٥٧

المصدر :

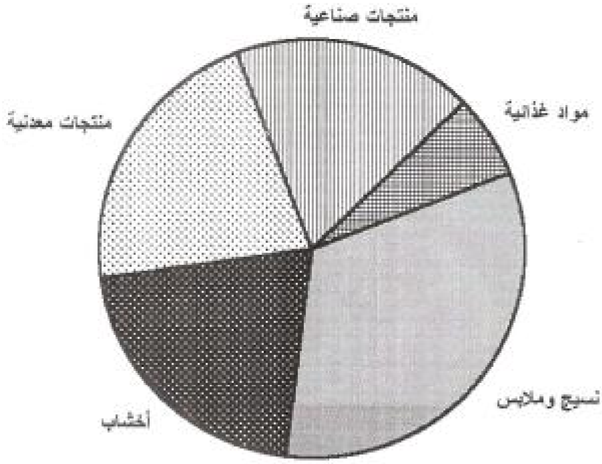
- السنوات ٨٥، ٨٧، ٩١، -C.B.S. SAI 1992

٨٩، ٩٣، C.B.S. SAI 1994

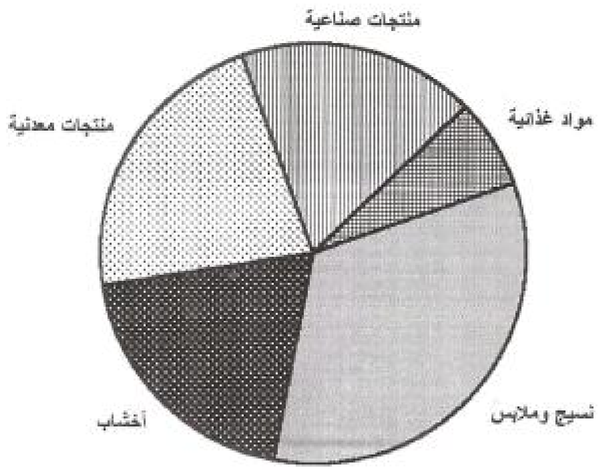
١٩٩٥- دائرة الاحصاء المركزية ص ٣٥.

---

١ - الخبراء العرب ذوى الهندسة والادارة Team- آليات الدمج وسبل فك الارتباط بين اسرائيل والمناطق المحتلة، دراسة غير منشورة للجنة الأردنية الفلسطينية، سنة ١٩٨٥، ص ١٦.



١٩٨٥



١٩٩٥

شكل (٣٧)
يوضح التوزيع النسبى للمنشآت الصناعية حسب المجموعات الرئيسية
١٩٩٥/٨٥

يتضح من الجدول السابق ما يلى :

١ - ان الصناعة تعرضت لاهتزازات فى السنوات ٨٥-٩٥ نتيجة للظروف السياسية التى مر بها قطاع غزة فبعد أن كانت ١٦٢٨ منشأة وصلت الى ١٧٩٣، عامى٨٥، ١٩٨٧ على التوالى. نجد أنها تهبط الى ١٥٦٣ عام ١٩٨٩ نتيجة لظروف الانتفاضة وما مرت به من ظروف صعبة أدت الى اغلاق كثير من المنشآت الصناعية نتيجة فرض الضرائب ومنع التجول وكثرة الاضرابات الأمر الذى أدى الى خسارة كبيرة فى المنشآت الصناعية.

ثم بدأت تعيد أنفاسها نتيجة لمفاوضات السلام عام ١٩٩١ الى ١٧١٣ منشأة ثم ترتفع الى ١٩٠٩ منشأة عام ١٩٩٣ لتصل الى ٢٠٥٧ منشأة عام ١٩٩٥.

٢ - ان صناعة النسيج والملابس والجلود تمثل أكثر الصناعات انتشاراً فى قطاع غزة لطبيعة هذه المنشآت من حيث قلة رأس المال المستخدم فيها والأيدى العاملة الرخيصة وزيادة الطلب عليها هذا بالاضافة الى أنها من أكثر المصانع التى يتم التعاقد بينها وبين المنشآت الصناعية الاسرائيلية من الباطن وظلت تحافظ على عددها ما بين ٥٣٦عام ١٩٨٥ الى ٦٩٣ عام ١٩٩٥.

٣ - الصناعات الخشبية تأتى فى المرتبة الثانية من حيث الأهمية وذلك لزيادة الطلب عليها نتيجة للحركة العمرانية فى قطاع غزة.

٤ - تمثل الصناعات المعدنية والكهربائية فى المرتبة الثالثة فى الأهمية.

٥ - تمثل الصناعات الغذائية المرتبة الرابعة نتيجة لاعتماد هذه الصناعة على نسبة كبيرة من المواد الخام المستوردة من الخارج.

تطور حجم المنشآت الصناعية :

يختلف حجم المنشآت الصناعية فى قطاع غزة حسب عدد المشتغلين فى كل مؤسسة أو حسب استخدام الآلات أو وفقاً لطاقتها الانتاجية أو حسب رأس المال الثابت والمتغير فى هذه المؤسسة [١] . ويستخدم هذا المعيار لمعرفة مدى حجم هذه المؤسسة اكبيرة كانت أم صغيرة. الا أن هذا المعيار يختلف من دولة الى أخرى فنجد أن المصانع التى يعمل بها ٥٠٠ عامل فى الولايات المتحدة تعد مصانع صغيرة الحجم

---

١ - أحمد حبيب رسول، جغرافية الصناعة، مرجع سابق، ص ١٥٠.

والتى يعمل بها ٣٠٠ عامل فى المانيا تعتبر مصانع صغيرة الحجم وفى مصر التى يعمل بها ١٠٠ عامل تعتبر منشآت صغيرة [١]

وعلى ضوء ذلك المعيار لم يطلق على أى منشأه صناعية فى قطاع غزة بأنها منشأة صناعية. الا أننا سنستعمل معيارا خاصا بالقطاع وذلك بالاعتماد على التصنيف الاسرائيلى لقياس المنشأه الصناعيه وتعريفها وعلى هذا الاساس سيعتمد الباحث على اعتبار أن المنشأه التى يعمل بها عامل واحدا فأكثر بأنها منشأه صناعيه. ويشير الجدول الى تصنيف المنشآت الصناعية خلال ٨٥ الى ١٩٩٥. حيث دخلت حقبة الانتفاضة فيها ١٩٨٩.

جدول رقم (٣٤)

توزيع المؤسسات الصناعية حسب عدد العاملين فى قطاع غزة

بين ١٩٨٥/١٩٩٥م

	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٨٩	١٩٩١	١٩٩٣	١٩٩٥
١	٤٤٣	٤١٣	٤١١	٣٨٨	٣٥٥	٤٥٠
٢-٣	٦٩٩	٧٦٢	٦٣٤	٧١٦	٧٣٢	٧٦٨
٤-٧	٣٥٨	٤٣٤	٣٢٠	٤٢٣	٥٠٤	٥١٧
٨-١٠	٧٩	٧٦	٨٢	٩٢	١٣١	١٢٠
١١-٢٠	٦٣	٨٤	٩٤	٧٢	١٤٦	١٥٧
+ ٢٠	١٧	١٧	٢٢	٢٢	٣٨	٤٥
المجموع	١٦٢٨	١٧٩٣	١٥٦٣	١٧١٣	١٩٠٩	٢٠٥٧

المصدر :

٨٩. محددات وآفاق التصنيع- نتائج مسح شامل ص ٢٩.

C.B.S. SAI 1992 ٩١

٩٣، ٩٥، دائرة الاحصاء المركزى م.ت.ف. غزة سنة ١٩٩٦.

١- وتكشف المعطيات الواردة فى هذا الجدول ميل المنشأه الصناعية فى قطاع

---

١ - كمال أبو العيد، التنمية الصناعية فى مصر ، كتاب الأهرام الاقتصادى، رقم ٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٨٨، ص ١٥٦.

غزة الى المنشآت الأقل حجماً فحيث نجد أن عدد المنشآت الصناعية التى يعمل بها قبل الانتفاضة أقل من ٣ عمال. حوالى ١١٤٢ منشأة عام ١٩٨٥ أى نحو ٧٠٪ من مجموع المنشآت البالغة ١٦٢٨ منشأة. شكل (٣٩)

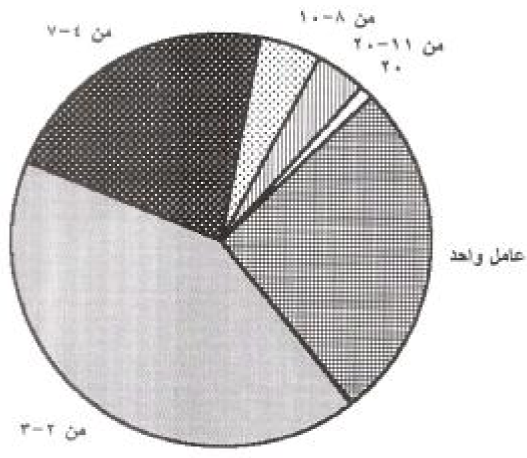
أما خلال الانتفاضة فقد بلغ عدد المنشآت التى يعمل بها أقل من ٣ عمال نحو ١٠٤٥ منشأة عام ١٩٨٩ أى نحو ٦٧٪ من مجموع المنشآت البالغة ١٥٦٣ منشأة. وهذا يعنى أنه تقلص حجمها نتيجة الاستغناء عن بعض العاملين فيها بسبب الظروف التى كانت سائدة. الا أن هذا التقليص كان بدرجات متفاوتة حيث نجد أن الصناعات الغذائية والمشروبات أقل تقلصا فى حجم العماله نتيجة لارتباطها بالسوق المحلية.

أما بالنسبة لحجم الصناعات بعد الانتفاضة وخاصة بعد اعلان الاستقلال فى نوفمبر سنة ١٩٨٩ كان له الأثر على أصحاب رؤوس الأموال فى الداخل للشروع فى اقامة صناعات جديدة مثل الصناعات التحويلية والوسيطة التى كان القطاع يعتمد على الصناعات الاسرائيلية فنجد أن عدد الصناعات التى يعمل بها أقل من ٣ عمال يبلغ عددها ١٠٨٧ منشأة نحو ٥٧٪ من مجموع المنشآت البالغة ١٩٠٩، ١١١٨ منشأة أى نحو ٥٤٪ من مجموع الصناعات ٢٠٥٧ عام ١٩٩٣، ١٩٩٥م، على التوالى وهذا لا يعنى تراجعا فى نسبة هذه الصناعات انما ازدياد القاعدة الصناعية فى القطاع.

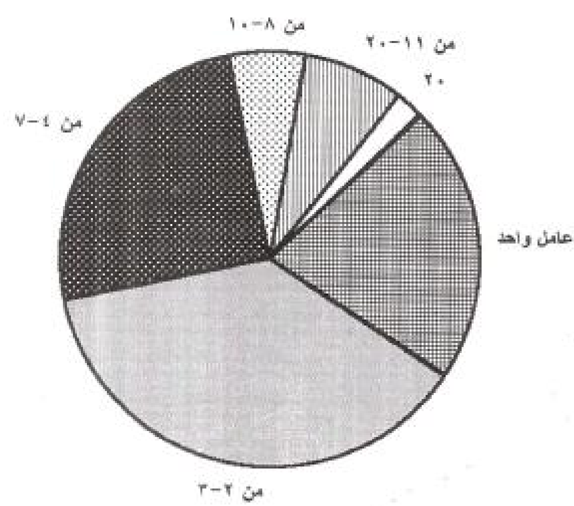
أما بعد الانتفاضة فقد بلغت عدد المنشآت الصناعية ٣١٥ منشأة نحو ١٦,٥٪ ، ٣٢٢ منشأة نحو ١٥,٥٪ على التوالى ١٩٩٣، ١٩٩٥م.

٢ - أما المؤسسات التى يعمل بها ما بين ٤-٧ عمال فقد بلغ عددها قبل الانتفاضة نحو ٣٥٨ منشأة أى حوالى ٢٠٪ من مجموع المؤسسات وبلغ خلال الانتفاضة نحو ٣٢٠ منشأة ٢٠٪ وبلغ بعد الانتفاضة نحو ٥٠٤، ٥١٧ على التوالى نحو ٢٦,٧٥٪، ٢٥,٥٪ فى ١٩٩٣، ١٩٩٥ على التوالى.

٣ - أما عن المنشآت التى يعمل بها أكثر من ٨-٢٠ عامل فنجد أنها قبل الانتفاضة بلغت ١٥٩ منشأة عام ١٩٨٥ نحو ١٠٪ من مجموع الصناعات ١٦٢٨ وخلال الانتفاضة بلغت ١٩٨ منشأة عام ١٩٨٩ نحو ١٣٪ من مجموع الصناعات البالغة ١٥٦٣، وهذا لا يعنى تغيرا فى حجم المؤسسات الصناعية انما هو وضع فرضته ظروف الانتفاضة من خلال إستيعاب عدد كبير من العمال الذين منعوا



١٩٨٥



شكل (٣٨)

يوضح نسبة المنشآت الصناعية فى قطاع غزة حسب العاملين ١٩٩٥

من الوصول الى أماكن عملهم فى اسرائيل. وبهدف التصدى للاجراءات الاسرائيلية هذا بالاضافة الى تشكيل هيكل اقتصادى وطنى مستقل قادر على استيعاب أكبر نسبة ممكنة من قوة العمل الفلسطينية [١]

٤ - أما عن عدد المنشآت التى تستخدم من ٢٠-٤٩ عاملا حوالى ٨ منشآت بينما عدد المنشآت التى تستخدم ٥٠ فأكثر بلغت عشر منشآت [٢]

يتضح لنا مما سبق أن الكثافة العالية للمنشآت الصناعية الفردية الصغيرة الحجم يرجع الى تعريف المنشأة الصناعية الذى يعتبر بعض الحرف كالحداده والنجارة وحياكة الملابس أنها صناعات كذلك اعتبار المؤسسات المتعاقدة من الباطن مع الشركات الاسرائيلية على أنها مصانع رغم أنها لا تكتمل فيها الدورة الانتاجية. ولو استبعدت كل هذه المنشآت من تعداد المؤسسات الصناعية لأصبحت المصانع التى توظف ٨ عمال فأكثر نحو ٣٠٪ من مجموع المصانع [٣]

يظهر من التحليل أن خريطة الصناعة فى قطاع غزة غير مستقرة وأنها متغيرة باستمرار على حسب المستجدات الحديثة ويظل شبه ثابت الصناعات التى تستخدم مواد أولية محلية وتنتج للسوق المحلية. أما الصناعات الحديثه فيجرى الان تخطيط لها ضمن خطه أقتصاديه تشمل أنشاء صناعيات جديده حديثه فى المنطقه الشرقيه والشماليه لقطاع غزه والتى من المقرر أن تستوعب ٤٥ ألف عامل [٤]

الهيكل الانتاجى للمنشأت الصناعية ١٩٩٥م:

لقد تميز الهيكل الانتاجى بالتذبذب من سنه لأخرى وهذا يعود الى سيطرة الصناعات الصغيره ذات الطابع الحرفى لأرتباطها بالسوق المحلى والخارجى فتنتعش أحياناً وتتدهور أحياناً فى فترات الكساد الاقتصادى وقد بلغ حجم المدخولات الصناعيه عام ١٩٩٥ حوالى ٥٧٫٢٦٢٠٠٠ ألف دولار.

---

١ - محمود عكاشة، محددات وآفاق التصنيع فى قطاع غزة، الملتقى الفكر العربى، القدس، ١٩٩٢، ص ٣٣.

٢ - مازن صلاح عطيه، التنمية الاقتصادية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، ص ١٨٩.

٣ - المرجع السابق، ص ١٩٠.

٤ - مقابله مع أحد رجال التخطيط والتعاون الدولى حول المشروعات الصناعيه.

والجدول (٣٥) يوضح الهيكل الانتاج للمنشـأت الصناعيـه عـام ١٩٩٥. شـكل (٣٩)

جدول (٣٥)

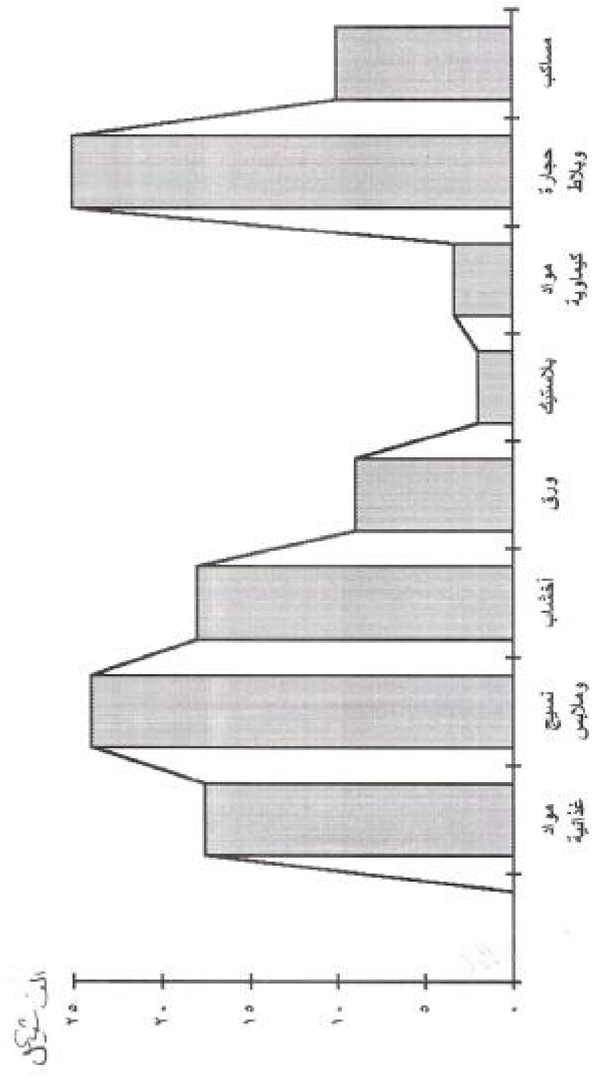
يوضح الهيكل الانتاجى للمنشأت الصناعيه (١٩٩٥)

الصناعة	الدخل بالالف شيكل	١٠٠٪
١- مواد غدائيه	١ر١٠٠٩	٦ر١٧
٢- نسيج وملابس وأحذيه	١٣٧٨	٢٤
٣- أخشاب	٤ر٤٦٣	١٨
٤- ورق	٢ر٥١٨	٩
٥- بلاستك	٨ر١٣١	٢
٦- مواد كيماويه	٨ر١٨٩	٣ر٣
٧- حجاره وبلاط	١٤٣٥	٢٥
٨- مساكب وصناعات أخرى	٩ر٦٠٠	١٠
المجموع	٥٧ر٢٦٢٠٠٠	

المصدر - دائرة الاحصاء المركزى ١٩٩٦.

من تحليل الجدول يتضح أن:

صناعات الحجاره والبلاط والنسيج والملابس والاحذيه والمواد الاغذيه تستحوذ على نحو ٦ر٨٤٪ من مجموع الدخل الصناعى ويعود ذلك الى ارتباطها بالسوق المحلى والاسرائيلى، أما باقى الصناعات فنحو ٤ر١٥٪ ويعود ذلك إلى عدم أهميتها إذا قورنت بالصناعات الأخرى.



شكل (٣٩)

يوضح تطور نسبة الدخل فى الهيكل الانتاجى للمنشآت الصناعية ١٩٩٥

التوطن الصناعى:

يعتبر التوطن الصناعى من أهم الاسس التى تبين العلاقه بين المنشأت الصناعيه والموقع الجغرافى القائمه فيه وتتعدد الاسس التى يمكن الاعتماد عليها ى قياس التوطن الصناعى [١] ورغم عدم وضوح هذه الأسس فى قطاع غزه الا أننا سنورد أهمها فى مجال التوطن الصناعى فى قطاع غزه حيث تعتبر المادة الخام والسوق والايدى العامله وتكلفة النقل والطاقه من أهم هذه الأسس [٢] فالماده الخام التى يعتبرها البعض شرطاً فى قيام الصناعة [٣] إلا أن التوطن الصناعى يأخذ شكلاً فى قطاع غزه حيث توطنت كثير من الصناعات فى المناطق المكتظه بالسكان لوفرة الايدى العامله بها ولسهولة تسويق منتجاتها وأخيراً يمكن القول أن كل صناعة تبحث بقدر المستطاع أن تجمع بين مكان أقامتها والعوامل التى تساعدها على التطور والاستمرار ويعتبر السوق والنقل من أهم هذه العوامل.

الصناعات الرئيسية فى قطاع غزة

نظرا لأهمية النشاط الصناعى واحتوائه على مجالات واسعة وعريضة جدا من النشاط الانتاجي. فإن المنظمة الدولية للأمم المتحدة قد أعطت جهداً كبيراً لحصر أقسام وفروع هذه الصناعات وخاصة التحويلية منها حتى يمكن أن يكون لكل منها مجال معين وتصنيف معين يأخذ رقماً محدداً.

ولهذا الغرض جرى اعتماد التصنيف الدولى للأنشطة الاقتصادية لكى يتم تطبيقه على جميع البلدان.

وبناء على ما تقدم فإن الصناعات التحويلية اتخذت قسماً رئيسياً ضمن عشرة أقسام رئيسية لكافة الأنشطة الاقتصادية على مستوى أى قطر [٤]

---

١ – محمد محمود الديب، الجغرافيا الاقتصاديه، مرجع سابق ص ٥٥٦.

٢ – المرجع السابق ص ٥٥٧.

٣ – محمد ازهر سعيد السماك – عباس على التميمى، اسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، الموصل بغداد ١٩٨٧ ص ١٠٤.

٤ – معين محمد رجب، ورقة عمل حول واقع ومستقبل الصناعات الغذائية فى فلسطين، غزة، ١٩٩٤ ص٢

وعليه فيمكن تقسيم الصناعات التحويلية فى قطاع غزة الى الأقسام الآتية علماً بأن الصناعات التحويلية تأخذ رقم ٣ فى الاحصاءات الدولية [١] وتحتوى على عدد كبير من الصناعات غير أن الموجود فى قطاع غزة سنفصله بما يلى :

أولا : صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ :

يرجع تاريخ الصناعات الغذائية فى قطاع غزة الى عام ١٩٥٣ حيث كانت البداية بمصانع السكاكر اليدوية (الحلويات) وذلك بسبب تأثر المنطقة بالعلاقات السورية المصرية- ثم بدأت تدخل صناعات جديدة متأثرة بنمط جديد مقتبس من الصناعات الاسرائيلية.

ونظراً لتوفر المحاصيل الزراعية فى قطاع غزة مثل الخضروات والفواكه والموالح بشكل عام فإن هذا الفرع من الصناعة يفترض أن يكون من أكبر الفروع استخداماً للمواد الخام المحلية إلا أنه بلغت نسبة الاستخدام فى عام ١٩٩٣ الى ٣٨,٩٪ من مجمل المواد الخام المستخدمة.. هذا رغم ارتفاع عدد المنشآت الغذائية من ١٠٧ عام ١٩٨٥ الى ١٤١ عام ١٩٩٥. أما عن العاملين فى الصناعات الغذائية فقد انخفض من ١٠١٧ عام ٨٧ الى ٨٠٩ عام ١٩٩٥ هذا مع العلم أن الطابع الرئيسى لهذه المنشآت هو صغر حجمها من حيث عدد العمال فقد بلغ عدد المصانع التى يعمل فيها أقل من ثمانية عمال الى ٩٥٪ من مجموع المؤسسات الصناعية الغذائية [٢]

ومن المعلوم أن الصناعات الغذائية تشمل صناعة المشروبات وتشميع وتغليف الحمضيات والاسكيمو والألبان وكذلك الزيوت والبسكويت والسكاكر كذلك الصناعات المتعلقة بالدقيق(الخبز الجاهز) وصناعة العصير من منتجات الحمضيات [٣]

وجدير بالذكر أن صناعة الخبز تعتبر من أهم المنتجات الغذائية التى تستخدم

---

١ - فؤاد محمد الصقار، الدولة الفلسطينية، حدودها، معطياتها وسكانها، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، سنة ١٩٩١، ص ٤٤٠.

2 - C.B.S , S.A.I, 1994 Op.cit. p. 821.

٣ - هشام عوراتى، مستقبل الصناعات الزراعية والغذائية فى المناطق المحتلة، صامد الاقتصادى، العدد ٤٩، ١٩٨٤، ص ٣٥.

بشكل دائم ويوجد فى قطاع غزة حوالى ٣٥ مخبزا تجاريايعمل فيها ١٥٠ مشتغلا [١]

أما عن صناعة التبغ فلا يوجد فى قطاع غزة مصانع بسبب عدم زراعة محصول التبغ فى قطاع غزة .

ثانيا : صناعة الغزل والنسيج والملابس :

من الصناعات التى وجدت فى قطاع غزة رغم خلو القطاع من زراعة القطن ومن صناعة الخيوط فهى تعتمد على المادة الأولية من الاستيراد من الخارج ومن اسرائيل. وهناك نسبة ضئيلة من المادة الخام المحلية تقدر بنحو ٨٪ تستخدم فى هذه الصناعة وهى عبارة عن منسوجات صوفية وأقمشة بالية تستخدم فى صناعة البسط.

ويقدر عدد مصانع النسيج والبسط فى قطاع غزة حوالى ٦٧ مصنعا ويعمل فيها نحو ١٨٠ مشتغلا.

وجدير بالذكر أن هذه الصناعة هى احدى الصناعات التحويلية الهامة لأن منتجاتها تعتبر مواد أولية لأحد أهم الصناعات فى قطاع غزة هى صناعة الملابس وازدهار هذه الصناعة يساعد فى ازدهار واستقلالية صناعة الملابس. [٢]

ولكن المشكلة الكبرى التى تواجه هذه الصناعة هى اعتمادها فى المواد الأولية على الخارج ويبدو أن المصدر الطبيعى للحصول على المواد الخام اللازمة لهذه الصناعة هو الدول العربية وبصفة خاصة جمهورية مصر العربية التى تعتبر من أهم البلدان المصدرة للقطن [٣]

أما صناعة الملابس فهى من الصناعات التى ازدهرت وارتفع نصيبها نتيجة لأسلوب لتعاقدها مع المؤسسات الاسرائيلية.

وتتمتع هذه الصناعة بمزايا كبيرة فى قطاع غزة حيث تحتاج الى الأيدى

---

١ – دائرة الاحصاء الفلسطينى، ١٩٩٥.

٢ – هشام عوراتى، الصناعة فى الضفة الغربية وقطاع غزة، مكتب الوثائق والأبحاث بجامعة بير زيت ١٩٧٩.

٣ – عبد الفتاح أبو شكر، أوضاع الصناعة فى الأراضى العربية المحتلة، مرجع سابق، ص ٣٥.

العاملة المتوفرة بكثرة ولا تحتاج الى رؤوس أموال كثيرة وهى تعتبر أقل الصناعات كلفة لخلق فرص عمل بالاضافة الى أن المواد الخام المستخدمة فى هذه الصناعة ومنتوجاتها غير قابلين للتلف فى فترات زمنية معقولة وأن هذه الصناعة تقوم على انتاج إحدى الحاجات الأساسية للإنسان فى الداخل والخارج [١]

لذا فقد كثرت المنشآت الصناعية التى تقوم على صناعة الملابس وأصبح عددها فى قطاع غزة يزيد عن ٥٧٦ مصنعاً عام ١٩٩٥. منها ما ينتج للتسويق فى الداخل ومنها ما ينتج للخارج وخاصة الأسواق الاسرائيلية ويبلغ عدد المشتغلين فيها حوالى ٢٦٧٥ عامل بمتوسط ٧ر٤ عامل لكل منشأه.

أما المواد الأولية المستخدمة فى هذه الصناعة فقد بلغ المتوسط العام لنسبة المستخدم منها فى الصناعة حوالى ٨٪ من مجمل المواد الأولية المستخدمة فى هذه الصناعة من قطاع غزة وتأتى هذه المواد من العدد المحدود لمنشآت صناعة الغزل والنسيج فى قطاع غزة أما بقية المواد الأولية المستخدمة فى هذه الصناعة فتستورد فى الغالب من اسرائيل أو من الدول الأوروبية [٢]

أما عن الانتاج فإنتاج هذه المصانع يباع فى الأسواق الداخلية وفى اسرائيل والضفة الغربية.

ثالثا : الصناعات الجلدية :

تعتبر هذه الصناعة من الصناعات المهمة والتى يجب الاهتمام بها كثيراً لما تتمتع به من أهمية خاصة فى السوق المحلى وتشمل هذه الصناعة صناعة الأحذية والشنط المدرسية.

ويبلغ عدد منشآتها بحوالى ٧٦ ورشة عمل يعمل بها ١٠٨ بمتوسط ٥ر١ عامل معنى هذا أنها يغلب عليها نظام الورش والتى تشغل بين عامل أو عاملين.

وتعتمد هذه الصناعة على المواد الأولية من الضفة الغربية بنسبة ٣٠٪ ومن

---

١ – محمود عكاشة، محددات وآفاق التصنيع فى قطاع غزة، مرجع سابق، ص ٨٩.

2 - Awartani, Asurvey of industries in the West Bank and Gaza Strip Beirzeit Univesity 1978, p. 27.

اسرائيل ٤٥٪ ومن الدول الأوروبية النسبة الباقية [١]

وجدير بالذكر أن جلود الحيوانات المذبوحة فى قطاع غزة يتم جمعها وبيعها الى مصانع دباغة الجلود فى الضفة الغربية حيث لا يوجد أى مصنع لدباغة الجلود فى قطاع غزة.

أهم الصناعات التى تقام عليها :

١ – صناعة الشنط المدرسية والسفرية.
٢ – صناعة الحقائب الصغيرة وغيرها.
٣ – صناعة الملابس الجلدية والأحذية.

رابعا : الصناعات الخشبية والخيزران :

تتمتع الصناعات الخشبية والخيزران بأهمية كبرى لما لها من ارتباط وثيق بقطاع المبانى وبصناعة الأبواب والشبابيك وغيرها [٢]

وتضم هذه الصناعات مؤسستين صناعيتين للأخشاب وتشكل منتوجاتها مواد أولية للصناعات الخشبية الأخرى التى تشمل صناعة الأثاث المنزلى والأبواب والشبابيك ولذا فإن انتاج المصنعين السابقين يستهلك ٩٪ من المواد الأولية المستخدمة فى المنشآت الصناعية الخشبية الصغيرة فى قطاع غزة بينما تعتمد المنشآت الصناعية الكبيرة فى جميع حاجاتها من المواد الأولية على الاستيراد من الخارج ومن اسرائيل.

ولقد بلغت نسبة اعتماد المنشآت الصناعية القائمة على الصناعات الخشبية فى قطاع غزة على المواد الأولية الاسرائيلية ٢٨,٤٪ والأوروبية ٣١,٢٪ والبلدان الأخرى ٤٠,٤٪ من مجمل المواد المستخدمة فى الصناعات الخشبية والخيزران [٣]

ويبلغ عدد المنشآت العاملة فى هذه الصناعة نحو ٣٩٨ عام ١٩٩٥ بعد ما كانت ٣٤٩ منشأة فى عام ١٩٨٥. ويعمل فى هذه الصناعة حوالى ٨٥٤ عامل [٤] بمتوسط ٥ر٢ عامل.

---

١ – الموسوعة الفلسطينية، صناعة الجلود، المجلد الثانى، ص ٤٥.
٢ – معين رجب، الصناعات الخشبية فى قطاع غزة وأسواق معاملاتها، غزة، ١٩٩٣، ص ٢٨.
٣ – محمود عكاشة، محددات وآفاق التصنيع فى قطاع غزة، مرجع سبق ذكره، ص ٩٠.
٤ – دائرة الاحصاء المركزى، ص ٣٥.

وتعتبر صناعة الأخشاب والخيزران من الصناعات الهامة والتقليدية في قطاع غزة ذلك لأنها كثيفة العمل وتوفر فرص عمل لعدد كبير من العاملين ولأنها لا تحتاج الى رأس مال كثيف وتعود أهمية هذه الصناعة بالنسبة الى قطاع غزة الى قدم الاهتمام بها مما أدى الى اكتساب المهارات والخبرات العالية في هذا المجال.

وتبقى المشكلة الأساسية لهذه الصناعة اعتمادها على مواد أولية من خارج القطاع.

خامسا : الصناعات الورقية والطباعة والنشر :

وتشمل هذه الصناعة الصناعات الورقية التي تنتج الورق للدفاتر المدرسية والعلب الورقية وكذلك الطباعة والنشر.

وتعتبر هذه الصناعة من احدى الصناعات التي تحتاج إلى رأس مال وقلة الأيدي العاملة لأنها تعتمد على أجهزة وآلات متقدمة لذلك فإن هذه الصناعة تشمل منشآت صغيرة تقوم بتشغيل عدد محدود من العاملين وتأسست برأس مال مرتفع لتغطية حاجة السكان من الورق والمطبوعات.

ويبلغ عدد هذه المنشآت حوالي ٢٥ مؤسسة يعمل فيها ١٥٧ عاملاً عام ١٩٩٥- بمعدل ٦,٢ عامل لكل مؤسسة.

وتعتمد منشآت الصناعة الورقية اعتماداً كلياً على المواد الأولية من خارج القطاع فقد بلغت نسبة المواد الأولية المستخدمة في هذه الصناعة من اسرائيل ٦٣,٣٪ من مجمل المواد الأولية المستخدمة في هذه الصناعة. وبلغت نسبتها من الدول الأوروبية ٣٦,٢ من مجمل المواد الأولية المستخدمة في جميع منشآت الصناعة الورقية في القطاع.

سادسا : الصناعت البلاستيكية والمطاطية :

تعود أهمية هذه الصناعة الى أنها تنتج نوعين ضروريين من المنتوجات يشمل النوع الأول بعض الأدوات والأواني المنزلية للاستخدام المحلي ويشمل النوع الثاني بعض المنتجات التي تدخل في العملية الانتاجية لمنشآت أخرى مثل الزراعة والبناء والخدمات واضافة الى ذلك فإن المنشآت الصناعية في هذا الفرع تحتاج الى الأيدي

العاملة والى رأس المال بشكل معتدل.

لهذا يبلغ عدد مؤسسات هذه الصناعة نحو ١٢ مصنعا يعمل فيها نحو ٧٨ عاملاً بمتوسط ٥ر٦ عامل.

ورغم مزايا هذه الصناعة الا أنها تعتمد فى جميع المواد الأولية المستخدمة فيها على مصادر خارج قطاع غزة وتعتبر كل من اسرائيل والدول الأوروبية المصدر الرئيسى للمواد الأولية المستخدمة فى الصناعات البلاستيكية والمطاط فقد بلغت نسبة المستخدم من المواد الخام من اسرائيل فى هذه الصناعة ما نسبته ٤٦,٥٪ ومن الدول الأوروبية ٤٥,٥٪ من مجمل المستخدم فى هذه الصناعة.

سابعا : الصناعات الكيماوية :

تشمل هذه الصناعات جميع المنشآت التى تقوم على صناعة الأدوية ومستحضرات التجميل والمنظفات الكيماوية والصابون وكذلك المبيدات الحشرية ومواد الدهان، لذلك فإن هذه الصناعة تعتبر احدى الصناعات التى تقدم سلعا مباشرة وضرورية للاستهلاك المحلى وتعود أهمية هذا الفرع من الصناعة الى الكلفة المتدنية نسبياً من رأس المال ولتوفر فرص العمل للأيدى العاملة الوفيرة فى قطاع غزة.

وبلغ عدد منشآت هذه الصناعة فى قطاع غزة نحو عشرة منشآت يخدم فيها نحو ٦٤ عاملاً بمتوسط ٤ر٦ عامل.

أما المواد الخام المستخدمة فى الصناعات الكيماوية فمصدرها خارج القطاع فمن اسرائيل ٢٩٪ والدول الأوروبية ٦٥,٤٪ ولا يستخدام هذا النوع من الصناعة سوى ٢,٣٪ من المواد الخام التى مصدرها الضفة الغربية وقطاع غزة، ٣,٣ مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية.

ثامنا : صناعة الزجاج ومواد البناء :

من الصناعات التى تطورت وازدهرت فى قطاع غزة لزيادة الطلب عليها باستمرار. وتعتبر صناعة البلاط والمزايكو والحجارة احدى الصناعات التى تعمل على تشغيل أيدى عاملة محلية بكلفة بسيطة من رأس المال بالاضافة الى قدرتها على تقديم مواد أولية لقطاع البناء للاستخدام المحلى وعلى هامش هذه الصناعة تطورت صناعة الرخام.

ولقد تطور هذا النوع من الصناعة فى الوقت الحاضر فقد بلغ عدد منشآتها حوالى ٣١٤ منشأة بعد ما كانت ١٩٠ عام ١٩٨٥ ويعمل بها نحو ١٢٠٠ عامل بمعدل ٣٫٨ عامل.

أما عن المواد الخام المستخدمة من اسرائيل ٥١٫٥٪ والباقى يأتى من بلدان أخرى.

تاسعا : الصناعات المعدنية :

يشمل هذا الفرع نوعين من الصناعات هما صناعة المعادن الأساسية التى تشمل صناعة صهر وسكب الحديد والصلب والنحاس والألومنيوم ويوجد فى قطاع غزة خمسة مصانع يعمل فيها ثمانية عمال أما عن صناعة الحديد فتنتشر مصانعها بكثرة فى قطاع غزة نظراً لتعدد أصناف وأنواع منتجاتها وأهميتها للسوق المحلية والقطاعات الاقتصادية الأخرى [١] . فقد بلغت عدد هذه المنشآت نحو ٣٥٧ منشأة ويعمل بها نحو ٧٣٨ عاملاً بمتوسط عاملين لكل منشأه.

ويعتمد هذا الفرع على ١٠٫٦٪ من مجمل المواد الخام المستخدمة من مصادر محلية للمواد الخام التى تشمل المنشآت الخمسة لصناعة المعادن الأساسية وتستخدم نحو ٥٥٫٦٪ من اسرائيل ومن الدول الأوروبية بنسبة ٢٤٫٢٪ من مجمل المواد الخام المستخدمة فى الصناعة.

عاشرا : الصناعات الميكانيكية والكهربائية :

يعتبر هذا الفرع الصناعى أرقى الفروع الأخرى نظراً لما يسهم فى التطور ونقل التكنولوجيا بالاضافة الى كونه يوفر بعض المواد الأساسية للسوق المحلية من سلع كهربائية وللصناعات والقطاعات الاقتصادية الأخرى. فيوفر هذا الفرع الصناعى الماكينات للقطاع الزراعى وللمنشآت الصناعية الأخرى كالآلات بالاضافة الى الأدوات الكهربائية الأخرى كالمحركات والبطاريات وقطع غيار السيارات ورافعات البناء ومضخات المياه والبنزين وبناء السفن وفضلا عن ذلك فإن هذا الفرع الصناعى يعتبر مصدراً لخلق فرص عمل جديدة.

---

١ – القطاع الصناعى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، صامد الاقتصادى، العدد ٧٢، سنة ١٩٨٨، ص ٥٠.

وتبلغ عدد منشآت هذه الصناعة نحو ٧٢ منشأة يعمل بها نحو ٢٦٨ عاملاً بمتوسط ٧ر٣ عامل.

ويعتمد هذا الفرع على جزء بسيط من المواد الخام من قطاع غزة بنسبة ١١,٦٪ من مجمل المواد الخام التي يحتاجها ومن اسرائيل ٥٢,٩٪ ومن الدول الأوروبية ٣١,٩٪ وهذا غالباً ما يكون قطعاً مصنعة يتم تجميعها فقط في قطاع غزة.

الحادي عشر : الصناعات الأخرى المتنوعة :

يشمل هذا الفرع صناعات الأسنان الاصطناعية والنظارات والمجوهرات ويعتمد هذا الفرع بالكامل على دول أوروبا الغربية في الحصول على حاجته من المواد الخام ويستخدم بالاضافة الى ذلك جزءاً ضئيلاً من المواد الخام التي يستوردها من الولايات المتحدة فقد بينت الدراسة الميدانية أن نسبة الاعتماد على المواد الخام المستوردة من أوروبا نحو ٩٣,٦٪ ومن الولايات المتحدة نحو ٦,٤٪ [1]

ويضم هذا الفرع عدداً من المنشآت الفردية الصغيرة لذلك يغلب عليه الطابع الحرفي أو الخدماتي.

الصورة العامة للهيكل الصناعي في قطاع غزة :

١ ان الصورة العامة للهيكل الصناعي في قطاع غزة توحي أن الصناعة في قطاع غزة قد تأثرت بالوضع السياسي الذي ساد في الفترة السابقة فكان الهيكل العام متذبذبا سواء كان في عدد الصناعات أو في عدد العاملين بها حيث نجد أن بعض الصناعات ازدهرت ونمت بسرعة خلال تلك الفترة بسبب ارتباطها بالصناعات الاسرائيلية سواء كان بالتعاقد من الباطن أو دونه ومن أمثلة ذلك صناعة الملابس التي ظلت تحافظ على مستوى هيكلها العام. كذلك الصناعات الخشبية والكهربائية ومعدات النقل.

٢ - ان الصورة العامة للصناعة عبارة عن صناعات حرفية واستهلاكية من الدرجة الأولى لسد بعض مستلزمات السوق المحلي- فهي عبارة عن ورش ومعامل صغيرة- تعتمد في الأساس على كثافة العمل الرخيصة والمتوفرة في قطاع غزة.

٣ - ان الصورة العامة للصناعة ضعيفة الأمر الذي شجع اسرائيل على السيطرة على

---

١ - المؤسسة العلمية العربية للأبحاث ونقل التكنولوجيا (أسير) الصناعة في الأرض المحتلة وآفاق تطورها، بير زيت ١٩٨٦، ص ٣٨.

الأسواق فى قطاع غزة لاعتمادها على المنتوجات المصنعة لاسرائيل حتى ان الصناعات الموجودة فى قطاع غزة تعتمد على المادة الخام من الخارج ولا تنتج صناعة تهتم أو تكون قاعدة لصناعات أخرى [١]

٤- إن الصوره العامه للصناعه هو أختفاء الصناعات المهمه والمتطوره وذلك إن الانتاج الصناعى هو إنتاج استهلاكى [٢]

التوزيع الجغرافى للمنشآت الصناعية فى قطاع غزة :

أظهرت الدراسة الميدانية عن توزيع المنشآت الصناعية فى قطاع غزة أن هناك توازنافى توزيع المنشآت الصناعية مع حجم السكان الا أن الصورة تختلف إذا تم التوزيع حسب كل مدينة.

وتنتشر هذه الصناعات نتيجة لعدة أسباب ساعدت على التوطن الصناعى فى مختلف أنحاء قطاع غزة منها :

١ - جملة الاستثمارات فى قطاع الصناعة.

٢ - اجمالى قيمة الأجور التى تدفع للعمال.

٣ - عدد العاملين بالصناعة [٣]

والجدول (٣٦) التالى يوضح لنا توزيع المنشآت الصناعية على مناطق القطاع الرئيسية عام ١٩٩٥. شكل (٤٠)

جدول (٣٦)

توزيع المنشأت الصناعيه على مناطق القطاع الرئيسيه

(١٩٩٥)

عدد المنشآت	غـــزة	المنطقة الوسطى	المنطقة الجنوبية
٢٠٧٥	١٣٩٥	١٥٦	٥٢٤
النسبة ٪	٦٧,٥٪	٧,٥٪	٢٥٪

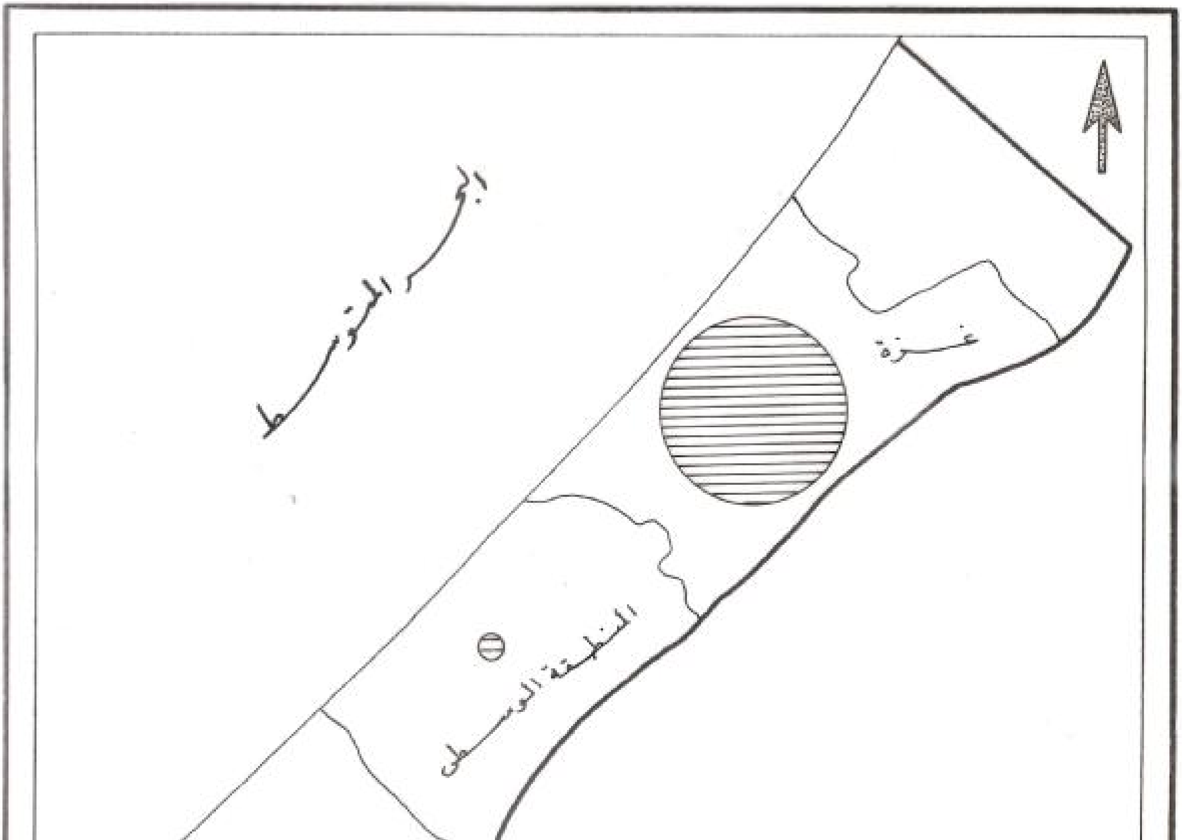
المصدر : النشرة الاحصائية لقطاع غزة ١٩٩٥.

---

١ - عبد الفتاح أبو شكر، أوضاع الصناعة فى الأرض المحتلة، مرجع سابق، ص ٣٨.

٢ - محمد فؤاد الصفار، الدوله الفلسطينيه، مرجع سابق ص ٤٥٠.

٣ - محمد خميس الزوكة، جغرافية المعادن والصناعة، مرجع سابق، ص ٦٣٩.


البحر المتوسط
غزة
المنطقة الوسطى
المنطقة الجنوبية
المنشآت الصناعية
في قطاع غزة ١٩٩٥م
منشأة ١٤٠٠
٥٥٠
١٥٠
كم ٣ ٢ ١ ٠ ١ كم

شكل (٤٠)

ويتضح من الجدول السابق أن الصناعات تتركز أكبر نسبة منها فى منطقة غزة التى استحوذت على ٦٧,٥٪ من مجموع الصناعات فى قطاع غزة- حيث بلغت عدد المنشآت سنة ١٩٩٥ حوالى ١٣٩٥ منشأة شكل ٤٠. وتحتل المنطقة الجنوبية المركزالثانى إذ بلغت نسبتها حوالى ٢٥٪ من مجموع الصناعات فى قطاع غزة أى حوالى ٥٢٤ منشأة. تحتل المنطقة الوسطى أقل تركز صناعى بها إذ بلغت ٧,٥٪ من الصناعات والتى بلغت فيها حوالى ١٥٦ منشأة.

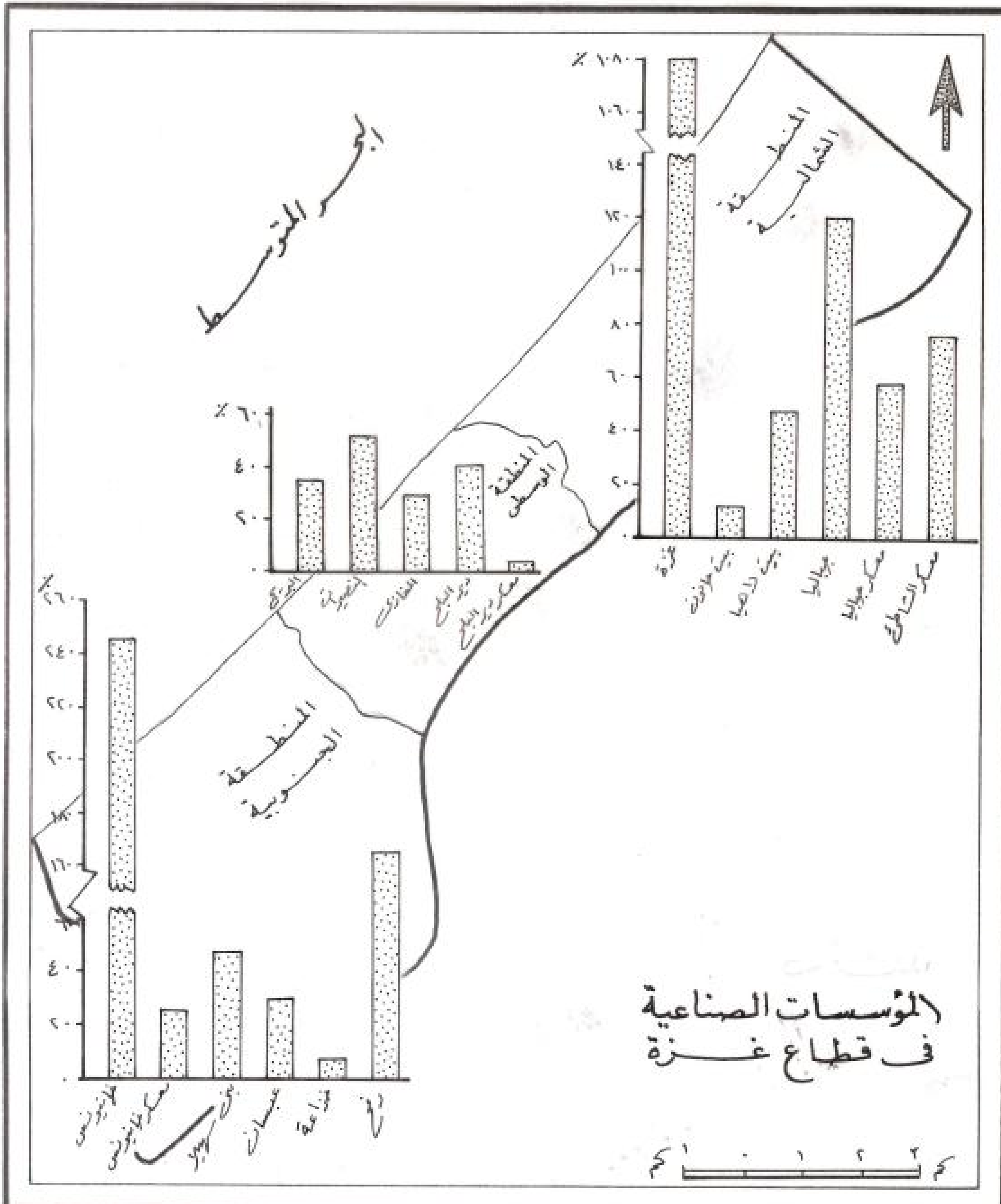
توزيع المؤسسات الصناعية حسب الفرع الصناعى فى المنطقة الشمالية. شكل (٤١)

الجدول (٣٧) التالى يوضح لنا ذلك التوزيع

الفرع الصناعى	المجموع	غزة	بيت حانون	بيت لاهيا	جباليا	معسكر جباليا	معسكر الشاطئ
المجموع	١٣٩٥	١٠٨٠	١٣	٤٧	١٢١	٥٨	٧٦
مواد غذائية	٨٩	٦٧	٣	١	٦	٣	٩
نسيج وبسط	٦٦	٥٣	-	٤	٢	٦	١
ملابس جاهزة	٣٩٧	٢٩٤	١	١٨	١٧	٢٨	٣٩
أحذية وجلود	٤١	٣٦	-	١	١	١	٢
صناعة من الخشب	٢٦٠	١٩٩	٢	٤	٣٧	٩	٩
صناعة من الورق	٢٥	٢٢	-	١	٢	-	-
صناعة من البلاستيك	١٠	٨	-	-	٢	-	-
مواد كيماوية	٨	٨	-	-	-	-	-
الحجارة والرخام	١٩١	١٤١	٥	٩	٢٨	٤	٤
مساكب	٥	٤	-	-	١	-	-
صناعة من الحديد	٢٢٨	١٨٢	٢	٩	١٨	٧	١٠
طلمبات مياه وثلاجات	٣٢	٢٦	-	-	٦	-	-
صناعة أدوات كهربائية	١٢	١١	-	-	١	-	-
صناعة قطع غيار السيارات	٢٥	٢٥	-	-	-	-	-
صناعة أخرى	٦	٤	-	-	-	-	٢

المصدر :(١) دائرة الاحصاء المركزى ١٩٩٥، ص ٤٢.

(٢) ومن واقع الدراسة الميدانيه.


البحر المتوسط
المنطقة الشمالية
المنطقة الوسطى
المنطقة الجنوبية
المؤسسات الصناعية
في قطاع غزة
غزة
بيت حانون
بيت لاهيا
جباليا
معسكر جباليا
معسكر الشاطئ
البريج
النصيرات
المغازي
دير البلح
معسكر دير البلح
خان يونس
معسكر خان يونس
بني سهيلا
عبسان
خزاعة
رفح
كم

شكل (٤١)

يتضح من الجـدول :

١ - ان عدد المنشآت الصناعية فى المنطقة الشـمالية نحـو ١٣٩٥ منشـأة حيث تسـتأثر صناعة الملابس أكثر الصناعات انتشـاراً إذ يبلـغ عددهـا نحـو ٣٩٧ منشـأة. يليهـا فى الأهمية صناعة الخشب نحو ٢٦٠ منشأة ثم صناعة الحديـد ٢٢٨ ثـم الحجـارة والرخـام ١٩١.

ويرجـع انتشـار هـذه الصناعـات الـى الاقبـال الشـديد عليهـا وخاصـة فـى الأسواق المحليـة والاسـرائيلية.

٢ - يتركز فى مدينة غزة معظم المنشآت الصناعيـة حيث بلغت نحـو ١٠٨٠ منشأة نحو ٧٧٪ من مجموع المنشآت فى المنطقة الشمالية يليها فى ذلـك منطقـة جباليـا نحـو ١٢١ منشأة أى ٨,٨٪ مـن مجمـوع المنشـآت ويليهـا معسـكر الشـاطئ ٧٦ منشـأة أى ٥,٤٪ مـن مجمـل المنشـآت الصناعيـة. ويرجـع السـبب فـى ذلـك الـى أهمية المنـاطق الثـلاث بالنسبة للتجمـع السـكانى ووفـرة الأيـدى العاملـة فيهـا هـذا بالاضافة الى السوق حيث تمثل منـاطق استهلاكية مـن الدرجـة الأولـى.

٣ - تمثل منطقـة بيت حـانون ١٣ منشـأة وبيت لاهيـا ٤٧ منشـأة أقـل المنـاطق فـى المنطقة الشـمالية تركـزاً للصناعـات ويرجـع السـبب وراء ذلـك الـى أن هـذه المنـاطق يغلب عليها الطـابع الزراعـى أكثر من الصنـاعى.

توزيع المؤسسات الصناعية حسب النوع الصناعى فى المنطقة الوسطى :

يبين الجدول (٣٨) ذلك التوزيع.

الفرع الصناعى	المجموع	البريج	النصيرات	المغازى	دير البلح	معسكر دير البلح
المجموع	١٥٦	٣٤	٥١	٢٨	٣٩	٤
مواد غذائية	١٥	١٠	٥	٣	٤	٢
نسيج وبسط	–	–	–	–	–	–
ملابس جاهزة	٣٣	٩	١٣	٦	٤	١
أحذية وجلود	٢	١	–	١	–	–
صناعة من الخشب	٣٤	٩	١٣	٦	٦	–
صناعة من الورق	–٠	–	–	–	–	–
صناعة من البلاستيك	١	–	١	–	–	–
مواد كيماوية	–	–	–	–	–	–
الحجارة والرخام	٣٧	٥	٩	٦	١٧	–
مساكب	–	–	–	–	–	–
صناعة من الحديد	٣٤	٩	١٠	٦	٨	١
طلمبات مياه وثلاجات	–	–	–	–	–	–
صناعة أدوات كهربائية	–	–	–	–	–	–
صناعة قطع غيار سيارات	–	–	–	–	–	–
صناعة أخرى	–	–	–	–	–	–

المصدر :(١) دائرة الاحصاء المركزى سنة ١٩٩٥، ص ٤٣.

(٢) ومن واقع الدراسة الميدانيه.

يتضح من الجدول :

١ - ان عدد المنشآت الصناعية فى المنطقة الوسطى ١٥٦ منشأة تمثل الحجارة والرخام أهم الصناعات انتشاراً حيث بلغت نحو ٣٧ منشأة أى ٢٣٪ يليها صناعة الحديد والأخشاب ٣٤ ثم الملابس ٣٣ منشأة أى ٢١٪.

٢ - تستأثر منطقة النصيرات بأكبر تجمع للصناعات حيث بلغ نصيبها نحو ٥١ منشأة أى نحو ٣٢,٦٪ وتليها دير البلح ٣٩ منشأة نحو ٢٥٪ تليها البريج والمغازى نحو ٣٤، ٢٨ نحو ٢١٪، ١٨٪ على التوالى.

٣ - يمثل معسكر دير البلح أقل المناطق فى المنشآت الصناعية حيث بلغت المنشآت فيه نحو ٤ منشآت موزعة ما بين صناعة غذائية ٢ وملابس١ - ومساكب ١.

٤ - يتبين لنا قلة المنشآت الصناعية فى المنطقة الوسطى ويرجع السبب وراء ذلك الى عدم وجود البنية التحتية لقيام الصناعة بها حيث تمثل هذه المنطقة منطقة

تجمع للمعسكرات الوسطى- لهذا نجـدها خاليـة تماما من كثير من الصناعـات.

توزيع المؤسسات الصناعية حسب النوع الصناعة فـى المنطقـة الجنوبيـة.

يبين الجدول (٣٩) التـالى ذلـك.

الفرع الصناعى	المجموع	خانيونس	معسكر خانيونس	بنى سهيلا	عبسان	خزاعة	رفح
المجمــــــوع	٥٢٤	٢٤٦	٢٧	٤٧	٣٠	٨	١٦٦
مــواد غذائيـة	٣٩	١٤	٧	٢	٢	–	١٤
نسـيج وبسـط	١	–	١	–	–	–	–
ملابـس جـاهزة	١٦٢	٨٦	٥	٥	٢	٤	٦٠
أحذيـة وجلـود	٧	٤	–	–	–	–	٣
صناعـة مـن الخشـب	١٠٨	٦١	٥	٤	٣	–	٣٥
صناعـة مـن الـورق	–	–	–	–	–	–	–
صناعة من البلاستيك	٢	١	–	١	–	–	–
مــواد كيماويـة	٣	٣	–	–	–	–	–
الحجـارة والرخـام	٩٤	٢٧	٤	١٨	١٥	٤	٢٦
مسـاكب	–	–	–	–	–	–	–
صناعـة مـن الحديد	١٠١	٤٥	٤	١٧	٨	–	٢٧
طلمبات ميـاه وثلاجات	١	١	–	–	–	–	–
صناعة أدوات كهربائية	١	١	–	–	–	–	–
صناعة قطع غيـار السـيارات	١	١	١	–	–	–	–
صناعة أخـرى	٤	٣	–	–	–	–	١

المصـدر :(١) دائـرة الاحصـاء المركـزى، ١٩٩٥، ص ٤٤.
(٢) من واقـع الدراسـة الميدانيـه.

يتضح من الجـدول :

١ – ان عدد المنشآت الصناعية فى المنطقة الجنوبيـة بلـغ ٥٢٤ منشـأة تستأثر صناعـة الملابـس نحـو ١٦٢ منشـأة أى ٣١٪ والأخشـاب ١٠٨ أى ٢٠٪ والحديـد ١٠١ أى ١٩٪ والحجـارة والرخـام ٩٤ أى ١٨٪ وتمثـل المـواد الغذائيـة ٣٩ منشـأة ٧,٥٪.

٢ – تمثـل خـانيونس ومعسكرها أهم المنـاطق انتشـاراً للصناعـات القائمـة حيـث بلـغ عددها نحو ٢٧٣ منشأة أى ٥٢٪ من مجمـوع المنشـآت.

٣ – تـأتى منطقة رفح فى المرتبة الثانية حيث بلغ عـدد المنشـآت فيهـا ١٦٦ منشـأة أى نحـو ٣١٪.

٤ – تمثل كل من بنى سـهيلا ٤٧ منشأة وعبسـان ٣٠ منشأة وخزاعـة ٨ منشـآت فـى المرتبة الثالثة حيث بلغت نسبتها نحـو ٩٪ ٥,٧٪ و ١,٥٪ علـى التوالـى.

مشكلات وعقبات التنمية الصناعية
فى قطاع غزة

إن أهم عائق يقف أمام تطور البنية الاقتصادية والاجتماعية فى قطاع غزة بشكل عام وأمام تطور قطاع الصناعة بشكل خاص فى السابق كان هو غياب السلطة الوطنية الفلسطينية وسيطرة سلطات الاحتلال على الموارد الوطنية وتسخيرها لخدمة أغراضها بالاضافة الى زيادة ارتباط وتبعية الاقتصاد الفلسطينى للاقتصاد الاسرائيلى كذلك القيود المفروضة على استيراد المدخلات الا عبر الموانئ والوكلاء الاسرائيلين ويمكن تصنيف المشاكل أو المعوقات التى يعانى منها القطاع الصناعى حسب المجموعات الرئيسية التالية :

أولا : المشاكل المتعلقة بالمستلزمات والتجهيزات الصناعية :

١ - المشاكل المتعلقة بالمواد الخام والوسيطة :

يفتقر قطاع غزة الى معظم المواد الخام باستثناء الموارد الزراعية التى تفيض عن السوق. وهذا يضطره الى استيراد مستلزمات الصناعة من المواد الخام مثل الحديد والنفط والفحم وغيرها من الخامات الضرورية لعملية التصنيع من الخارج [١] الأمر الذى يجعل السلطة الوطنية فى الوقت الحاضر العمل على توفير هذه المستلزمات بدون عائق أو تأخير.

٢ - المشاكل المتعلقة بالمعدات والآلات : [٢]

تعتمد الغالبية العظمى من المنشآت الصناعية فى قطاع غزة على الآلات التى تستخدمها فى الانتاج من الخارج وبصورة رئيسية من الدول الأوروبية ومن اسرائيل.

وتؤدى الشروط التى كانت مفروضة على استيراد هذه الآلات الى رفع ثمن الآلات وبالتالى الى عدم قدرة الكثير من المستثمرين على توفير التمويل اللازم

---

١ - صامد الاقتصادى، القطاع الصناعى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، العدد ٧٢، ١٩٨٨، ص ٤٥.

٢ - منصور كميل وأخرون، الشعب الفلسطينى فى الداخل، خلفيات الانتفاضه السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه، مؤسسة الدراسات الفلسطينيه بيروت، ١٩٩٠، ص ١٠٩.

لشرائها- الأمر الذى يقودهم الى الاحجام عن الاستثمار وعدم شراء هذه الآلات وبالتالى الابقاء على الآلات القديمة الموجودة فى المصنع والتى تعتبر متخلفة تكنولوجيا وغير مواكبة للتطورات العلمية الحديثة. أو أحياناً استيراد الآلات مستعملة من المصانع الاسرائيلية وهذا يؤدى الى انخفاض الكفاءة الانتاجية فى المنشآت الصناعية وارتفاع تكلفة انتاجها وتقليل القدرة التنافسية لديها- وتزداد خطورة هذه المشكلة كلما صغر حجم المنشأة الصناعية.

٣ - عدم ملائمة مواقع المصانع وأبنيتها : [١]

تنتشر معظم المنشآت الصناعية فى قطاع غزة فى المناطق السكنية والمناطق التجارية الأمر الذى يتطلب تخطيط لاعادة انتشار هذه المؤسسات فى مناطق صناعية وبعيدة عن التجمعات السكانية. ويجرى الآن دراسة فى منطقة بيت حانون لإنشاء منطقة صناعية بالاضافة إلى جنوب غزة أيضاً.

٤ - المشكلات المتعلقة بمستلزمات التعبئة والتغليف :

تعانى أغلب الصناعات الغذائية من عدم وجود المستلزمات الضرورية للتعبئة والتغليف الأمر الذى يتطلب استيراده من الخارج مما يؤدى الى رفع الأسعار وزيادة التكلفة.

ثانيا : المشاكل المتعلقة بالخبرة الفنية للعاملين فى الصناعة :

لقد أدت هذه المشكلة الى عدم مواكبة التطورات التكنولوجية التى حدثت خلال العقدين الماضيين وقد أظهرت الدراسات انخفاض المستوى التكنولوجى للآلات المستخدمة فى التطوير والانتاج والتسويق.

كذلك تعانى المنشآت الصناعية من نقص فى الخبرات الفنية المدربة التى تستطيع أن تستوعب التكنولوجيا المتطورة. [٢]

---

١ - المرجع السابق، ص ١١٠.

٢ - السيد خالد المطرى، الجغرافيه الاقتصاديه للملكه العربيه السعوديه، دار الشواف للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٩٤، ص ١٥٧.

ثالثا : المشـاكل المتعلقـة بـالهيكل الاقتصـادى العـام :

ان أيـة عمليـة تنمويـة ناجحـة لا بـد أن تكـون شـاملة لجميـع القطاعـات الاقتصاديـة فـى قطـاع غزة فـلا يمكـن إحـداث تنميـة صناعيـة جذريـة دون أن تواكبهـا تنميـة زراعيـة وتجاريـة وتسـهيلات ماليـة ومصرفيـة.

ويمكـن حصـر العقبـات الهيكليـة المرتبطـة بضعـف الهيكـل الاقتصـادى فيمـا يلـى :

١ – نقـص مصـادر التمويـل.
٢ – غيـاب التسـهيلات المصرفيـة.
٣ – هبـوط النشـاط الاقتصـادى.
٤ – المنافسـة مـع المنتوجـات الاسـرائيلية والأجنبيـة.
٥ – المنافسة بيـن المؤسسـات الوطنيـة.
٦ – صعوبـة التسويق والتصديـر الـى الأسـواق الخارجيـة.

٣-١- نقـص مصـادر التمويـل : (١)

تـأثرت بهـذه المشـكلة كثـير مـن المنشـآت الصناعيـة بـالرغم مـن نشـاط بعـض مؤسسـات الاقـراض العربيـة والدوليـة الا أن نسـبة ضئيلـة قـد اسـتفادت مـن هـذه القـروض الا أن جـزء كبير منهـا لـم يثبت قدرتـه علـى الصمـود بسـبب عـدم توفـر الخـبرات الكافيـة للمقـترضين مـن هـذه المؤسسـات فـى نفـس المجـالات التـى يفـترض أن تقـوم المشـاريع المقترضـة بالانتـاج فيهـا.

٣-٢- غيـاب التسـهيلات المصرفيـة :

عـانت المنشـآت الصناعيـة فـى السـابق مـن عـدم وجـود تسـهيلات مصرفيـة لعـدم وجـود هـذه المصـارف حيـث لـم يكـن سـوى بنـك وطنـى واحـد هـو بنـك فلسـطين الـذى تـم افتتاحـه عـام ١٩٨١ والـذى كـان يعمل بالشـروط التـى يحددهـا بنـك اسـرائيل المركـزى. هـذا بالاضافـة الـى عـدم قـدرة البنـك علـى فتـح اعتمـادات لتمويـل شـراء الآلات مـن الخـارج اللازمـة للقطـاع الصنـاعى (٢)

---

١ – صلاح عبد الشافى، الصناعات التقليديه فى قطاع غزه، شئون تنمويـه، الملتقـى الفكـرى العربـى القدس، ١٩٩١، ص ٧٨.

٢ – أسامه الدباغ، الأوضاع الاقتصادية للمناطق الفلسطينية المحتلة، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦.

٣-٣- هبوط النشاط الاقتصادى :

حيث تأثرت بهذا الهبوط جميع المنشآت الصناعية فى قطاع غزة نتيجة للظروف السياسية التى كانت سائدة قبل مجئ السلطة الوطنية الفلسطينية الأمر الذى أدى الى ضعف القدرة الشرائية للسكان وهذا عكس على النشاط الاقتصادى من ضعف فى حركة التجارة حيث عكس هذا على هبوط الناتج المحلى الصناعى [١]

٣-٤- المنافسة مع المنتجات الاسرائيلية والأجنبية :

عانت كثير من الصناعات الوطنية من هذه المنافسة لتفوقها التكنولوجى وغير ذلك من التسهيلات اللازمة للتنمية الصناعية والمحرومة منها المؤسسات الوطنية [٢] كذلك ان الصناعات الأجنبية تتمتع باتساع حجم السوق- حيث تشكل أسواق قطاع غزة والضفة الغربية أهم الأسواق للمنتجات الاسرائيلية [٣]

٣-٥- المنافسة بين المؤسسات الوطنية :

تكون هذه المنافسة بين الشركات أو المنشآت التى تنتج نفس المنتوجات وقد تأثرت بهذه المشكلة أكثر من نصف المنشآت الصناعية فى قطاع غزة- وتعزى هذه المشكلة الى غياب استراتيجية للتصنيع والى عدم توفر المعلومات الضرورية أمام المستثمرين الجدد وبالتالى يؤدى الى اغراق السوق بالمنتجات المماثلة. أضف الى ذلك وجود البدائل الأجنبية للصناعات الوطنية وهذا يؤدى الى ضرب الصناعة الوطنية.

٣-٦- صعوبة التسويق والتصدير :

تعتبر مشكلات التسويق والتصدير من أبرز المشاكل التى يعانى منها القطاع الصناعى فى قطاع غزة. الأمر الذى يؤدى الى تقليص المنتجات الصناعية ويعانى من هذه المشكلة معظم المنشآت الصناعية وخاصة تلك المرتبطة بالأسواق الخارجية نتيجة لاغلاق هذه الأسواق أمام المنتوجات الفلسطينية الأمر الذى نتج عنه عدم تطوير

---

١ - سمير عبد الله، اتجاهات ومشاكل تطور القطاع الصناعى فى الضفة الغربية وقطاع غزة، القدس، ١٩٨٦، ص ٧.

2 Simcha Bahiri, Industrialization in the West Bank and Gaza Boulder colorado westvew press W.B.O.B.P. 1987, p. 41.

٣ - أسامه الدباغ، الأوضاع الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ٦١.

القدرات الانتاجيــة (١)

وتتمثل أهم المشكلات فى ضيق الســوق المحلــى الــذى لا يســتطيع اســتيعاب كثـير من الصناعات حتى المحلية منها حيث عكس ذلك أثره علــى الصناعــة الوطنيــة بالســالب وضيق الســوق ويعود ذلك الى عدة أسباب :

أ - قلة عدد السكان حيث لا يـزال السكان فى قطـاع غزة دون المليون نســمة.

ب - انخفاض مستوى الدخل فإن معظم الطبقة العاملـة فى قطـاع غزة تعانى مــن تدنــى فـى المستوى المعيشــى فعكس ذلــك علــى تدنــى الاســتهلاك وبالتــالى هبـوط الانتـاج الصنــاعى بــ ٧٠٪ كمــا وصلــت الخســارة عــام ١٩٩٣ الــى حوالــى ١١٠ مليــون دولار (٢)

٣ - صعوبـة تصريـف المنتجـات المحليـة لكـثرة البدائـل الصناعيـة المنافسـة للصناعـات الوطنية وذلــك مــا كــانت تهـدف اليـه اســرائيل مــن ضــرب المؤسسـات الصناعيـة المحليـة (٣) هذا بالاضافـة الـى أن السـوق المحلـى كـان يمثـل بالنسبة لاسـرائيل ثـانى أكبر مستورد مــن البضــائع الاســرائيلية والمدعومــة والتــى تمثــل أكـثر جـودة مـن البضائع العربيـة المحليــة (٤)

---

١ - انطوان منصور، اقتصاد الصمود، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، سنة ١٩٨٤، ص ٢٣٦.

٢ - كلاوس وورم، البنية التحتية للتنمية فى قطاع غزة، وكالة الغـوث الدولية، مجلة شئون تنموية أيار ١٩٩٤، ص ١١٢.

٣ - محمد النحــال، الأوضــاع الاقتصاديــة فــى الأراضــى الفلســطينية المحتلــة، م.ت.ف الدائـرة الاقتصادية، ١٩٨٧، ص ٢٠.

٤ - فؤاد بسيسو، آفاق التصنيع الزراعى والغذائى فى الوطن المحتل، عمان، سنة ١٩٨٧، ص ١٥.

الفصل الخامس

النقـــــل والمواصـــــلات

التجـــــــــــــــــارة

الســـــــــــــــياحة

الفصل الخامس

النقل والمواصلات

يعتبر النقل أحد الجوانب الهامة فى النشاط الاقتصادى فهو يمثل حلقة وصل بين الانتاج والتسويق وهو عملية مكملة ومتممة للانتاج وضرورية للاستهلاك هذا بالاضافة الى المنفعة المكانية لكل من السلع والأيدى العاملة.

وبدون النقل لا يمكن استغلال الموارد الطبيعية الاستغلال الأمثل حيث يهيئ النقل سبل الاتصال بين المناطق المنتجة للمواد الأولية وبين المناطق الصناعية ثم مناطق الاستهلاك. وبدون نقل لا تبادل لفائض الانتاج ولا يمكننا أن نتوقع من أشكال الاقتصاد سوى الانتاج للاعاشة فقط من اليد الى الفم [١]

ويعتبر النقل أحد عناصر التقدم الاقتصادى كما يعتبر مؤشراً علميا صادقا لقياس تقدم الدول وذلك بمعرفة أطوال شبكة النقل فى تلك الدولة أو المدينة حيث تعكس مدى التقدم التى وصلت اليه.

وهناك ارتباط وثيق بين التوزيع السكانى والمراكز العمرانية والتجارة وبين وسائل النقل المختلفة حيث تقوم وسائل النقل بخدمة هذه المرافق جميعها ولعل تباين الانتاج على سطح الأرض باعتباره رد فعل لاختلافات المناخ هو الذى جعل النقل بصوره المختلفة وسيلة لنقل السلع من مكان الفائض الى مكان الاستهلاك.

وفى أكثر البلدان النامية يسهم قطاع النقل ما بين ٥-٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى ويوظف ما بين ١٠-٢٠٪ من القوى العاملة [٢]

ويظهر الاعتماد المباشر للقطاعات الأخرى على النقل فى معدلات النمو الأسرع للطلب على خدمات النقل والركاب بمعدلات نحو الناتج المحلى.

---

١ - فاروق كامل عز الدين، جغرافية النقل أسس وتطبيقات، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨١، ص د.

٢ - منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الشئون الاقتصادية والتخطيط، ١٩٩٤، ص ٩٣٥ البرنامج العام للانماء الاقتصادى الفلسطينى ١٩٩٤.

المقومات الطبيعية والبشرية للنقــل

تؤثر المقومات الطبيعية والبشرية والاقتصادية على تحديد وسائل وطرق النقل بل وتحدد اتجاهات تلك الطرق وقد يغلب بعض هذه المقومات على الآخر وخاصة المقومات الاقتصادية والبشرية على الطبيعية في منطقة ما وفي قطاع غزة الذي يغلب عليه الطبيعة السهلية تبرز مقومات أخرى تؤثر على النقل سنوردها فيما بعد.

أولا : الموقع الجغرافي لقطاع غزة :

يشرف قطاع غزة على البحر المتوسط بساحل طوله ٤٥ كم ومن الشرق والشمال يحده خط الهدنة مع اسرائيل ومن الجنوب يحده جمهورية مصر العربية ونظراً لهذا الموقع الممتاز لقطاع غزة فإنه يعتبر همزة وصل بين مصر جنوباً وبلاد الشام شمالاً كذلك يعتبر الجسر الطبيعي لربط قارتي آسيا وأفريقيا ومن هنا كان القطاع يمثل معبراً عبر التاريخ للحروب بين الفينقين في لبنان والفراعنة والهكسوس بمصر. كذلك كان معبراً للنقل والتجارة حيث اهتم الرومانيون بشق الطرق للربط بين ممتلكاتهم في الشام ومصر ولأن طرقه أكثر أمناً من طرق الصحراء لأنه يمثل طريق ساحلي وسيلعب هذا الموقع دوراً كبيراً في مستقبل النقل في قطاع غزة من خلال انشاء ميناء بحري على البحر المتوسط يكون مكملا لوسائل النقل حيث وضع الحجر الأساس لهذا الميناء عام ١٩٩٦ ليكون بديلاً عن الميناء القديم الذي كان يربط القطاع بالعالم الخارجي هذا بالاضافة الى امكانية تغيير المناطق الجغرافية التي تقع الى الشرق من قطاع غزة.

لذلك فإن ازدهار هذا الموقع يرتبط بالمكانة السياسية والحضارية والاقتصادية لقطاع غزة وبصلاته بالعالم الخارجي وبمكانته وسط مجرى الاتصالات المختلفة بين أنحاء العالم وفي منطقته [١]

---

١ – محمد فاتح عقيل، أهمية الموقع الجغرافي لسواحل مصر، كتاب تاريخ البحرية المصرية، جامعة الاسكندرية، ١٩٧٧، ص ١٥.

ثانيا : السطح وأثره على النقل :

تلعب المظاهر الطبيعية لسطح الأرض دوراً هاماً فى انشاء شبكة الطرق وخطوط السكك الحديدية فى كافة أرجاء العالم غير أنه لا بد من التوافق بين الواقع الطبيعى وخصائص سطح الأرض وانشاء وسيلة النقل [١]

ولما كانت السمة الغالبة على مظاهر السطح فى قطاع غزة هى النمط السهلى فإن السهول تعتبر بصفة عامة أصلح أنواع التضاريس فى مد شبكة الطرق والنشاط الاقتصادى والنمو العمرانى من المناطق الجبلية التى يصعب فيها شق الطرق كما تصعب الحركة عليها. لذا نجد أن شبكة الطرق فى قطاع غزة متنوعة وخالية من الانحناءات التى تفوق حركة النقل والمواصلات ثم ان النمط السائد لخطوط المواصلات متمشية مع انمط السهلى السائد فى القطاع بالاضافة الى هيكله الطولى حيث نجد معظم الطرق الرئيسية التى تربط القطاع تسير من الشمال للجنوب بين بيت حانون ومنطقة ايرز شمالاً ورفح ومنطقة العبور جنوباً بالاضافة الى الطرق الرئيسية داخل المدن الرئيسية فى القطاع.

أما عن النقل البحرى فإن سطح القطاع يبدو واضحاً من حيث طبيعة الساحل التى تمثل منطقة طمى وارساب من التيار الساحلى الذى يصتدم بسواحل القطاع فيرسب الرمال المحمولة اليه الأمر الذى يحتاج الى كلفه فى عمليات الاصلاح.

أما عن النقل الجوى فقد أختير جنوب شرق القطاع ليكون ميناءً جوياً يخدم الملاحة الجوية للمنطقة وقد أختيرت لاعتبارات المساحة وليس لاعتبار السطح التى يشترط أن تكون صلبه ويغطى سطحها بالاسمنت المسلح Conrete الا أن ممرات المطار ستكون عرضه للرياح القادمة من الصحراء والحامله للرمال التى ستكون مكلفه من حيث تنظيف الممرات باستمرار.

ثالثا : المناخ وأثره على النقل :

لا شك أن المناخ يعد أهم العوامل الطبيعية المؤثرة فى النقل بأنواعه

---

١ – صلاح الدين على الشامى، النقل، منشأة المعارف الاسكندرية، ١٩٧٦، ص ١٦.

المختلفة [١] ويتأثر النقل بالمناخ تأثيرا مباشرا وغير مباشر فتأثير المباشر يمثل على سبيل المثال فى تأثيره على السكك الحديدية بدرجات مختلفة من تمدد وانكماش ومواد رصف الطرق كذلك أثر التساقط بأنواعه فى ارتفاع منسوب المياه فى الأودية الجافه مثل وادى غزة ووادى بيت حانون مما يؤدى الى جرف الطرق ولا سيما إذا كانت ترابية الأمر الذى يجعلها مكلفه من حيث أنها تحتاج الى كبارى أو حوائط خرسانية ساندة. هذا بالاضافة الى ما للتساقط من أثر فى جعل سطح الطرق ذات لزوجة تشكل خطراً على انزلاق المركبات عنها.

أما الأثر غير المباشر فيتمثل فى توزيع الأماكن الزراعية ومراكز العمران وما أثر على ذلك على وسائل النقل ومد شبكة الطرق. ولأثر على موسمية السياحة وفى دراستنا هنا سنقتصر على أثر الحرارة والتساقط باعتبارهما أكثر عناصر المناخ أثرا على النقل فى قطاع غزة. حيث ارتفاع الحرارة صيفاً ومن المعروف أن قطاع غزة يتأثر بمناخ البحر المتوسط ومناخ شبه الصحراوى فهو حار جاف صيفا ومعتدل ممطر شتاءً وعليه فإن حرارة الشتاء لا تشكل عقبه أمام وسائل النقل بل يظهر تأثيرها فى الصيف حيث يكون أثرها على اطارات السيارات مما يجعلها أكثر مرونة لأنها مصنوعة من مادة مطاطية لينة الأمر الذى يؤدى الى انفجارها هذا بالاضافة الى أن الطرق المرصوفة تصاب بالليونة مما يؤدى الى حدوث اضرار بالطريق كذلك ان السيارات المستوردة من الخارج مصنوعة على أساس العمل فى درجة حرارة عادية لكنها عندما تنقل الى دول درجة حرارتها عالية فإنها تتأثر بالحرارة [٢] ويعتبر المطر احدى عناصر المناخ المؤثرة فى النقل بطريق مباشر وغير مباشر حيث يقع قطاع غزة تحت تأثير المنخفضات الجوية القادمة من الغرب للشرق لذا نجد الأمطار تعتمد على عمق المنخفض ودرجة تشبعه بالماء ويظهر أثر النقل فى الأودية الجافه حيث تمتلئ بالماء كذلك يؤثر المطر على تقليل حركة السير أثناء هطول الأمطار الغزيرة كما تتعذر الرؤيا أثناء هطول الأمطار مما ينتج عنه العديد من الحوادث والتى تكثر بصفة خاصة فى الطرق الرئيسية التى تربط بين المدن الرئيسية فى قطاع غزة وخانيونس ورفح.

١ – فهمى هلالى أبو العطا، الطقس والمناخ، دراسة فى طبيعة الجو وجغرافية المناخ، مرجع سابق، ص ٣٠.

٢ – فاروق كامل عز الدين، جغرافية النقل أسس وتطبيقات، مرجع سابق، ص ٦٤.

هذا ويجب التطرق الى الضباب **Fog** الكثير الحدوث أيام فصل الشتاء الصافية الهادئة فى ساعات الصباح الباكر وينشط الضباب فى أشهر يناير وفبراير من كل عام ويكون فى صورة يترتب عليها تقليل مدى الإبصار والرؤيه الى أقل من كليو متر [١]

أما عن العواصف الرملية فهى مرتبطة بالمنخفضات الجوية وبوجود التربة الرقيقة والرمال الناعمة تعمل على سهولة حمل ونقل تلك الأتربة من مكان لآخر وذلك بواسطة الرياح. والقطاع عرضه لمثل هذه العواصف فى فصل الربيع والمعروفة باسم الخماسين فهى إذا ما هبت فإنها تحجب الرؤيا عن الطرق وتسبب حدوث كثير من الحوادث ويتأثر النقل البحرى أيضا بعدد من الانواء المحلية [٢] والرياح الشديدة التى تعمل على غلق الميناء أمام الملاحه وخاصة فى فصل الشتاء.

ودراسة المناخ مهمة للنقل الجوى حيث يكون ضروريا للتعرف على أحوال الجو فى الطبقات العليا للغلاف الجوى والتى تسمح بانتظام الطيران لأنها الأساس فى رسم خطوط السير واتجاهات الممرات الأرضية والمجالات الجوية التى يمكن أن تتم فيها بطريقة يتوفر فيها الأمن والسلامه [٣]

العوامل البشـرية :

إذا كانت العوامل الطبيعية السابقة تأثير كبير على شبكة النقل والمواصلات فى قطاع غزة فإن هذا التأثير لا تكتمل صورته الا بدراسة الضوابط البشرية وأثرها على امتداد شبكات النقل البرى ووسائله لأنه نتاج الضوابط الطبيعية والبشرية معاً فالطرق

---

١ – د. عبد العزيز طريح شرف، الجغرافيا المناخية والنباتية، الطبعة الثامنة، ١٩٧٨، ص ١٩١.

٢ – الانواء هى حركة غير انسيابية جرارية تنشأ نتيجة لتيارات الحمل الصاعدة أو الهابطة فى الجو غير المستقر بفعل تسخين الشمس لسطح الأرض وتتوقف شدة هذه التيارات ومقدار خطورتها على الملاحه على درجة عدم استقرار الجو وسمك الطبقة الغير مستقرة. وتكون التيارات الصاعدة النشطة مصحوبة بتيارات هابطة قويه تصطدم بسطح الأرض وتتفرق فى جميع الاتجاهات فتؤدى الى زيادة مفاجئة فى سرعة الرياح مع تغييرات حادة مفاجئة فى اتجاهاتها لفترة زمنية قصيرة (نقلاً عن فاروق كامل عز الدين، جغرافية النقل، ص ٢٢).

٣ – فاروق كامل عز الدين، ميناء القاهرة الجوى، رسالة ماجستير جامعة القاهرة، ١٩٧٠، ص ١٩٥. ص ١٩٥.

لا فائدة منها إذا لم يسلكها الانسان ويستخدمها ومعالم السطح لا أثر لها إذا لم يتعامل معها الانسان فى عملية شق الطرق وتمهيدها.

وفيما يلى دراسة أهم العوامل البشرية التى تؤثر على امتداد الشبكة النقلية فى قطاع غزة :

أولا : السـكان :

يعتبر أهم المقومات البشرية المؤثرة على الطرق وعلى وسائل النقل المختلفة فالطريق وجد بوجود الانسان ولخدمته ولتلبية حاجاته ومتطلباته كى يتحرك هنا وهناك [١] والسكان فى قطاع غزة فى نمو مستمر وكلما زاد عدد السكان زادت حاجتهم للطرق نوعاً وكماً وكلما زاد حجم السكات فى منطقة ما ازدادت كثافة شبكة الطرق فيها وكلما ازداد قدوم اعداد غفيرة من السكان المناطق الأخرى الى حيث يظهر تجمع السكان والانشطة الاقتصادية المختلفة [٢] وهذا القول يبدو واضحاً فى عواصم الاقاليم مثل القاهرة بجمهورية مصر العربية وعمان فى الملكة الأردنية ومدينة غزة فى قطاع غزة بفلسطين.

وحيث نمت وتضخمت المدينة سكانيا وذلك بفعل الفرص المتاحة أمام السكان- بدافع عامل الجذب هذا تطلب زيادة حجم الحركة النقلية على الطرق وزيادة وسائل النقل.

والآن يطرح أمامنا سؤال :

* أيهما أسبق فى الانتشار أولاً إمتداد السكان وتوزيعهم أم الطرق والمواصلات ؟

ولا يمكن تعميم اجابة على هذا السؤال فكل منطقة لها وضع خاص بها ولكن من المؤكد أن المناطق التى يتجمع فيها السكان تعتبر نقاط جذب لوسائل النقل المختلفة لخدمة السكان وحركتهم. ولطالما وجدت الطرق لخدمة الانسان فإن ما نلحظه هو ازدياد كثافة الشبكة النقلية بازدياد كثافة السكان وكلما زادت كثافة السكان والمراكز

---

١ – محمد عبد اللطيف الحسينى، المواصلات ومراكز العمران فى السودان رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة القاهرة، ١٩٧٥، ص ٣٥.

٢ – محمد عبد الرحمن الشرنوبى، جغرافية السكان، مرجع سابق، ص ١٧٠.

العمرانية ازداد التفاعل بينها وازدادت الجاذبية بينهما وزاد الطلب على وسائل النقل المختلفة (١) لتلبية حاجة الوظائف من مراكز تجمع السكان ولخدمة الأرض والأنشطة الاقتصادية الأخرى كما تعمل شبكة الطرق على خلق مراكز عمرانية جديدة لم تكن موجودة أصلاً وبالتالى تؤدى شبكة الطرق الى تحريك عملية الاتصال ما بين السكان لهذا نجد أن نظم شبكة خطوط النقل تتركز فى وسط القطاع وتنتشر الخطوط الثانوية والترابية فى القرى الزراعية ومخيمات اللاجئين هذا بالاضافة الى الطرق الرئيسية التى تربط بين شمال القطاع وجنوبه والمتصلة بالعالم الخارجى سواء جنوبا فى جمهورية مصر العربية أو شمالاً فى اسرائيل وعن طريق البحر بالعالم الخارجى اذن هناك ارتباط وثيق بين حجم السكان والنشاط الاقتصادى وتوافر وسائل النقل والنشاط التجارى (١)

ثانيا : العوامل الاقتصادية :

يعتمد التخصص فى الانتاج الزراعى والصناعى على امتداد شبكة الطرق وعلى وسائل النقل المستخدمة (٣) وتساعد الطرق الجيدة على وصول المنتجات سريعة التلف الى المستهلك ومراكز التسويق خاصة الخضروات والفواكه ومنتجات الالبان- وتعمل وسائل النقل على تحديد النشاط الاقتصادى وتتحدد به.

ومهمة وسائل النقل العمل على ربط أماكن الانتاج بالأسواق الداخلية والخارجية وينطبق ذلك على المناطق الزراعية فى قطاع غزة فى الشمال والجنوب حيث يتم انتاج الخضروات المبكرة ويتم نقلها بالسيارات الى مراكز التوزيع فى مدن القطاع مثل غزة وخانيونس ورفح أو تصديرها للخارج عبر منافذ التصدير الى اسرائيل أو الدول الأوروبية أو العربية. فالحاجة الى سرعة نقل هذه المنتجات الزراعية تتطلب شق وتحسين الطرق التى تربط هذه المنطقة بتلك ويقصد بها طريق بيت لاهيا غزة- ورفح وقراها وخانيونس وقراها ودير البلح وقراها. فكان لا بد من الاهتمام بالطرق

1- John Alexander and Lay Gibson, Economic Geography second edition prentice Hall Int. London, 1979, p. 340.

٢ - محمد خميس الزوكه، جغرافية النقل، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨، ص ٤٦.

٣ - محمد محمود ابراهيم الديب، الجغرافيا الاقتصادية، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٨، القاهرة، ص ص ٣٢،٣٣.

المؤدية الى تلك المناطق بعضها ببعض لتسهيل عملية النقل والشحن.

هذا بالاضافة الى أن توفر وسائل النقل المناسبة من العوامل التى يحسب لها حساب عند اقامة واختيار مكان للصناعة بل ربما يكون تحديد مكان قيامها مرتبط أوثق ارتباط لوجود نوع معين من وسائل النقل [١]

والنقل الاقتصادى هو الذى يحقق المنفعة الاقتصادية أو المنفعة المكانية وهذه تتحقق بنقل الأفراد والبضائع لمقاصدها باعتبار أن نقل البضائع من مكان انتاجها لمكان استهلاكها وبيعها يعتبر تغيير فى قيمتها ويحقق المنفعة المكانية. بينما هناك نقل غير اقتصادى وهذا يتمثل فى نقل الأفراد للرحلات السياحية أو رحلات الاستجمام والترفيه وغير ذلك. ومن هنا نستنتج أن النقل يعتبر جزء متمم لعمليتى الانتاج والتوزيع والبعض يعتبر عملية النقل عملية انتاجية بحد ذاتها.

وبما أننا بصدد الحديث عن العوامل الاقتصادية يجب الا نغفل الدور الهام لعنصر النقل فى العلاقات الداخلية للاقليم أو الدولة ومدى استعدادها وقدرتها على استغلال مواردها بصورة اقتصادية مثلى هذا بالاضافة الى الدور الذى يلعبه النقل فى العلاقات الخارجية [٢]

مراكز العمران :

ساعد تطور وسائل النقل وامتداد شبكاته فى قطاع غزة على ظهور مراكزعمرانية جديدة مثل حى الأمل فى خانيونس وتل السلطان فى رفح وحى الشيخ رضوان فى غزة هذا بالاضافة الى مراكز عمرانية جديدة تقوم مثل مدينة العبور فى غزة.

وقد ساعد النقل على انتشار المراكز العمرانية القديمة مثل مدينة غزة ودير البلح وخانيونس وذلك على حساب الأراضى الزراعية المتاخمة لهذه المدن حيث بدأت تنمو الضواحى السكنية مثل ضاحية النصر فى غزة وضاحية المنطار.

---

١ – عبد الفتاح محمد وهيبه، جغرافية العمران، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٣١.

٢ – عبد المجيد عامر، الجغرافيا السياسية الدولية، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، بدون سنة نشر، ص ٢٨٥.

كذلك مشاريع الاسكان الحكومي والخاصة والتي بدأ اعدادها في الازدياد المستمر.

وكلما توفرت وسائل النقل وازداد عددها كان سطح الطريق أفضل. وازداد الاتصال بين المراكز العمرانية وكلما ازدادت حاجة السكان للسفر والتنقل [١] ويبدو العلاقة بين المراكز العمرانية وشبكة الطرق البرية علاقة ارتباطية وكلما تقاربت المراكز العمرانية وازداد عدد سكانها كلما ازداد التفاعل بينها وبمعنى آخر تعمل الطرق على زيادة التفاعل والترابط بين المراكز العمرانية المختلفة وكلما تباعدت المراكز العمرانية عن بعضها البعض كلما قل التفاعل بينهما ويسميها البعض فيما بينها وهذا يدل على أن التفاعل بين مدينة غزة ومدينة خانيونس أقوى بكثير من التفاعل بين غزة وبيت حانون لأن حركة السير في الجنوب أقوى منها من الشمال بسبب كبر المراكز العمرانية والمخيمات.

السياسة الحكومية :

والت السلطة الفلسطينية اهتماماً كبيراً لقطاع النقل وهذا الاهتمام لا يقتصر على فلسطين فحسب بل على كل دول العالم حيث تقوم برسم خطط وأهداف شق الطرق ووسائل النقل اللازمة وتسعى لخلق نوع من التكامل بين مناطق الانتاج ومناطق الاستهلاك ولتحقيق هذه الأهداف سعت السلطة الفلسطينية بمساعدة مؤسسة الانماء الاقتصادى الفلسطيني الأوروبي بكدار Pecdar بوضع خطة شاملة لتحسين البنية التحتية للمناطق الفلسطينية والتي منها تعبيد وشق الطرق المؤدية الى المراكز العمرانية والانتاجية في قطاع غزة لأنها هي شريان الحركة الذي يربط بين هذه المراكز داخل الدولة الواحدة [٢] ويمكن مقارنة هذه الشبكة بصورة الجهاز العصبي في الانسان بامتداده وتفرعاته بخريطة شبكة الطرق البرية [٣]

---

1. Robinson, and C.G., Bamfor, Geography of Transport Mc Donald and Evans plymouth, 1978, p. 281.
2. Yusif A. Sayigh, The determinants of Arab Economic Developmen Croom Helmlonden, 1978, p.48.

٣ – محمد محمد سطيحه، خرائط التوزيعات الجغرافية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧١، ص ٢٢١.

أنواع الطرق فى قطاع غزة

لقد عانت مدينة غزة وقطاعها من تأخر النقل ووسائطه وطرقه خلال السنوات الأولى من الكارثة وتحملت العديد من الخسائر نتيجة لذلك [١]

وتتميز الطرق الموجودة فى قطاع غزة بامتدادها الطولى وخاصة الطرق الرئيسية وهذا ناتج عن طبيعة شكل القطاع حيث يمتاز بامتداده الطولى والبالغ نحو ٤٥ كم كما أن أقصى عرض له لا يتجاوز ١٢ كم ومتوسط عرضه ٧ كم. وهذا يبين لنا سبب اتخاذ شبكة الطرق الرئيسية فى قطاع غزة الشكل الطولى حيث تربط الجنوب بمصر العربية وفى الشمال اسرائيل.

ويبلغ أطوال الطرق البرية فى قطاع غزة حوالى ٤٢٧,٦ كم طولى من غير السكك الحديدية حيث عطل الخط الحديدى الذى كان يربط قطاع غزة بجمهورية مصر العربية قبل عام ١٩٦٧م. أى عقب احتلال إسرائيل لقطاع غزة.

وتشكل الطرق الترابية نسبة تفوق الطرق المرصوفة أى نحو ٥٦٪ من مجموع أطوال الطرق فى القطاع ويرجع ذلك الى الاهمال وعدم الاهتمام فى شبكة الطرق البرية فى قطاع غزة فى السنوات الماضية أما الطرق المرصوفة فحوالى ٤٤٪ من جملة الطرق وهذا يتطلب مزيد من العناية بها لأنها من الأمور التى تهتم بها الدول المتحضرة فى العالم [٢]

أولا : الطرق الترابية :

تتوزع الطرق الترابية على جميع مناطق قطاع غزة وتبلغ جملتها حوالى ٢٣٩,٢ كم طولى نحو ٥٦٪ من مجموع الطرق البرية ويرجع تفوق الطرق الترابية بهذه النسبة الى :

١ – عدم العناية بشبكة الطرق بسبب سياسة الاحتلال الاسرائيلى.

---

١ – محمد على خلوصى، التنمية الاقتصادية فى قطاع غزة، ٤٨-١٩٦٢، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٢٧٨.

٢ – محمد البديوى فؤاد، النقل بالطرق، لجنة التخطيط القومى، رئاسة الجمهورية، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٦.

٢ – ارتباطها بالنشاط الزراعى حيث تنتشر معظمها فى المناطق التى يغلب عليها النشاط الزراعى مثل قرى بيت لاهيا والزوايدة ورفح.

والجدول (٤٠) يوضح التوزيع الجغرافى للطرق الترابية والمرصوفة على مناطق قطاع غزة.

ومن تحليل الجدول يمكن تصنيف مناطق القطاع الى ثلاث مجموعات رئيسية حسب نسبة الطرق وهى :

المجموعة الأولى :

وتضم المناطق التى ترتفع نسبة الطرق الترابية بها الى ٧٠٪ من جملة الطرق وهى المناطق التى يغلب عليها النمط الريفى مثل النصيرات ٧٥,٤٪ من مجموع الطرق بها ثم عبسان الصغيرة ٧٥,٢٪ ثم خزاعة ٧٣,٦٪ وعبسان الكبيرة ٧٣٪ وبنى سهيلا ٧٥,٢٪ والمغازى ٧١٪ وبيت لاهيا ٧٠,٨٪ من مجموع الطرق بها.

المجموعة الثانية :

وهى المناطق التى تراوحت نسبة الطرق الترابية بها ما بين ٦٠–٧٠٪ وتضم المناطق التى يغلب عليها النمط الريفى مثل بيت حانون ٦٨,٤٪ ثم معسكر البريج ٦٣,٤٪ ورفح ٦٢٪ من شبكة الطرق.

المجموعة الثالثة :

وهى التى تقل نسبة الطرق الترابية عن ٦٠٪ من جملة أطوال الطرق البرية وتضم هذه المجموعة مراكز حضرية ومدينة مثل جباليا ٥٤٪ ودير البلح ٥٧,٢٪ وخانيونس ٥٦,٢٪ وغزة ١٨,٤٪.

ويتضح مما سبق أن مدينة غزة تمثل المركز الحضرى فى قطاع غزة وهى بمثابة عاصمة الاقليم لهذا يقل فيها نسبة الطرق الترابية إذا ما قورنت بالمراكز الحضرية الأخرى فى القطاع.

جدول رقم (٤٠)

التوزيع الجغرافى للطرق فى قطاع غزة

١٩٩٠

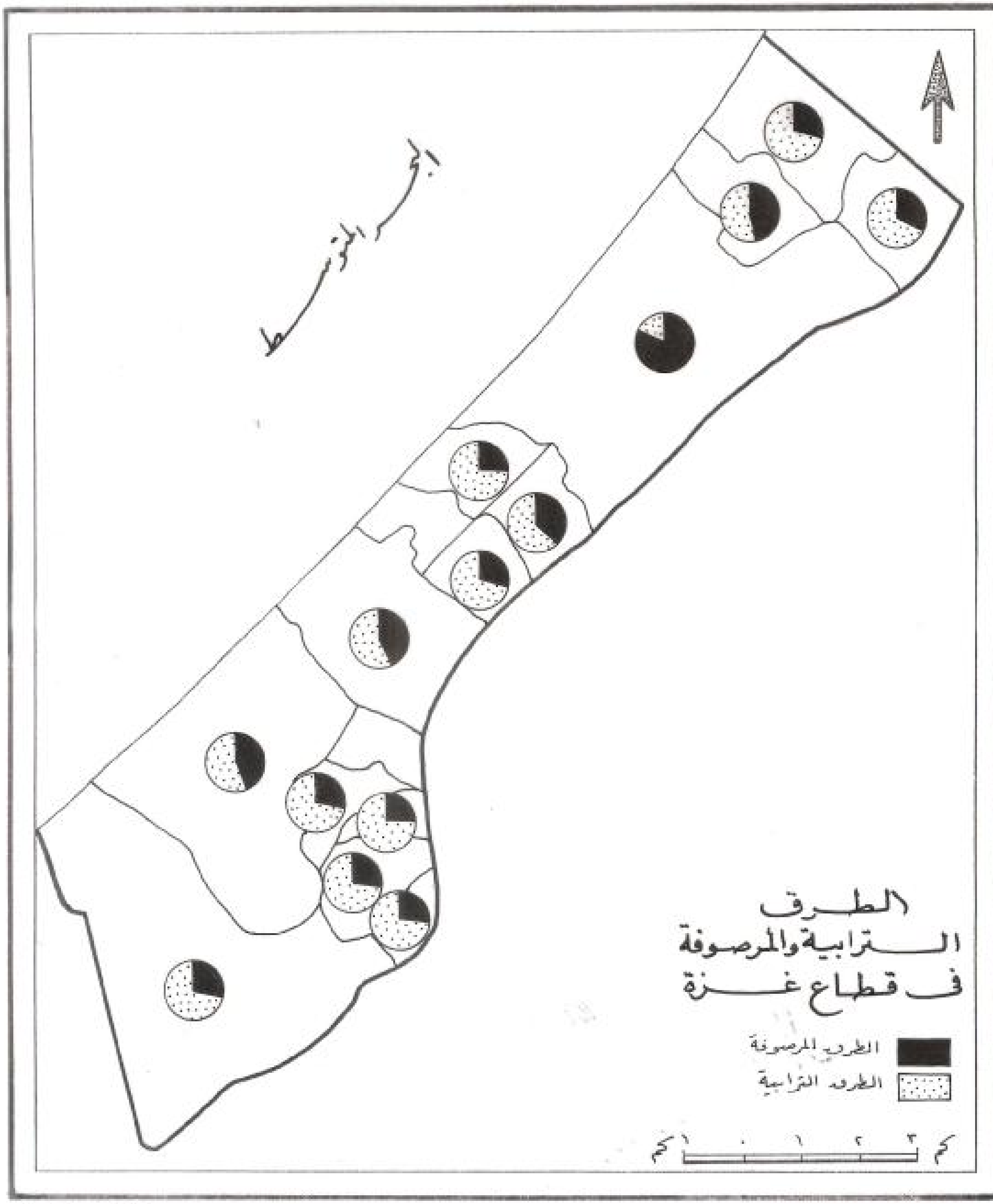
الطـــرق / المنطقـــة	كم الطرق كم طولى	الترابية % من جملة الطرق	الطرق المرصوفة		المجمـــوع		السنبة الى القطاع %
بيـــت حـــانون	١٣	٦٨,٤	٦	٣١,٦	١٠٠	١٩	٤,٥
بيـــت لاهيـــا	١٨,٤	٧٠,٨٠	٧,٦	٢٩,٢	١٠٠	٢٦	٦,١
جباليـــا	١٧,١	٥٤	١٤,٦	٤٦	١٠٠	٣١,٧	٧,٤
غـــزة	١٤,٢	١٨,٤	٦٢,٨	٨١,٦	١٠٠	٧٧	١٨
النصـــرات	١٩,٦	٧٥,٤	٦,٤	٢٤,٦	١٠٠	٢٦	٦,١
البـــريج	٩	٦٣,٤	٥,٢	٣٦,٦	١٠٠	١٤,٢	٣,٣
المغـــازى	٧,٦	٧١	٣,١	٢٩	١٠٠	١٠,٧	٢,٥
ديـــر البلـــح	٢٠,٦	٥٧,٢	١٥,٤	٤٢,٨	١٠٠	٣٦	٨,٤
خـــانيونس	٣٤,٦	٥٦,٢	٢٧	٤٣,٨	١٠٠	٦١,٦	١٤,٤
بنـــى ســـهيلا	١١	٧٢	٤,٣	٢٨	١٠٠	١٥,٣	٣,٦
عبســان صغيـــرة	١٠	٧٥,٢	٣,٣	٢٤,٨	١٠٠	١٣,٣	٣,١
عبســان كبيـــرة	١٦,٨	٧٣	٦,٢	٢٧	١٠٠	٢٣	٥,٤
خزاعـــة	٨,٩	٧٣,٦	٣,٢	٢٦,٤	١٠٠	١٢,١	٢,٨
رفـــح	٣٨,٤	٦٢,٢	٢٣,٣	٢٧,٨	١٠٠	٦١,٧	١٤,٤
جملـــة	٢٣٩,٢	٥٦	١٨٨,٤	٤٤	١٠٠	٤٢,٦	١٠٠

المصـدر : جهاد أبو طويلـة التخطيـط الاقليمـى، ص ٤٢٥.

يتضح من الجدول السابق أن طول الطرق فى قطـاع غزة حوالـى ٤٢٧,٦ كيلـو متر منها ٢٣٩,٢ كيلو متر طولى طرق ترابية والتى يكون أغلبها فـى القـرى الزراعيـة والمعسـكرات و ١٨٨,٤ كيلو مـتر طولـى طـرق مرصوفـة والتـى توجـد فـى المـدن الرئيسية فى القطـاع وهى غزة وخانيونس ودير البلح ورفح.

ثانيا : الطـرق المرصوفـة :

تمتد الطرق المرصوفة فى قطاع غزة من الشمال للجنـوب أو طـرق رئيسـية فـى المدن الرئيسية فى قطـاع غزة ويبلغ مجموع أطوال هذه الطرق حوالـى ١٨٨,٤ كـم نحـو ٤٤٪ من مجموع الطـرق البريـة فـى قطـاع غـزة. شـكل رقـم (٤٢)


البحر المتوسط
الطرق الترابية والمرصوفة في قطاع غزة
الطرق المرصوفة
الطرق الترابية
كم ٣ ٢ ١ ٠ ١ كم

شكل (٤٢)

ومن تحليل الجدول السابق أن الطرق المرصوفة تتباين من منطقة الى أخرى على حسب أهميتها بالنسبة للمنطقة المحيطة بها. وعلى هذا يمكن تقسيم المناطق فى قطاع غزة الى ثلاث فئات حسب نسبة الطرق المرصوفة بها وهى :

أولا : الفئة الأولى :

وهى المناطق التى ارتفعت نسبة الطرق المرصوفة بها عن ٤٠٪ من مجموع أطوال الطرق البرية بها وهى المراكز الحضرية مثل دير البلح ٤٢,٨٪ خانيونس ٤٣,٨٪ جباليا ٤٦٪ وغزة ٨١,٦٪.

ثانيا : الفئة الثانية :

وتتكون من المناطق التى تبلغ نسبتها بين ٣٠-٤٠٪ وتضم بيت حانون ٣١,٦٪ والبريج ٣٦,٦٪.

ثالثا : الفئة الثالثة :

وتشكل المناطق التى تنخفض فيها نسبة الطرق المرصوفة عن ٣٠٪ وتتمثل فى المناطق الريفية القروية والتى تعتبر الزراعه الحرفة السائدة بها وهى مرتبة تصاعديا النصريات ٢٤,٦٪ عبسان الصغيرة ٢٤,٨٪ خزاعة ٢٦,٤٪ عبسان الكبيرة ٢٧٪ ورفح ٢٧,٨٪ وبنى سهيلا ٢٨٪ والمغازى ٢٩٪ وبيت لاهيا ٢٩,٢٪.

ويتضح مما سبق أن الطرق المرصوفة تتباين من منطقة الى أخرى ويرجع ذلك الى :

١ - قلة المناطق الزراعية.

٢ - كثافة المراكز العمرانية.

٣- بروز الورش أو الصناعات التى تخدم السوق.

أنماط الطـرق المرصــوفة في قطاع غزة

يمكن تحديد نمطين من الطـرق المرصوفـة [١]

النمـط الأول :

يتمثـل فـي الطـــرق الطوليــة أو الســريعة وهـــي ذات اتجــاهين ولا يوجــد عليهــا تقاطعـات الا عند مداخل ومخـارج المـدن والقـرى الواقعـة عليهـا وتمتـد هـذه الطـرق مـن الشمال للجنوب ويبلـغ طولها ١٠٤,٤ كم طولـى أى مـا يعـادل ٥٥,٤٪ مـن شـبكة الطـرق المرصوفـة فـى القطـاع وهنـاك ثـلاث طـرق رئيسـية تختـرق القطـاع مـن الشـمال للجنـوب هـى :

١ - الطريـق الغربــي :

يمتد من الشمال بمحـاذاة السـاحل حيث يبدأ من مفرق ايرز ومتجها نحـو الجنـوب حتـى مدينـة رفـح ويبلـغ طولـه حوالـى ٤١,٨ كم أى نحـو ٤٠٪ مـن شـبكة الطـرق الطوليـة ويصـل عرضـه ٧ أمتـار. وهـو يـأخذ الشـكل الطولـى المسـتقيم مـع بعـض التموجـات الموجـودة عليـه فـى بعض الأماكن ومـن خـلال رصـد كثافـة الحركـة علـى هـذا الخـط تبلـغ حوالـى ٢٥٤ واسطة نقل فـى السـاعة.

٢ - الطريـق الرئيسـى الأوسـط :

يمتد هذا الطريـق بشكل طولـى يربـط أقصـى شمال القطــاع بـأقصى جنوبـه ويعتـبر العمـود الفقـرى لشبكة الطـرق المرصوفــه حيـث يمـر ببعـض المـدن والقـرى والتـى أهمهـا بيت حـانون وجباليـا وغـزة وديـر البلـح وخـانيونس ثـم أخـيراً رفـح ويبلـغ طولـه حوالـى ٤٧,٥ كم طولى حوالـى ٤٥,٥٪ من شبكة الطرق المرصوفة ومـن خـلال رصـد الحركـة علـى هذا الطريـق تبين أن كثافـة الحركـة تبلـغ حوالـى ٢,٧٦٥ واسطة نقل فـى السـاعة. [٢]

٣ - الطريـق الشـرقى :

يمتد هـذا الطريـق مـن مفـرق بيت لاهيـا جباليا حتى مفـرق البوليـس الحربـى حيـث

---

١ - جهاد أبو طويلة، التخطيط الاقليمى، مرجع سابق، ص ٤٣٣.

٢ - من واقع الدراسة الميدانية.

يلتقى بالطريق الرئيسي ويبلغ طول هذا الطريق نحو ١٥،٢ كم ومن خلال رصد كثافة الحركة على هذا الطريق أمكن رصد نحو ٢٤٥ وسيلة نقل فى الساعة. (١)

النمط الثانى :

فيتمثل فى الطرق العرضية التى تخترق القطاع من الشرق الى الغرب والعكس حيث تتعامد مع الطرق الرئيسية الثلاث السابق الذكر الأمر الذى جعل شبكة الطرق تتخذ الشكل الرباعي هذا أثر بدوره على النمط العمرانى فى القطاع حيث يمتد بمحاذاة الطرق. وهذا النظام ينجم عنه صعوبة فى انسياب الحركة المرورية خصوصاً عند المفارق الرئيسية.

هذا بالإضافة إلى أن هذا النظام يعمل على ضيق مجال الرؤية عند مفترق الطرق نتيجة لتأثير أشعة الشمس (٢) هذا بالاضافة الى أن الشكل المربع لا يحقق أكبر قدر من المساواة فى الحركة بين المركز والاطراف لأن الأمر يتطلب أخذ أكثر من مواصلة (٣)

جدول رقم (٤١)

يوضح حركة المرور عند المفارق الرئيسية فى قطاع غزة.

المفرق	بيت لاهيا	الشجاعية	النصرات	دير البلح	خانيونس	بلى سهيلا	رفح	المعدل العام
مركبة الساعة	٩٢٠	٢٤٥٠	٤٩٥	٤٥٠	٥٩٥	٣٩٠	٤٠٠	٨١٤
٪ من حركة المرور	١٦٪	٤٣٪	٨،٦٪	٧،٨٪	١٠٪	٦٪	٧٪	١٠٠٪

دراسة ميدانية :

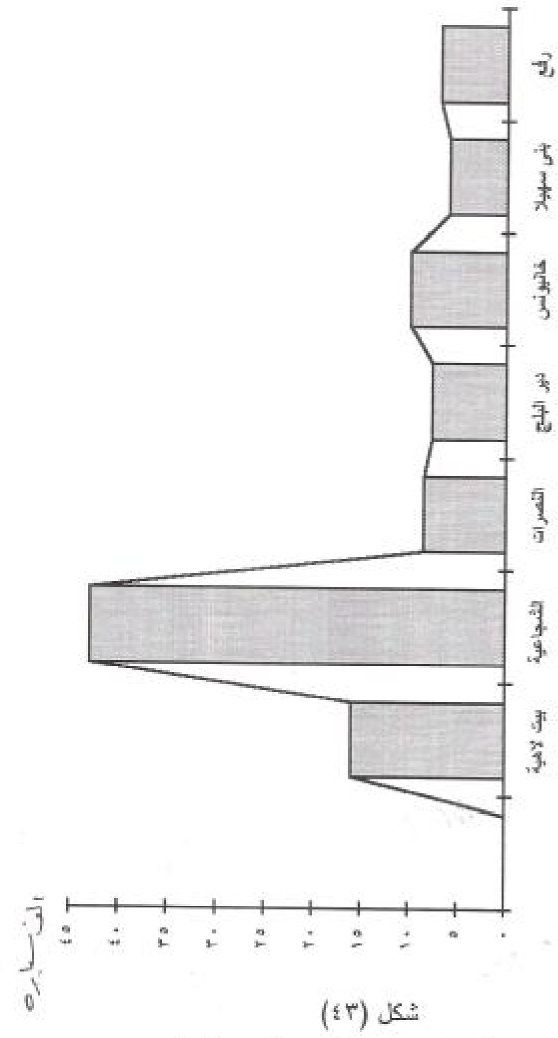
ويتضح من الجدول أن مفترق الشجاعية هو أهم المفارق فى قطاع غزة شكل (٤٣) حيث بلغت نسبته ٤٣٪ ثم مفترق بيت لاهيا ١٦٪ وخانيونس ١٠٪.

---

١ – دراسة ميدانية.

٢ – محمد خميس الزوكة، التخطيط الاقليمى، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٨٠، ص ١٩٠.

٣ – جمال حمدان، جغرافية المدن، عالم الكتب، القاهرة، بدون سنة نشر، ص ٢٠١.



شكل (٤٣)

يوضح حركة المرور عند المفارق الرئيسية للطرق

وتتمثل الطرق العرضية فـى :

١ - طريق غزة بئر السبع ويبلغ طوله ٧ كم.

٢ - طريق دير البلح بئر السبع ويبلغ طوله ٦ كم.

٣ - طريق خانيونس بنى سهيلا- عبسان الكبيرى- خزاعة ويبلغ طولـه ١٢,٥ كـم.

كثافة الطرق المرصوفة

تُعد كثافة الطرق بوجه عام والطرق المرصوفة بوجه خاص مقياساً لمقدار كفاءة الطرق بأنواعها فى قطاع غزة ومستوى خدمتها لأوجه النشاط الاقتصادى وفى ربط مراكز الانتاج بمراكز الاستهلاك والتسويق فوسائل النقل المناسبة تعتبر من العوامل التى يحسب لها حساب عند اقامة واختيار مكان الصناعة [١] ومن بيانات جدول (٤٠) تبين أن الطرق المرصوفة تصل الى ٠,٥٢ كم طولى كم٢ بمعنى أن كل كيلو متر مربع من مساحة القطاع يخدمه ٥٢٠ متر طولى إلا أن هذا المعدل يتباين من منطقة الى أخرى ويمكن تقسيمها الى :

المجموعة الأولى :

هى التى يزيد فيها المعدل عن ٦٠٠ متر طولى ويتمثل ذلك فى مدينة غزة ٠,٩٤ ودير البلح ٠,٧١ ومدينة خانيونس ٠,٦٢ والنصيريات ٠,٦٣.

المجموعة الثانية :

ويتراوح فيها المعدل عن ٠,٤ - ٠,٦ كيلو متر طولى كم٢ ويتمثل فى قرية خزاعة ٠,٥٨ ومعسكر المغازى ٠,٥٥ وجباليا ٠,٥٤ وعبسان الكبيرة ٠,٤٤ وبيت حانون وبنى سهيلا والبريج ٠,٤١ لكل منهما .

المجموعة الثالثة :

والتى ينخفض فيها المعدل عن ٠,٤ كم طولى كم٢ وهى أقل من المتوسط العام وتضم بيت لاهيا وعبسان الصغيرة. بالاضافة الى مدينة رفح حيث يخدم الكيلو متر المربع بها ٣٠٠ متر طولى.

---

١ - عبد الفتاح محمد وهيبة، جغرافية الانسان، دار النهضة العربية، ١٩٨٠، ص ٤٣٦.

وسائل النقل

لا شك ان عدد وسائط النقل ستزداد مستقبلاً نتيجة لازدياد عدد السكان وزيادة عدد العائدين وارتفاع مستوى الدخل نتيجة للوضع الاقتصادى الأفضل وزيادة النشاط التجارى لذا يفترض أن يرتفع معدل امتلاك المركبات الى حوالى ٨٤ مركبة لكل ألف شخص عام ١٩٩٧م والى ٩٧ مركبة لكل ألف شخص عام ٢٠٠٠ م [١] شكل (٤٤)

جدول (٤٢)

يوضح لنا تطور عدد وسائل النقل وعدد السائقين

(١٩٩١-١٩٩٥)

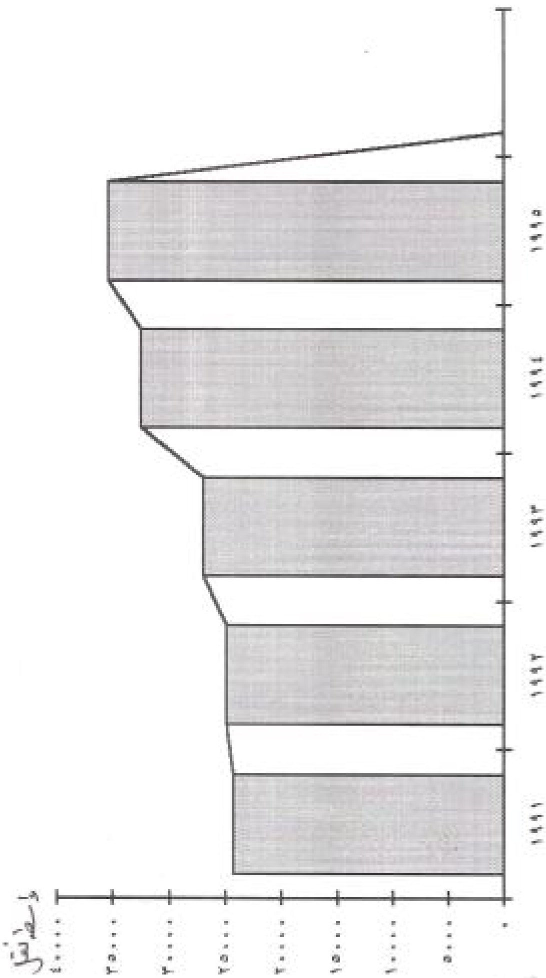
السنة	سائقون	شحن تجارى	خصوصى	أجرة	دراجات	أتوبيسات	جرارات	وسائل أخرى	المجموع
١٩٩١	٥٦٦٣٤	٣٨٠٥	١٨٥٧٨	٧٧١	٦٣	٨٩	٨١٧	١٦٩	٢٤٢٩٠
١٩٩٢	٦٠٧٥٣	٤٢٢٥	١٨٧٥٦	٧٢٢	٥٨	٩٢	٨٥٣	١٣٦	٢٤٨٩٢
١٩٩٣	٦٦١٢٢	٤٥١٨	٢٠٤٣٤	٧٧٢	٧٠	١٢١	٨٨٧	١٤٥	٢٦٩٧٤
١٩٩٤	٧٤١٥٨	٥٦٢٦	٢٤٤٠٨	٨٢٢	٨٣	١٥٠	٩١٣	٤٣٢	٣٢٤٦٧
١٩٩٥	٧٦٥٢٦	٥٩٦٢	٢٦٩٧٧	٨٥٥	٩٢	١٥٩	٩٢٧	٤١٣	٣٥٣٨٥

المصدر : وزارة النقل والمواصلات غزة ١٩٩٦.

يتضح من الجدول أن وسائط النقل فى ارتفاع مستمر فبعد أن كانت عام ١٩٩١ ٢٤٢٩٠ وسيلة نقل بلغت عام ١٩٩٥ حوالى ٣٥٣٨٥ أى بزيادة ١١٠٩٥ سيارة فى الفترة ما بين ١٩٩١- ١٩٩٥ بمعدل ٢٢١٩ سنوياً.

---

١ – منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الشئون الاقتصادية والتخطيط، البرنامج العام للانماء والتطوير، مرجع سابق، ص ٩٥٣.



شكل (٤٤)

يوضح تطور وسائل النقل ٩١/١٩٩٥

النقل البحــرى :

سيعتمد على انشاء ميناء بحــرى تجـارى علــى ســاحل غــزة والــذى ســيعمل علــى توفير خدمـات النقل العـابر لبعض الـدول العربيـة التى ليس لهـا منفذ على البحــر المتوسـط اضافـة الـى تسـهيل النشـاط التجـارى الفلســطينى.

ويصعب فــى هــذه المرحلــة تحديـد حجـم حركـة الشـحن التـى سـتمر مـن الميـنـاء بسبب الأوضـاع الغير مستقرة حاليا الا أنـه بامكـان الميـنــاء أن يعمــل علــى معالجــة حمولــة السـفن معالجـة صناعيـة وبالتـالى تقل تكلفـة نقل الخامـة الـى مراكـز التصنيـع فـى الداخــل [١]

النقل الجــوى :

ان انشـاء المطـار فـى قطــاع غــزة سـيعمل علــى توفـير الخدمــة لنقــل الركــاب مــن والـى فلسـطين اضافـة الـى امكانيـة استخدامه كعبـور مـن والـى الـدول الأخــرى.

ويلاحـظ أن تكلفـة النقل تقل كلمـا قلت المسـافة بين مكـان الانتــاج والســوق وخاصــة السلع التـى تطلـب طازجـة كــالخضروات والالبــان [٢]

المشكلات التى تواجه النقل فى قطاع غزة

عند دراسـة النقــل فــى قطـــاع غــزة اتضــح أنــه يعــانى مــن مخلفــات المــاضى مــن خـلال الفـترات السياسـية التـى تعـاقبت عليـه منــذ زمــن بعيــد والتــى أغفلــت أهــم شــئ يهتــم بـالنقل وشبكة الطـرق والتـى تتمثـل فـى :

أولا : غيــاب التخطيــط والتنسـيق :

يعتـبر غيـاب التخطيـط لقطـاع النقـل والمواصـلات أبـرز القضايـا الرئيسـية التــى يعـانى منهـا هذا القطـاع. فمـن هنـا تـبرز أهميـة دراسـة شـبكة النقـل بجميــع صورهــا وذلــك لاعتبـار أن حركـة النقـل هـى الأداء الفعالـه بالنسـبة للتنميـة الاقتصاديـة فـى قطـاع غـزة.

---

١ – د. محمد رياض، جغرافية النقل، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة نشر، ص ٩٠.

2- Jan grierson, Farming foundation, Geog series Editor Richord Kemp Edward Arnold, 1983. p 200

وهنا تبرز أهمية التخطيط الذى يتم على أسس سليمه وعلمية فعاله والتى لا بد لأى مخطط أن يضع الاعتبارات والحقائق الآتية :

١- ان أهمية النقل فى قطاع غزة تنبع من الظروف الطبيعية والبشرية للقطاع، فالقطاع عبارة عن رقعة من الأرض لا تزيد عن ٣٦٥ كم٢- ويحتل موقعاًمتوسطا بين الدول العربية المجاورة وهذا الموقع ساعده على أن يكون ممراً تجارياً وحربياً للدول المجاورة عبر التاريخ.

٢- ان التخطيط لحركة النقل واستخدام الأرض عمليتان مكملتان لبعضهما البعض [١] ولكى تنجح فى استخدام الأرض فى أية جهة من جهات القطاع لا بد من توفير الطرق ووسائل النقل للانسان.

٣- دراسة طبوغرافية القطاع ودراسة احتياجات المراكز السكانية لوسائل النقل المختلفة.

٤- على المخطط أن يضع فى الاعتبار أسعار البترول المرتفعة باستمرار حيث تؤثر على تكلفة النقل على الطرق بجميع أشكالها لذا عند دراسة التخطيط لا بد وأن تتبع الطرق الأقصر والأسهل والأسرع.

كما يواجه قطاع النقل والمواصلات مشكلة عدم وجود نظام ادارى موحد للاشراف على النقل والمواصلات حيث تشرف كل دائرة على مجالها المحدد دونما تنسيق بينها وكذلك فإنه لا يوجد ادارى ينسق بين العاملين فى النقل العام وكذلك فى نقل البضائع.

ثانيا : الارتباطات الخارجية :

يعانى قطاع النقل والمواصلات فى قطاع غزة من عدم وجود أنظمة نقل مختلفة لتتكامل مع نظام النقل البرى الحالى. فنظام النقل والمواصلات الجوى مثلاً هو نظام مهيمن وأساسى لأى دولة يرتبط مع غيرها من الدول ويعمل على نقل المسافرين فى الرحلات ذات المسافات الطويلة بشكل عام. وهذا النظام كان قطاع غزة يفتقر اليه- كذلك النقل البحرى الذى يعتبر نظاماً هاماً لأى بلد له شواطئ بحرية حيث يقدم خدمة

١ – عبد الرازق عباس حسين، جغرافية المدن، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٧٧، ص ١٥٩.

أساسية فى تسهيل عمليات البضائع والمواد الخام. وهذا الوضع يجعل قطاع النقل والمواصلات عاجزاً عن الوفاء بمتطلبات الحركة والربط مع الخارج.

ثالثا : نظام النقل البرى :

من أبرز المشكلات التى تواجه نظام النقل البرى مشكلات السعه فإن بعض الطرق القائمة تعانى من إختناقات مرورية لعدم سعتها لحجوم السير المتزايدة خاصة فى ساعات الذروة كمفترق مدينة غزة الشجاعية مثلاً. وتعتبر سعات الطرق الاقليمية والقروية محدودة بشكل عام لقلة عرضها وان معظم الطرق القروية تتكون من مسار واحد فقط دون وجود اكتاف مناسبة تساعد على رفع سعتها.

وفيما يتعلق بمشكلات المقطع العرضى للطرق فإن معظم الطرق لا يتحقق فيها المواصفات الهندسية المطلوبة حيث أن عرض الطريق الكلى للمسارين لا يتجاوز ٦ أمتار فى العديد من الطرق الاقليمية.

أما عرض اكتاف الطرق القروية فلا يكاد يكون ملموساً فى كثير من الطرق خاصة الطرق الثانوية والقروية. ومن عناصر المقطع العرضى للطريق التى لا تؤخذ بعين الاعتبار هى الميل العرضى على المنحنيات ذات أنصاف الاقطار المحدودة مما يؤثر على الأمان على الطريق.

أما بالنسبة لمشكلات المحاذاة الهندسية الأفقية والرأسماليه للطرق فيمكن الاشارة الى أن الميول الرأسية لعدد من الطرق تتجاوز ما هو مسموح به من المواصفات كما وأن أنصاف الأقطار والعديد من المنحنيات هى أقل مما هو مسموح به فى المواصفات للطرق الرئيسية والثانوية. [١] وهناك عدد كبير من القرى الصغيرة محرومه من الطرق المعبده غير الطريق المؤدية اليها فقط.

ويعانى القطاع الزراعى من صعوبة واضحة فى عمليات النقل من والى الحقول وذلك لقلة الطرق الزراعية التى تربط الحقول بالقرى أو بالطرق المجاورة أما السير داخل المدن فيعانى من مشاكل المرور الحادة والازدحام ومشاكل الأمان والمشاكل البيئية وتنظيم وقوف المركبات فى حركة المشاه. وان ازدياد نسب امتلاك

---

١ - من واقع الدراسة الميدانية.

المركبات وامتلاك رخص السواقة قد أدى الى جعل الطرق الموجودة داخل المدن والتى صممت منذ عشرات السنين غير قادرة على استيعاب هذه الاعداد المتزايدة من السيارات.

رابعا : نظام النقل العام :

لا يوجد اهتمام بتشجيع ودعم المواصلات العامة فى قطاع غزة وعلى عكس ذلك فإن أكثر دول العالم تقوم المؤسسات العامة بتخطيط وإنشاء ودعم برامج النقل العام بإجراءات مختلفة منها تقليل استخدام المركبات الخاصة والحد من الازدحام على الطرق والتقليل من استهلاك الطاقة.

وتعتبر الخدمة متدنية لدى كثير من الحاملات حيث لا توجد لها برامج وجداول سفر واضحة وكذلك لا يوجد بين شركات الحاملات العاملة بالنقل العام أى نوع من التنسيق أو التعاون وهذا عكس الشركات فى الدول الأخرى التى تكون غالباً حكومية أو شبه حكومية لا تعمل على أساس حتى الأرباح المادية بصورة رئيسية لأنها تقدم خدماتها بسعر التكلفة لوجود دعم حكومى لبرامج النقل العام.

خامسا : نظام النقل التجارى :

تعانى عملية نقل البضائع فى قطاع غزة الى الخارج من مشاكل عديدة من أهمها عدم وجود تنسيق بين الناقلين وعدم وجود تعرفة محددة للنقل. ويعود وجود بعض هذه المشكلات الى غياب القوانين التى تحكم عملية نقل البضائع كذلك يندر وجود شاحنات مجهزة بالتجهيزات الحديثة كالثلاجات مثلاً والتى تستخدم لنقل المواد الزراعية واللحوم.

التجـــــارة

أولا : التجـارة الخارجيـة :

ثانيا : التجـارة الداخليـة :

التجارة قطـاع اقتصـادى مرتبـط بقطـاعى الانتـاج الرئيسـيين الزراعـة والصناعـة كمـا أنـه مرتبـط بقطـاع النقل وقد تم التبادل التجـارى منـذ العصـور القديمـة بيـن فلسـطين ومراكز الحضـارات القديمـة كمصر جنوبا والعراق شرقا وسوريا شـمالا والحجـاز واليمـن جنوبـا وكـانت فلسـطين تعد جسـراً صالحـا لمـرور التجـارة إذ كـان الفراعنـة يسـتوردون الأخشـاب مـن الفينقييـن ويصـدرون اليهـا العـاج وريـش النعـام. وفـى العصـور الوسـطى ازدهرت الحركـة التجاريـة فى فلسـطين لأنهـا كـانت واقعـة علـى طريـق التجـارة العالميـة بين الشرق الأقصـى وجنـوب آسيا من جهـة وأوربـا مـن جهـة ثانيـة. وازدهـرت الموانـئ الفلسـطينية علـى البحر المتوسط لازديـاد حركـة التجارة عبرهـا.

وقد اشتغل العرب فى الجاهلية بالتجارة فى رحلتـى الشـتاء لليمـن والصيـف للشـام ويؤكد ذلك أن هاشم بن عبد منـاف جد الرسول عليه السلام مـات ودفـن فـى غـزة أثنـاء رحلتـه التجاريـة.

وفـى العصـور الحديثـة ازدهـرت التجـارة فـى فلسـطين طـوال العهـد العثمـانى وامتدت الـى أوروبـا مـن جهـة والـى الولايـات العثمانيـة مـن جهـة ثانيـة ثـم جـاء الاسـتعمار الأوروبـى للمنطقـة العربيـة لنجد فلسطين نفسـها تحت الانتـداب البريطـانى ومـن بعـده تحـت السـيطرة الاسـرائيلية فـارتبطت التجـارة ببريطانيـا طـوال فـترة الانتـداب مثلمـا ارتبطـت التجـارة فيمـا بعد باسـرائيل [١]

والتجـارة مـن أقـدم العمليـات الاقتصاديـة التـى مارسـها الانسـان حيث كـانت فـى بدايتها بالمقايضـة أى تبـادل سـلعة مملوكـة لفـرد بسـلعة مملوكـة لفـرد غـيره ثـم تطـورت التجـارة بتطـور وسـائل النقل وتطور حاجيات الأفـراد ويظهر هـذا من الكميات الكبـيرة مـن السـلع التـى تتناولهـا التجـارة الدوليـة الحاليـة والتنـوع العظيـم بهـا.

---

١ – حسن عبد القـادر صـالح، التجـارة فـى فلسطين، الموسوعة الفلسطينية، دمشق، ١٩٨٤، ص ٥٠٥.

تتأثر التجارة بمجموعة من العوامل التى أهمها : (١)

١ – التطور الاقتصادى فى الدولة أو الا قليم.
٢ – سهولة المواصلات وتوفرها.
٣ – الاستقرار السياسى فى الدولة.
٤ – مستوى المعيشة للسكان.
٥ – رؤوس الأموال المستثمرة فى الدولة.
٦ – الحماية الجمركية.

إلا أن هذه العوامل قد لا تبدو واضحة فى السابق فى قطاع غزة لأن قطاع التجارة الخارجية لقطاع غزة أصبح منذ عام ١٩٦٧ تابعا للنمو الاقتصادى المرتبط باسرائيل وليس مستقلا كما كان ابان الادارة المصرية التى عملت على ابقاء قطاع غزة كيانا فلسطينيا مستقلا فى كافة النواحى – فقد اعتبرت العلاقات التجارية بين هذا القطاع والخارج تجارة خارجية ونظمت لها تراخيص للاستيراد والتصدير ورقابة جمركية ورسوم بنظم مستقلة تماما عن الدولة التى تولت الادارة ويتفق وظروف القطاع ككيان سياسى فلسطينى مستقل (٢)

ومن هنا نجد أن السلطة الفلسطينية بدلا من أن ترث شبكة أسواق تصديرية واستيرادية متنوعة وحيوية أو مرافق تجارية متكاملة أو سيطرة جمركية واجرائية على قنوات التجارة الخارجية تجدها تواجه فى بداية عهدها اختناقات تسويقية هامة (٣) وبنية تسويقية بدائية ومفتتة وفقدان القدرة على وضع تشريعات وسياسات تجارية. الا أنه يبقى الأمل معقودا على المستقبل بعد انقضاء مرحلة الحكم الذاتى حيث يكون الوضع مهيأ لاعادة ورسم هذا القطاع من الصفر تقريباً.

---

١ – محمد سيد نصر، عز الدين فريد، فؤاد محمد الصقار، أصول الجغرافيا الاقتصادية، مكتبة النهضة العربية، بدون سنة نشر، ص ٢٦.

٢ – محمد على خلوصى، التنمية الاقتصادية فى قطاع غزة، مرجع سابق، ص ٢١٠.

٣ – دراسة ميدانية حيث تحدث تلك الاختناقات فى وقت اغلاق اسرائيل لحدودها مع قطاع غزة.

اتجاهات التجارة الخارجية لقطاع غزة بعد ١٩٦٧م :

منذ عام ١٩٦٧ حصلت انقلابات شامله فى جميع اتجاهات التجارة الخارجية من حيث الأسواق الاستيرادية والتصديرية حيث حلت أسواق جديدة مثل اسرائيل التى عملت على احكام سيطرتها على الأراضى الفلسطينية لضمان أن تكون سوقا مستقرة لتصريف فائض انتاجها من جهة وامدادها باحتياجاتها من جهة أخرى [١] ودول أوروبا الشرقية. ومن هنا نرى أن الاعتماد على الأسواق الاسرائيلية الاستيرادية والتصديرية فيما يخص البضائع الصناعية أكثر مما تتعلق بالواردات والصادرات الزراعية ويعود ذلك أساسا الى عمليات التعاقد الصناعى من الباطن.

ومن الاتجاهات البارزة فى التجارة الخارجية- عبء الزيادة فى العجز فى الميزان التجارى وخاصة العجز المترتب على التجارة مع اسرائيل. والناتج عن انخفاض الصادرات مقابل تزايد حجم الواردات.

وكما كان للاجراءات الأردنية بتحديد كميات الانتاج الزراعى المسموح بادخاله الى الضفة الشرقية وعدم السماح بتصدير المنتجات الصناعية للأردن الا بشروط معينة كلها أدت الى الاتجاه نحو اسرائيل [٢]

الميزان التجارى لقطاع غزة ١٩٨٥- ١٩٩٥م

الجدول (٤٣) يوضح تطور الصادرات والواردات وعجز الميزان التجارى فى قطاع غزة ولعل أول ما يلفت النظر فى أرقام هذا الجدول أن الواردات أكثر من الصادرات خلال الفترة ٨٥/٩٥م. الأمر الذى ترك الميزان التجارة فى حالة عجز مستمر طوال هذه الفترة.

---

١ – صقر محمود جنديه، القيود المفروضة على التنمية الاقتصادية فى اسرائيل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، مصر العربية، سنة ١٩٨٩، ص ٢٣٠.

٢ – فؤاد محمد الصقار، الدولة الفلسطينية، حدودها ومعطياتها وسكانها، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩١، ص ٤٧٠.

جدول (٤٣)

يوضح تطور الصادرات والواردات

(١٩٨٥-١٩٩٥)

مليون دولار

السنة	واردات	صادرات	العجز
١٩٨٥	٢٨١,٤	١٠٦,٠	١٧٥,٤ -
١٩٨٦	٣٧٨,٠	١٣٩,٧	٢٣٨,٣ -
١٩٨٧	٤١٢,١	١٥٧,١	٢٥٥,٠ -
١٩٨٨	..	..	..
١٩٨٩	٢٠٠,٠	٣١,٤	١٦٨,٦ -
١٩٩٠	٢٦٨,٦	٤٧,٦	٢٢١,٠ -
١٩٩١	٣٥٥,٤	٧٠,٧	٢٨٤,٧ -
١٩٩٢	٣٦٥,٩	٧٧,٢	٢٨٨,٧ -
١٩٩٣	٣٥٣,١	٦٢,٦	٢٩٠,٥ -
١٩٩٤	٢٣٠,٣	٦٧,٧	١٦٢,٦ -
١٩٩٥	١٠٣,٢	١٥,٥	٠٨٧,٧ -

CBS SAI 1991.

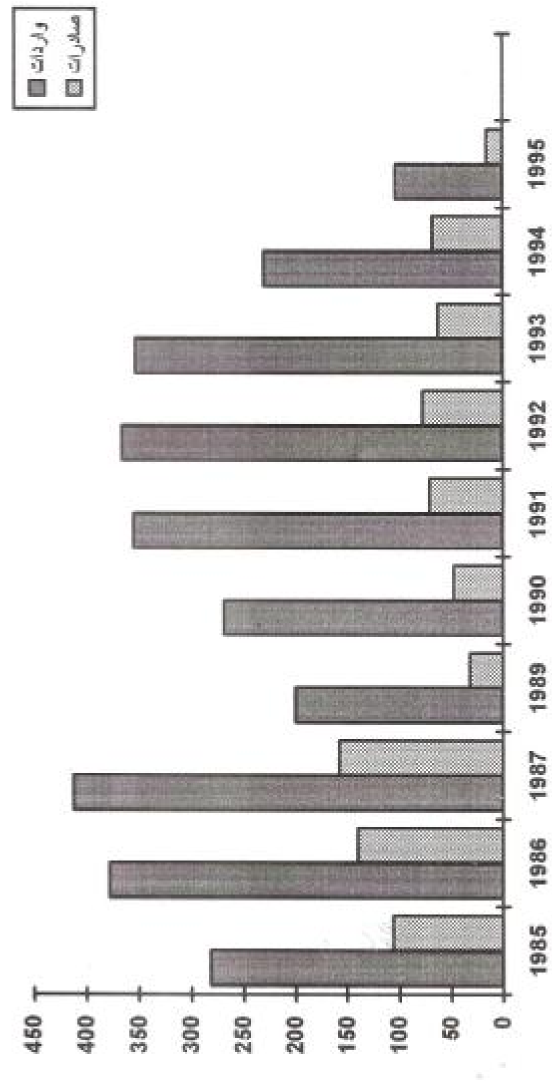
المصدر : من ٨٥- ١٩٩٠

من ٩١- ١٩٩٥- النشرة الاحصائية السنوية لقطاع غزة ١٩٩٥.

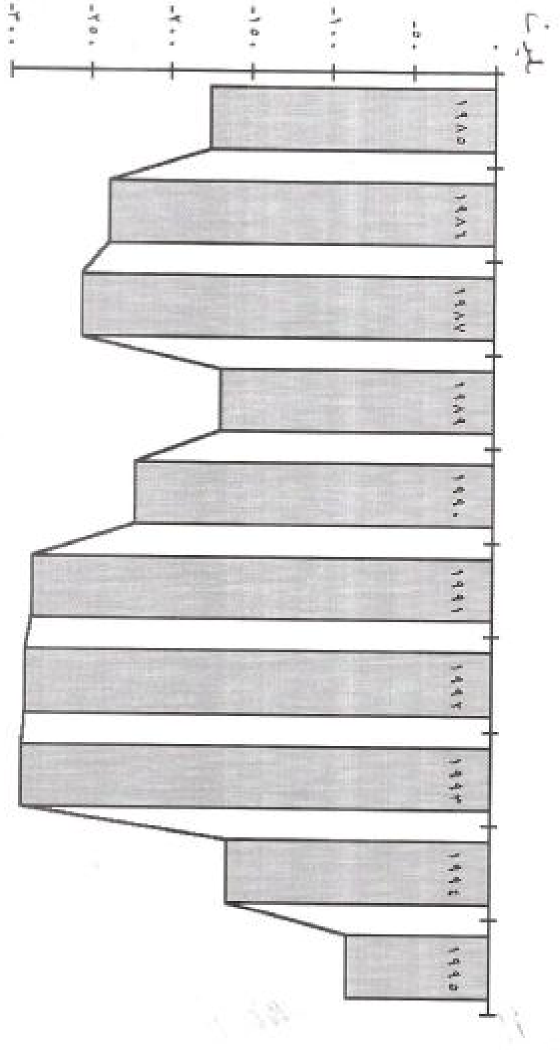
الاشارة تعنى غير متوفرة.

ويتضح من تحليل الجدول السابق أن العجز التجارى لقطاع غزة فى الفترة ٨٥-٩٥م متذبذب بين سنة وأخرى.

ففى سنة ١٩٨٥ بلغ العجز التجارى حوالى ١٧٥,٤ مليون دولار ثم قفز هذا العجز الى ٢٣٨,٣ مليون دولار سنة ١٩٨٦ ويرجع ذلك الى ارتفاع حجم الواردات عن حجم الصادرات والبالغة ٣٧٨، ١٣٩,٧ مليون دولار على التوالى. شكل (٤٥)، شكل (٤٦).



شكل (٤٥)
يوضح تطور الصادرات والواردات



شكل (٤٦)

يوضح تطور العجز في الميزان التجارى

وفـي عـام ١٩٨٩ يهبـط العجـز التجـارى الـــى ١٦٨,٦ مليـــون دولار بســـبب انخفـاض قيمـة الـواردات حيث بلغـت ٢٠٠ مليـون دولار بـدلا مـن ٤١٢,١ مليـون دولار فى السـنة السابقة.

وفـى عـام ١٩٩١ يبلغ العجـز التجـارى نحـو ٢٨٤,٧ مليـون دولار ثـم يرتفـع عـام ١٩٩٣ الـى ٢٩٠,٥ مليـــون دولار.

ولعل السبب يعود إلى سياسة إسرائيل الخاصـة بـالتضيق علـى التجـارة الخارجيـة لقطـاع غـزة ممـا يجعـل جـزءا كبيرا مـن صـادرات القطـاع تتجـه نحـو اسـرائيل (١) وبالاسعار التـى تفرضهـا.

وفـى عـام ١٩٩٤ يهبط العجز التجارى الـى ١٦٢,٦ مليـون دولار ثـم يواصـل فـى الهبوط فيصـل ٨٧,٧ مليـون دولار عـام ١٩٩٥. ويعـود هـذا إلـى أن قطـاع التجـارة بين إسرائيل وقطـاع غزة بدأت تتحكم فيه السلطة الوطنيـة الفلسطينية حيث أقـامت الحواجـز الجمركيـة بيـن اسـرائيل والمنـاطق الفلسـطينية بالاضافـة الـى فتـح معـبرين للتجـارة بيـن اسرائيل وقطـاع غزة وهو معبر كـارنى وسـوفر. هـذا ومـن الطبيعـى أن ينخفض العجـز فـى الميزان التجارى لسيطرة السلطية الوطنيـة علـى الصـادرات والـواردات.

التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية مع قطاع غزة

تلعب اسرائيل دورا كبيرا وهامـا فـى تجـارة قطـاع غـزة منـذ عـام ١٩٦٧م وذلـك بسبب احتلالها للقطـاع- حيث جعلت قطـاع غـزة مضطـرا للتعـامل التجـارى معهـا بشـكل أساسى وفرضت قيودا شديدة مـع الأردن والـدول الأخـرى ومـن هنـا وجدنـا أن العلاقـات التجاريـة بين اسـرائيل وقطـاع غـزة لا يشـبهها الا تلك التـى كـانت سـائدة بيـن المسـتعمرات والدولـة الأم. ومـن هنـا احتكـرت اسـرائيل سـوق الأراضـى المحتلـة مـن خـلال الأوامـر والقوانين العسـكرية الاسـرائيلية. وهـذا جعلـه يفتقـر الـى أى مـيزة تجاريـة وتمثـل أسـواق الأراضـى المحتلة أكبر سوق للصادرات الاسرائيلية بعد الولايـــات المتحـدة (٢)

---

١ – فؤاد محمد الصقار، الدولة الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٤٧٢.

٢ – حسين أبو النمل، الاقتصاد الاسرائيلى، مرجع سابق، ص ٢٩٥.

جدول (٤٤)

يوضح التوزيع الجغرافى لتجارة قطاع غزة مع الخارج

(١٩٨٥-١٩٩٥)　　　　(مليون دولار)

السنة	مع اسرائيل			مع الأردن			مع باقى الدول		
	وارد	صادر	العجز	وارد	صادر	العجز	وارد	صادر	العجز
١٩٨٥	٢٥٨,٥	٨٥,٢	-١٧٣,٣	٠٠	١٦,١	+١٦,١	٢٢,٩	٤,٧	-١٨,٢
١٩٨٦	٣٤٦,٨	١١٨,٧	-٢٢٨,١	٠٠	١٨,٨	+١٨,٨	٣١,٢	٢,٢	-٢٩,٠
١٩٨٧	٣٨٠,٥	١٤٣,٢	-٢٣٧,٣	٠٠	١١,٨	+١١,٨	٣١,٦	٢,١	-٢٩٥
١٩٨٩	١٦٥,٧	٢١١,٨	-١٤٣,٩	٠٠	١٠,٧	+١٠,٧	٣٤,٣	٢,٧	-٣١,٦
١٩٩٠	٢٢٨,٦	٣٥,٢	-١٩٣,٤	٠٠	٦,٩	+٦,٩	٤٠,٠	٤,٧	-٣٥,٣
١٩٩١	٣١٤,١	٨٥,٩	-٢٥٥,٢	٠٠	٧,٧	+٧,٧	٤١,٣	٣,٧	-٣٧,٦
١٩٩٢	٣٢٨,٥	٦٣,٨	-٢٦٤,٧	٠٠	٨,١	+٨,١	٣٧,٤	١,٥	-٣٥,٩
١٩٩٣	٣١١,٥	٤٨,٠	-٢٦٣,٥	٠٠	١١,٩	+١١,٩	٤١,٦	٠,٢	-٤١,٤
١٩٩٤	٢٠٢,٦	٤١,٥	-١٦٢,١	٠٠	١٣,٤	+١٣,٤	٩,٦	٥,٨	-٣,٨
١٩٩٥	٩٣,٦	١٠,٨	-٨٢,٨	٠٠	١٤,٠	+١٤,٠	٥,٩	٠,٨	-٥,١

CBS SAI, 1991.

المصدر من ٨٥- ١٩٩٠

باقى السنوات النشرة الاحصائية السنوية لقطاع غزة ١٩٩٥م.

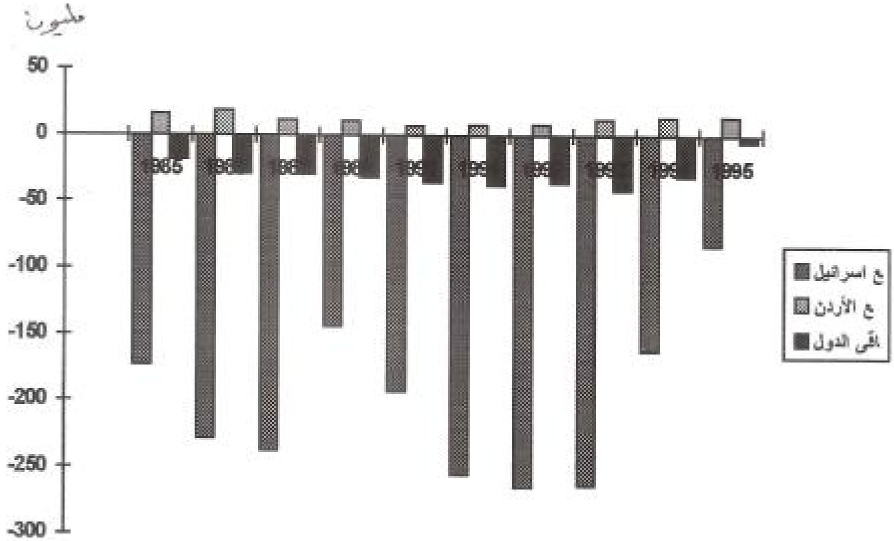
(٠٠) تعنى غير متوفرة.

أولا : التجارة مع اسرائيل :

تشير الأرقام الواردة فى الجدول السابق الى أن الميزان التجارى يفوق كل التوقعات حيث عمدت اسرائيل منذ بداية الاحتلال الى احتكار أسواق قطاع غزة شكل (٤٧) وان تكون هذه الأسواق امتداداً طبيعياً للسوق الاسرائيلى منفذا هاماً لمنتجاته وان عددا من العوامل ساعد اسرائيل على التجارة مع قطاع غزة بشجاعة منها [١]

---

١ - انطوان منصور، اقتصاد الصمود، مرجع سابق، ص ١٢٢.



شكل (٤٧)

العجز التجارى مع اسرائيل والأردن وباقى الدول

١ - حرية دخول المنتجات الاسرائيلية دون رسوم جمركية.
٢ - عدم ارتفاع كلفة النقل والمواصلات لقرب القطاع.
٣ - التعامل بالعملة الاسرائيلية فى عمليات الشراء والبيع.
٤ - الاستفادة من العملات الصعبة من جراء التصدير للخارج.

وكانت تهدف اسرائيل من وراء ذلك عدة أهداف أهمها (١)

١ - تشجيع تصدير الانتاج المحلى الى خارج اسرائيل.
٢ - الحد من منافسة انتاج الأراضى المحتلة.
٣ - تشجيع الاستثمار الاسرائيلى فى الأراضى المحتلة.

ومن هنا نجد أن الميزان التجارى يصل العجز فيه فى عام ١٩٨٥ الى ١٧٣,٣ مليون دولار لصالح اسرائيل. ثم يقفز هذا العجز التجارى ليصل فى عام ١٩٩٢ الى أعلى مستوى حيث وصل الى نحو ٢٦٤,٧ مليون دولار أى نحو ٦٧٪ من إجمالى التجارة مع إسرائيل.

وبعد ذلك بدأ العجز التجارى ينخفض حيث وصل عام ١٩٩٤ الى ١٦٢ مليون دولار ثم واصل انخفاضه ليصل الى ٨٢,٨ مليون دولار سنة ١٩٩٥م وذلك بسبب سياسات الاغلاق المتكررة وسياسة السلطة الوطنية الفلسطينية التى أصبحت تدير قطاع التجارة بشكل ناجح.

والصورة العامة التى يخرج بها القارئ لبيانات الجدول السابق هى أن اسرائيل استطاعت توجيه مسار التجارة الخارجية بينها وبين قطاع غزة وفقا للاتجاهات التى تخدم الاقتصاد الاسرائيلى وتضمن أن يكون الاقتصاد فى قطاع غزة فى حالة تبعية دائمة ووفقا للأهداف الاسرائيلية.

ثانيا : التجارة مع الأردن :

سمحت السلطات الأردنية بعد احتلال قطاع غزة بتصدير منتوجاته الى الأردن

---

١ - مازن صلاح العجلة، التنمية الاقتصادية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق، ص ٢٦٧.

عبر اسرائيل وخاصة الانتاج الزراعي. وكانت تحرص عبر هذه الجسور المفتوحة لمنع حدوث منافسة للانتاج الاسرائيلى المماثل ومن هنا نجدها تقدم التسهيلات لتصدير هذه السلع والتى لها مثيل فى الانتاج الاسرائيلى [١] وتعتبر هذه السياسة ذات ميزة لقطاع غزة حيث عملت على تصدير الفائض فى الانتاج الى الأسواق الأردنية ثم ان اسرائيل استفادت من ذلك التصدير عن طريق جلب الدينار الأردنى كعملة صعبه الى اسرائيل.

ومن تحليل بيانات الجدول نجد أن الأرقام تميل لصالح قطاع غزة حيث يقتصر على الصادرات من قطاع غزة دون الواردات وذلك لأن اسرائيل كانت تحد من الواردات.

وتفيد هذه الأرقام أن الصادرات مع الأردن غير ثابتة متذبذة من عام لآخر ففى عام ١٩٨٥ تصل الصادرات الى ١٦,١ مليون دولار وفى عام ١٩٩٠ تنخفض هذه الصادرات الى ٦,٩ مليون دولار والسبب فى ذلك يعود الى تحكم اسرائيل فى الصادرات الزراعية من قطاع غزة- عن طريق التصاريح اللازمة لعملية التصدير وفى عام ١٩٩٥ ارتفعت الى ١٤ مليون دولار..

التجارة مع باقى الدول :

تأتى واردات قطاع غزة من بقية دول العالم فى المرتبة الثانية بعد اسرائيل حيث ارتفعت قيمتها من ٢٢,٩ مليون دولار عام ٨٥ الى ٤١,٦ مليون دولار عام ٩٣ ثم تدهورت بعد ذلك لتصل الى ٩,٦ مليون دولار سنة ٩٤ ثم ٥,٩ مليون دولار عام ١٩٩٥م.

ويعود ذلك الانخفاض الى زيادة الواردات من اسرائيل وصعوبة الاستيراد عن طريق الجسور ومنع استيراد بعض السلع مباشرة عن طريق الجسور وعدم توفر مثل هذه السلع فى اسرائيل بالنوعية والسعر المتوفر فى الدول الأخرى وخاصة الدول

---

١ - ابراهيم أبو سمرة، هيمنة اسرائيل على تجارة الضفة الغربية وقطاع غزة وسبل مواجهتها،، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٨٣، ص ١٢.

الأوروبيـة [١]

أما عن الصادرات الى بقية دول العالم فالملاحظ أنها في انخفاض مستمر من حيث القيمة فمن ٤,٧ مليون دولار سنة ١٩٨٥ تنخفض إلى ١,٥ مليون دولار سنة ١٩٩٢. وهذا أثر على العجز في ميزان المدفوعات فقد وصل عام ١٩٨٥ الى ١٨,٢ مليون دولار ثم الى ٤١,٤ مليون دولار عام ١٩٩٣ ثم ينخفض فجأة هذا العجز ليصل الى ٣,٨ مليون دولار عام ١٩٩٤ ثم الى ٥,١ مليون دولار عامن ١٩٩٥م.

ومن الجدير بالذكر في هذا المجال أن السوق الأوروبية قررت عام ١٩٨٦ أن قطاع غزة والضفة الغربية منطقة اقتصادية مستقلة وأكدت على ضرورة العمل مع هذه الوحدة الاقتصادية فسمحت للمنتوجات من قطاع غزة من دخول أسواقها بدون رسوم جمركية وقد استطاعت اسرائيل عرقلة هذا القرار مدة طويلة ودخلت في مفاوضات مع دول السوق حول مدى سلطة اسرائيل في هذا المجال [٢]

التركيب السلعي :

يعتمد قطاع غزة على الاستيراد لتوفير احتياجاته من السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية الضرورية لعملية التنمية.

ويصدر السلع التي تفيض عن حاجة السكان من المنتجات المحلية الى الخارج.

والجدول (٤٥) يوضح أهم السلع المستوردة والمصدرة وتوزيعها الجغرافي لعام ١٩٩٥ بالألف الشواكل الجديدة.

---

١ - عاطف علاونه، أهمية السوق الأوروبية المشتركة في تسويق المنتوجات الزراعية للأراضي المحتلة، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ٨١، ١٩٩١، ص ١٥٨.

٢ - المرجع السابق، ص ١٥٩.

جدول رقم (٤٥)

يوضح أهم السلع المستوردة والمصدرة وتوزيعها الجغرافى

١٩٩٤

	التوزيع الجغرافى	المجموع الكلى	مواد بناء	أسمنت	خضروات وفاكهة	حيوانات	أدوات منزلية	أدوات كهربائية	قطع سيارات	أخشاب	مواد غذائية	دقيق	ملابس وأقمشة	أدوات طبية	أخرى	بترول	مياه	كهرباء
الصادرات	المجموع الكلى	٦٤٧٢١	٥١٧٩	–	١٠٩٨١	٢٧١٥	٨١٨٩	٣٨٣٦	٥٧	٧٠٦	٤٣٢١	–	٢٩٩١٧	–	٣٧٨٤	–	–	–
	اسرائيل	٤٠٤٠٨	٢٤٥٨	—	٣٦٨٠	١٩٤	٨٢٧	١٤٥٦	–	١٣٨	٢٧٣	–	٢٩٧٨٢	–	٣٦٢٥	–	–	–
	الضفة	٢١٣٠٥	٢٧٢١	–	٥٢٩٣	٢٥٧٦	٢٣٦٢	٢٣٨٠	٥٧	٥٦٨	٤٠٥٤	–	١٣٥	–	١١٥٩	–	–	–
	الخارج	٣٠٠٨	–	–	٣٠٠٨	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الواردات	المجموع الكلى	٣٨١٥٤٥	٥٦٤٨٨	٤١٨٤١	٢١٠٦٧	١٧١٥٥	٦٧٤٣	١٢٠٢٤	١٠٩٦	٦٨٥١	٩٥٧٢٢	٤٣٩٠	٣٠٦٥٣	٦٢٩٢	٦١٦٢٣	٣٩٤٤٠	١٦٧٥	٣٠٠١٢
	اسرائيل	٣٢٨٣٦١	٤٨٢٠٢	٣٢٣٢٦	١٨٦٥٨	١٦١٧٨	٥٣٥٧	١١٧٦٣	١٠٩٦	٦١٢٥	٥٥١٤٦	٣٨٩٥	٣٠٦٥٣	٤٥٣٣	٤٤٥٢٩	٣٩٤٤٠	١٦٧٥	٣٠٠١٢
	الضفة	٢١٩٣١	٧٩٤٧	–	٢٤٠٩	٥٥٢	٨٩٩	٢٦١	–	٨٨	٧٣٠٥	–	–	١٧٥٩	٣٧١٤	–	–	–
	الخارج	١٠٩١٠	–	٥٧٨٨	–	–	٤٨٧	–	–	–	٣٩٣٦	٤٩٥	–	–	٢٠٣	–	–	–
	مصر	١٧٣٤٠	٣٣٩	٣٧٢٦	–	٤٢٥	–	–	–	٦٣٨	٤٣٣٥	–	–	–	٧٧٧٧	–	–	–

المصدر : دائرة الاحصاء المركزى، فلسطين، غزة ١٩٩٦م.

ويتضح من الجدول أن اسرائيل تستأثر بنصيب الأسد في التعامل مع قطاع غزة فقد سجلت صادرات قطاع غزة الى اسرائيل حوالى ٦٢,٤٪ عام ١٩٩٥م بينما سجلت صادرات قطاع غزة الى الضفة الغربية ٣٣٪ فى نفس العام أما صادرات القطاع الى الخارج فسجلت حوالى ٤,٦٪ لعام ٩٥.

أما الواردات فإستحوذت اسرائيل أيضا على نصيب الأسد حيث سجلت وارداتها لقطاع غزة حوالى ٨٦٪ من مجمل واردات القطاع لعام ١٩٩٥ أما الضفة فسجلت نحو ٦٪ والخارج ٣,٥٪ ومصر ٤,٥٪.

ويدل هذا على مدى تحكم اسرائيل فى التجارة الخارجية لقطاع غزة. حيث لا زالت تتحكم فى الصادرات والواردات لقطاع غزة.

أما إذا ألقينا نظرة على التركيب السلعى لتجارة القطاع الخارجية فإننا نتمكن من التعرف على أنواع كل من السلع المستوردة والمصدرة. لقد ازدادت واردات القطاع من القطن والغزل والصوف والملابس والأقمشة والآلات الميكانيكية ومواد البناء والحديد والأخشاب والزجاج والورق والأسمنت والأدوات والأسمدة والأدوات الزراعية والكهربائية والمنزلية والأدوية والمواد التموينية كالدقيق والسكر والأرز واللبن والشاى والزيوت واللحوم والمواشى الحية، ويعود ذلك إلى عدة أسباب :

١. زيادة عدد السكان المر الذى أدى إلى زيادة الطلب على تلك السلع.
٢. تطور وتنوع الاحتياجات التى يزاد إشباعها من مختلف السلع.
٣. ارتفاع مستوى الدخول.
٤. إنخفاض الانتاج المحلى وعجزه عن تلبية وسد الحاجيات.

أما عن تطور الصادرات من السلع التجارية فيمكن القول أن صادرات الحمضيات ازدادت كميتها وقيمتها النقدية كما ازدادت صادرات القطاع من البذور بعد التوسع فى زراعة الأشجار كذلك البسط و السجاد المحلى والفخار والبراميل المعدنية.

الخيارات السياسية للتجارة الخارجية :

يمكن تحديد ثلاث اتجاهات مختلفة يمكن اتباعها فى وضع الاجراءات والسياسات التجارية فى قطاع غزة وهى :

أولا : الاعتماد على الذات :

يتمحور هذا الخيار حول الاكتفاء الذاتى فى السلع والبضائع المصنعة وهذا يتم خلال احلال الواردات والتركيز على تلبية احتياجات السوق المحلى مع امكانية تصدير الفائض من الغلات الزراعية والصناعية وهذه سياسة ايجابية من حيث عدم الاعتماد على الأسواق الخارجية.

ثانيا : الاشتراك فى منطقة تجارية حرة شرق أوسطية :

كثيراً ما تطرح امكانية اقامة منطقة حرة تشمل دول الشرق الأوسط من خلال التعاون الاقتصادى لدول المنطقة. على قرار الصيغة الأوروبية للوحدة الاقتصادية والقائمة بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج [١] والتى تسمح بحرية التجارة، ولكن هذه الفكرة تحتاج الى وفاق سياسى فى منطقة الشرق الأوسط.

ثالثا : قطاع غزة منطقة تجارية حرة هونج كونج شرق أوسطية :

نظراً لشحة موارد القطاع الطبيعية والكثافة السكانية المرتفعة طرحت فكرة تحويل قطاع غزة الى منطقة تجارة حرة مع ميناء حر وتستطيع المنطقة عندها جذب رأس المال الأجنبى والصناعات المتقدمة تكنولوجيا لتوطينها فى قطاع غزة الذى يتميز بكثافة القوى العامله ومهارات متنوعة للتطوير وبإنخفاض كلفتها على أوجه الخصوص [٢] وهكذا تدخل الى المنطقة الواردات الخاصة بالتصنيع واعادة التصدير دون فرض رسوم جمركية بسبب التوجه الاقتصادى المكثف نحو التصدير وتعوض العائدات من التصدير ما يتم صرفه على واردات من الخارج بحيث لا يتوسع العجز التجارى. بل يصبح من الممكن تحويله الى فائض إذا اقترنت السياسات التجارية الحرة بسياسات تصنيعية متقدمة واستراتيجية مناسبة.

---

١ – فؤاد محمد الصقار، الدولة الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٤٨٧.

٢ – عبد الرحمن حميدة، جغرافية آسيا، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٨، ص ٢٣١.

المشاكل الرئيسية التى تواجه التجارة الخارجية فى قطاع غزة :

تواجه التجارة الخارجية فى قطاع غزة عدة مشكلات رئيسية تحد من تطور ونمو هذا القطاع المهم وأهمها :

أولا : الوضع القانونى لقطاع غزة :

حيث لا يزال قطاع غزة ولا سيما فى مرحلة الحكم الذاتى عاجزاً على اتخاذ القرارات الاقتصادية. ربما أن هذا الوضع القانونى "حكما ذاتيا" حدوده القصوى من الصلاحيات من خلال التحرك التجارى وتطبيق السيطرة الحدودية الفعلية ومن هنا سيكون الوضع القانونى الدولى لقطاع غزة مستقبلاً من خلال الدولة الفلسطينية أو كنفدرالية مع الأردن أثر هام على شكل العلاقات بين الأردن وفلسطين.

ثانيا : الأسواق الخارجية وشروط التبادل التجارى :

وهى شروط يعانى منها قطاع التجارة الخارجية فى قطاع غزة- والتى تتمثل فى الشروط الاسرائيلية المتعلقة بالتجارة والتعامل مع قطاع غزة والأسواق الخارجية (العربية والاسرائيلية والدولية) وهذه الشروط ستتغير بتغير الظروف السياسية والقانونية لقطاع غزة.

ثالثا : المشاكل البنيوية : مؤسسية ادارية :

فإن هذه المؤسسية والتقنية لقطاع التجارة تعانى من العديد من أوجه القصور فى الكفاية والكفاءة التى تحتاج جهوداً حثيثة للاصلاح. بحيث تكون قادرة على التعامل مع الأسواق ومعلومات السوق.

رابعا : افتقار القطاع السياسة الاقتصادية الشاملة :

يفتقر قطاع غزة حتى الآن الى سياسة اقتصادية شاملة ترتكز على ربط واضح وفعال بين السياسات الاقتصادية الانتاجية والاستثمارية والاستهلاكية والمالية من جهة والتجارية (الجمركية والتسويقية) من جهة ثانية فقد كانت الأمور ولا تزال تسير فى كل مجالاته بشكل منفرد ومستقل وينعدم التنسيق بين القطاعات حيث أن مفاتيح السياسة الاقتصادية الداخلية وسياسات التجارة الخارجية كانت دائما فى أيدى اسرائيل الأمر الذى حد من وجود مثل هذه السياسة الاقتصادية الشاملة.

التجارة الداخليـة :

وهى المبادلات التى تتم بيـن فوائـض البيئـات الداخليـة مثـل البيئـة الجنوبيـة فـى رفـح والتـى تشـتهر بـالخضروات البعليـة والبيئـة الشـمالية فـى بيـت لاهيـا والتـى تشـتهر بالفاكهـة حيث تنتقل هـذه الفوائـض بوسائل النقل المختلفـة مـن منـاطق الانتـاج الـى منـاطق التسـويق.

وتلعب مدينـة غـزة مدينـة الاقليم فـى القطـاع وبفضـل تجـارة الجملـة دوراً كبـيراً فـى النشـاط التجـارى فـى القطـاع فهـى تتولـى توفير الاحتياجـات السلعية لجميـع مـدن وضواحـى وقـرى القطـاع.

وتتركز المحـلات التجاريـة فـى مدن القطـاع الرئيسـية غـزة وديـر البلـح وخـانيونس ورفح حـول المسجد الـذى كـان يمثـل النـواه التـى كـانت تقـوم مـن حولـه المدينـة [١] فتتجمـع الأسـواق والخانـات والوكـالات والقيسرية وبذلـك تمثـل مركـزاً هامـاً للنشـاط التجـارى وهـذا مـا ينطبـق علـى القلب التجـارى للخدمـة الرئيسية فـى القطـاع. ففـى مراكـز تلـك المـدن تتجمـع الأسـواق مثـل سـوق المدينـة القديـم وسـوق الخضـار وسـوق الغلـة وسـوق العطـارين والنحاسين والحـرف والـورش الأخـرى والتـى تتسـم بالطـابع اليـدوى [٢]

بـالرغم مـن التطـور الـذى حـدث فـى العصـر الحديـث علـى مـدن القطـاع مـن الامتـداد العمرانـى الا أن مظـاهر الحيـاة القديمـة لا زالـت موجـودة فـى هـذه الأسـواق والتـى تعتبر مـن الآثـار وهـى سـمة مـن سمات المدن الاسلامية القديمـة.

وتنقسم التجـارة الداخليـة الـى قسـمين :

أ - تضم تجـارة الجملـة وتقوم بهـا المدينـة بـدور الوسـيط والتوزيـع لأقاليمهـا كمـا تقـوم بتوفير الاحتياجـات الأساسية للـريف وتـأخذ تجـارة الجملـة فـى المدينـة نمطيـن :

النمط الأول : حكومـى ويتمثـل فـى المـواد التموينيـة المدعومـة التـى تتولـى توزيعهـا علـى

---

١ - عبد المنعم ماجد، تاريخ الحضارة الاسلامية فى العصور الوسطى، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٩٣، ٩٤.

٢ - دراسة ميدانية.

السكان عن طريق تجارة التجزئة وعن طريق المحلات التجارية الرئيسية والتى يكون مركزها القلب التجارى فى المدينة كما تضم المدينة المخازن الرئيسية لهذه المواد التموينية ومن هنا يأتى دور المدينة الهام فى التحكم فى توزيع الحصص المقررة على المناطق السكنية الأخرى.

النمط الثانى : يتمثل فى تجارة الجملة والتى يقوم بها الأهالى من خلال الأسواق المحلية والكبرى والتى تتجمع فيها المنتجات المنتجة محليا والتى تتم بيعها عن طريق الجملة مثل الخضر والفاكهة وغيرها من السلع المحلية ويتم البيع عن طريق المزاد العلنى داخل السوق.

أما القسم الثانى فيأخذ تجارة التجزئة. والتى يقوم بها الأفراد من خلال محلاتهم التجارية وتمتد هذه المحلات فى الشوارع الرئيسية فى المدن مثل شارع عمر المختار فى مدينة غزة وشارع دير البلح فى دير البح وشارع جمال عبد الناصر فى خانيونس وشارع صلاح الدين فى رفح هذا بالاضافة الى انتشار تلك المحلات فى القرى بشكل منفرد.

وهذا بالاضافة الى امتلاك كل مدينة فى قطاع غزة سوقا أسبوعيا خاص بها.

الأسواق الداخلية الأسبوعية للمراكز العمرانية فى قطاع غزة :

يضم قطاع غزة مجموعة من المراكز العمرانية التى تضم أسواقاً أسبوعية تخدم فضلاً عن سكانها سكان الضواحى المجاورة لها وقد أدى هذا الى زيادة الحركة التجارية بها خاصة وأن معظم هذه الضواحى تقع على طرق تربطها بالطريق العام أى أن موقعها اكسبها هذه الصفة من صفات النشاط الاقتصادى. شكل (٤٨)

جدول (٤٦)

يوضح توزيع الأسواق الأسبوعية على نواحي القطاع والمناطق التى تتعامل معها

المركز العمرانى	اليوم الأسبوعي للسوق	النواحى التى تخدمها
غـــزة	الجمعــــــه	غـزة- جباليـا- بيـت لاهيـا- بيـت حـانون
النصــيرات	الاثنيـــــن	النصـيرات- الـبريج- المغـازى- ديـر البلـح
الــبريج	الخميــــس	الـبريج- المغـازى- النصـيرات- ديـر البلـح
المغـــازى	الأحـــــد	المغـازى- الزوايـده- ديـر البلـح- النصـيرات
ديــر البلــح	الثلاثــــاء	ديـر البلـح- المغـازى- الـبريج- الزوايـده
خـــانيونس	الأربعــــاء	خـانيونس- بنـى سـهيلا- عبسـان- رفـح- خزاعـة
رفـــح	الســـبت	رفح- خانيونس- بنى سهيلا-عبسان- خزاعـــة

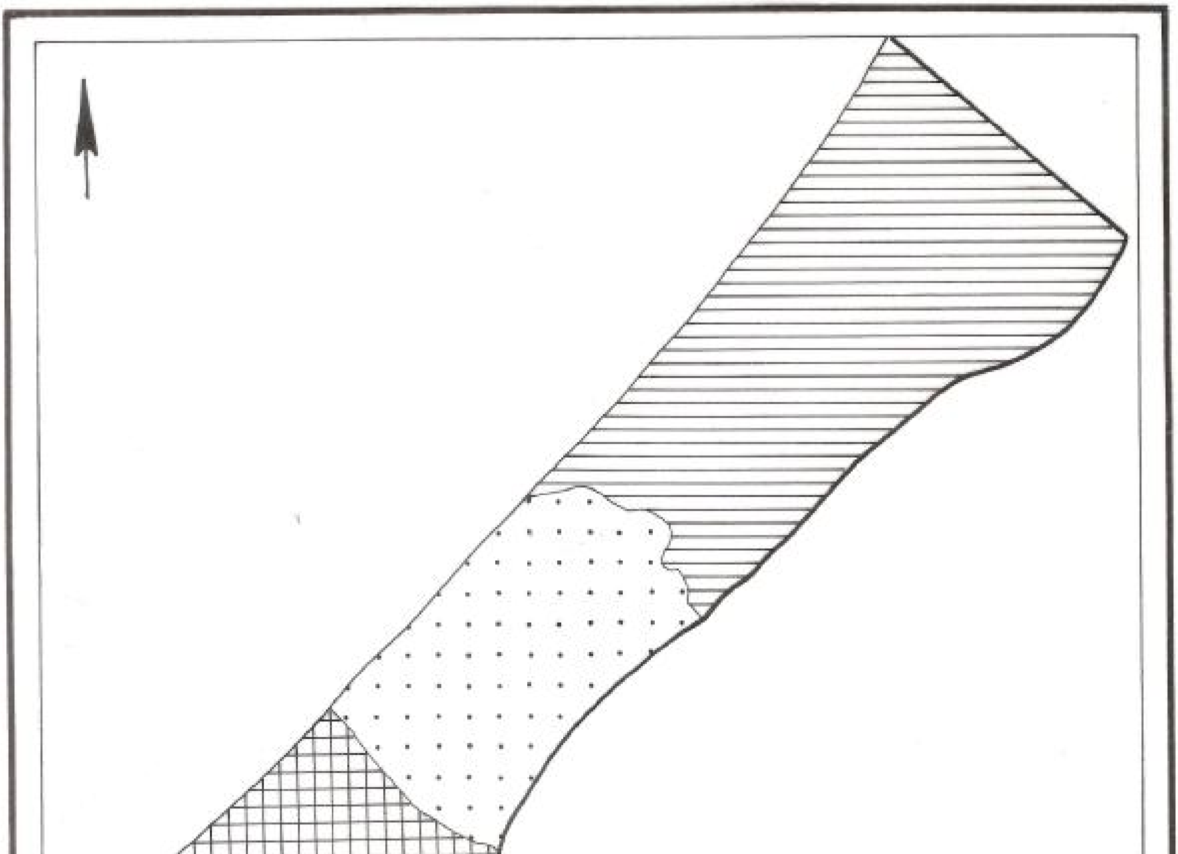
دراسة ميدانيـة.

يتضح من الجدول السابق ما يلـى :

١ - ان هنـاك علاقـات تجاريـة بين المركـز العمرانـى الرئيسـى والقـرى المحيطـة بـه مـن خـلال السـوق الأسبوعي لكل مركـز سـواء كـان مدينـة أو قريـة.

٢ - ان سـوق مدينـة غـزة "الجمعـه" يخـدم قـرى جباليـا وبيـت لاهيـا وبيـت حـانون بالاضافـة الـى سـكان مدينـة غـزة أنفسهم وقـد لاحـظ الباحـث أن سـوق الجمعـه يعتبـر أهـم الأسـواق الأسـبوعية فـى قطـاع غـزة حيـث يفـد اليـه التجـار سـواء بالجملـة أو المفرق مـن جميع أنحـاء القطـاع لعـرض وبيـع المنتجـات الاقتصاديـة والتـى أهمهـا الخضـروات- والفاكهـة- والأقمشـة- والملابـس والأجبـان والمصنوعـات الجلديـة- والحلويـات وغيرهـا هـذا بالاضافـة الـى سـوق الماشـية. وجديـر بـالذكر أن أغلـب المعروضـات هـى مـن انتـاج محلـى.

٣ - هناك علاقة قوية بين المعسكرات الوسطى من خلال الأسواق التى تقام فـى كل معسكر والتى أهمها الاثنين فى النصيرات والخميس فى البريج والأحد فى المغازى والثلاثاء فـى دير البلح. وقد لاحظ الباحث أن قرب المسافة بين هذه المراكز العمرانية حيث لا تتعدى المسافة ٨ كم فقد ساعدت هذه المسافة على التبادل التجارى بينها وأهم هذه البضائع التـى تعرض فى أسواقها هى الخضروات والأقمشة...الخ.



شكل (٤٨)

الأسواق الأسبوعية

ولقلة أهمية هذه الأسواق نجد أن أغلب مرتادى هذه الأسواق هم من سكان تلك المراكز العمرانية .

٤ – توجد علاقة قوية بين سوق الأربعاء فى خانيونس وقرى خانيونس وبنى سهيلا وعبسان وخزاعة والزوايدة ومنطقة رفح بالاضافة الى غزة– وأهم السلع المعروضة فى هذا السوق الخضروات والفاكهة والملابس والأقمشة والمواد الزراعية.

ويعتبر سوق الأربعاء ثانى الأسواق الاسبوعية فى قطاع غزة بعد سوق الجمعه فى غزة حيث يطلق عليه بسوق البرين أى بر قطاع غزة وبر اسرائيل حيث كان يرتاده تجار اسرائيليون قبل الانتفاضة لبيع منتجاتهم– بالاضافة الى سوق الماشية الذى يقام فى نفس اليوم ومن هنا نجد أن معظم سكان القطاع يتعاملون مع سوق الاربعاء. إلا أن الغالبية العظمى من مرتادى السوق تأتى من مدينة خانيونس ورفح وقراهم.

٥ – هناك علاقة بين منطقة رفح والمناطق التى تحيط بها من خلال السوق الأسبوعى يوم السبت الا أن بعد منطقة رفح جعل مرتادى السوق يقتصر على منطقة رفح وعدد قليل من المناطق المحيطة من قرى خانيونس وأهم السلع المعروضة هى الخضروات والأقمشة والملابس والمواد الزراعية.

هذا بالاضافة الى ذلك تستورد المدن الرئيسية فى القطاع من المناطق المجاورة حاجياتها اليومية من الخضار والفاكهة وتقوم بتوزيعها على الظهير، كما تعتمد مساحة الظهر على شخصية وحجم المدينة فكلما كانت المدينة كبيرة كلما كان حجمها وحجم ظهيرها كبير وبالتالى تؤثر على طبيعة المنتجات وكفاية نظام النقل [١]

1. Dicken Nis and Pitts R.G. Introduction to cultural Geography ginn and Company USA, 1970, P. 320.

السياحـــة

الســــياحة

مقدمــــــة :

لعل أول تعريف عُرفت به السياحة كان تعريف الأستاذ هونز بكر، والذى ذهب فيه الى أن السياحة هى مجموعة من العلاقات والظواهر التى ترتبت على سفر أو اقامة مؤقتة لشخص أجنبى فى مكان ما دون أن تتحول هذه الاقامة المؤقتة الى اقامة دائمة أو أنها لا ترتبط هذه الاقامة بنشاط أو عمل يغل لهذا الشخص [١]

وتعتبر السياحة الصورة الحديثة للتجارة الخارجية وتعتبر من القطاعات الرئيسية التى تدر النقد الأجنبى ولهذا ارتبطت دائماً بالتنمية الاقتصادية فى البلاد النامية والتى فلسطين منها ويشير التاريخ الاقتصادى الى أن الدخل السياحى كان عاملاً اقتصاديا هاماً فى تقدم ونمو الكثير من الشعوب والدول مثل النمسا وسويسرا وكندا ومصر حيث بلغت نسبة الدخل السياحى من الدخل القومى لهذه الدول ٨,١٠، ٧,٥، ١,٦٪ على التوالى. [٢]

كما أن السياحة وسيلة للاتصال الفكرى وتبادل الثقافة والعادات والتقاليد بين الشعوب وأداة لايجاد مناخ مشبع بروح التفاهم والتسامح. ومن ثم تصبح السياحة أداة لاكتشاف وحدة الانسان فالفوارق التى تفصل بين الشعوب تصبح مسائل عرضية لا تؤثر. حيث أن كل شعب يمثل جزء لا يتجزأ من حضارة الانسان [٣]

وأخيراً فإن للسياحة تأثيرها الحضارى والاجتماعى الهام الفوارق الاجتماعية للسياحة تتمثل فى المال الذى يتقدم الى المناطق السياحة من أجل مد شبكة الطرق وخطوط الكهرباء وغيرها- وهى من الأمور التى أصبحت ضرورية عند تطوير أى منطقة سياحية كذلك دورها فى تشغيل الأيدى العاملة.

---

١ - محمود كامل، السياحة الحديثة علما وتطبيقا، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٣٠.

٢ - نوره يوسف المصرى، مدينة بور سعيد دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية، رسالة ماجستير، الاسكندرية، ١٩٩٢، ص ٣١٧.

٣ - نبيل الروبى، نظرية السياحة، الجزء الأول، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، بدون تاريخ، ص ٩، ص ١٧٤

أما الفوارق الحضارية فتتمثل فيما يحمله السياح من أفكار وعادات وتجارب ومتطلبات حضارية لها تأثير كبير على المناطق التى يفد اليها السياح والتى تفتقر الى مثيلها وكل هذه التأثيرات لها اهتمام كبير عند الجغرافيين [١]

ويمتلك قطاع غزة موارد سياحية على مكانته التاريخية والثقافية والعلمية والجغرافية وهذا بلا شك سيؤدى الى ارتفاع عدد السائحين القادمين الى منطقة البحث وبالاضافة الى امكانية تحويل قطاع غزة الى منطقة حرة اضافة الى شواطئها الرملية الناعمة وانعدام الصخور فى شواطئها ويبدو أن مستقبل قطاع غزة للسياحة سوف يكون جيدا وخاصة السياحة التسويقية والثقافية والرياضية والدينية والاقتصادية وسياحة المؤتمرات والسياحة الترويحية.

وليس أدل على ذلك من أن السياحة أوسع مجالاً من أى نشاط آخر فهى تخلق فرصاً متعددة للعماله وقطاع غزة أحوج ما يكون الى ذلك وتوجد السياحة نوعاً من التوازن الاقتصادى والاجتماعى داخل البلد الواحد وتعمل على زيادة النمو الحضرى من خلال الزيادة والمستمرة فى أعمال البناء والتشييد والتجديد.

المقومات السياحية فى قطاع غزة :

ترتكز هذه المقومات على مجموعة من المقومات الطبيعية والبشرية وثالثة ثقافية وحضارية وتاريخية ولا نود هنا الاسهاب فى الاشارة اليهما وإعطاء التفصيلات بخصوصها إنما هو ابراز لأثرها على السياحة فى قطاع غزة.

أولا : المقومات الطبيعية :

١ - **الموقع الجغرافى** : للموقع الجغرافى تأثيرات متباينة على السياحة تتراوح بين المباشرة وغير المباشرة [٢] وموقع قطاع غزة الجغرافى يمثل جزءاً لا يتجزأ من فلسطين ككل وأهمية هذا الموقع تبرز من خلال مكانتها فى الشرق الأوسط من جهة وشرق البحر المتوسط من جهة أخرى وقربها من التقاء آسيا بأفريقيا

1- Robinson, H. Geography of Tourism, Mac Donald and Evans, London, 1976, pp. 29, 32.

٢ - محمد خميس الزوكه، صناعة السياحة من المنظور الجغرافى، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢، ص ١٠٣.

فهو عبارة عن طريق يربط بين القارتين. وعلى هذا يبقى قطاع غزة بحريا وبريا وجويا بؤرة مركزية فى شبكة مواصلات المنطقة وقد ساعد هذا الموقع الجغرافى فى جنوب شرق البحر المتوسط على قربها من ساحل جنوب أوروبا الذى يمثل سوق السياحة الخارجية فى العالم كما يساعد الموقع السياح على زيارة أكثر من دوله بمنطقة الشرق الأوسط باستخدام الطرق البرية عبر منفذ رفح وبيت حانون- وبهذا الموقع يعتبر القطاع جسراً مفتوحاً لحركة السياحة العابرة حيث تساعد على زيارة أكثر من بلد منها اسرائيل والأردن ومصر حيث يمكن قضاء العطلات فيه.

٢ - **مظاهر السطح :**

أهم ما يميز قطاع غزة أنه منطقة سهلية ساحلية خالية من المرتفعات وخاصة على الشاطئ الذى يتسم بنعومه تربته ورماله حيث يعتبر مناسباً للسياحة من خلال التمتع على رماله الناعمه كذلك سهولة انشاء الحمامات والشاليهات على الشاطئ وكل ذلك يعمل على جذب السياح الى المنطقة حيث يوفر الشاطئ امكانية ممارسة الرياضة وركوب الزوارق والصيد والسباحة والتزحلق على المياه والغطس والتنزه على الرمال [١]

ويمكن اعتبار وادى غزة كسمه تضاريسية رائعة فريدة فى القطاع بمنحدراتها الجميلة وأجزاء المناطق الحرشية حيث يضم مصب الوادى الى البحر المتوسط مساحات ومناظر مكشوفة ومستنقعات ملحية واجزاء غابات ومناظر طبيعية رائعة تتدرج حتى قاع الوادى [٢] . ومن هنا يمكن لوادى غزة أن يكون أهم المحميات الطبيعية فى قطاع غزة.

المنـــــاخ :

يؤثر المناخ بصورة مباشرة على السياحة وخاصة أن الحرارة والرياح من أهم عناصر المناخ المؤثرة فى الجذب السياحى الى قطاع غزة وحيث أن درجة الحرارة تكون مرتفعة صيفاً فى قطاع غزة فإن ذلك يعمل على جذب السياحة الى الشاطئ للتمتع عليه من الضفة الغربية والأردن وحتى من جنوب اسرائيل.

---

١ - المرجع السابق، ص ١٢٢.

٢ - دراسة ميدانية.

وكذلك الرياح التى تلطف من درجة الحرارة فى فصل الصيف الذى يتفق مع ذروة الموسم السياحى فى غزة هذا وتقلل رياح الشتاء والمنخفضات الجوية على موسم السياحة لذا يمثل فصل الشتاء فصل ركود فى النشاط السياحى هذا بالاضافة الى أن المنخفضات الجوية تجذب الرياح الصحراوية من سيناء والنقب حاملة للرمال فى فصل الربيع [١]

المقومات البشرية :

وتتمثل هذه المقومات فى :

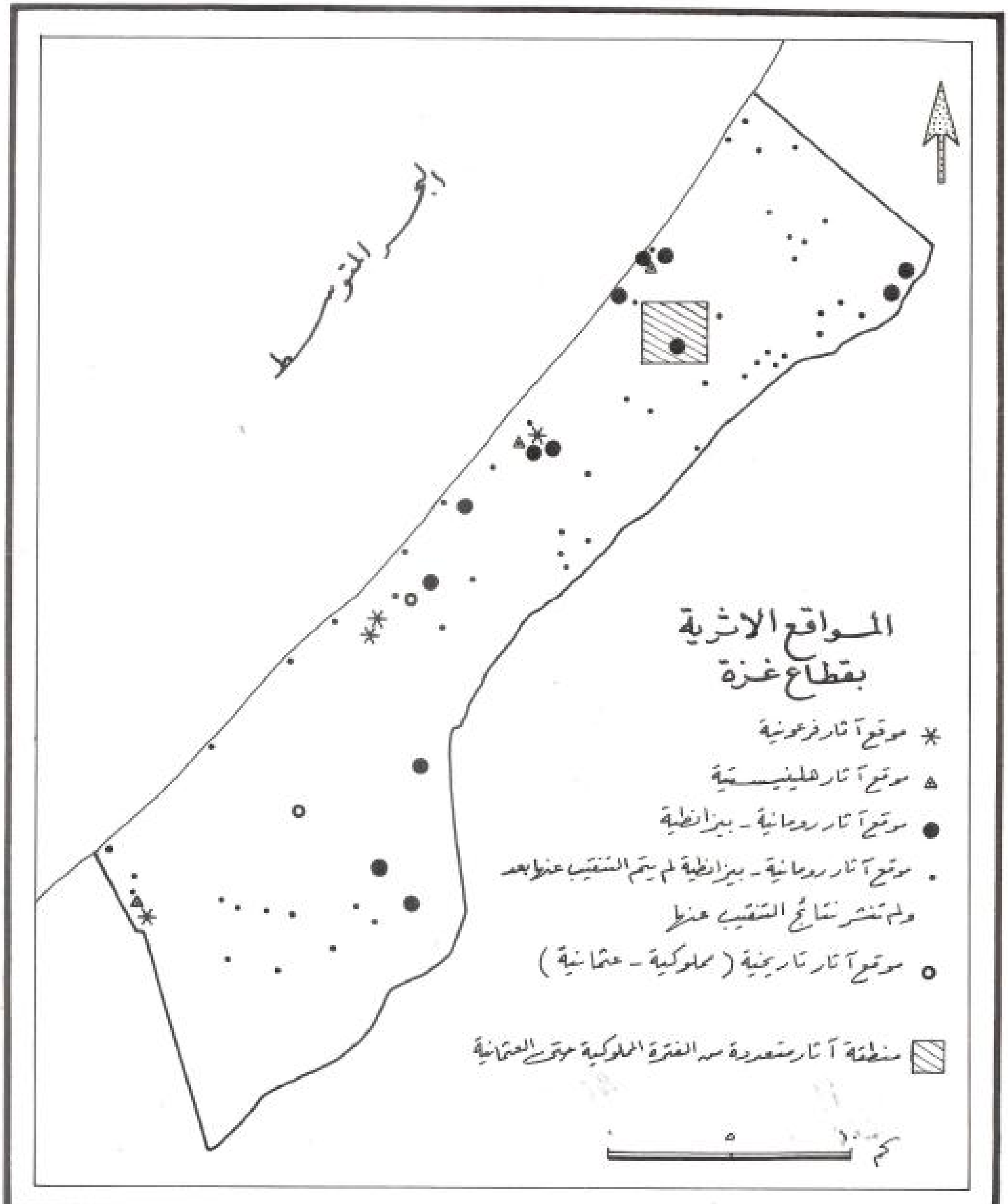
أولا : الآثار :

يحتوى قطاع غزة على العديد من المعالم والرموز الأثرية والدينية التى يمكن أن تكون عاملاً مؤثرا فى السياحة والشكل (٤٩) يبين لنا المواقع الأثرية فى منطقة الدراسة ويشير هذا الشكل الى الموقع الأثرى الهام فى تل العجول الذى يقع على بعد ٦ كم جنوبى غربى مدينة غزة وذلك بالقرب من مصب وادى غزة. وفى هذا الموقع تم اكتشاف أبنية تعود الى الفترة ما بين القرن ٢٢ ق.م الأسرة الفرعونية القديمة والقرن ٩ ق.م للأسرة الفرعونية الجديدة.

وعلى الرغم من أنه لم يتم مسح منظم لمواقع الآثار فى القطاع الا أن الخريطة الأثرية توحى بتعدد هذه الآثار.

---

١ – محبات الشرابى، اقاليم مصر السياحية، دراسة فى جغرافية السياحة، دار الفكر العربى، ١٩٩١، ص ٣٣.



المصدر/ وزارة السياحة والآثار بغزة .

شكل (٤٩)

ثانيا : النقـل والمواصـلات :

يعـد النقـل والمواصـلات مـن أسـباب قيـام السـياحة وازدهارهـا. فـى أى اقليـم [١] وهنـاك علاقـة بين النقل والجذب السياحى الى قطـاع غزة حيـث ينتقـل السـياح مـن مكـان لآخر بسـهولة الـى المواقـع السـياحية وبخاصـة علـى طـول الشـاطئ الـذى يتميز بوجـود طريـق ساحلى على طـول الساحل بطـول ٤٠ كم كذلـك وسـائل النقـل الأخـرى التـى تتميـز بمرونتهـا داخل القطـاع.

ثالثا : الإيــواء السـياحى :

يرتبـط النشـاط السـياحى وعـدد السـائحين بقـدرة أمـاكن الايـواء السـياحى علــى استيعاب السائحين القادمين الى المنطقـة فقد شـهد قطـاع غـزة بقـدوم السـلطة الفلسـطينية تنشـيط السـياحة عـن طريـق توفـير الايـواء السـياحى لهـم مـن خـلال الفنـادق للإقامـة والشـاليهات والقـرى السـياحية التـى انتشـرت علـى طـول شـاطئ غـزة والمخيمـات والمعسـكرات التى تعمل على تشـجيع السـياحة داخلياًوخارجيـاً.

أمـا عـن المرافـق الترفيهيـة فـإن القطـاع يفتقـر الآن الـى الأنديـة والمسـارح ودور السـينما وقاعـات عـرض الفنـون والمعـارض والمتـاحف والمهرجانـات الشـعبية والأنديـة الرياضيـة.

رابعا : الاعـلام والدعايـة السـياحية :

فعن طريقهـا يمكن اقامـة المؤتمـرات الدوليـة والاقليميـة مـن أجـل تبـادل الخـبرات ووضـع أنجح الطرق للنهوض فى هذا المجـال عـن طريـق اقامـة شـركات سـياحية ونقـل متنـوع كذلـك جذب السياح الى الأعياد كأعياد المسلمين والمسـيحيين والمهرجانـات.

خامسا : نشر الوعـى السياحى بين السكان وخاصـة عند التعامل مـع السـائح فـى مجـال تقديم الخدمـات والمسـاعدة وعدم رفـع الأسعار عند شـراء السـائح لمنتجاتنـا الوطنيـة وخاصـة فى الأمـاكن الأثريـة والسـياحية والترفيهيـة.

سادسا : العمل على زيـادة المكـاتب السـياحية سـواء الداخليـة أو الخارجيـة للتسـهيل علـى السـائح فـى معرفـة المعالم التى يرغـب زيارتهـا.

---

١ – محمد خميس الزوكه، صناعة السياحة من المنظور الجغرافى، مرجع سابق، ص ١٧٢.

ثانيا : النقـل والمواصـلات :

يعـد النقـل والمواصـلات مـن أسـباب قيـام السـياحة وازدهارهـا. فـي أي اقليـم [١] وهنـاك علاقـة بين النقل والجذب السياحى الى قطـاع غزة حيـث يتنقـل السـياح مـن مكـان لآخر بسـهولة الـى المواقـع السـياحية وبخاصـة علـى طـول الشـاطئ الـذى يتميز بوجـود طريـق ساحلى على طـول الساحل بطـول ٤٠ كـم كذلـك وسـائل النقـل الأخـرى التـى تتميـز بمرونتهـا داخـل القطـاع.

ثالثا : الإيـــواء السـياحى :

يرتبـط النشـاط السـياحى وعـدد السـائحين بقـدرة أمـاكن الايـواء السـياحى علـى استيعاب السـائحين القـادمين الـى المنطقـة فقد شـهد قطـاع غـزة بقـدوم السـلطة الفلسـطينية تنشـيط السـياحة عـن طريـق توفـير الايـواء السـياحى لهـم مـن خـلال الفنـادق للإقامـة والشـاليهات والقـرى السـياحية التـى انتشـرت علـى طـول شـاطئ غـزة والمخيمـات والمعسكرات التى تعمل على تشجيع السـياحة داخلياًوخارجيـاً.

أما عـن المرافـق الترفيهيـة فـإن القطـاع يفتقـر الآن الـى الأنديـة والمسـارح ودور السـينما وقاعـات عـرض الفنـون والمعـارض والمتـاحف والمهرجانـات الشـعبية والأنديـة الرياضيـة.

رابعا : الاعـلام والدعايـة السـياحية :

فعن طريقها يمكن اقامة المؤتمـرات الدوليـة والاقليميـة مـن أجـل تبـادل الخـبرات ووضـع أنجح الطرق للنهوض فى هذا المجـال عـن طريـق اقامـة شـركات سـياحية ونقـل متنـوع كذلك جذب السياح الى الأعياد كأعياد المسلمين والمسـيحيين والمهرجانـات.

خامسا : نشر الوعى السياحى بين السكان وخاصـة عند التعامل مـع السـائح فـى مجـال تقديم الخدمات والمساعدة وعدم رفع الأسعار عند شراء السائح لمنتجاتنـا الوطنيـة وخاصـة فـى الأمـاكن الأثريـة والسياحية والترفيهيـة.

سادسا : العمل على زيـادة المكـاتب السـياحية سـواء الداخليـة أو الخارجيـة للتسـهيل علـى السـائح فـى معرفـة المعـالم التـى يرغـب زيارتهـا.

---

١ – محمد خميس الزوكه، صناعة السياحة من المنظور الجغرافى، مرجع سابق، ص ١٧٢.

أنماط السياحـــة :

تتبـاين المقـاييس التـى يمكـن الاعتمـاد عليهـا فـى معرفـة أنمـاط وأشـكال السـياحة حيث تضـم :

١ - السـياحة الترفيهيـة :

ويقصـد بهـا إسـتثمار أوقـات الفـراغ عـبر العمـل فـى السـياحة مـن أجـل المتعـة والراحـة ومـن هنـا نجـد أن شـاطئ غـزة ذات المنـاخ المعتـدل والطبيعـة الجميلـة ملائمـا لقضـاء مثل هذه السياحة ومن هنا تحرص السلطة الفلسطينية على إقامـة القـرى السـياحية والأنديـة والمسـارح وقاعـات لعـرض الفنـون والمهرجانـات الشـعبية التـى تخـدم تلـك السـياحة.

٢ - السـياحة الثقافيـة :

وهـى نمـط سياحى يهدف الـى التعـرف علـى تـراث وثقافـة وحضـارة قطـاع غـزة وهـى سياحة من أجل المتعـة والمعرفـة لذلك تشمل زيـارة المنـاطق التاريخيـة والأثريـة مثـل كنيسـة الـروم الأرثوذكس وكنيسـة الناسك القديس فـى ديـر البلـح والتـى ترجـع الـى العهـد البيزنطى كذلك آثار من القـرن الثـانى عشـر مثـل الجـامع العمـرى وآثـار الممـاليك مثـل مسجد السيد هاشـم جد الرسول عليه السلام فى حى الـدرج وغيرهـا مـن الآثـار.

٣ - سـياحة التنقـل :

وهـو نمـط سياحى غير ثـابت بالنسبة للسـائح الـذى ينتقـل عـبر أكـثر مـن مكـان أو اقليـم خـلال نفس الرحلـة السـياحية وعلـى ذلـك يمكـن أن يمثـل قطـاع غـزة اقليمـا مناسـبا لسياحة التنقل من والـى مصـر واسـرائيل أو انـه معبراً بين قـارتين أفريقيا وآسيا وفـى هـذا الصـدد قـال نـابليون بونـابرت واصفـا غـزة إنهـا المخفـر الأمـامى لأفريقيـا وبوابـة آسـيا.

٤ - سـياحة المؤتمـرات :

ويقصـد بهـا المشـاركة فـى المؤتمـرات أو المناسـبات السياسـية أو الاقتصاديـة أو العلميـة التـى تنظـم علـى مستويات مختلفة بين الاقليميـة والدوليـة وقطـاع غـزة يمكـن لـه أن يستوعب هـذا النمـط السياحى إذا توفـرت الامكانيـات لذلـك.

٥ - السياحة الدينية :

ويقصد بها الأنشطة السياحية التى تتم خلال فترات محددة من السنة وغالباً ما تكون مدة قصيرة مرتبطة بسبب الزيارة وقطاع غزة بالاضافة الى الضفة الغربية فى دولة فلسطين مليئ بالمزارات الدينية التى تستقبل رحلات الحجيج أو زيارة بعض الأماكن الدينية لممارسة الشعائر الدينية. هذا بالإضافة إلى ربطه مع الضفة الغربية التى تشتهر بالسياحة الدينية الإسلامية والمسيحية.

٦ - سياحة العلاقات الاجتماعية :

وهى عبارة عن السياحة التى تهدف الى زيارة الأقارب والأصدقاء وقطاع غزة يتأثر بهذا النمط السياحى سنويا لحكم الظروف السياسية التى ابعدت جزء كبير من سكانه خارج حدوده الى الدول العربية والذين يفدون لزيارة ذويهم فى كل عام، ويبلغ عددهم نحو ٧٥ ألف سائح أو زائر. (١)

التوزيع الجغرافى لشواطئ قطاع غزة:

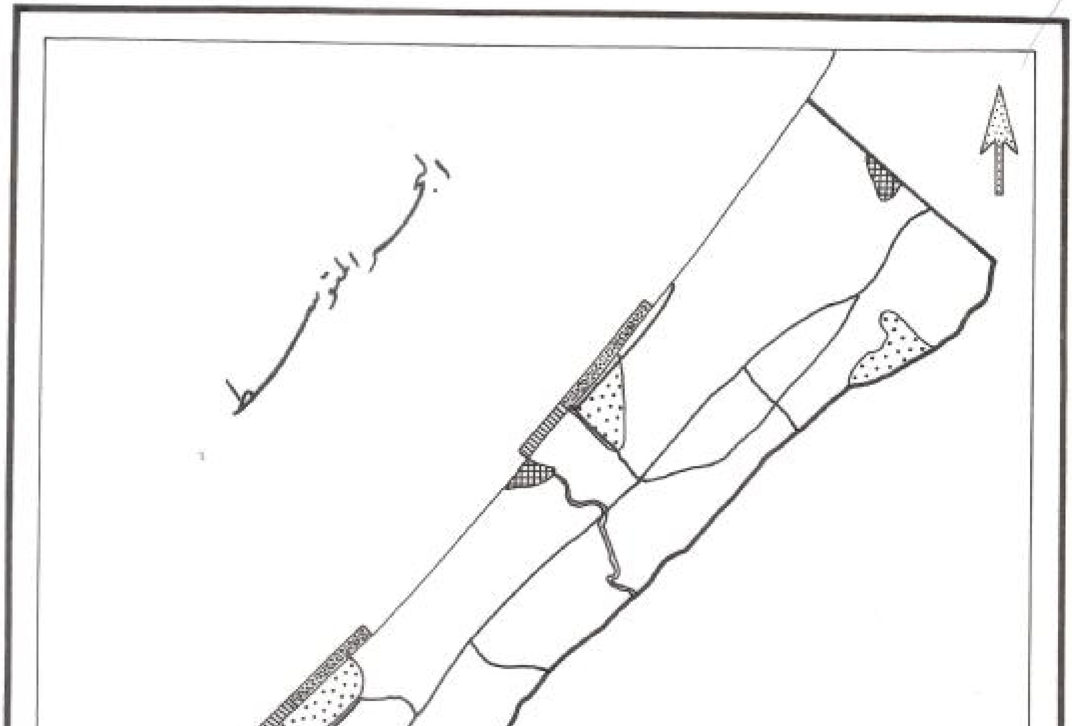
من خلال الدراسة الميدانية للباحث على طول الشاطئ تعرف على أهم سمات هذا الشاطئ وأمكن مشاهدة أربع مناطق للجذب السياحى أهمها : شكل (٥٠)

١ - منطقة الشاطئ مقابل مدينة غزة ورغم ضيق الشريط الساحلى فى هذا الجزء إذ لا يتعدى ٥٠٠ متر الا أنه يمثل أهم مراكز الايواء السياحى من خلال مجموعة الفنادق المتواضعة والمطاعم المنتشرة على طول الشاطىء المقابل للمدينة- ولمواجهة أوقات الذروة السياحية والمتوقعة فى أوقات السلم والموسمية والطلب الداخلى على السياحة يجب رفع كفاءة المطاعم والفنادق والأندية السياحية بحيث تكون متمشية مع العصر الحديث.

٢ - المنطقة الثانية فى شمال القطاع مقابل منطقة جباليا وبيت لاهيا وهى منطقة تفتقر الى الكثير من المشاريع السياحية رغم امتلاكها للمقومات السياحية من مساحات رملية ناعمة شاسعة وتلال رملية منتشرة على طوال الشاطئ فى هذه المنطقة وجدير بالذكر أن تلال هذه المنطقة لم تتعرض لعمليه التجريف كما

---

١ - وزارة السياحة ١٩٩٦م.



شكل (٥٠)

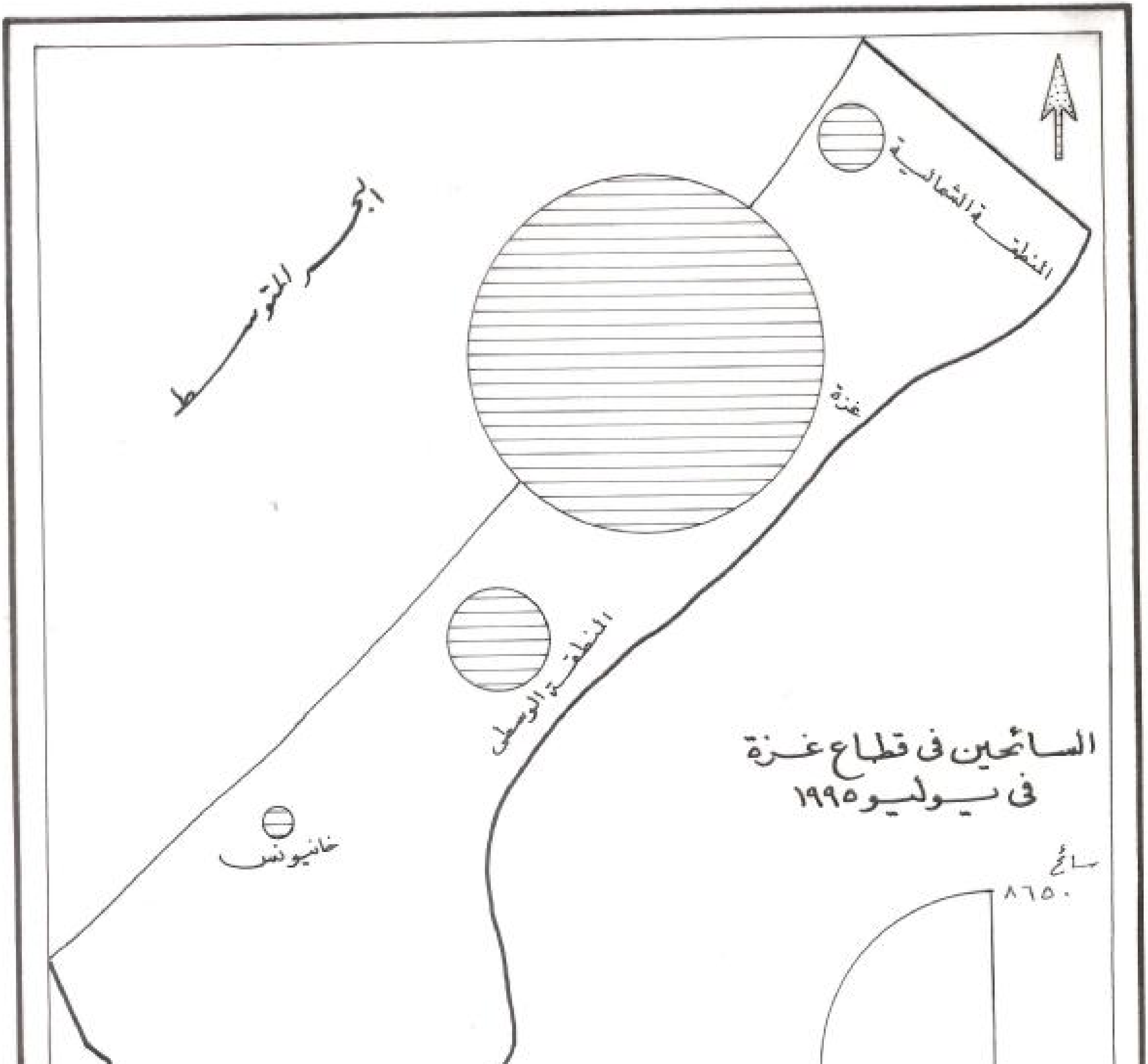
المصدر/ وزارة السياحة والآثار.

حدث فى تلال المنطقة الجنوبية وعلى هذا فمن الممكن أن تمثل هذه المنطقة المنطقة الأولى فى القطاع فى السياحة الاستجمامية لكونها جميلة المظهر ويسهل الوصول اليها دون عوائق أو موانع ومن هنا نجد أن السلطة الوطنية قامت فى الأونة الأخيرة بطرح عطاءات سياحية على الشاطئ لبناء الشاليهات والفنادق والقرى السياحية فى هذه المنطقة وبالفعل تم تنفيذ بعض هذه العطاءات مثل قرية سمر لند السياحية وقرية النورس السياحية ونادى للخيل وسباق الخيل...الخ.

٣ - منطقة الجنوب مقابل مدينة خانيونس ورفح وهى ثالث منطقة سياحية على شاطئ غزة وهى أيضا تفتقر الى المنشآت السياحية بسبب الحواجز التى اقامتها اسرائيل عن طريق مستوطنات غوش قطيف.

٤ - المنطقة الرابعة والأخيرة وهى منطقة دير البلح والمعسكرات الوسطى وهى أيضا تفتقر للمنشآت السياحية الا أنها تتمتع بمناظر طبيعية جميلة أهمها وادى غزة الذى يمثل محمية طبيعية فى هذه المنطقة.

هذا ويرتفع عدد المصطافين فى فصل الصيف الذى يمثل الذروة السياحية فى قطاع غزة إلى الشاطىء ومن خلال الدراسة الميدانية وجد الباحث أن شهر يوليو يمثل قمة الشهور السياحية بالنسبة لقطاع غزة. (شكل رقم ٥١).


البحر المتوسط
المنطقة الشمالية
غزة
المنطقة الوسطى
خانيونس
السائحين فى قطاع غزة
فى يوليو ١٩٩٥
سائح
٨٦٥٠
٢٥٠٠
١٦٥٠
٥٥٠
كم

شكل (٥١)

المشكلات السياحية فى قطاع غزة

كان من أهم نتائج الظروف السياسية التى مرت على قطاع غزة فى السابق وغياب سلطة وطنية تهتم به ككيان فلسطينى مستقل أدى الى تأخر القطاع فى كافة المرافق الاقتصادية والسياحية ومن هنا لا يزال القطاع يعانى من هذا الماضى.. ومن أبرز المشكلات التى تعانى منها السياحة هى :

١ - فقدان الامتداد الأفقى للأرض :

حيث يعانى قطاع غزة من ضيق الامتداد الأفقى فيبلغ متوسط عرضه ما بين ٧-١٢ كيلو متر الأمر الذى فيه صعوبة فى التوسع فى انشاء المتطلبات السياحية من مناطق سباق أو محميات طبيعية والتى تتطلب مساحات شاسعة.

٢ - غياب التخطيط لاستخدامات الأراضى لتنظيم المناطق السياحية حيث يوجد تناقص بين مناطق الاستجمام من جهة والتلوث الشديد لهذا الشاطئ من جهة أخرى. وأن تنظيم المنطقة الساحلية يتطلب تحديداً واضحاً لوظائف المواقع الشاطئية لتوزيع استخدام الأرض من أجل حمايتها والحفاظ عليها.

٣ - تلوث الشاطئ من خلال تحويل النفايات ومخلفات الصرف الصحى من المناطق القريبة من الشاطئ مثل معسكر الشاطئ ودير البلح وبعض أجزاء مدينة غزة الى البحر الأمر الذى جعل نوعية مياه البحر قرب هذه المناطق هى أقل المعايير المعتمدة دوليا للسياحة الآمنة بسبب تشويه ملامحه الطبيعية. (١)

ومن خلال الدراسة الميدانية للباحث على شاطئ غزة وجد الباحث كثير من النفايات الصلبة والحجارة ملقاه على الشاطئ وهذا يقلل من امكانية تنمية المناطق الساحلية. لأن المنحدرات الشاطئية غالبا ما يتم حمايتها بالحوائط الخرسانية وليس بالنفايات الصلبة. هذا بالاضافة الى أن الكثبان الرملية الطبيعية والحياة النباتية الطبيعية المرافقة لها مهددة بالتدمير من جراء عملية نزح الرمال والتوسع الزراعى وهذا سيكون له أثر على التنمية الاقتصادية والسياحية مستقبلاً.

---

١ - محمد خميس الزوكه، صناعة السياحة من المنظور الجغرافى، مرجع سابق، ص ١٢٣.

٤ – انخفاض مستوى الخدمة الفندقية والمطاعم السياحية :
لا يزال قطاع السياحة فى قطاع غزة يفتقر الى مثل هذه الخدمات الأمر الذى يؤثر سلباً على السياحة.

٥ – ضعف التسويق السياحى من خلال الدعاية السياحية من خلال الاشارة الى المراكز السياحية واصدار منشورات ونشرات تشير الى المراكز السياحية فى قطاع غزة.

٦ – عدم اضاءة الشاطئ ليلاً.

٧ – قلة الأماكن المتخصصة لايواء السياح.

٨ – القيود المفروضة على السائح– فالسائح ليس حراً فى قطاع غزة حيث لا يزال يخضع لمجموعة من القيود المفروضة عليه من سلطة الاحتلال من قيود أمنية ومناطق مغلقة [١]

أما عن حركة السياحة فالظروف السياسية التى تمر بها الأراضى الفلسطينية فى المرحلة الانتقالية الحالية حالت دون أن يكون هناك أى حركة سياحية بسبب:

١– الاغلاقات المتكررة.

٢– عدم وجود خطوط مواصلات بين الضفة وغزة، وحسب الاتفاقية يجب أن يكون هناك خط مواصلات يسمى (الخط الآمن) ولكن حتى هذه اللحة لم يتم إنشاء هذا الخط.

٣– عدم الاستقرار السياسى.

1- Adel Samara, The political Economy of the west bank from peripheralization to development. 1988, p. 113.

الفصل السادس

أثـر الاحتـلال الإسـرائيلى
على الجغرافيا الاقتصادية

أثـر الاحتـلال الإســرائيلى على الجغرافيا الاقتصادية

مقدمـــــة :

لا أحد ينكر أن الاحتلال الاسـرائيلى لقطـاع غـزة سـنة ١٩٦٧ قضـى علـى البنيـة الاقتصاديـة المستقلة. وادخالها فى حالـة تبعية اقتصاديـة خطـيرة فقد عمـدت اسـرائيل مـن خـلال مجموعـة مـن الاجـراءات السياسـية والعسـكرية الـى تحجيـم القطاعـات الاقتصاديـة المختلفـة فعـانت تلـك القطاعـات مـن تشـوهات هيكليـة حـالت دون تطورهـا ونموهـا وفـق النمط المعتاد للنمو الاقتصـادى (١)

ومـن هنـا نجـد أن السياسـات الاسـرائيلية ركـزت منـذ البدايـة أى بدايـة الاحتـلال علـى ضـرب البنيـة التحتيـة للاقتصـاد الفلسـطينى فـى قطـاع غـزة عـن طريـق الحـاق الاقتصـاد الفلسطينى بالاقتصـاد الاسـرائيلى وتحويلـه الـى اقتصـاد ضعيـف وعـاجز واعتبـاره مجـرد مخـزن للقوى العاملـة المستعدة للعمل فـى سوق العمـل الاسـرائيلى حيـث أن اقتصـاد قطـاع غـزة بـه مـن الضعـف بحيث يعجـز عن استيعاب هـذه الاعـداد المـتزايدة مـن القـوى العاملـة ممـا يـؤدى الـى انتشار البطالـة وهـذا يدفع العديـد مـن العمال للعمـل فـى اسـرائيل أو الهجـرة الـى الخـارج وخاصـة الفئات المتعلمـه والعمـال المهرة (٢) ومـن هنـا عمـدت اسـرائيل أن تظـل هـذه المنـاطق معتمـدة وتابعـة للاقتصـاد الاسـرائيلى (٣)

ومـن هنـا نجـد أن اقتصادنـا طـوال فـترة الاحتـلال كـان اقتصـادا يعمـل بـدون استراتيجية واضحــة المعـالم وكـانت تحكمـه دوافـع خاصـة بعيـدة عـن المصلحـة الوطنيـة وبالتـالى فقدانـه لجميـع مؤسسـاته المحليـة المناسـبة لتحديـد هويتـه الاقتصاديـة المسـتقلة والمستقبلية. وهـذا الوضـع هـو إنعكـاس طبيعـى لظـروف فـترة الاحتـلال حيـث اسـتهدفت

---

١ – مازن صلاح العجله، التنمية الاقتصادية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق، ص أ.

٢ – اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة، ندوة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتطورات الجارية فى الأراضى المحتلة، عمان، ١٩٨٨، ص ٢٢.

3- Meron Benvenisti, The West.Bank. Data project: A survey of Israel policies American Enterprise institule for public research Washington and London,1984, p. 12.

سياسة دمج اقتصاد الأراضى المحتلة مع الاقتصاد الاسرائيلى [١]

وجدير بالذكر أن هذا العمل قد حرم السكان العرب من حرية اتخاذ المسار المناسب لتنمية مواردهم.

أثر الاحتلال على السكان

سنحاول فى هذا السرد الاختصار لما أوجزنا به فى المقومات البشرية فى هذا الموضوع وترجع أهمية إيجاز آثار الاحتلال الاسرائيلى على السكان والتغيرات التى لحقت بها بعد ١٩٦٧ الى انعكاسها وتأثيرها على الجغرافيا الاقتصادية.

اتجاهات النمو السكانى :

تبين مما سبق [٢] أن قطاع غزة قد مر منذ بداية الاحتلال بفترات اضطرابات وعصيان سكانى شديد. حيث كان عدد السكان فى بداية الاحتلال ١٩٦٧ نحو ٣٨٩.٧ ألف نسمة انخفض نحو ٢٢ ألف نسمة عام ١٩٧٠ إى بمعدل – ١.٨٨ سنوياً.

ومع استمرار الظروف الصعبة التى نجمت عن الاحتلال فقد استمر معدل الهجرة بحيث لم تستطيع الزيادة الطبيعية أن تغطى اعداد الهجرة إلا خلال عام ١٩٨٢ [٣].

وقد انعكس نزوح السكان أثر هذه الحرب على معدل الزيادة الطبيعية السنوية فيه حيث انخفض هذا المعدل بعد ١٩٦٧ الى – ٥٪ بعد أن كانت نحو ٣٪ عام ١٩٦٥م.

كذلك استمر انخفاض معدل الزيادة السكانية فى السنوات التى جاءت ابان الانتفاضة الفلسطينية فى قطاع غزة حيث بلغت الزيادة السكانية فى الفترة ما بين

١ – اسامة الغزالى حرب، العلاقات الخارجية والأمن الداخلى، الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها، مرجع سابق، ص ٤٨٤.

٢ – راجع الفصل الثانى .

٣ – أحمد سعيد وجلان، الأوضاع الديمغرافية للدولة الفلسطينية، الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها، مرجع سابق، ص ٢٦٤.

١٩٨٧-١٩٩١ نحو ٢٪ سنويا. ويرجع الانخفاض هنا الى الحالات الكثيرة التى حدثت من الولادة غير الطبيعية فى هذه الفترة.

الهجرة الى الخارج :

قد لعبت الهجرة دوراً سلبياً كبيراً فى نمو السكان حيث اتضح أن هناك حوالى ٣,٣ ألف قد هاجروا قطاع غزة بعد عدوان [١] ١٩٦٧ واستمرت موجات الهجرة بعد ذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية التى سادت فى قطاع غزة لتسجل عام ١٩٨٠ نحو -٥,١ ألف سلباً ثم عام ١٩٨٩ -٦,٨ ألف سلباً وهذا يعود بالاضافة الى سوء الأحوال الاقتصادية والرغبة فى عدم الرضوخ لممارسات الاحتلال.

ولما كانت الفئات السكانية ذات التحصيل العلمى العالى والخبرات والكفاءات التى تغادر قطاع غزة فإن ذلك أثر كثيرا على قطاع الأيدى العاملة ونوعيتها. ونتيجة لهذه المؤثرات والاضرار الكبيرة للقطاعات الانتاجية والخدمات بها وهو ما ساهم فى عدم احداث تنمية حقيقيه فى قطاع غزة.

توزيع السكان :

قد تبين أن الكثافة العامة للسكان قد انخفضت بعد عام ١٩٦٧ من ١,٠٦٧ إلى ١,٠٠٧ عام ١٩٧٠. وقد عكس كل ذلك فى تضرر الانتاج الزراعى والصناعى والخدمات فقد خلت كثير من المناطق الزراعية والمصانع من العمال بسبب ترك أصحابها لها.

وكان لأهمية هذه المنطقة الاستراتيجية لدى السلطات الاسرائيلية أثر بارز فى نزوح عدد كبير من السكان الأمر الذى أثر على توزيع السكان فى بعض المناطق خاصة فى المناطق القريبة من المستوطنات حيث اضطر سكانها إلى هجرها لدواقع أمنية.

خصائص السكان :

قد ترتب على احتلال قطاع غزة وخسارته لقسم كبير من السكان أن أثر ذلك

---

١ - زياد أبو عمرو- الهجرة من قطاع غزة الدوافع الاقتصادية والاجتماعية، ص ٣.

على خصائص السكان الباقين فيه عما كانت عليه الأمور قبل ١٩٦٧.

أ - التركيب النوعى والعمرى للسكان :

وبينما لم يظهر تغير يذكر فى التركيب النوعى للسكان فى قطاع غزة ما بين ٦١-١٩٦٧ نظراً لأن عملية النزوح من المنطقة قد شملت فى معظم السكان فإن التغير قد كان كبيراً فى التركيب العمرى لسكان قطاع غزة وحيث أظهرت اهرام السن فيها اختلافاً كبيرا ما بين هاتين السنتين وخاصة بالنسبة للفئة العمرية ١٥-٤٤ حيث أن هناك انخفاض فى نسبة هذه الفئة الى مجموع السكان من ٤٤٪ عام ١٩٦٧م- الى ٣٨,٨٪ عام ١٩٩٢م.

قوة العمل :

لقد نشأت عن تعطيل اسرائيل الدورة الاقتصادية تغير هيكلى فى سوق العمل فبرزت ظاهرة العمل العربى الذى جاء يلبى حاجات الاقتصاد الاسرائيلى وتركزت العماله العربية فى أنشطة محددة لا تتطلب الى مهارة [١] ونتيجة لهجرة من هم فى سن العمل بالدرجة الأولى إلى الدول العربية النفطية للعمل بها أدت إلى أن نسبة قوة العمل النظرية فى قطاع غزة قد انخفضت الى حوالى ٢٤٪ من مجموع السكان أما قوة العمل المنتجة فقد كان لتوقف كثير من الأعمال أثر الاحتلال دوراً كبيراً فى خفض نسبتها الى ١٨٪ من مجموع عدد السكان بعد أن كانت ٢٢٪ عام ١٩٦٤م. ولكنها عادت وارتفعت الى ما كانت عليه عام ١٩٧٤ حيث بلغت نسبتها حوالى ٢١٪.

وقد أثر استمرار تيار الهجرة والذكور بصفة خاصة ودخول المرأة مجال العمل بدرجة أكبر بعد ٦٧ بتأثير على الأوضاع السكان وتحمل الكثيرات منهن لمزيد من المسئولية وأعباء العمل.

وجدير بالذكر ان قطاع البناء والتشييد كان يستقطب حوالى ٢٥٪ من العاملين أصبح يمثل بعد عام ٦٧ المرتبة الأولى بعد أن كان حوالى ١٠٪ من مجموع العاملين [٢]

---

١ - عادل سماره- اقتصاد المناطق المحتلة، القدس ١٩٧٥، ص ٢١٠.

٢ - انطوان منصور، جورج القصيفى، الموسوعة الفلسطينية، المجلد الأول، سنة ١٩٨٤، ص ٨٤٠

وكان قطاع الزراعة يستقطب ٣٣٪ من مجموع العاملين أصبح بعد الاحتلال الى حوالى ٢٠٪ محتلا المرتبة الثانية.

أما قطاع الصناعة فظل فى المرتبة الثالثة نظراً لعدم وجود عليه أى تطورات وظل يراوح مكانة حيث بلغ عدد العاملين فيه بين ٨-١٠٪ من مجموع الأيدى العاملة ويعود تدنى هذه النسبة إلى أن معظم الصناعات فى قطاع غزة هى صناعات قديمة أو عبارة عن ورش يعمل بها أصحابها.

أثر اسرائيل على الزراعة

يعتبر قطاع الزراعة فى قطاع غزة من أهم القطاعات الاقتصادية سواء من حيث مساهمته ومشاركته فى الناتج المحلى أو ارتفاع عدد العاملين فيه، بالاضافة الى أنه يعكس مدى ارتباط السكان بالأرض إلا أن أهميته تفوق ذلك بكثير وخاصة فى الظروف الحالية لارتباطه بأهم عناصر المشكلة الفلسطينية وهى الأرض المياه والسكان [١] ومن هنا نجد أن جوهر الاستراتيجيات الاسرائيلية هو تدمير هذا القطاع والحاقه بالاقتصاد الاسرائيلى.

وهنالك مستويات لهذه الاستراتيجيات [٢]

الاستراتيجية الأولى تتعلق بالأمن القومى :

من حيث الاستيلاء على الأرض وخاصة المناطق الاستراتيجية والمناطق الخصبة وإقامة المستوطنات للسيطرة على موارد المياه الأمر الذى حدد مساحة القطاع الزراعية.

---

١ – د. اسامه الدباغ، الأوضاع الاقتصادية للمناطق الفلسطينية تحت الاحتلال، مصدر سابق، ص ٢٦.

٢ – منى الجوهرى (وزارة التخطيط) أثر المياه والأرض فى نمو الاقتصاد الزراعى للضفة الغربية وقطاع غزة، عمان، ١٩٨٩، ص ٤٣.

الاستراتيجية الثانية تتعلق بالحاق القطاع الزراعى بالاقتصاد الاسرائيلى وتهدف اسرائيل من وراء ذلك الى :

١ - تحويل مسار الصادرات الزراعية لقطاع غزة والمناطق المحتلة الى البلاد العربية عبر الأردن بهدف فصل الارتباط الاقتصادى والتاريخى بين المناطق المحتلة والأردن [١]

٢ - احداث تغيرات هامة فى النمط الزراعى لعدم منافسة السلع المحلية والمنتجة بقطاع غزة للسلع الاسرائيلية ولتلبية احتياجات الاقتصاد الاسرائيلى سواء للاستهلاك أو الاحلال محل محاصيل مستوردة من الخارج وبغرض التصدير.

٣ - تدمير القاعدة الانتاجية واعاقة فرص النمو من خلال السيطرة على الأسواق الداخلية والخارجية للمناطق المحتلة.

٤ - فتح باب العمل فى الاقتصاد الاسرائيلى أمام السكان المحتلين وهذا أدى الى جذب اعداد كبيرة من المزارعين والعاملين فى القطاع الزراعى للعمل فى اسرائيل مما أثر سلباً على الزراعة فى قطاع غزة الأمر الذى أدى الى هبوط مردودها الاقتصادى حيث هبط هبوطاً كبيرا فى ظل الاحتلال الاسرائيلى.

الاستراتيجية الثالثة والهامة فى السياسة الاسرائيلية والتى عملت طوال فترة الاحتلال الى تحقيقها وهى تهجير السكان الفلسطينين من مناطقهم وهذا يعنى تهجير وتدمير القطاع الزراعى لأن الغالبية العظمى من السكان ريفيون [٢]

ولقد أدت السياسات الاسرائيلية هذه حيال القطاع الزراعى الى تعميق عملية تفكك هذا القطاع والمتخلف أصلاً حيث يعانى من مشكلات اعاقت نموه وتطوره- وتفتيت الملكية الزراعية وانتقال العماله الزراعية للعمل فى اسرائيل الأمر الذى أدى الى تهميش دور القطاع الزراعى المتميز فى حياة السكان الاقتصادية [٣] ويستدل على ذلك بما يلى :

---

١ - الخبراء العرب ذوى الهندسة والادارة Team اليات الدمج وسبل فك الارتباط بين الاقتصاد الاسرائيلى والأراضى المحتلة، مرجع سابق. ص ١٢.

٢ - منى الجوهرى، أثر المياه والأرض فى النمو الاقتصادى الزراعى للضفة وغزة، مرجع سابق، ص ٤٣.

٣ - د.عمران أبو صبيح، القطاع الزراعى وأثره فى التركيب الاجتماعى للشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية - صامد الاقتصادى ع ٧٦ ١٩٨٩ ص ٤٩

١ - الهبوط الحاد فى حجم مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى:
٢ - هجرة الأيدى العاملة بالزراعة وتحولها الى العمل المأجور فى الاقتصاد الاسرائيلى.
٣ - تقلص المساحات المزروعة. فقد تقلصت المساحات المزروعة من ١٩٨ ألف دونم عام ١٩٦٨ الى ١٧٩,٢ ألف دونم عام ١٩٨٥ الى ١٧٣,٨٠٠ ألف دونم عام ١٩٩٤م.
٤ - حدوث تغيير جوهرى فى استخدامات الأرض الزراعية. حيث تقلصت المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية من ٨٠ ألف دونم إلى ٣٦ ألف دونم فى الفترة ٦٨-١٩٨٥ ولا سيما القمح والشعير فقد تقلصت هذه المساحة بمقدار ٤٤ ألف دونم خلال تلك الفترة ٦٨-١٩٨٥ [١] وقد دلت الدراسة الميدانية الى أن هناك اعادة لاستخدام الأرض الزراعية من جديد حيث تتناسب مع الظروف الاقتصادية التى حدثت مع قدوم السلطة الوطنية افلسطينية من دعم لزراعة الزهور حيث يدفع لكل دونم أرض يزرع بالزهور ما قيمته ثلاثة آلاف دولار أمريكى.

ومن ناحية أخرى نجد أن سلطات الاحتلال فرضت على المزارعين زراعة أنماط محددة من المحاصيل الزراعية والتى تفتقر اليها الزراعة الاسرائيلية وتلبى حاجة الاقتصاد الاسرائيلى [٢]

وقد أدت الاجراءات الاسرائيلية الى تقليص مصادر النمو الاقتصادى فى قطاع غزة فاستولت على جزء كبير من المياه والأرض الزراعية وقد أوضحت الدراسات أن حوالى ٣٣٪ من أراضى قطاع غزة مسيطر عليها من قبل سلطات الاحتلال ويمكن تعريف الأراضى المصادرة بأنها المساحة التى وضعت السلطات الاسرائيلية يدها عليها بشكل مباشر أو غير مباشر وهذه المنطقة التى لا يستطيع ملكيتها أو القائم عليها

---

١ - عبد الرزاق القطراوى، القوى العاملة فى المناطق الفلسطينية المحتلة واستراتيجية دعم الصمود الاقتصادى، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩١، ص ٩٠.

٢ - د. عمران أبو صبيح، القطاع الزراعى، مصدر سابق، ص ٥١.

ممارسة أى حق من حقوق الملكية بسبب الاجراءات التعسفية [١] والتى اتخذها الحاكم العسكرى أو سلطات الاحتلال ومن الجدير بالذكر أن هناك بعض الأراضى قد وضعت قيود على استعمالها وهذه الأراضى لا تندرج تحت بند مصادرة الأراضى لأن حقوق الملكية لن تلغى منها

ولقد اتخذت الأراضى المصادرة فى قطاع غزة أشكالاً متعددة نوجز بعضها فيما يلى : [٢]

أولا : املاك الغائبين :

وهى الأراضى والممتلكات التى كان يملكها أصحابها الفلسطينين وغادروا القطاع قبل عام ١٩٦٧.

ثانيا : أراضى الدولة المسجلة :

وهى الأراضى التى كانت مسجلة باسم الحكومة المصرية إبان انتدابها على قطاع غزة قبل عام ١٩٦٧ وقد تم الاستيلاء عليها بأمر من الحاكم العسكرى.

ثالثا : أراضى نزعت ملكيتها للأغراض العسكرية :

وهى أراضى يستولى عليها الحاكم العسكرى بموجب أمر ينص على أن هذه الأراضى ضرورية للاحتياجات العسكرية الحيوية والملحة

رابعا : الأراضى المغلقة للتدريب العسكرى :

وهى المناطق التى يعلن الحاكم العسكرى أنها مناطق مغلقة للتدريب العسكرى من آن لآخر ويمكن أن يعتبر اغلاق المناطق مقدمه لنزع ملكيتها ومن ثم إقامة مستوطنات عليها وتقدر المناطق التى استخدمت للاستيطان بحوالى ٤٦ ألف دونم [٣]

---

١ – ميرون بنفنستى، الضفة الغربية وقطاع غزة، بيانات وحقائق أساسية، ترجمة دار الشروق، عمان، ١٩٨٧، ص ٥٤.

٢ – جمال عبد المعطى البابا، الجغرافيا السياسية للدولة الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، مرجع سابق، ص ٥٥.

٣ – خالد عايد، الاستعمار الاستيطانى للمناطق المحتلة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بدون سنة نشر، ص ٢٦.

خامسا : الأراضى المعلنه بأنها أراضى دولة وذلك بأمر من الحاكم العسكرى :

وهى الأراضى غير المسجلة أو غير الزراعية والتى يعلنها مدير أملاك الحكومة بموجب قانون الأراضى العثمانى [١]

وتجدر الاشارة الى أن عملية الاستيلاء على الأراضى ينشط فى عهد الحكومات التى يسيطر عليها حزب الليكود الذى يضم أكثر الاسرائيلين تطرفا فى الحكومة الصهيونية والذى ينادى بدولة اسرائيل الكبرى [٢]

ويمكن أن تندرج أبعاد اسرائيل من الاستيلاء على الأراضى فى قطاع غزة بما يلى :

١ - البعد السياسى :

ان الهدف السياسى للاستيطان يعود الى سياسة اسرائيل فى فرض واقع جديد فى قطاع غزة يصعب التراجع عنه- وتحويل السكان العرب الى اقليات معزولة ومحاصرة بالمستوطنات وبالتالى يؤدى الى احباط الأهداف الرامية الى انشاء دولة فلسطينية لأن الاستيطان يقوى المركز السياسى لاسرائيل من خلال اعتباره شرطاً أساسياً للاحتفاظ بالأرض والمحافظة على طابعها اليهودى [٣]

وجدير بالذكر أن الحكومات الاسرائيلية وضعت سياسة تهدف الى زيادة عدد اليهود فى المستوطنات كى يؤثر على أى قرار سياسى للحكومات الاسرائيلية يخص الأراضى المحتلة.

٢ - البعد الديمغرافى :

ان سياسة اسرائيل تهدف الى تفريغ الأرض العربية من سكانها الأصليين بشتى طرق الترغيب والترهيب والضغط الاقتصادى والقمع السياسى وعلى جانب آخر تشجع اليهود للقدوم

---

١ - جمال عبد المعطى البابا، الجغرافيا السياسية للدولة الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٥٦.

٢ - حسن عبد القادر صالح، سكان فلسطين ديمغرافيا وجغرافيا، دار الشروق، عمان، ١٩٨٥، ص ١٤٩.

٣ - نظام محمود بركات، الاستيطان الاسرائيلى فى فلسطين بين النظرية والتطبيق، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦، ص ٤٧.

الى الاستيطان بالأراضى الفلسطينية المحتلة بحجة رفع عدد سكان اليهود وتغير الوضع الديمغرافى للسكان بحيث يصبح عدد اليهود أكثر من عدد سكان العرب كما حدث فى القدس. ولكى يبلغ عدد مستوطنى الأراضى المحتلة جميعها الى ١,٣ مليون نسمة [١]

٣ - **البعد الاقتصادى :**

هناك فرق بين البعد الاقتصادى للمستوطنات على كل من العرب واليهود فهو وان كان سلبياً على الانسان العربى فإن تأثيره على المستوطن اليهودى إيجابى لما تدر عليه عملية التوطين من منفعة مادية حيث يتمتع بالكثير من المزايا بالاضافة الى عمله فى مجال الزراعة حيث أقيمت المستعمرات على أخصب الأراضى مما جعلها منافساً للقرى العربية الزراعية ولأن المستوطنات أكثر تقدما تكنولوجيا عن المناطق العربية المحيطة بها. هذا بالاضافة الى أن الهدف من الاستيطان وهو دمج البنية التحتية لقطاع غزة- من طرق وكهرباء وماء بخدمات نظيرتها الاسرائيلية ومن خلال دراسة ميدانية تبين أن كثير من المعسكرات الوسطى وبعض القرى الجنوبية تعتمد اعتماداً شبه كامل على شركة المياه القطرية الاسرائيلية (ميكروت) لتزويدها بالمياه والحاق اقتصاد المناطق المحتلة باقتصاد اسرائيل والقضاء عليه الأمر الذى يجعله بدون قدرة على سد العجز الموكل اليه.

أما بالنسبة للأراضى فإن اسرائيل عملت على مصادرة كثير من الأراضى العربية والتى تعتبر من الأراضى الخصبة مع العلم أن العرب يعتمدون على الزراعة فى المقام الأول وهذا يعكس مدى انخفاض عدد العاملين بالزراعة [٢]

٤ - **البعد العسكرى :**

يعتبر البعد العسكرى من أهم أولويات السياسة الاسرائيلية بالنسبة لقطاع غزة والتى تؤخذ فى الاعتبار عند إقامة أية مستوطنة فقد روعى بأن تشكل المستوطنات سوراً أمنياً للكيان الاسرائيلى ولذلك خطط لبناء المستوطنات على شكل أحزمة تتمتع بالاتصال السهل بغيرها من المستوطنات وبالعمق الاسرائيلى.. وهذا ما لوحظ من

---

١ - خيرية قاسمية، قضية المستوطنات اليهودية فى الدولة الفلسطينية، الدولة الفلسطينية، حدودها ومعطياتها وسكانها، القاهرة، ١٩٩١، ص ٥٣٢.

٢ - جمال عبد المعطى البابا، الجغرافيا السياسية للدولة الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٧٩.

الدراسة الميدانية أن المستعمرات التى تنتشر على طول ساحل غزة- بحيث تمثل ساتراً بين البحر من الغرب والسكان والمناطق الزراعية فى الشرق.

وجدير بالذكر أن هناك بعض المستوطنات تظل على الخرائط وتحت الانشاء لتستخدمها اسرائيل كورقة للتفاوض مستقبلاً [١]

ومن هنا نجد أن اسرائيل قد أعطت سياستها الاستيطانية الصفة الشرعية عبر تفسير القانون الخاص بنظام الملكية فى الأرض المحتلة تفسيراً يخدم مصلحتها [٢]

نتائج سيطرة إسرائيل على قطاع غزة :

وقد أدت السيطرة الاسرائيلية على القطاع الزراعى الى تدنى قيمة الانتاج الزراعى للأسباب الآتيى :

١ – انخفاض المساحات المزروعة وخاصة المروية منها نتيجة لنهب اسرائيل الموارد المائية التى أصبح استغلالها للأغراض الزراعية محدوداً [٣] وتشير المعطيات الاحصائية الى أن مساحة الأراضى المزروعة حمضيات الذى يعتبر المحصول الأكثر الاهتماما من قبل الفلاحين يشكل حوالى ٧٠٪ من مجموع الأراضى المروية وأكثر من ثلث مجموع الأراضى المزروعة [٤] ومع أن الرقعة المزروعة حمضيات لم تتوسع خلال فترة الاحتلال نتيجة قيام سلطات الاحتلال بوضع قيود كثيرة على استخدام المياه- لأن شجرة الحمضيات من أكثر الغلات الزراعية احتياجا للماء لأنه لا يزال هناك كثير من الفلاحين يعتمدون على زراعة الحمضيات بالغمر وليس بالطرق الحديثة. وأما المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية فقد بدأت تنخفض بشكل واضح حتى أصبحت فى

---

١ – خيرية قاسميه، على الدين هلال، ابراهيم كروان، المستوطنات الاسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة منذ ١٩٦٧، (عرض وتحليل) معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ص ١١.

٢ – انطوان منصور ، اقتصاد الصمود، رسالة دكتوراه منشورة، ترجمة حنا الغاوى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٤، ص ٤٠.

٣ – الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثانى، سنة ١٩٩١، ص ٨٧٦.

٤ – المرجع السابق، ص ٨٧٨.

الوقت الحاضر لا تتعدى ٢٠٪ من مجموع الأراضي المزروعة.

٢ - انخفاض نسبة العاملين بالزراعة نتيجة للمضايقات الاسرائيلية الأمر الذى أدى الى تحول عدد كبير من الأيدى العاملة بالزراعة للعمل فى اسرائيل وخاصة لما تدره من أرباح تفوق مثيلتها فى قطاع غزة.

٣ - اعتماد القطاع الزراعى فى حصوله على مستلزماته من الأسمدة والبذور والمبيدات وغيرها على الاقتصاد الاسرائيلى الذى نظم هذه العملية ضمن التبادل التجارى غير المتكافئ بين المناطق المحتلة والاقتصاد الاسرائيلى [١]

٤ - عدم توافر موارد تمويلية كافية لتغطية المستلزمات الضرورية للانتاج فى القطاع الزراعى وقد أثبتت الدراسة أن معظم الاحتياجات الزراعية هى جهود ذاتية. ورغم افتتاح كثير من البنوك الاستثمارية فى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية الا أن الفلاح لا يزال محجباً عن التعامل مع تلك البنوك لاعتقاده أنها بنوك ربوية وفى مقابلة مع بعض الفلاحين قالوا أنهم يرفضون التعامل مع البنوك لدوافع دينية فقط.

٥ - وقوف القطاع الزراعى أمام مشكلة تسويق العديد من المنتوجات بسبب منافسة الانتاج الاسرائيلى الشديدة وقد اتبعت السلطات الاسرائيلية سياسة ترمى الى حث المزارعين الفلسطينين على استبدال الزراعات المعدة للتصدير نحو الأردن والذى يتسم بالتذبذب من عام لآخر بزراعات تعتبر مكملة للزراعة الاسرائيلية والزراعات الجديدة التى تتم ادخالها أو توسيعها هى الزراعات المعدة للتصدير والتى تخدم الصادرات الزراعية الاسرائيلية [٢] مثل الورود والفراولة بالاضافة الى الزراعات التى تلبى حاجات الصناعة الاسرائيلية وقد قامت السلطات الاسرائيلية باستخدام الوسائل الآتية بهدف تنفيذ سياستها :

١. تقديم التسهيلات للمزارعين الفلسطينين على شكل بذور وأسمدة اذا هم اتجهوا الى زراعات معينة.

٢. عرض كميات كبيرة من بعض المنتجات الزراعية فى أسواق قطاع غزة بأسعار

---

١ - د. عاطف علاونه، أثر الاجراءات الاسرائيلية على اقتصاد الأراضى المحتلة، مجلة قضايا، العدد الثامن، ١٩٩١، ص ١٢٠.

٢ - محمد عميرة وبسام عصفور - إنعكاس الاجراءات الاقتصادية الاسرائيلية على اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة، عمان ١٩٧٨، ص ٨.

تنافسية بغية دفع المزارعين الفلسطينين الى عدم زراعة هذه المنتجات بالاضافة الى أن المستهلك يقبل على السلعة الاسرائيلية لتدنى سعرها عن السلعة الوطنية.[١]

٣. فرض قيود على تسويق بعض المنتجات فى اسرائيل لدفع المزارعين الى الحد من زراعة المنتجات غير المكملة للاقتصاد الاسرائيلى. فمنذ السنوات الأولى من الاحتلال كان الحظر على السلع الفلسطينية تاما فكان تسويق منتجات قطاع غزة محظروا فى اسرائيل أما المنتجات الاسرائيلية تدخل الى قطاع غزة بحرية تامة وقد عمدت اسرائيل الى هذا الاجراء لحماية مزارعيها من المنافسة الا أنه بعد عام ١٩٧١ أصبح تسويق الحمضيات والمنتوجات الأخرى فى اسرائيل يخضع الى تراخيص خاصة من السلطات العسكرية [٢] وجاءت هذه الاجراءات فى اطار القوانين التى اتخذتها وزارة الزراعة الاسرائيلية للحد من حرية تسويق فائض الانتاج كأسماك غزة. وغيرها [٣] وعلى سبيل المثال فقد قامت السلطات الاسرائيلية بتشجيع زراعة البصل والخضر الشتوية لتصديرها عن طريق شركة أجريسكو (Agrisco) - كما حثت المزارعين الفلسطينين على زراعة أنواع من البطاطا والفلفل والخيار والقابلة للتحويل الصناعى فى اسرائيل. الأمر الذى أدى الى زيادة إعتمادية الاقتصاد الزراعى على الأسواق الاسرائيلية.

التركيب المحصولى :

وفى سبيل الوصول الى أقصى درجة من الاستفادة من الانتاج الزراعى شرعت اسرائيل منذ احتلالها للأراضى العربية الى تغير سريع فى التركيب المحصولى عن طريق فرض سياستها بهذا الخصوص والجدول(٤٧) يوضح لنا التركيب المحصولى فى قطاع غزة بين ١٩٦٨-١٩٩٥م.

---

١ - مازن صلاح العجله - التنمية الاقتصادية فى قطاع غزة والضفة الغربية، مرجع سابق، ص ١٧١

٢ - عبد الجواد صالح - الأوامر العسكرية الاسرائيلية، القدس، ١٩٨٦، ص ٢٣.

٣ - حول مشكلة تسويق المنتوجات الزراعية انظر فراس صوالحه، دراسة تحليلية لمشاكل التسويق، نابلس، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة النجاح، ١٩٨٤.

ويتضح من الجدول (٤٧) أن المساحة المزروعة فى قطاع غزة بلغت فى الفترات السابقة ٢٣٨- ١٩٤,٩ - ١٩٥,٦٣٠ ألف دونما فى ٦٨، ٨٥، ٩٥ على التوالى ويعود ذلك على الضغط على الأراضى الزراعية من المواقع الأخرى [١]

جدول رقم (٤٧)

يوضح التركيب المحصولى بين خلال فترة الاحتلال

(١٩٦٨-١٩٩٥)

المحصول	المساحة	المساحة بالألف دونم		المستاحة بالألف دونم	
	١٩٦٨	١٩٨٥	٪	١٩٩٥	٪
محاصيل حقلية	٨٠	٣٦,٠	-٥٥٪	٣٦	-٥٥٪
خضروات	٤٢	٤٦,٢٠٠	٩,٥٪	٦٢,٧٠٠	+٢٦٪
فاكهة	٣٦	٤٥,٠	٢٥٪	٤١,٨	-٧٪
حمضيات	٨٠	٦٧,٧٠٠	-١٧٪	٥٤,٣٨٠	٢٤,٥٪
زهور	-	-	-	-٧٥٠	-
جملة	٢٣٨	١٩٤,٩		١٩١,١٥٠	

المصدر : ٦٨ محمد خلوصى خيال، مرجع سابق، ص ٧٩.

٨٥ دائرة الزراعة ١٩٨٦.

٩٥ النشرة الاحصائية لقطاع غزة ١٩٩٦.

(٢) يتضح من الجدول أن التركيب المحصولى للمحاصيل الحقلية قد انخفض بشكل حاد من ٨٠ ألف دونم عام ١٩٦٨ الى ٣٦ ألف دونما أى بمعدل -٥٥٪ عام ١٩٩٥

وان الخضروات قد زادت مساحتها من ٤٢ ألف دونما الى ٤٦، ٦٢,٦ ألف دونم أى بمعدل ٩,٥٪ ، + ٣٦٪ على التوالى- أما الفاكهة فقد ارتفعت حصتها من ٣٦ ألف دونم الى ٤٥ بمعدل ٢٥٪ ثم انخفضت الى ٤١,٨ ألف دونم بمعدل ٧٪.

أما الحمضيات فقد كان معدل الخسارة بها يفوق أى محصول آخر بسبب الاجراءات الاسرائيلية فبعد أن كانت ٨٠ ألف دونم وصلت عام ٩٥ الى ٥٠ ألف دونم أى بمعدل - ٢٥٪.

وهذا يدل على مدى الاجراءات الاسرائيلية على العمود الفقرى للاقتصاد فى قطاع غزة بالاضافة الى الزحف العمرانى الذى يحدث على بيارات قطاع غزة. وهذا

---

١ - راجع المشكلات الزراعية الفصل الثالث.

يمثل عبئاً على السلطة الوطنية فى إعادة هيكلة القطاع الزراعى من جديد بحيث يعود إلى أهميته فى مساهمته فى الناتج المحلى.

ومن هنا نجد أن اسرائيل قد خالفت المادتان ٥٥، ٥٦ من لوائح لاهاى والذى تنظر لدولة الاحتلال على أنها مجرد مدير منتفع للمبانى العامة والعقارات والأملاك الزراعية المملوكة للدولة المعادية والواقعة فى البلد المحتل ويجب عليها المحافظة على رأس المال وادارة الأملاك حسب قواعد الانتفاع هذه [١]

الا أنها تذهب الى أبعد من هذا وتسن فى الكنيست الاسرائيلى قانون الاستيطان الزراعى بعد عام ١٩٦٧ الذى ينص على الاستيلاء على الأراضى الزراعية بحجة الاستيطان [٢]

ثالثا : أثر الاحتلال على الصناعة

بعد عام ١٩٦٧ وجد قطاع غزه نفسه تحت الاحتلال الاسرائيلى وقد نجم عن ذلك من الآثار الضارة على الصناعة من حيث التضيق الشديد من قبل السلطات الاسرائيلية التى عملت على أن يبق هذا القطاع تحت سيطرتها وان يكون جميع الصناعات القائمة عبارة عن ورش وصناعات صغيرة الحجم هذا بالاضافة الى ربطها بالاقتصاد الاسرائيلى من خلال حاجاته المتزايدة الى الموارد الأولية والمنتجات شبه المصنعة والمستوردة من اسرائيل. وهذه التبعية أدت الى اعاقة تطور الصناعة الذى سجل نشاطها خلال الثلاثين سنه الماضية ركودا واضحاً.

أسباب الركود الصناعى خلال فترة الاحتلال :

١ – القيود الاسرائيلية المفروضة على قطاع الصناعة : وتتمثل هذه القيود فى :

---

١ – مروان القدومى، الاحتلال الاسرائيلى ووضع الحقوق القانونية والانسانية فى الأراضى المحتلة ١٩٦٧، صامد الاقتصادى، عدد ٨٤، ١٩٩٢)، ص ١٩٠.

٢ – إحسان عطية، مصادرة الأراضى فى المناطق المحتلة، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٨٠–، ص ٤٢، ص ٤٥.

أ - صعوبة الحصول على تصاريح لاقامة مصانع :

حيث تضع السلطات الاسرائيلية كثير من القيود والعقبات الادارية لاقامة مصانع فى قطاع غزة من خلال عدم اعطاء تراخيص لبناء مصانع ولا سيما المصانع التى يعمل فيها أكثر من عشرين عامل. ومن هنا نجد أن كثير من المشاريع التى تقدم لها أصحابها بطلبات ترخيص لاقامة مصانع لم تحظ بموافقة عليها مثل اقامة مصنع للعصير فى غزة [١]

ب - القيود التى تفرضها السلطات الاسرائيلية على الاستيراد:

وتسرى هذه القيود على استيراد الآلات أو المواد الخام ويتم ذلك عن طريق المنع المباشر وأحياناً عن طريق فرض رسوم جمركية باهظة وهذا يزيد من تكلفة الانتاج كذلك تأخير متعمد فى تخليص هذه المواد أو الآلات من الجمارك بحيث تفقد الغرض من استيرادها [٢]

ويزيد تأثير هذه الاجراءات أن اسرائيل كانت تتحكم بأكثر من ٩٠٪ من مستلزمات قطاع الصناعة من المادة الخام [٣]

٢ - غياب التسليفات المصرفية :

حيث اعتمدت الصناعة فى قطاع غزة على التمويل الذاتى بنسبة أكثر من ٨٠٪ وكانت هناك بعض مصادر التمويل الضعيفة التى لم تنقذ القطاع الصناعى الا بالقليل من خلال اعطاء بعض الصناعات دعماً محدودا لا يزيد على ٥٠٠٠ دينار أردنى وقد أثبتت الدراسة الميدانية أن أغلب المصانع كان محروما من هذا الدعم- ومن أهمها مساعدات اللجنة المشتركة الأردنية الفلسطينية والجمعيات الخيرية الأجنبية ومؤسسة انقاذ الطفل.

٣ - ارتفاع تكلفة المواد الأولية ونصف المصنعة من اسرائيل- وذلك لارتباطها بالعمله المحلية الشيكل الذى ظل يعانى مدة طويلة من الزمن تدهوراً فى سعر

---

١ - مازن صلاح العجله، التنمية الاقتصادية فى الضفة العربية وقطاع غزة، مرجع سابق، ص ٢١٩.

٢ - المرجع السابق، ص ٢١٩.

٣ - أسامة الدباغ، الأوضاع الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٥٤.

الصرف بالنسبة للدولار الأمريكى أو الدينـار الأردنــى [١]

٤ – عدم توفر الحماية للمنتجات الصناعية المحلية : والتى تتعرض لمنافسة شديدة من البضائع الاسرائيلية والأجنبية وقد تم اقفال كثير من المنشآت الصناعة ولا سيما تلك الصناعات التى لها بديل أجنبى أو اسرائيلى للجودة التى تتمتع بها الصناعات غير الوطنية، أما ما تبقى من منشآت صناعية فقد أضطرت للتكيف رغم الخسارة التى كان يتعرض لها المصنع آملا فى التغير.

وجدير بالذكر أن هذا الركود الذى شهده قطاع الصناعة طوال فترة الاحتلال يرجع الى أهداف السياسة الاسرائيلية نحو القطاع الصناعى فى قطاع غزة والتى يمكن تلخيصها فى :

١ – اضعاف القطاع الصناعى باعتباره أحد الأعمدة الهامة للانتاج القومى وتغير بنيته الهيكلية بهدف ربط ودمج اقتصاد المناطق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلى.

٢ – منع نشوء صناعات متطورة وحديثة بالمعنى العصرى والحديث كى يكون الطابع الحرفى هو السائد فى الصناعة [٢] وبتخصيص المؤسسات الصناعية فى تلك المناطق بأقل حلقات الانتاج. وهذا لا يتطلب وسائل انتاج كبيرة وحديثة بحيث يمنع نقل التكنولوجيا وتطوير الانتاج لكى يبقى الانتاج دون المستوى المطلوب.

٣ – فرض نوع من التخصص على الصناعة فى قطاع غزة بهدف تشجيع الصناعات المكملة والتى تحتاجها الأسواق الاسرائيلية أو سياسته التصديرية وخاصة تلك الصناعات التى تعتمد على العماله الرخيصة والكثيفة وهذا ما يتوفر فى قطاع غزة.

٤ – تحويل الورش والمنشآت الصناعية فى قطاع غزة للعمل كمتعهدين ملحقين بالصناعة الاسرائيلية وكذلك قيام اسرائيلين متعهدين بانشاء المنشآت الصناعية فى قطاع غزة كى تتحكم بتوجية الصناعة فيها مباشرة.

---

١ – بلغ متوسط سعر صرف الدولار بحوالى ٣,٢ شيكل جديد وسعر صرف الدينار مقابل الشيكل ٤,٣٥ شيكلا جديداً من عام ١٩٩٦/٩٥م.

٢ – تيسير النابلسى، الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية، مركز الأبحاث الفلسطينية، سلسلة كتب فلسطينية، ٦٢ بيروت، ١٩٧٥، ص ١٤٦.

٥ – فرض نوع من المنافسة غير المتكافئة على الصناعات الوطنية عبر السماح بتدفق المنتجات المماثلة من اسرائيل والمتفوقة تقنيا والمدعومة رسميا مع فرض قيود على حركة المنتجات قطاع غزة الدخول للسوق الاسرائيلية الأمر الذى تضطر بعض المؤسسات ذات الانتاج الحدى الخروج من السوق.

٦ – رفع كلفة الانتاج الصناعى من خلال السياسة الضريبية ورفع أسعار مدخلات الانتاج والتى فى الغالب يتم استيرادها من المؤسسات الاسرائيلية حتى التى يلجأ المستوردون الى استيرادها من الخارج تأتى عن طريق اسرائيل وهذا يقلل من المنتجات المنافسة.

٧ – استنزاف الموارد البشرية فى قطاع غزة من خلال الابقاء على فرص العمل فى قطاع الصناعة محدودة أو متناقصة عبر أشكال مختلفة من الضغط لدفع الفلسطينين الى الهجرة خارج وطنهم بحثا عن عمل أو الالتحاق بسوق العمل اليهودى كى يعطى اليهود الفرصة للقيام بالمهام العسكرية.

٨ – فرض قيود مشددة على تدفق الأموال من الخارج بهدف منع السكان من تعويض الخسارة الناجمة عن غياب الجهاز المصرفى والنقدى ولمنع توجيه الأموال الى الاستثمار فى القطاعات المنتجة وخاصة الصناعة.

الاحصائيات الخاصة بالصناعة

رغم ارتفاع عدد المنشآت الصناعية فى عهد الاحتلال من ١٠٠٠ [١] منشأة الى ٢٠٧٥ منشأة [٢] وأن هذا وحده لا يشكل مؤشرا كافيا كى نحكم على القطاع الصناعى بأنه متطور لأن ظروف الاحتلال حالت دون أن يلعب هذا القطاع دورا مميزا فى خدمة التطور الاقتصادى ويظهر ذلك فى الركود الواضح للنشاط الصناعى بل تراجعه من خلال حصة الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى فقد تذبذبت حصة هذا القطاع بين ٣٪ الى ٩٪ من الناتج الاجمالى [٣]

1- Roy Sara. Gaza Strip asurvey, Jerusalem w.B.D.P. 1988, P. 50.

٢ – النشرة الاحصائية السنوية لقطاع غزة، سنة ١٩٩٦.

٣ – عبد الفتاح أبو الشكر، أوضاع الصناعة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، مرجع سابق، ص ١٤.

أما بالنسبة الى عدد العاملين في الصناعة فتشير المعطيات الى أن مستوى الاستخدام لم يرتفع خلال فترة الاحتلال حيث لم يزد عدد العاملين في نهاية فترة البحث ١٩٩٥عن ١٠,٤٠٠ آلاف عامل- أي حوالي ١١,٥٪ من مجموع الأيدي العاملة في قطاع غزة. وهذا بالاضافة الى المستوى التكنولوجي الهابط [١]

وهذا يعني أن سلطات الاحتلال لم تكن معنية بمساعدة أو حتى اتاحة الفرصة للقطاع الصناعي في قطاع غزة لكي يتطور فيشكل منافسا للصناعة أو المنتجات الاسرائيلية. من هنا نجد أن سلطات الاحتلال تقوم بوضع كل العراقيل والعقبات في وجه تطور القطاع الصناعي. وشلت دوره في عملية التطور والنمو الاقتصادي.

أما بنية قطاع الصناعة فلم تشهد أي تغير يذكر في بنيتها الأساسية حيث يتكون في معظمها من وحدات عائلية صغيرة الحجم حيث أن اسرائيل أدرجت منذ سنة ١٩٧٧ على دمج القسم الصناعي المتعلق بالحرف الصغيرة ذات الاستخدام الذاتي في الاحصائيات [٢] . مع العلم أن الصناعات الغذائية والمشروبات والغزل والنسيج وصناعة الملابس لا تزال تشكل النشاط الصناعي الرئيسي إذ تساهم بحوالي ٤١٪ من مجموع المنشآت الصناعية في قطاع غزة وهذا يدل على أن هذه الصناعة ما زالت من الصناعات المهمة في قطاع غزة وذلك لمساهمتها المباشرة والغير مباشرة بالنسبة للصناعات الاسرائيلية والتي تعتبر مكملة لها أو مكملة للانتاج النصاعي الاسرائيلي من خلال عقود من الباطن [٣]

أما عن صناعة الخشب فقد حافظت على حصتها إذ استقرت على ما يقرب من ١٩٪ وذلك لأهميتها في سد الطلب في السوق المحلي والاسرائيلي [٤] أما الصناعات

---

١ - عادل سماره، احتجاز التطور، دراسة نقدية للأدبيات الاسرائيلية عن اقتصاد الضفة وغزة، مكتب الحياه للمطبوعات، القدس، ١٩٨٧، ص ٧٨.

٢ - بكر أبو كشك، التنمية الصناعية وسياسات التكتل في المناطق المحتلة، ١٩٨١، ص ١٨٣.

٣ - قد دلت الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث أن ٨٠٪ من مصانع الخياطة متعاقدة من الباطن مع مصانع اسرائيلية.

٤ - عبد المطلب أبو حجله، القطاع الصناعي في المناطق المحتلة وتأثير الاحتلال على أوضاعه، عمان، ١٩٨١، ص ١١.

الغذائية فقد شهدت تراجعاً ملحوظاً خلال فترة الاحتلال وذلك لتقلص المساحات المزروعة وللعراقيل التى تفرضها اسرائيل على استيراد المادة الخام.

حجم الوحدات الصناعية :

يتميز القطاع الصناعى فى قطاع غزة بصغر الحجم وانخفاض عدد العاملين فيه وارتفاع نسبة العماله العائلية ويرجع ذلك إلى [١] :

١ - ان تكلفة الوحدات الصغيرة أقل من الوحدات الكبيرة ويضاف الى ذلك أن معظمها لا يدفع رواتب حيث يعمل بها أصحابها.

٢ - أن الوحدات الصغيرة تلبى متطلبات السوق ذات الطابع التقليدى مع نوعية متدنية الطلب.

٣ - سهولة التعامل بين المنشآت الصغيرة الحجم والشركات الاسرائيلية. وذلك لكونها من المنشآت المكملة للصناعة الاسرائيلية.

أما عن المنشآت كبيرة الحجم فقد واجهت الباحث مجموعة من الصعاب أثرت على تقدير حجمها وخاصة فى عدد العمال الذين يعملون فى هذه المنشآت نورد منها :

١ - أن أصحاب هذه المصانع لا يقدمون الحقائق المتعلقة بعدد العمال حيث يعطون أرقاماً غير حقيقية.

٢ - أن أصحاب المصانع كثيراً ما يعطون معلومات مغلوطه عن عدد العاملين تهرباً من أعباء الضرائب.

٣ - استهتار بعض أصحاب المصانع بالدراسة لاعتقاده أن لا شئ يتغير من هنا يقوم بالاجابة على استمارات الاستبيان باستهتار.

تبعية القطاع الصناعى لاسرائيل

أصبح القطاع الصناعى فى قطاع غزة فى تبعية شبه تامة لاسرائيل على صعيد إمداداته بالمواد الأولية والمنتجات شبه المصنعة والتجهيزات والآلات كذلك على صعيد المنتجات المنتجة للاستهلاك وهذا أثر على دور الأردن الذى أصبح دوره محدوداً جداً فى استيراد هذه السلع.

---

١ - الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثانى، مرجع سابق، ص ٨٨٩.

ويؤكد التحقيق الميداني للباحث عن الصناعة أجرى في يناير ١٩٩٦ أن الغالبية الساحقة من المنشآت الصناعية تعتمد على سد حاجيتها من المواد الأولية من اسرائيل أو على الاستيراد عبر الموانئ الاسرائيلية. إلا أن السلطة وضعت خطة تستطيع الاعتماد على ميناء غزة الذى سيستورد المادة الخام عن طريقه بالإضافة إلى الاستيراد عن طريق مصر.

أما عن الاستيراد من الأردن فلم نجد مصنعاً يعتمد ولو بجزء بسيط من المواد الأولية على الاستيراد من الأردن وذلك لعرقلة اسرائيل لإجراءات الاستيراد بين قطاع غزة والأدرن. بالإضافة إلى البعد الجغرافى بين قطاع غزة والأردن وضرورة المرور البرى عبر إسرائيل. (١)

ومن هنا تجدر الاشارة الى أن الشركات الاسرائيلية بدأت منذ عام ١٩٦٨ بإبرام عقوداً من الباطن مع المؤسسات الصناعية الفلسطينية ولا سيما فى مجال الملابس والأحذية وتمكنت هذه الشركات من خلال هذه العقود للحصول على تخفيض ملموس فى نفقاتها من خلال تدنى معدل الأجور المنخفض نسبياً عن معدل الأجور فى اسرائيل. هذا بالاضافة الى أن هذه المؤسسات يعمل بها نساء بنسبة كبيرة.

ويساعد الشركات الاسرائيلية فى ذلك المرونة التى يتمتع بها الاقتصاد الاسرائيلى فى ابرام مثل هذه العقود.

هذا بالاضافة الى أن اسرائيل قد استحدثت دائرة خاصة فى وزارة التجارة والصناعة تتكفل بتقديم الارشادات العلمية للمصانع العربية وبترتيب إتصالات بين الصناعين العرب واليهود بهدف اطلاعهم على المقاييس المستعمله فى الصناعة الاسرائيلية ومنحهم القروض والتسهيلات واشراكهم فى المعارض التجارية.

---

١ - فؤاد محمد الصقار، الدولة الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٤٧٦.

أهم النتائج الخاصة بالسياسة الاسرائيلية حيال القطاع الصناعي:

لقد نتج عن سياسة اسرائيل حيال القطاع الصناعي في قطاع غزة مجموعة من النتائج أهمها:

أولا : تذبذب مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي بين ٣,١٪ عام ١٩٦٨- الى ١٠,٣٪ عام ١٩٨٠ [١] ثم الى ٧,٥٪ عام ١٩٨٥ والى ٨٪ عام ١٩٩٣ ثم عام ١٩٩٥ إلى ٩٪ [٢] وتسعى سلطات الاحتلال الاسرائيلي من وراء ذلك الى تهميش دور الصناعة في تكوين الناتج المحلي والناتج القومي الاجمالي وتقليص دور القطاعات المنتجة لصالح القطاعات غير المنتجة.

وفي هذا الاطار فعلى الرغم من ازدياد حجم العماله في قطاع غزة خلال الفترة السابقة فإن العماله في قطاع غزة تذبذبت بنسب متفاوتة حيث استوعبت سوق العمل في اسرائيل متطلباتها فقد بلغ عدد العاملين في اسرائيل من قطاع غزة نحو ٧٠ ألف عامل وفي الغالب أن هؤلاء العمال يستخدمون فيما يسمى بالأعمال السوداء مثل أعمال التنظيف في المطاعم وأعمال البلدية وغيرها.

ثانيا : تحول بنيوي في صناعات قطاع غزة باتجاه احلال صناعات تتكامل وتلحق بالاقتصاد الاسرائيلي محل المؤسسات الصناعية القائمة فقد تذبذب عدد الوحدات الصناعية في منطقة الدراسة من ١٠٠٠ عام ١٩٦٨ ترتفع عام ١٩٨٥ إلى ١٦٢٨ منشأة ثم ترتفع إلى ٢٠٥٧ منشأة عام ١٩٩٥. وكثير من المؤسسات القائمة حاليا انشئت خلال فترة الاحتلال قد حلت محل وحدات انتاجية كانت قائمة واغلقت بسبب عدم قدرتها على البقاء وتحمل القيود الشديدة التي تفرضها سلطات الاحتلال والمنافسه غير المتكافئة التي تجبر العديد من الوحدات الصناعية الوطنية الى التراجع وفي كثير من الأحيان الى الاغلاق.

وقد واجهت الصناعات الزراعية والغذائية صعوبات كبيرة وانخفض عدد العاملين بها عام ١٩٩٥ إلى ١١,٥٪، ويرجع أهم أسباب هذا التراجع الى

---

١ - النشرة الاحصائية للضفة وقطاع غزة عن الصناعة، ١٩٨٣، مكتب الاحصاء المركزي، م.ن.ف

٢ - النشرة الاحصائية لقطاع غزة سنة ١٩٩٦.

السياسة الاسرائيلية فـي مصـادرة الأراضـي وخاصـة الزراعيـة وحرمـان معظمهـا من مواردها المائيـة الأمـر الـذى أدى الـى تراجـع الانتـاج الزراعـى الـذى تعتمـد عليـه هـذه الصناعـة كمـا تراجعـت صناعـة الخشـب ومنتجاتـه بسـبب منافسـة المنتجات الاسـرائيلية المماثلـة أو المنتجـات المسـتوردة مـن الخـارج والتـى تنتجهـا مؤسسات ضخمة وفق مقاييس الانتاج الكبير. وتعمـل سـلطات الاحتـلال الـى منـع الـتراخيص لأى صناعـات جديـدة لا تحقـق أهـداف سياسـتها الاقتصاديـة والتصديريـة وبالتـالى فـإن هـذه المؤسسـات التـى تغلـق تحـدث خلـلا فـى البنيـة الاقتصادية الوطنية لقطـاع غـزة. لأن الـتراخيص تمنـح فقـط الـى انشـاء صناعـات جديـدة تخـدم الاقتصـاد الاسـرائيلى وتتكـامل معـه وفـى هـذا الاطـار فقـد شـهدت صناعـة النسيج والملابس نمـواً ملحوظـاً أثنـاء الاحتـلال حيث تعمل نسبة هامـة مـن هذه الصناعـات كمتعهديـن مرعيين للمؤسسـات الاسـرائيلية حيـث تتلقـى مـن هـذه المصـانع ملابس نصف جاهزة ثم تستكمل فـى غـزة مقـابل مبلـغ محـدد كمـا نمـت صناعة البناء لمواجهة الزيادة فى الطلب عليها محليـاً.

ويقـول بعـض التقـارير لـوزارة الدفـاع الاسـرائيلية أن جـزءاً كبـيراً مـن الصناعـة فى قطـاع غزة يعمل من أجل تلبيـة طلبيات المصـانع الاسـرائيلية [١]

ثالثاً : تكريس وتعميق الطابع الحرفى للمؤسسات الصناعية فى قطاع غزة فقد تبين أن حوالـى ٣٨٪ من المنشآت الصناعيـة عـام ١٩٨٥ هـى للحـدادة والـبرادة والكهربائيـة والنقـل وصناعات حرفية أخرى وكما توضح دراسة اجراهـا د. بكر أبـو كشـك عـام ١٩٧٩ أن عدد المنشآت الصناعية التى تستخدم ١٠ عمال فأكثر قد انخفضت خـلال الفترة ٦٩-١٩٧٨ بنسبة ٢٠٪ [٢] ومن خلال الدراسة الميدانية للباحث وجـد أن المنشـآت الصناعيـة التى تستخدم أقل من عشرة عمال تشـكل نحـو ٩٠٪ مـن اجمـالى المنشـآت الصناعيـة [٣] وان حوالى ٦٠٪ من المنشآت يعود ملكيتها الى أصحابها والتى تفتقـر الـى الدعـم المـالى اللازم لتنمية الصناعة.

---

١ – شيلا شيلات، السياسة الاقتصادية الاسرائيلية فـى المنـاطق المحتلـة، أسـس الامبرياليـة الجديـدة، مجلة شئون فلسطينية، عدد ٣٧، ١٩٧٤، ص ٨١.

٢ – بكر أبو كشك، الصناعة فى الضفة الغربية وقطاع غزة، صامد الاقتصادى، عدد ٣٣، ص ٤١.

٣ – دراسة ميدانية للباحث.

رابعا : انخفاض الطاقة الانتاجية للمنشآت الصناعية بشكل خطير بسبب اغلاق الأسواق التقليدية أمام المنتجات الصناعية وبسبب ضيق الأسواق المحلية المنافسة غير المتكافئة من السلع المماثلة والتى تتمتع بمستوى تقنى متفوق وتسهيلات ائتمانية ودعم رسمى فقد أوضحت دراسة د. بكر أبو كشك أن ٥٪ فقط من المنشآت الصناعية فى قطاع غزة تعمل بحوالى ٩٠٪ من طاقتها و ٢٠٪ تعمل بأقل من نصف الطاقة [١]

كما تلعب سيطرة الكيان الصهيونى على التجارة الخارجية للمناطق دوراً كبيراً فى انخفاض الطاقة الانتاجية وتراجع الانتاج الصناعى هذا بالاضافة الى التبعية واحكام الحاق الاقتصاد الفلسطينى فى فلسطين ودمجه مع الاقتصاد الاسرائيلى.

التوطن الصناعى :

على الرغم من عدم وضوح التغيرات التى حدثت فى توزيع الصناعات فى قطاع غزة ودرجة تركز هذه الصناعات فى المناطق جغرافيا نجد أن بناء المستوطنات قد حد من توطن هذه الصناعات فى كثير من المناطق وانحسارها فى مناطق معينة لدوافع كثيرة أهمها الهروب من الضرائب والبحث وراء توفر الأيدى العاملة والرخيصة وكان هذا الدور واضحاً فى صناعة الملابس التى تأثرت كثيراً بالاجراءات الاسرائيلية من خلال العقود المبرمة من الباطن بينها وبين الشركات الاسرائيلية من هنا نجد أن هذه المصانع تنتشر انتشاراً واسعاً فى المعسكرات الفلسطينية وفى مدينة غزة [٢] وفى الأحياء الشعبية بصفة خاصة.

أما فى ظل السلطة الوطنية وبعد عام ١٩٩٣. دخلت عملية التوطن الصناعى شكلا آخر فقد أصبح التوجه نحو المناطق الريفية والبعيدة عن التركز السكانى كما فى مصانع المسامير الذى أقيم على أطراف مدينة غزة فى الجنوب وعلى مصانع الغزل والنسيج الذى أقيم فى قرية بيت لاهيا ومصانع الاعلاف التى أقيمت خارج مدينة دير البلح ومصانع الملابس التى يخطط لها أن تقام فى خارج المدن. وجدير بالذكر أن فى الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى مشروعا لتوطين الصناعة على الحدود بين قطاع غزة

---

١ - بكر أبو كشك، الصناعة فى الضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق، ص ٤٤.

٢ - دراسة ميدانية.

واسرائيل بحيث تكون مصانع مشتركة للطرفين ويعمل بها عمال من المناطق.

التنمية الصناعية :

كان من أهم نتائج الاحتلال الاسرائيلى لقطاع غزة وبفعل الاجراءات الاسرائيلية أن توقف كثير من الصناعات الوطنية عن العمل بفعل منافسة المصانع لإسرائيل الشديدة للمصانع الوطنية. الأمر الذى أثر بالتالى على خفض قيمة الانتاج الصناعى عما كان قبل الاحتلال عام ١٩٦٧ وبالتالى إغلاقها [١] .

وعلى سبيل المثال لقد اغلق كثير من مصانع تشميع الحمضيات التى كانت تستوعب أكثر من ٢٥٠ عامل بفعل الاجراءات الاسرائيلية التى كانت تعرقل التصدير بهدف ضرب الحمضيات فى قطاع غزة مما أجبر هؤلاء العمال التوجه للعمل فى نفس مصانع التشميع الاسرائيلية بفضل خبرتهم فى هذا المجال وجدير بالذكر أن ٣٠٪ من حمضيات قطاع غزة تصدر الى المصانع الاسرائيلية وتشمع هناك لجودتها وتصدر على أنها بضائع اسرائيلية كذلك يحدث فى أصناف الخضروات كالطماطم والفلفل الذى يصدر عن طريق شركة الخضروات الاسرائيلية.

وقد واجهت صناعات غزة منافسة شديدة على اليد العاملة فيها من قبل الصناعات الاسرائيلية نظراً لما يتلقاه العامل من أجر مرتفع الأمر الذى أجبر أصحاب المصانع الى زيادة أجور عمالهم مما زاد من تكلفة الانتاج.

ولاحكام السيطرة الاقتصادية الاسرائيلية على مصانع غزة قامت السلطات الاسرائيلية بربط القطاع بشبكة كهرباء اسرائيل لما لذلك من أهمية بالغة فى التحكم بعجلات الانتاج حيث كانت تتعرض كثير من المصانع الوطنية من عدم القدرة على الوفاء بمتطلباتها لانقطاع التيار الكهربائى عن مصانعهم فى الوقت المتفق عليه.

---

١ - دراسة ميدانية.

أثر الاحتلال على التجارة الخارجية

من المشكلات الرئيسية التى أعاقت نمو قطاعى الزراعة والصناعة حيث أوضحت فصولهما السابقة بنية الاقتصاد الفلسطينى فى قطاع غزة تحت الاحتلال وبرزت من خلال تلك الفصول الوضع المتردى الذى وصل اليه الاقتصاد الفلسطينى. ففى الوقت الذى عانى فيه القطاع الزراعى من تقليص المساحة المزروعة بسبب استيلاء اسرائيل عليها بدافع الاستيطان والأمن والأغراض العسكرية أدى ذلك الى انخفاض الانتاج وتغير الهيكل الانتاجى بحيث يصب لمصلحة اسرائيل.

كذلك تدهور أوضاع القطاع الصناعى لم يحقق معدلات نمو واضحة هذا بالاضافة الى أن تطور هيكل الانتاج الصناعى كان يصب لصالح الأسواق الاسرائيلية أيضاً.

وإذا كانت التجارة الخارجية فى قطاع غزة هى انعكاس واضح لفائض الانتاج بعد سد الاحتياجات والتى تتشكل وفقا لهيكله الاقتصادى فإنه ليس من الغريب أن يتراجع دور التجارة الخارجية ومدى مساهمتها فى عملية الاستثمار والتنمية. ومن هنا نجد أن هذا القطاع الهام يتسم بالضعف وعدم التأثير فى ظل القيود التجارية العديدة والتى ليس لها مثيل التى فرضتها سلطات الاحتلال. نتج عنها حتما تفاقم العجز فى الميزان التجارى لصالح اسرائيل على مدى سنوات الاحتلال ذلك أن اسرائيل وكأى نظام استعمارى قديم فرضت الازدواجية على صعيد التجارة الخارجية أى أنها أجبرت قطاع غزة للتعامل التجارى مع اسرائيل بشكل أساسى. وبحكم الموقع الفريد لقطاع غزة والقريب من الأسواق الاسرائيلية أصبحت اسرائيل المصدر الأساسى والمستورد الرئيسية لمنتجات قطاع غزة.

أسباب إلعجز فى ظل الميزان التجارى :

يعود العجز فى الذى الميزان التجارى الذى ظل يعانى من عجز متراكم ومستمر طوال فترة الاحتلال الى عدة عوامل نوجز منها :

أ - استخدام أكثر من ٤٠٪ من اليد العاملة لقطاع غزة فى اسرائيل وهجرة اليد العاملة المؤهلة الى البلدان العربية الأمر الذى حال دون توسيع القاعدة الانتاجية

وهذا أدى الى زيادة الواردات على حساب الصادرات ومن أمثلة ذلك ارتفاع نسبة الاستهلاك من المواد الغذائية والمتوفرة من اسرائيل نتيجة تحويلات أجور العمال والمهاجرين.

ب - سياسة السلطات الاسرائيلية الاقتصادية التى تحد من تطور الأراضى المحتلة ومن التبادل التجارى الحر بين الأردن ومصر والدول الأوروبية من خلال فرض كثير من القيود.

جـ - التبعية المتزايدة للاقتصاد الاسرائيلى أدى الى الاعتماد الكامل على الاقتصاد الاسرائيلى.

د - بنية الاقتصاد فى قطاع غزة بنية تقليدية وغير متطورة.

هـ - الاجراءات الأردنية القاضية بتحديد الكميات المصدرة اليها من المناطق بحجة المقاطعة الاسرائيلية من قبل الدول العربية. (١)

ومن هنا نشير الى أن السلطات الاسرائيلية قد حققت نجاحاً فى السيطرة على الأسواق بل وربطتها بالسوق الاسرائيلى وخدمة الاحتياجات الاسرائيلية.

وقد فرضت السلطات الاسرائيلية رقابة مشددة على التجارة الخارجية حيث منعت التصدير المباشر للمنتجات الفلسطينية الى أوروبا ورغم اذعانها مؤخراً الى ضغوط المجموعة الأوروبية الا أنها ظلت تضع العراقيل فى وجه التصدير.

أما عن الاستيراد فإن الاجراءات الاسرائيلية تحول دون استيراد إلى بضائع الا عن طريق الموانئ الاسرائيلية (٢) وهذا ما يكبدهم نفقات اضافية، أما فى الوقت الحاضر فقد سمحت اسرائيل باستيراد بعض المنتجات عن طريق مصر والخارج لكن بعد المفحوصات الأمنية الخاصة بها.

وجدير بالذكر أن الاقتصاد الاسرائيلى كان يمر بأزمة عكست آثارها على الأوضاع الاقتصادية لقطاع غزة تمثلت مظاهرها فى : (٣)

---

١ - فؤاد محمد الصقار، الدولة الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٤٧٠.

2- M.Benvenisti, The West Bank Data Project, Op.cit., p. 39.

٣ - ناصر جبر، الثابت والمتغير فى السياسة الاقتصادية الاسرائيلية، اتجاه الضفة وغزة، مجلة قضايا، العدد الثامن، ١٩٩١، ص ١٣٥.

١ - التدنى الكبير فى معدل نمو الناتج القومى.

٢ - تعطل الطاقة الانتاجية فى النواحى الاقتصادية.

٣ - ارتفاع حاد فى البطالة.

ومن هنا نجد أن اسرائيل قد استفادت من احتلالها لقطاع غزة والضفة الغربية لفتح أسواق جديدة لمنتجاتها والاعتماد على الأيدى العاملة العربية الرخيصة بالاضافة الى الموارد الطبيعية والتحويلات المالية من الخارج وما يتبعه هذا من توفير عملات صعبة حيث سمحت اسرائيل للمناطق المحتلة التعامل بالدينار الأردنى، مما رفع من رصيد اسرائيل من العملات الصعبة عن طريق تحويل الدينار بالعملة الاسرائيلية المتداولة عند العرب.

لهذا اتبعت اسرائيل سياسة الجسور المفتوحة بين قطاع غزة والأردن. ويمكن تلخيص أثر الجسور المفتوحة على التطور الاقتصادى فى قطاع غزة :[١]

١ - إن اعتماد جزء من انتاج قطاع غزة على الأسواق العربية يعنى بالضرورة تأثير اقتصادها بالتطورات الاقتصادية فى تلك الدول ففى حالة الازدهار الاقتصادى يتمكن قطاع غزة من بيع المزيد من المنتجات وبأسعار زهيدة. والعكس يحدث فى حالة الركود.

٢ - أفادت الجسور المفتوحة اسرائيل فى تخفيف حدة المشكلات الاقتصادية التى نتجت وتفاقمت بسبب ممارساتها فى قطاع غزة حيث شكلت تلك الجسور منفذا هاما للأيدى العاملة الفائضة كذلك خفضت من حدة مشكلة الركود الاقتصادى الناتجة عن زيادة فائض الانتاج المحلى وبخاصة الانتاج الزراعى الذى نشأ بسبب إغراق أسواق قطاع غزة بالمنتجات الاسرائيلية والتى تدخل القطاع دون قيود بينما يحظر دخول منتجات غزة الى اسرائيل.

٣ - كما أن دخول وخروج الأموال عبر الجسور المفتوحة الذى ارتبط بازدياد هجرة الأيدى العاملة الفلسطينية وتردى ظروف الاستثمار فى المناطق كان له تأثير كبير على ديناميكية التطور الاقتصادى إذ أدى دخول تحويلات العاملين الى

---

١ - سمير عبد الله صالح، المجتمع الفلسطينى أربعون عاماً على النكبة وواحد وعشرون عاماً على الاحتلال، مركز احياء التراث العربى، ١٩٩٠، ص ٣٥٢.

زيادة الطلب على الاستهلاك في حين قادت حرية خروج الأموال الى تقليص الاستثمار تحت تأثير الاحتلال والتوجه نحو الأردن الذى ظل رغم ظروفه الاقتصادية الصعبة يتمتع بمناخ استثمارى أفضل من تلك التى فى قطاع غزة [١]

٤ – ان ابقاء الدينار الأردنى كعملة متداولة بجانب العمله الاسرائيلية وزيادة تداوله كأداة ادخار وتسديد المدفوعات يعنى تأثير الاقتصاد فى قطاع غزة بالدينار الأردنى المرتبط بالوضع الاقتصادى الأردنى سلباً أم إيجاباً.

٥٠ – كما استخدمت الجسور كقناة تتدفق عبرها المساعدات المقدمه من الخارج والتى تقود الى زيادة النشاط الاقتصادى من حيث زيادة الانتاج الاقتصادى من خلال زيادة الاستهلاك وهذا كله يصب فى جيوب أرباب العمل الاسرائيلي.

النقل والمواصلات :

أصبحت حركة النقل و المواصلات من قطاع غزة الى العالم الخارجي بالشلل التام وذلك بسبب وقوع القطاع تحت الاحتلال الاسرائيلى عام ١٩٦٧م.

المواصلات الخارجية :

كان الاحتلال وما تبعه من سياسات مختلفة تهدف الى تحقيق الارتباط بين المناطق واسرائيل بغية حدوث تغيرات مشددة على اتجاهات وطرق وسائل الاتصال بغزة والمناطق المحيطة بها فقد قطعت الاتصالات الجوية بالعالم الخارجي نتيجة لتوقف مطار غزة ونتيجة لذلك أصبحت الطرق البرية تمثل الصلة الوحيدة بين قطاع غزة والعالم الخارجي فى الوقت الذى حدث على هذه الطرق تغيرات كبيرة نتيجة للاحتلال وما لحقه من قطع الاتصال المباشر بين مصر والقطاع بل ووضعت القيود أمام الاتصال لكى تقلص حجم العلاقات مع الدول العربية وتسهيل دمجها باسرائيل عن طريق حرية الحركة بين القطاع والداخل هذا بالاضافة الى ضرورة الحصول على تصاريح خاصة لمن يرغب بالسفر للخارج وكانت مشروطة بأن يتغيب تسعة أشهر عن البلاد ولا يحق له الرجوع قبل التاريخ المحدد. كل هذه الاجراءات كانت تسعى اسرائيل من ورائها الحد من الارتباط بين سكان المناطق بالعالم العربي.

---

١ – المرجع السابق، ص ٢٥٤.

وسائل النقل :

رغم ارتفاع وسائل النقل فى قطاع غزة فى ظل الاحتلال الا أنه حدث نتيجة لاتساع حركة النقل والاتصال ما بين غزة واسرائيل وبفعل ارتفاع حجم التبادل التجارى وزيادة حركة العمال الى اسرائيل كذلك بسبب ارتفاع الدخل الأمر الذى أدى الى اقتناء سيارة.

السياحة :

قد واجهت السياحة اضرارا كبيرة بعد عام ٦٧ نتيجة للاحتلال فقد تبين من خلال الدراسة الميدانية للباحث أن عدد الفنادق والايواء السياحى لم يزد عددها بل ان بعضها اتخذته اسرائيل كثكنة عسكرية بحيث أثرت على الفنادق الأخرى هذا بالاضافة الى الاجراءات الاسرائيلية العسكرية (١) التى كانت تمنع دخول البحر فى المساء.

كذلك أدى الاحتلال الى شلل تام فى حركة السياحة نتيجة لتوقف السياحة الاجتماعية للفلسطينين المقيمين بالخارج من زيارة أهليهم فى غزة بل اشترطت اسرائيل حصول الزائر على تصريح خاص تمكنه من زيارة المناطق كذلك منع السياح العرب الذين كانوا يفدون التى قطاع غزة والذي بلغ عددهم عام ٦٥ بحوالى ٤٠٠٠ سائح (٢) من القدوم الى قطاع غزة.

وقد ترتب على ذلك انخفاض عدد العاملين فى مجال السياحة وكذلك المكاتب السياحية فقد أغلق معظمها ولم يبق سوى مكاتب الحج والعمرة واقتصرت حركة السياح على أقارب السكان الذين يفدون لزيارة ذويهم فى فصل الصيف. أما بعد قدوم السلطة الوطنية فقد نشطت حركة السياحة وخاصة مجئ كثير من القادمين الى أرض الوطن.

1- Adel Samara, The political Economy of the West Bank. Op.cit. p. 113.

٢ – محمد خلوصى خيال، التنمية الاقتصادية فى غزة، مرجع سابق، ص ٨٢.

نتائج الاحتلال الاسرائيلى على الأوضاع الاقتصادية
فى قطاع غزة

كان من أهم نتائج الاحتلال الاسرائيلى لقطاع غزة مجموعة من النتائج نوردها فيما يلى :

أولا : ضعف النمو الاقتصادى :

لقد مست السياسات والقيود الاسرائيلية جميع مصادر النمو الاقتصادى فى قطاع غزة حيث خضع الكثير منها للتقليص المباشر كما حدث للأرض والمياه والموارد البشرية أيضاً.

كذلك أدى الاحتلال وما لحقه من متغيرات فى ظروف التطور الاقتصادى الى تردٍ كبير فى المناخ الاستثمارى فى مختلف أوجه النشاط الاقتصادى وبوجه خاص فى قطاعات الصناعة والزراعة والدليل على تردى المناخ الاستثمارى يظهر فى عدد من الظواهر أهمها :

١ - ضيق مجالات الاستثمار.
٢ - ارتفاع تكاليف الاستثمار.
٣ - بطء التراكم الرأسمالى.
٤ - ارتفاع درجة المخاطرة.

مراحل النمو الإقتصادى :

لقد مر النمو الإقتصادى بفروعه الزراعى والصناعى والتجارى والنقل والسياحة فى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى :

مرحلة النمو السريع : والتى امتدت حتى أواسط السبعينات ٧٥ حيث تبين الاحصاءات ارتفاعاً كبيراً فى كافة مؤشرات الحسابات القومية الناتج القومى- الناتج المحلى -الاستهلاك- الاستثمار. ويمكن توضيح العوامل التى كانت مسؤولة عن ذلك بما يلى :

١ - ان جزءاً كبيراً من الزيادة التى سجلتها الاحصاءات حول نمو المؤشرات الرئيسية لا يرجع بالفعل الى زيادة حقيقية انما يرجع لعملية تسريع رسملة الاقتصاد الفلسطينى وزيادة الاعتماد على السوق وقد لحق هذه العملية تدمير واسع وسريع للاقتصاد الطبيعى المنفصل عن السوق والذى لا يدخل فى الاحصاءات. وعلى سبيل المثال فإن عشرات الألوف من الفلاحين الذين كانوا يعيشون على الزراعة قبل الاحتلال كانت نتائج عملهم لا تظهر فى السوق ولا تحسب فى الناتج القومى زجت للعمل فى اسرائيل حيث أصبحت أجورهم تدخل فى الناتج القومى.

٢ - تحت تأثير ظروف تسريع الرسملة فى الاقتصاد الفلسطينى جرى القضاء بصورة ملموسة على البطالة الموسمية والمقنعة حيث عملت فى الاقتصاد الاسرائيلى الذى استغلها ايما استغلال بسبب رخص الأجور.

٣ - كما أدى تسريع الرسملة الى ضرورة تنجيح الأداء الاقتصادى فقضت على ضعف السوق والمنافسة الشديدة التى واجهت المنتجين المحليين وأصبح من غير الممكن البقاء والاستمرار فى السوق بوسائل الانتاج القديمة الأمر الذى ترك أثراً على رفع معدلات النمو الاقتصادى.

٤ - ساعدت بصورة أو بأخرى فى تسريع النمو الاقتصادى فى المناطق حالة الازدهار التى عاشها الاقتصاد الاسرائيلى بعد عدوان عام ١٩٦٧ الأمر الذى أدى الى زيادة الطلب على العمل. وعلى بعض المنتجات المنتجة من قطاع غزة.

المرحلة الثانية :

مرحلة جمود النمو الاقتصادى : والتى امتدت من منتصف السبعينا حتى أوائل الثمانينات. وقد حقق الاقتصاد فى قطاع غزة خلال تلك الفترة معدلات نمو متواضعة بالمقارنة بالفترة السابقة ويرجع ذلك الى :

١ - بدأت هذه الفترة عملية التضيق الواسعة لمصادر نمو الاقتصاد الفلسطينى خصوصاً بعد استلام حزب الليكود السلطة فى اسرائيل.

٢ - ولكن الارتفاع الكبير الذى شهده سوق النفط العربى وحالة الازدهار فى النشاط الاقتصادى العربى وزيادة التحويلات والمساعدات العربية كان من شأنها دمج

النشاط الاقتصادي وتخفيف تأثير الاجراءات والقيود الاسرائيلية الأمر الذى ساعد من الحفاظ على مستوى النشاط الاقتصادى.

المرحلة الثالثة :

مرحلة الركود والتراجع : والتى بدأت بين عامى ٨٢/٨٣ وما زالت مستمرة. حيث بدأت مرحلة الركود والتراجع فى كافة المؤشرات الاقتصادية الكلية تحت تأثير التغيرات الآتية :

أ - تعاظم تأثير عملية تقليص مصادر النمو التى ثابرت عليها سلطة الاحتلال الاسرائيلى لقطاع غزة.

ب - الأزمة الاقتصادية الخانقة التى بدأت تعصف بالاقتصاد الاسرائيلى والذى عكس سلباً على الاقتصاد الوطنى الفلسطينى والتى أصبح اقتصادها فى حالة ارتباط بالاقتصاد الاسرائيلى حيث بات يعمل نحو ٤٠٪ من القوى العاملة داخل اسرائيل وأصبحت اسرائيل السوق الخارجية الرئيسية للتصدير والاستيراد.

جـ - أما التغير الهام والثالث فهو دخول اقتصاديات الشرق العربى فى حالة ركود بسبب انخفاض فى أسعار النفط والحرب العراقية الايرانية وهذا أدى الى ضعف شديد فى المرافق الاقتصادية الوطنية.

ثانيا : تشويه بنية الاقتصاد الفلسطينى :

طرأ تشويه كبير على بنية الاقتصاد الغزى خلال فترة الاحتلال وابرز مظاهر هذا التشويه هو :

١ - هبوط أهمية القطاعات الانتاجية فى تكوين الناتج المحلى وخصوصا قطاع الزراعة الذى تقهقرت مساهمته فى الناتج المحلى من ٣٤٪ خلال ١٩٨٥ الى ٢٣٪ عام ١٩٩٠ أما قطاع الصناعه فقد ظل يراوح مكانه فى مساهمته فى الناتج المحلى والتى تراوحت بين ٨٪ الى ١٠٪ بين ٨٥-٩٠ على التوالى.

٢ - وعلى حساب القطاعات الانتاجية تعززت أهمية ونسبة مساهمة قطاع التوزيع والخدمات والنقل والتجارة- والتى توسعت على خلفية الوساطة بين الاقتصاد الاسرائيلى والفلسطينى حيث أصبح هذا القطاع الأول من حيث أهميته ومساهمته فى تكوين الناتج المحلى.

٣ - من التشوهات الهامة التى برزت تحت تأثير الاحتلال على مستوى القطاعات

كانت التغيرات في قطاع الصناعة حيث نمت بعض الفروع الصناعية على حساب الفروع الصناعية الأخرى والتي كان لها عقود من الباطن تخدم الاقتصاد الاسرائيلي مثل صناعة النسيج والخياطة والأحذية حيث عملت لصالح ارباب العمل الاسرائيلين ومن التي تقلصت كانت صناعات الأغذية والصناعات المعدنية حتى ان ما بقى منها يعمل بأقل من نصف طاقته الانتاجية.

ثالثا : تبعية النشاط الاقتصادى بالاقتصاديات الخارجية :

أدى اضعاف وتشويه التطور الاقتصادى الى وضع قطاع غزة فى حالة تبعية خطيرة للاقتصاديات الخارجية بوجه عام وللاقتصاد الاسرائيلي بوجه خاص وأصبحت التبعية ذاتها أداة للاضعاف والتشويه.

واضعاف النمو الاقتصادى أدى الى خلق فائض كبير فى الأيدى العاملة الفلسطينية الباحثة عن عمل والمضطرة الى البحث عنه خارج قطاع غزة وهذا دفع عشرات الألوف من الأيدى العاملة للهجرة الى الخارج أو التوجه للعمل فى اسرائيل.

كما ان اضعاف النمو الاقتصادى وتشويه التطور قلص من قدرة الانتاج الاقتصادى وحد من تنوعها لكى تلبى الحاجات المحلية الأمر الذى زاد من الاعتماد على السوق الاسرائيلي لتلبية حاجات المواطنين.

اضافة الى ذلك فإن القيود المفروضة على الاستثمار وعملية التحكم فيه وتوجهه نحو الجيوب الصغيرة وجعله يصب لمصلحة الاقتصاد الاسرائيلي أدى الى تزايد عدد المنتجين وأرباب العمل الفلسطينى الذين يعتمدون بصورة كبيرة على تسويق منتجاتهم فى السوق الاسرائيلي.

ولاعطاء صورة موجزة عن حالة التبعية التى يعانيها اقتصاد قطاع غزة نورد المعطيات الآتية :

١ - ارتفعت نسبة دخل عناصر الانتاج الفلسطينى العامله فى الخارج فى الدخل القومى من ٢١٪ الى ٤٣٪ فى الفترة ٨٥-٩٠ على التوالى . وتشكل أجور العاملين فى اسرائيل أكثر من نصف هذا الدخل.

٢ - ارتفعت نسبة الاستهلاك الخاص الى الناتج المحلى من ١٠٧٪ عام ١٩٨٥ الى ١١٣٪ عام ١٩٩٠ ويعود هذا بالدرجة الأولى الى التدهور فى القيمة الحقيقية للناتج المحلى.

٣ - ارتفعت نسبة الواردات الى الناتج المحلى الاجمالى من ٨٢٪ عام ٨٥ الى ١٣٨٪ عام ١٩٩٠ حيث أن ٩٠٪ من الواردات الى قطاع غزة تأتى من اسرائيل.

٤ - أما بخصوص الاعتماد على التصدير فقد وصلت نسبة الصادرات الى الناتج المحلى الاجمالى من ٤٣٪ الى ٥٤٪ فى نفس الفترة وزاد الاعتماد على السوق الاسرائيلى حيث يصدر له أكثر من ٨٠٪ من صادرات القطاع.

الفصـــــل الختـامـــــى

الفصل الختامـــى

المستقبل الاقتصادى لقطاع غزه

ان الهدف الاساسى من التحليلات الجغرافية التى اشتملت عليها فصول البحث تتجاوز مجرد معرفة واقع الجغرافيا الاقتصاديه وظروف أدائها والمشاكل التى تواجهها فى ظل الممارسات الاسرائيليه فقد اعطت الفصول السابقه صوره تفصيليه عن ذلك الواقع. لذا فإن هذا الفصل سيحاول تقديم الخطوط العريضه للمستقبل الاقتصادى لقطاع غزه فى ظل الافاق المتوقعه وضمن استراتيجية التنميه التى تشمل الوسائل الرئيسيه للجغرافيا الاقتصاديه محققا الترابط بين مسار الجهود الانمائيه وبين جوانب الحركه فى المجتمع [١] وامام تطور الاحداث السياسيه المتعلقه بالقضيه الفلسطينه وتداعياتها المستمره فى ظل المفاوضات القائمه بين السلطه الفلسطينه واسرائيل فإن تلمس المستقبل يقتضى تجاوز الحديث عن المستقبل فى ظل الاحتلال أو فى ظل حكم ذاتى الى الحديث عن المستقبل الاقتصادى فى سيناريوهين من الممكن ان يتحقق أحداهما وهم:

١- المستقبل الاقتصادى فى ظل الدوله الفلسطينيه المستقله.

٢- المستقبل الاقتصادى فى ظل فدراليه او كونفدراليه مع الاردن.

ونعتقد هنا انه ليس غريبا ان يفترض المرء استمرار الحكم الذاتى فى ظل التعنت الاسرائيلى وحكومة الليكود الا ان المتغيرات الدوليه توحى بأن هناك حلا للقضيه الفلسطينيه ومن هنا سيقتصر الحديث عن السناريوهين السابقين:

اولا- <u>المستقبل الاقتصادى فى ظل الدوله الفلسطينيه المستقله:</u>

ان اقامة دوله فلسطينيه فى الضفه الغربيه وقطاع غزه باعتبارها احد الاحتمالات المطروحه فى المنطقه العربيه كحل للقضيه الفلسطينيه لا بد لها من الاخذ بأسباب تنمية وتطوير موارد الثروه الاقتصاديه فيها حتى يمكن لها سد الحاجيات للسكان وحتى يمكن لها تحقيق

---

١ - محمد محمود الامام: التخطيط والاستراتيجيه دراسه فى المفاهيم من استراتيجية التنميه بمصر، القاهره ١٩٧٨،ص ٩

استقلالها الاقتصادى والسياسى وفى كهذه الحالة تصبح عملية التنمية ذات أهمية قصوى كما تصبح واجباً وطنياً. (١)

(١) الانتاج الزراعى:

وتتضح اهمية وضرورة البدء باحداث تنمية زراعيه شامله فى قطاع غزه لما لذلك من دور فعال فى توفير الطعام للسكان وكذلك توفير المواد الاوليه اللازمه للتوسع الصناعى بالاضافه الى كونها المجال الاوسع فى استيعاب الأيدى العامله الفائضه والتى تعمل على الحد من البطاله ومن التغلب على مايمكن ان ينشأ عن فقدان مجالات العمل التى كانت مفتوحه امامهم فى اسرائيل هذا بالاضافة الى توفير بعض المنتجات الزراعيه من أجل التصدير للخارج وما يترتب على ذلك من دعم ميزان المدفوعات وتوفير العمله الصعبه، والتى تأتى كمدخل رئيسى للتعرف على مدى القدرة الزراعية للدولة. (٢)

وقد تبين عند دراسة الانتاج الزراعى فى قطاع غزه ان هناك خساره كبيره لحقت به بعد عام ١٩٦٧ وتمثلت فى إنخفاض مساحة الاراضى الزراعيه حيث انخفض الانتاج.

ولا شك فى أن تحقيق المهمه الاولى والملقاه على عاتق الدوله الفلسطينيه حيال السياسه الزراعيه والمتمثله فى العوده بهذا الانتاج الى الامام مع زوال الاسباب التى ادت الى تراجعه بعد عام ١٩٦٧ وذلك :

١- بزيادة الأراضى التى تسيطر عليها المستعمرات والبالغة بـ ٤٦ ألف دونم عندها يرتفع الانتاج.

٢- دعم وتطوير الاطار الزراعى المؤسسى الوطنى وإنشاء المؤسسات الزراعية والجمعيات التعاونية.

---

١ - على الحرباوى ورامى عبد الهادى، معضلة التنمية فى الأرضاى الفلسطينية المحتلة، مجلة الدراسات الفلسطينية بيروت، عدد ٣، بيروت ١٩٩٠، ص ٢٤٧.

٢ - محمود توفيق محمود، الأوضاع الجيوبوليتيكية للدولة الفلسطينية، الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها، مرجع سابق، ص ٥٨٤.

٣- التعاون مع الجامعات والمؤسسات العلميـة والبحثيـة الفلسطينية من أجل تحديد مساحة الأراضـي الزراعيـة (المرويـة والمطريـة والقابلـة للزراعـة) ودراسـة الأنمـاط الزراعيـة السائدة وذلك من خلال دراسة البيئات الزراعيـة والتعرف علـى كل بيئـة من العوامل المساعدة [١]

٤- زيادة كفاءة استخدام مصادر الميـاه – الماحة من خـلال التوسـع فـى استخدام الأسـاليب الحديثة فى الرى بالرش والتنقيب بالإضافة إلى التوسـع بزراعـة المحـاصيل التـى تـروى بمياه مالحة كالخضروات.

وانطلاقا من ذلك يمكن فرز بعض المقترحات او الاجراءات التـى تؤهلها لحل المشـاكل القائمه او التى تنشأ ولبلوغ هذه الاهداف لابد من توفير المتطلبات الاساسيه الاتيه:

أ) **الاسواق:**

إن قيام الاسواق فى الدوله المقترحه وما يترتب عليه التوقـف عن التعـامل مـع الاسـواق الاسرائيليه ولو مرحليا فى تصريف فائض الانتاج الزراعـى كمـا هـو الان يستدعى البحـث عن اسواق اخرى بديله لها ولا شك ان عودة العلاقات بين قطـاع غزه الـذى هـو جـزء من الدولـه الفلسطينيه الى سابق عهدها قبل ١٩٦٧ ستدفع بصادراتـه الزراعيـه نحـو الاسـواق العربيـه وقد يكون من المناسب دراسة احتياجات السوق العربيه فى الوقت الحاضر من السلع الزراعيه واخذ ذلك بالحسبان عند محاولة تنمية زراعيه حيث ان هذه الاسواق كان لها بديل عن منتجات قطـاع غزه بعد سيطرة الاحتلال الاسرائيلى.

ب) **النقل:**

يعتبر تطوير هذا العنصر من المتطلبات الاساسيه اللازمـه لاستصلاح جميـع الاراضـى الزراعيه وإدخالها فى مجال الاستثمار ولتنظيم عملية التسويق بين مراكز الانتـاج والاسواق فـى الداخل والخارج. ولما كانت وسائل النقل المستخدمه من قبل الفلاحين هى وسائل قديمه وتقليديـه

---

١ - أسامة الدبـاغ – الأوضـاع الاقتصاديـة للمنـاطق الفلسطينية المحتلـة للاحتـلال الإسـرائيلى، مرجـع سابق، ص ٩٣، ٩٤.

مثل عربات الدواب فإن من واجب الدوله المقترحه تزويدهم بوسائل نقل سريعه ورخيصه كي تضمن راحة الفلاح ووصول الغلات الزراعيه للاسواق بسرعه.

ج) **رأس المال:**

تعتبر قلة رأس المال اللأزم للزراعه احدى اهم مشاكل الزراعه في قطاع غزه فقد كان لقلة راس المال لدى المزارعين احد العقبات التي كانت تحول دون التوسع الزراعي المطلوب ونتيجة لتوقف بنك التسليف الزراعي الذى كان معمول به قبل عام ٦٧ فإن احوال المزارعين ازدادت سؤا مما دفعها للتوجه نحو السوق الاسرائيلي لسد حاجاته من الغلات الزراعيه ولذلك فإنه يتعين على الدوله المقبله التغلب على هذه المشكله حتى يمكن احداث تنميه زراعيه بمعدلات عاليه وسريعه وانشاء مؤسسات للاقراض الزراعي يكون مهمتها توفير الاموال اللازمه بما يحقق اجراء التوسع المطلوب.

د) **الميكنه الزراعيه:**

إن احداث هذا النوع من التقدم التكنولوجي في قطاع غزه سيحتاج للمزيد من الوقت. وهذا يعمل على راحة الفلاح في استخدامه للميكنة الزراعية، وبالرغم من التوسع في استخدام الميكنه الزراعيه الا أن الامر يحتاج المزيد منها لأتاحة الفرصه لجميع الاراضي الزراعيه استخدامها وبالتالي لرفع مستوى الانتاج الى المستوى المطلوب.

ه) **الكفاءات العقليه:**

ان استخدام هذه الكفاءات سيتيح للفلاح اتباع ارشادات المهندسين الزراعيين وقد يكون من الضروري على الدوله الفلسطينيه تكليف هذه الكفاءات والمهارات بالمساهمه في احداث هذه التنميه على اساس من الواجب الوطني حتى يتم اجتياز المراحل الصعبه التي قد تتعرض لها الدوله المقبله وتعطى هذه التنميه نتائجها وتبدأ في تحقيق اهدافها.

و) **الحوافز الانتاجيه:**

تستدعي ضرورة الاسراع في تنفيذ اهداف التنميه الزراعيه في قطاع غزه العمل على تحسين اوضاع المزارعين من خلال تقديم الحوافز الانتاجيه الامر الذى يرفع من مستواهم المعيشي.

ومن الضرورى فى ظل الدوله المقترحه توفير القروض للمزارعين بشروط ميسره حتى يمكن لهم اجراء التوسع المطوب فى انتاجهم الزراعى.

ولكى تؤدى هذه القروض وظيفتها يجب توجيهها بما يتلائم واهداف الخطه الزراعيه من خلال اجهزه مسئوله عن توفير المستلزمات الزراعيه من ميكنه وبذور واسمده كيماويه.

كذلك العمل على تنظيم عملية التسويق بإشراف اجهزه حكوميه يمكن لها انقاذ المزارعين من جشع التجار وهوالامر الذى سيشجع المزارعين على تحسين الانتاج وزيادته.

ز) **الموارد المائيه:**

ان تحقيق التنميه الزراعيه سيكون سهلا فى حالة توفير الموارد المائيه الازمه للزراعه بعد ان عملت اسرائيل على تحديد المياه للزراعه وذلك بمنع حفر آبار جديدة لإغراض الزراعة[1] الامر الذى حد من الانتاج والتوسع الزراعى فى اراضيها وعملها خزانات للمياه تستخدم فى فصل الجفاف وتعمل على رفع منسوب المياه الجوفيه التى تعانى من نقص وملوحه هذا بالاضافه الى حفر المزيد من الابار الارتوازيه لرفع درجة استثمار المياه الجوفيه وخاصة أنه لا يمكن الاعتماد على المطر بصفة عامة لقيام نظام زراعى مستقر سواء لتذبذب كمية المطر منة لأخرى.

٢- **الانتاج الصناعى:**

رغم التأكيد على الدور الزراعى واهميته فى ظل الدوله الفلسطينيه يبقى البحث عن وسائل اخرى كالصناعه التى تعتبر من المهمات الاساسيه والضروريه لبناء الدوله الفلسطينيه حره مستقله.

وقد اظهرت دراسة الهيكل الصناعى فى قطاع غزه الكثير من المشاكل التى اعاقت تطوره ومن اجل ارساء قاعده صناعيه صلبه تتلائم وبناء الدوله وتتمثل فى ضرورة النهوض بالصناعات القائمه وايجاد الحلول المناسبه لما تعانيه من مشاكل مازالت تلازمها وخاصة مشكلة نقص الاموال الازمه وكذلك صعوبة الحصول على الموارد الاوليه اللازمه لعمليات الانتاج.

---

١ - يوسف أما مايله، وجوده فتحى التركمانى، الدولة الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٢٤٩.

بالاضافه الى تشجيع انشاء صناعات جديده فى قطاع غزه بموجب خطه صناعيه طويلة الاجل تهدف الى:

١- زيادة حجم الانتاج الصناعى ورفع مستوى مساهمته فى الناتج المحلى الاجمالى.

٢- رفع قدرة القطاع الصناعى على استيعاب الايدى العامله.

٣- رفع قدرة القطاع الصناعى لتغطية الحاجات الاساسيه للسكان.

٤- زيادة حجم الصادرات الصناعيه من خلال تطوير الصناعات القائمه.

٥- توسع وتطوير العلاقات التشابكيه بين الصناعات المختلفه من جهه وبين القطاع الصناعى واقطاعات الاقتصاديه الاخرى من جهه ثانيه.

٦- وضع استراتيجيه خاصه بالتصنيع فى قطاع غزه إزاء:

أ) استراتيجية للتصنيع من أجل إحلال الواردات.

ب) استراتيجيه للتصنيع من أجل التصدير.

ولابد لتحقيق هذه المهمات من ايجاد اجهزه مسئوله تأخذ بأسباب التخطيط العلمى المدروس وتجرى المزيد من الدراسات والابحاث التى يجب ان يستند اليها اى تخطيط وتأخذ على عاتقها توفير الشروط والمتطلبات الاساسيه اللازمه لاحداث نهضه صناعيه والتى يتمثل اهمها فى:

أ) **الاسواق:**

وكما فى الزراعه فإن البحث عن اسواق بديله للاسواق الاسرائيليه ودراسة احتياجات هذه الاسواق من السلع الصناعيه وتنظيم التبادل التجارى معها والتى تعتبر من المتطلبات الضروريه لرفع الطاقه الانتاجيه لهذه الصناعات. ولما كانت مشاكل التسويق اكثر وضوحا فى الصناعات الصغيره حيث تخضع منتجاتها للشروط التى تعقد من الباطن فإن من الضرورى تنظيم عملية التسويق عن طريق انشاء مراكز خاصه تخضع للاشراف الحكومى الامر الذى سيساعد هذه الصناعات كثيرا على الوقوف امام منافسة مثيلها.

ب) **الحمايه الجمركيه:**

كان لانعدام الحمايه الجمركيه اثر كبير فى خفض الطاقه الانتاجيه لمعظم صناعات قطاع غزه وفى عدم تطورها بل وفى اغلاق بعض المصانع الرئيسيه كمصانع تشميع الحمضيات. إن توفير الحمايه الجمركيه للصناعات المحليه يعتبر احد الاساليب الفعاله الواجب اتباعها فى ظل الدوله الجديده لاتاحة المجال امام الصناعات لتساهم بدور كبير فى تكوين الدخل القومى ولكى تزيد من درجة تشغيل الأيدى العامله وتحسين اساليب الانتاج بما يتلائم واحتياجات الدوله المستقله.

ج) **رأس المال:**

يعتبر راس المال من اهم المشاكل التى تواجه الصناعه فى قطاع غزه شأنه فى ذلك شأن الزراعة، وقد تمثلت هذه المشكله بعد عام ١٩٦٧ حيث حرصت اسرائيل على ابقاء المنشآت الصناعيه بصوره ورش حرفيه غير متطوره الامر الذى حد من تشغيل الأيدى العامله وصعوبة الحصول على المواد الخام ووسائل النقل اللازمه ومن هنا يظل مسئوليه الدوله المستقله توفير الاموال اللازمه لتوسيع المؤوسسات الصناعيه القائمه وانشاء صناعات جديده تكون قادره على المنافسه واحداث نهضه صناعيه حقيقيه تتناسب مع المستقبل الذى ينتظره الشعب الفلسطينى.

د) **الطاقه الكهربائيه:**

قد تبين ان قطاع غزه لايمتلك من مصادر الطاقه اللازمه لتشغيل عجلة الانتاج الصناعى فيه الامر الذى اجبره على الاعتماد على الطاقه الكهربائيه المستورده من اسرائيل والتى تعانى من مشاكل كثيره. وسيكون من الضرورى فى هذه الحاله العمل على انشاء محطات كهربائيه لتوفير طاقه كهربائيه رخيصه تسمح بالتوسع فى انتاج الصناعات، وقد قامت سلطة الطاقة الفلسطينية بإبرام عقود من أجل إنشاء مجموعة من المحطات الكهربائية بدعم الدول المانحة أهمها كندا واليابان هذا بالإضافة إلى أنه يجرى الآن العمل على تزويد المناطق الفلسطينية بالطاقة الكهربائية من مصر.

ه) **المهارات الاداريه والفنيه:**

كان لعدم استخدام المهارات الاداريه والفنيه فى الصناعات فى قطاع غزه الى هجرة هذه المهارات للعمل فى الخارج الامر الذى جعل الصناعة غير متطوره وتقليديه ولا تتماشى مع

العصر وسيكون من الضرورى على الدولـه المستقله العمل علـى جذب هـذه المهـارات وتهيئـة المجـال لهـا للمسـاهمه بدورهـا فـى تحقيـق النهضـه الصناعيـه وفـى التغلب علـى مشـاكل العمـل والاداره وتطوير اساليب الانتاج. كذلك العمل على اعداد اليد العامله الفنيه وتوفيرهـا لصناعـات قطاع غزه لتحسين اساليب الانتاج وتطويره.

و) **المواد الاوليه:**

لما كان قطاع غزه فقـير بـالمواد الاوليـه اللازمـه للصناعـه فـإن الدولـه المستقله ستقوم بتوفير تلك المواد اللازمه عن طريق الاستيراد من الدول المنتجه لها مثلها كمثل كثير من الدول التى لا تمتلك الماده الخام وبها صناعه هذا بالاضافه الى امتلاك الضفه الغربيه لكثير من المـواد الخام التى تستخدم فى الصناعه بقطاع غزه. هذا بالاضافه الى امكانية تطوير الصناعات الغذائيه لتوفر الماده الخام من الزراعه.

ز) **التوزيع الجغرافى للصناعات:**

تميزت الصناعات فى قطاع غزه بعدم التوازن والانسجام فى توزيعهـا الجغرافـى حيث كانت تنحصر الصناعات فى بعض المدن الرئيسيه مثـل غـزه وخـانيونس كصناعـات الملابس وورش السباكه والخراطه وغيرها مـن الـورش التـى تغـير منظـر المدينـه الجمـالى فـى حيـن ان المناطق الريفيه تخلو تمامـا مـن هـذه الصناعـات الموجـوده وقـد تسـبب ذلـك حـدوث جملـه مـن الظواهر الاقتصاديه والاجتماعيـه كختـلاف المسـتوى المـادى وهـو مـأثر بـدوره علـى تخلـف الاوضاع الاجتماعيه العامه فى الريف ومن هنا فإن ذلك يستدعى اعادة النظر فى مواقـع التركز الصناعى بين مدن القطاع الاربع والعمل على توزيع المشاريع الصناعيه بينها حتى يمكن تحقيـق التوازن فى توزيع عدد السكان ومن هنا يجب وضع خطه للمناطق الصناعيه بحيث تكون خـارج المناطق السكنيه للمحافظه على البيئه والصحه البشريه.

٣- **التجاره والنقل والمواصلات والسياحه:**

أ) **التجاره الخارجيه:**

لاشك ان العلاقات المكانيه للدوله الفلسطينيه ستلعب دورا هاما فى تطوير حركة التجاره الخارجيه بينها وبين الدول الاخرى وخاصة العربيه التى سيؤدى توقف حركة التجـارة مـن والـى

اسرائيل الى تعاظم الاعتماد على الاسواق العربيه ومصر بشكل خاص بحكم الموقع الجغرافى والتخلص من الاثار السلبيه التى سيطرت على على تجارته الخارجيه طوال فترة الاحتلال. وسيكون لازالة العقبات التى كانت امام الحركه التجاريه فى قطاع غزه وفتح امامها الطريق للاتجاه نحو مصر والاردن وباقى الدول العربيه وتنظيم النقل والانتقال عبر الجسور المفتوحه بلاقيود والاعتماد على ميناء غزه فى حركة الصادرات والواردات أكبر الاثر فى احداث تطور ايجابى على تجارة قطاع غزه الخارجيه.

ب) **النقل المواصلات:**

اما بالنسبه لوسائل النقل وخاصة السيارات الشاحنه فإن اتساع نطاق حركتها بين قطاع غزه والضفه الغربيه والاقطار العربيه الاخرى يمكن ان يخلق نوع من المرونه فى وسائل النقل والعمل على رفع درجة مساهمته فى حركتى النقل والتصدير من والى اسواق قطاع غزه. الا أن المشكله التى ستقف فى وجه تطوير وسائل النقل هى ان الدوله الفلسطينيه عباره عن دوله منشطره وسيكون الاتصال بين الشطرين فيه صعوبه ويجرى الان الحديث عن ممر أمن يربط بين الجزئين بحيث يصل بين شمال قطاع غزه وجنوب الضفه الغربيه.

ج) **النشاط السياحى:**

ان اقامة الدوله الفلسطينيه يترتب عليها ازالة جميع ما احدثه الاحتلال من تغيرات فى المعالم السياحيه لقطاع غزه وتطوير هذه الاماكن والتجهيزات السياحيه سيدفع بالحركه السياحيه بالعوده من جديد الى قطاع غزه وخاصة مع امتلاك غزه الى المتطلبات السياحيه وإن كانت تحتاج الى تطويرها مثلsun sea sand فهذه المقومات متوفره فى قطاع غزه على الدوله الفلسطينيه تطويرها بشكل خاص مثل الاستراحات واماكن التسليه والاستجمام بالاضافه الى الايواء السياحى.

ثانيا- فى ظل ارتباط سياسى مع الاردن:

إن وجود ارتباط سياسى من اى نوع يجمع بين الدوله الفلسطينيه والاردن بعد تحقيق الانسحاب الاسرائيلى من الاراضى الفلسطينيه لابد وأن يكون له اكبر أثر فى تحديد معالم المستقبل الاقتصادى لقطاع غزه وسنحاول هنا معرفة مايمكن ان ينشأ عن

هذا الارتباط السياسى مع الاردن من أثار على مختلف فروع النشاط الاقتصادى فى قطاع غزه والتى من شأنها ان تحدد مستقبلها الاقتصادى واتجاه تطوره.

١-   الانتاج الزراعى:

لاشك أن الانسحاب الاسرائيلى الكامل من الدوله الفلسطينيه وكذلك عودة عدد كبير من المشتغلين فى اسرائيل الى العمل الزراعى داخلها سيساعد كثيرا فى احداث التنميه الزراعيه وخاصة بعد التوسع الذى حدث فى استخدام الاساليب العلميه والتى عكست نتائجها على الانتاج الزراعى المرتفع وسيكون لهذا الارتباط السياسى مع الاردن اثر كبير فى ضمان اسواق استهلاكيه واسعه لمنتجاتنا الزراعيه والتى تعتبر احدى المتطلبات الاساسيه لاحداث التنميه الزراعيه وتصريف الفائض من الانتاج.

٢-   الانتاج الصناعى:

إن زوال معوقات النمو الصناعى فى قطاع غزه والتى نجمت عن الاحتلال وإيجاد ارتباط سياسى مع الاردن سيدفع هذه الصناعات الى نشاطها ويمكن معه اعادة تشغيل ماكان قد توقف منها عن العمل جراء الاجراءات الاسرائيليه.

ومع ذلك فإن هذه الصناعات يمكن ان تواجه العديد من المشاكل التى كانت قد حالت دون احداث تنميه صناعيه متطوره خلال فترة الاحتلال الامر الذى جعلها متخلفه صناعيا حتى مع الدوله التى سيكون بينها ارتباط سياسى ومن هنا لابد من السؤال التالى:

والان وبعد دراسة القطاع الصناعى فى قطاع غزه هل من الممكن النهوض بهذا القطاع ليواكب القطاع الصناعى فى الدول الاخرى؟ وحتى مع وجود ارتباط سياسى مع الاردن!!! يكمن هذا الجواب الواقع فى قيام الدوله الفلسطينيه والتى سيكون لها القرار بالنسبه للصناعه التى ستقوم بها رغم التطور الكبير والواسع بين الدوله الفلسطينيه الوليده والاردن وبين الدول الصناعيه والاردن والتى تقوم عليها تكنولوجيا ونوعيا واسعا يبدو صعوبه الوصول الى المستوى التى وصلت اليه بعض الدول فى ثورتها الصناعيه الثالثه.

ولكن هناك بعض الاعتبارات التى ستأخذبها الدوله الفلسطينيه بالتأكيد فى عملية التصنيع [١].

الاول- إن هناك ميزه يتمتع بها الاقتصاد الذى يعمل على التصنيع متأخرا ذلك انه يجد امامه تراكما ثمينا من التكنولوجيه التى يستطيع الحصول عليها واستيعابها واستخدامها.

الثانى- إن التصنيع فى كثير من فروعه وانشطته لايتطلب وجود مواد خام معدنيه ثقيله يصعب نقلها وهذا ينطبق على عدد خاص من صناعات الثوره الصناعيه الرابعه.

ومن هنا نجد ان احداث التطور الصناعى المطلوب يعتبر هدفا استراتيجيا لسياسة الدوله الفلسطينيه وقد كان غياب السلطه الوطنيه فى الماضى احد اهم الاسباب التى غيبت اى تخطيط لقطاعات الانتاج القومى فلن تكن هناك سياسه إنعاش إقتصادى بل كان هناك حكم عسكرى اسفر عن مزيد من الحاق تبعية الاقتصاد الفلسطينى بالاقتصاد الاسرائيلى نتج عنها تخلف فى كل القطاعات الانتاجيه بما فيها قطاع الصناعه.

ومن هذا المنطلق نعتقد ان قطاع التصنيع سيلعب دورا هاما فى ظل اية خطه تنمويه للدوله الفلسطينيه فى معالجة كثير من المشكلات المزمنه التى خلفها الاحتلال وخاصه مشكلة البطاله ومشكلة العجز فى الميزانيات ومن هنا فإن التصنيع سيساعد فى خلق الاساس المادى للتقدم من خلال توجيه وتخطيط القطاع الصناعى لخدمة الاهداف العامه للاقتصاد الفلسطينى عن طريق استراتيجيات التصنيع.

ومن هنا يجب ان تكون استراتيجية التصنيع تكون او تعتمد على الاحلال محل الواردات وعلى التصدير للخارج ذلك لانه من خلال سياسة الاحلال محل الواردات يتحقق تصنيع جزء هام من وارداتنا التى كانت تشكل عبئا على ميزان المدفوعات لاعتمادنا على الخارج وبالتالى نتخلص من واقع التخلف والتبعيه. [٢]

---

١ - منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الشئون الاقتصادية والتخطيط - البرنامج العام، الاتحاد الاقتصادى الوطنى الفلسطينى، ١٩٩٤-٢٠٠٠ ، تونس، ١٩٩٣، ص ٨١٨.

٢ - محمود عكاشة، سامى أبو ظريفة، محددات وأفاق التصنيع فى قطاع غزة، مرجع سابق، ص ١٦

ومن هنا وبدلا من الاعتماد على المصنوعات الخارجيه يصبح وفى ظل استراتيجية الدوله للتصنيع الاعتماد على المصانع المحليه.

هذا بالاضافه الى ان التصدير يصبح هدفا الى الخارج مع النظر بشكل خاص الى الموقع الممتاز الذى يتمتع به قطاع غزه والاستغلال الامثل لميناء غزه حيث يتوقع ان يقوم بدور رائد فى التجاره الخارجيه مع الدول الاوربيه والشرق أوسطيه والعربيه. (١)

ومن هنا يمكن الاستنتاج ان مقومات النهوض الاقتصادى فى ظل الدوله الفلسطينيه ستكون متوفره فى ظل خطة تنمويه شامله وفى ظل تعاون اقليمى فى الشرق الاوسط وتعاون عربى داعم لاقتصاد الدوله الفلسطينيه الوليده.

٣- التجاره والنقل والمواصلات والسياحه:

أ) التجاره الخارجيه :

إن وجود اى ارتباط سياسى مع الاردن سيعمل على توسيع نطاق التجاره الخارجيه لتوفير سوقا استهلاكيه واسعه لمنتجاتها المختلفه بالاضافه الى سهولة الوصول من الاردن الى اسواق الدول العربيه وهذا سيحميها نسبياً من الكساد الذى سينشأ من فقدان السوق الاسرائيليه ورغم المنافسه بين التجارتين الاردنيه والفلسطينيه الا أن التنسيق بين الدولتين بما يتلائم ومصلحة الطرفين سيكون له الاثر الايجابى على تقدم التجاره الخارجيه فى المنطقه.

ويضاف الى ذلك احتمال استئثار الاردن بنسبه كبيره من العجز فى الميزان التجارى لقطاع غزه او الدوله الفلسطينيه بعد ان كان العجز التجارى يسجل فائضاً مابعد ١٩٦٧ فى الاردن وذلك نتيجة لاستمرار التفوق الاقتصادى الاردنى على اقتصاد قطاع غزة.

ب) النقل والمواصلات:

إن وجود ارتباط سياسى مع الاردن يترتب عليه حريه النقل عبر الجسور وانسياب حركته دون وجود اى عائق هذا بالاضافه الى فتح المطارات فى الدوله

---

١ - المرجع السابق، ص ١٦٦.

الفلسطينيه سيسهل الاتصال بين الدوله الفلسطينيه والاردن والذى سيخلق نوع من المنافسه بين مطارات الاردن والدوله الفلسطينيه وخاصة بالنسبه للسكان الفلسطينين العائدين لزيارة اهليهم وكذلك السياح الذين يفدون لزيارة الاماكن المقدسه فى الدوله الفلسطينيه.

ج) النشاط السياحى:

النشاط السياحى من الانشطه التى ستزدهر فى حالة وجود ارتباط سياسى لما له من علاقة بين الدولتين التين يشكل الشعب الفلسطينى نسبة ٨٠٪ من سكانهما الامر الذى يؤثر على حركة التنقل من والى الدوله الفلسطينيه والاردن ومن هنا الاهتمام بالمعوقات السياحيه سيشهد نشاطاً واضحاً فى ظل هذا الارتباط.

النتائــــج

١. لقد أظهرت الدراسة أن المقومات الطبيعية ساعدت على التطور الاقتصادى كالزراعة والصناعة والنقل والمواصلات.

٢. من دراسة المقومات البشرية تبين أن السكان يتركزون فى المناطق الحضرية بنسبة ٨٥٪ وهذا يكون على حساب المناطق الريفية كما ترتفع نسبة الإعالة فى المجتمع بالإضافة إلى أن عبء العمل يقع على الذكور ويلاحظ أيضاً أن قطاع الخدمات يمثل أهم القطاعات بالنسبة بالعمل فى حين ينخفض نصيب القطاعات الانتاجية الأخرى من العمالة بشكل كبير مما يؤثر على الانتاج. كما أثبتت الدراسة أن نسبة البطالة غير ثابتة وترتفع إلى معدلات كبيرة بسبب سياسة الاغلاقات الإسرائيلية.

٣. من دراسة الانتاج الزراعى اتضح ضعف مساهمة القطاع الزراعى فى الدخل القومى وتدنى مستويات الانتاج والانتاجية بصورة واضحة كما تبين منالدراسة أن مساحة الحمضيات فى تقلص مستمر نتيجة للزحف العمرانى وتحول المزارعين لزراعات تدريجاً مثل الخضرات والزهور.

ومن دراسة الانتاج الحيوانى اتضح أن قطاع غزة فقير بالثروة الحيوانية بسبب قلة المراعى وعدم الاهتمام بتربية الحيوانات.

أما عن الانتاج السمكى فقد تبين عند الدراسة أنه لا يكفى لسد حاجة السكان ويعانى من مشكلات حالت دون تطوره بسبب الاجراءات الأمنية الاسرائيلية.

٤. عند دراسة الانتاج الصناعى – تبين أن معظم الصناعات هى عبارة عن حرف صغيرة تستخدم أقل من عشرة عمال وأن معظمها ارتبط بالسوق الاسرائيلى الأمر الذى أنعشها اقتصادياً. وتبين من الدراسة أن القطاع يفتقر إلى الصناعات المهمة والحديثة والكبيرة والتى يعمل بها أكثر من ٥٠ عامل.

٥. ومن دراسة النقل والمواصلات والتجارة والسياحة تبين أن النقل يعانى من مشكلة ضيق الشوارع والتى تبين عند الدراسة أنها بين ٨–١٢ متر وأن

معظمها بدون اكتاف بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الطرق الترابية على الطرق المرصوفة.

أما عن التجارة فقد تبين أن معظمها سلعاً استهلاكية مستوردة من اسرائيل لسياسة اسرائيل فى ذلك. من هنا نجد أن حجم الواردات أكبر من حجم الصادرات وهذا جعل الميزان التجارى فى عجز مستمر لصالح إسرائيل، أما عن الصادرات فإن معظمها زراعية مثل الحمضيات والخضرواة التى باتت تعانى من سياسة الإغلاقات المتكررة.

أما عن السياحة فرغم امتلاك قطاع غزة المقومات السياحية من خدمات ومرافق عامة وقرى سياحية وآثار إلا أن الحركة السياحية لا تبدو واضحة بسبب الظروف السياسية التى مرت على القطاع من احتلال اسرائيل له وقطع الاتصال بين قطاع غزة والدول العربية المجاورة وأصبحت السياحة مقصورة على السياحة الاجتماعية فى فصل الصيف.

التوصيـــــــات

١- ضــرورة التنميــه الاقتصاديــه لمواجهــة السياســه الاســرائيليه للسـيطره علــى اقتصاديات قطـاع غـزه.

٢- التمســك بــالارض واســتثمارها بمختلــف المشــروعات الاســكانيه والزراعيــه والصناعيــه.

٣- الاستخدام الكامل لقوة العمل الذى يعتبر عنصـراً ثابتـاً فـى معظـم خطـط التنميه الاقتصاديـه.

٤- خلق اكبر عدد ممكن من فرص لعمل لتشغيل القـوى العاملـه لامتصـاص البطالـه واسـتعمال العمالـه التـى تعمـل فـى اسرائيل مـاأمكن ذلـك.

توصيات خاصـة بالزراعـة :

١- التوسـع قـدر المسـتطاع فـى المسـاحه المزروعـه بغـض النظـر عـن المعـايير الاقتصاديه فـى الانتاج وخاصـة على حساب الاشـجار الحرجيـه وذلـك تحسـباً مـن تصنيفها املاكاً عامـه [١]

٢- انشاء جهاز ارشاد زراعـى تتوزع مهامـه علـى جميـع منـاطق قطـاع غـزه تكـون مهمتـه نقل تكنولوجيا الانتـاج الزراعـى وتوضيـح الجوانـب الفنيـه للمزارعيـن مـن اجل تحسين نوعية الانتاج ورفـع مستوى الانتاجيـه.

٣- انشاء مراكز البحـث والدراسـات فـى الجامعـات والمعـاهد الزراعيـه لتمكينهـا مـن توفير قـاعدة المعلومـات اللازمـه للمزارعيـن.

٤- الاهتمام باستخدام وسائل الـرى الحديثـه "الـرى بـالتنقيط" التـى تسـاعد علـى توفـير كميات كبـيره مـن المياه.

٥- بناء حواجز المياه والبرك وذلك باستخدام الاوديـه الجافـه لتجميـع ميـاه الامطـار.

٦- ضـرورة توجيـه الانتـاج الزراعـى الـى النمـط الـذى يـؤدى الـى سـد الاحتياجـات الاساسيه وضمـان التصدير للاسـواق الخارجيـه.

١- ابراهيم الدقاق - نحو برنامج تنموى من اجل الصمود - مجلة شئون فلسطينيه عدد ١٢٦- ١٩٩٢ص٢٠

٧- زيادة خصوبة التربه وذلك عن طريق تخصيب التربه باستمرار والتى تدهورت خصوبتها وذلك باستخدام المخصبات العضويه والاسمده الكيماويه هذا بالاضافه الى اتباع دوره زراعيه مناسبه تضمن زراعة محاصيل مختلفه بحيث تعمل كمخصب للتربه بما تضيفه من طوبال ونيتروجين [١] .

٨- مقاومة الافات والحشرات: التى تؤدى الى هلاك كميه كبيره من الاغذيه عن طريق فتكها بالمزروعات والحيوانات او عند تصنيعها ويتم ذلك عن طريق انشاء صوامع او مخازن او ثلاجات حافظه.

٩- الألات الزراعيه : وقد ادى استخدام الألات الزراعيه الى تطوير الزراعه ورغم فاعليتها بالنسبه للأنتاج الزراعى وزيادته الا ان صغر الملكيات والحيازات الزراعيه فى قطاع غزه يعرقل استخدام الميكنه الزراعيه الامر الذى يتطلب وضع سياسه حازمه تحمى تفتت الأراضى الزراعيه.

١- التخطيط السليم للتنميه الزراعيه:

ويحدث ذلك عن طريق :

(أ) اتباع سياسة زراعيه راشده حيث أثبتت التجارب التى قامت بها الدول والتى يجب على قطاع غزه الأخذ بها واتخاذ اجراءات تشجع زيادة الانتاج وذلك عن طريق:

(ب) ضمان اسعار عاليه للحاصلات الزراعيه.

(ج) وضع سياسه زراعيه مستقره واستمرار تنفيذها عن طريق تنويع الزراعات [٢]

(د) ضمان استقرار سياسى فى قطاع غزه حتى يجنى الفلاح ثمرة عمله.

(ه) الاهتمام بالثروه السمكيه والحيوانيه عن طريق العنايه المركزه بها بأعتبارها مصدراً من مصادر الغذاء.

توصيات خاصة بالثروة الحيوانية:

١- تبنى برنامجا وطنيا للوقايه من الامراض المعديه والمتوطنه فى قطاع الابقار والاغنام والدواجن وذلك بزيادة الوحدات البيطريه المتنقله.

١- د. محمد محمود الديب – الجغرافيا الاقتصاديه مرجع سابق ص ٥٣٨

٢ – د. انطوان منصور – اقتصاد الصمود مرجع سابق ص ٢٢٤

٢- تشجيع استخدام وسائل التقنيه الحديثه مثل عملية التلقيح الصناعي واستخدام الهرمونات المراقبه بيطريا للتأكد من مواصفاتها وذلك لزيادة نسب التوائم في الاغنام مع ادخال ذكور محسنه لقطعان الاغنام المحليه حتى يتم تهجينها وتحسينها والاكثار من سلالات الابقار الهولنديه.

٣- انشاء مركز ابحاث متخصص يضم خبراء ومتخصصين لتحسين سلالات الحيوانات بحيث تتلائم مع البيئه المحليه.

٤- توفير مزارع دواجن لانتاج البيض لغرض التفريخ وانتاج كتكوت اللحم والبيض على الرغم من ان هذه العمليه تأخذ وقتاً إلا إنها تكون مثمره مستقبلاً.

٥- الاهتمام بعملية ارشاد العاملين في مجال القطاع الحيواني وذلك من خلال تشغيل مهندسين زراعيين.

٦- العمل على ايجاد منافذ ماديه لدعم المزارعين سواء من خلال القروض او تقديم العون لهم وتعويضهم في مواسم الخساره.

٧- توفير الاعلاف والمراعي وذلك باستغلال مخلفات المصانع وتحويلها الى اعلاف يمكن استخدامها للحيوانات كذلك ادخال محاصيل علفيه ضمن الدوره الزراعيه المقترحه للاراضي الزراعيه [١].

٨- تشجيع المستثمرين على اقامة المزارع الحيوانيه وفتح اسواق محليه وخارجيه لها.

توصيات خاصة بالثروة السمكية :

١- تنظيم تسويق الاسماك وخاصة المستورده منها حتى يستطيع الصيادون طرح انتاجهم في الاسواق المحليه لكي يحصلوا على مردود مادي يساعدهم على الاستمرار في الصيد.

٢- توفير الخبراء والفنيون المتخصصون في مجالات انشاء البرك الصناعيه التي تعمل على زيادة كمية الاسماك.

٣- السماح للصيادين بالصيد في مناطق بعيده في المياه الاقليميه.

١- جمال محمد ابو عمر – صناعة الاعلاف في الضفه الغربيه وقطاع غزه مركز الدراسات الريفيه – جامعة النجاح الوطنيه – نابلس ١٩٨٥. ص ٣٥

٤- تطوير ميناء غزه القديم مع فتح ورشه تكون قادره على بناء وتصليح مراكب الصيد بمختلف انواعها.

٥- تقديم يد العون للصيادين حتى تستطيع القيام بمهامها على اكمل وجه.

٦- العمل على تصنيع اعلاف للاسماك فى المزارع الصناعيه مع التشجيع على انشاءها.

٧- بناء مصانع تخدم قطاع الاسماك التى اهمها مصانع تعليب الاسماك بمختلف انواعها وهذا مايؤدى الى خلق فرص عمل جديده.

توصيات خاصة بالقطاع الصناعى :

١- الاهتمام بالصناعات الصغيره التى تستخدم الايدى العامله بكثافه ورأس مال أقل.

٢- الاهتمام بصناعات الحرف التقليديه مثل الصناعات التذكاريه والخزف.

٣- دعم وتطوير الصناعات المرتبطه بالمواد الاوليه المنتجه محلياً والمواجهه اساساً لتلبية الطلب المحلى عليها.

٤- ايلاء الصناعات الغذائيه اهمية خاصة للاستفاده من فوائض الانتاج الزراعى وتتبع اهميتها انها تعيد التوزيع الجغرافى للصناعة حيث انها تقام فى المناطق الريفيه.

٥- دعم الجانب الموسسى الخاص بالقطاع الصناعى الذى تكون مهامها:

أ) انجاز البحوث المطلوبه لتحسين نوعية الانتاج.

ب) اجراء الدراسات للتعرف على المناطق الصناعيه وتحديد نوع الصناعه المناسبه لكل منطقه.

ج) الاهتمام بالمراكز البحثيه الجامعيه وإقامة بنك المعلومات الصناعية لتوفير المعلومات بالصناعة.

د) القيام بترويج الانتاج الصناعى لتشجيع الاستثمار فى المشروعات الصناعية.

٦- الاهتمام باقامة المجمعات الصناعية فى ضواحى المدن لدعم الصناعات الصغيرة.

توصيات خاصة بالتجاره الخارجيه والنقل والمواصلات والسياحه:

١- العمل على تخفيض العجز فى الميزان التجارى مع اسرائيل من خلال تعبئة الجماهير لخفض الاستهلاك.

٢- ايجاد مناطق تسويقيه جديده لامتصاص الفائض من الانتاج.

٣- العمل على ايجاد حلول لمشكلة التسويق داخلياً وخارجياً بما يعمل على تنشيط قطاع التجاره الخارجيه وخاصة فى مجال التصدير وتأمين منافذ تسويقيه مستقره وخاصة مع الدول العربيه.

٤- العمل على وضع اشارات ضوئيه لضبط حركة المرور على الطريق.

٥- العمل على توسيع الطرق بما يتناسب مع زيادة وسائل النقل.

٦- ايجاد الحلول لمعالجة مشكلات النقل التى اهمها عدم وجود ارصفة على الطرقات للمارة.

٧- ايجاد الوسائل الملائمه لتنشيط السياحه وازدهارها.

٨- الاهتمام بالفنادق واماكن الايواء السياحى.

ملحـق الاستبيـــان

بسم الله الرحمن الرحيم

إستمارة إستبيان خاصة بالجغرافيا الاقتصادية لقطاع غزة

جامعة الدول العربية
معهد البحوث والدراسات العربية

صحيفة استبيان

اسم الباحث : فوزى سعيد أحمد الجدبه

عنوان البحث : **الجغرافيا الاقتصادية لقطاع غزة**

تحت إشراف

الدكتور/ محمد محمد زهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

استمارة إستبيان خاصة بموضوع
إستخدام الأرض فى قطاع غزة

تاريخ الاستبيان : ١٩٩٥

١ - ما نوع الحيازة الزراعية التى بحوزتك ملك خاص إيجار

وإذا كانت إيجار فمن إستأجرتها حكومة أوقاف

ملك خاص

٢ - كم مساحة الأرض المزروعة التى بحوزتك ؟

٣ - كيف تعمل بمزرعتك هل بمفردك أم بمساعدة آخرين

٤ - كم عدد العمال الذين يعملون بمزرعتك ؟

٥ - كم الأجر لكل عامل

٦ - هل إستخدام العمال بشكل دائم أم موسمى ؟

٧ - هل تستخدم ميكنة زراعية

إذا كنت تستخدمها فكيف

٨ - ما نوع البذور التى تستخدمها ؟ هل هى محلية أم مستوردة

٩ هل تستخدم السماد الطبيعى أم الكيماوى ؟

١٠- هل هناك دورة زراعية ؟

١١- هل تستشير خبراء زراعة ؟

١٢- ما نوع المحصول الذى تزرعه بمزرعتك ؟

١٣- كيف يتم تصدير الانتاج الزراعى ؟

١٤- هل تعتمد على مصدر رزق آخر لسد حاجياتك ؟

١٥- إذا كان هناك مصدر آخر فما هو ؟

١٦- ما هى وجهة نظرك فى أى تعديل يطرأ على النظم الزراعية فى قطاع غزة.

١٧- هل تتلقى دعماً من أى جهة أخرى ؟

بسم الله الرحمن الرحيم

استمارة إستبيان خاصة بموضوع
النقل فى قطاع غزة

تاريخ الاستبيان : ١٩٩٥

١ - هل هناك شركات للنقل العام ؟

٢ - كم عدد السيارات الخاصة ؟

٣ - كم عدد السيارات الأجرة ؟

٤ - كم عدد الشاحنات ؟

٥ - كم عدد الجرارات الزراعية ؟

٦ - ما هى المناطق التى يحدث فيها إختناقات مرورية ؟

٧ - حدد المفارق التى يحدث عندها تلك الاختناقات ؟

٨ - ما رأيك فى إرتفاع عدد وسائط النقل فى غزة فى ظل السلطة الوطنية

٩ - ما هى مقترحاتك لحل مشكلة المواصلات فى غزة ؟

١٠- ما هى أم المشكلات التى تواجه السائقين أثناء السير ؟

١١- ما أهم المشكلات التى تواجه أصحاب السيارات ؟

١٢- ما هى الحلول المقترحة لهذه المشكلات ؟

بسم الله الرحمن الرحيم

استمارة إستبيان خاصة بموضوع التجارة فى قطاع غزة

تاريخ الاستبيان : ١٩٩٥

١ - ما هى أهم السلع التى تتعامل معها فى السوق ؟

٢ - كم معدل استهلاك الفرد من هذه السلع ؟

٣ - كيف تحصل على هذه السلع ؟

٤ - أيهما أسهل فى التسويق ؟ السلع المحلية أم المستوردة ؟

٥ - ما هى أهم المشكلات التى تواجهك فى الحصول على السلعة ؟

٦ - ما هى أهم المشكلات التى تواجهك فى تسويق السلع المحلية ؟

٧ - ما هى أهم الحلول المقترحة لهذه المشكلات ؟

بسم الله الرحمن الرحيم

استمارة إستبيان خاصة بموضوع
الصناعة فى قطاع غزة

تاريخ الاستبيان : ١٩٩٥

١ - ما نوع المصنع الذى بحوزتك ؟

٢ - متى تم إنشاء مصنعك ؟

٣ - كم عدد العمال فى المصنع ؟

٤ - كم تعطى العامل من أجر ؟

٥ - كم عدد ساعات العمل فى المصنع ؟

٦ - من أين تحصل على المواد الخام اللازمة للصناعة ؟

٧ - ما هى الصعوبات التى تواجهك فى الحصول على المادة الخام

٨ - كيف تحصل على المساعدات المالية ؟

٩ - كم قيمة الانشاءات فى المصنع ؟

١٠- هل المصنع يشكل مصدر من مصادر التلوث البيئى ؟

١١- هل هناك مجلس ادارة للمصنع ؟

١٢- هل هناك طموح لتطوير المصنع ؟

١٣- كيف يتم تسويق الانتاج ؟

١٤- ما هى وجهة نظرك فى تطوير الصناعة فى قطاع غزة ؟

المراجع والمصادر

المراجع والمصادر

اولا :- الكتب والدوريات:-

١- ابراهيم احمد رزقانه - الجغرافيا السياسية - دار النهضة العربية ١٩٦٨.

٢- ابراهيم ابو سمره - هيمنه اسرائيل على تجارة الضفة الغربية وقطاع غزه وسبل مواجهتها الجمعية العلمية الملكية عمان ١٩٨٣.

٣- احمد سعيد الموعد - مشكلات التنمية فى الدوله الفلسطينية - صامد الاقتصادى عدد ١٠٠ ١٩٩٥.

٤- احمد نور الدين - النظم التكنولوجية للطاقة الشمسية - مجلة البترول - الهيئة المصرية العامة للبترول مجلد ٢٦، عدد ٣ القاهرة ١٩٨٩.

٥- احمد على اسماعيل - دراسات فى جغرافية المدن الطبعة الثالثة دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة ١٩٨٥.

٦- احمد حبيب رسول - جغرافية الصناعة - دار النهضة العربية بيروت ١٩٨٥.

٧- احمد سعيد دحلان - الاوضاع الديمغرافية للدولة الفلسطينية الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها - معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة ١٩٩١.

٨- احسان عطية - مصادرة الاراضى فى المناطق المحتلة جمعية الدراسات العربية القدس ١٩٨٠.

٩- انطوان منصور - جورج القصيفى - الموسوعة الفلسطينية المجلد الاول الكتاب الثانى - دمشق ١٩٨٤.

١٠- انطوان منصور - أقتصاد الصمود الموسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت ١٩٨٤.

١١- امين عطايا - الواقع الديمغرافى فى الاراضى العربية المحتلة - مجلة شئون عربية عدد ٦٠ ١٩٨٩.

١٢- اسامه الدباغ الاوضاع الاقتصادية للمناطق الفلسطينية تحت الاحتلال عمان ١٩٨٩.

١٣- اسامة الغزالى حرب، العلاقات الخارجية والأمن الداخلى، الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها، ١٩٩٢.

١٤- أبو صبيح عمران، القطاع الزراعى ودوره فى التركيب الاجتماعى للشعب الفلسطيني، صامد الاقتصادى، عدد ٧٦، ١٩٨٩.

١٥- السيد خالد المطرى، الجغرافية الاقتصادية للمملكة العربية السعودية، دار الشواف للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٩٤.

١٦- الخطه الاقتصادية للاراضى المحتلة ٨٦ - ١٩٩٠ - عمان - وزارة التخطيط ١٩٨٧.

١٧- الخبراء العرب ذوى الهندسة والادارة Team أليات الدمج وسبل فك الارتباط بين اسرائل والمناطق المحتلة دراسة غير منشوره - اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة عمان - ١٩٨٥.

١٨- اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة - ندوة عن الابعاد الاقتصادية والاجتماعية للتطورات الجارية فى الاراضى المحتلة عمان ١٩٨٨.

١٩- القطاع الصناعى فى الاراضى المحتلة مجلة صامد الاقتصادى عدد ٧٢ ١٩٩٨ .

٢٠- المؤسسة العلمية العربية للأبحاث ونقل التكنولوجية أسير الصناعة فى الاراضى المحتلة وأفاق تطورها بيرزيت ١٩٨٦.

٢١- الموسوعة الفلسطينية - صناعة الجلود المجلد الثانى دمشق ١٩٨٤.

٢٢- بكر ابو كشك الصناعة فى الضفة الغربية وقطاع غزة صامد الاقتصادى عدد ٣٣ - ١٩٨٥.

٢٣- بكر ابو كشك التنمية الصناعية وسياسات التكتل فى المناطق المحتلة ١٩٨١.

٢٤- تيسير النابلسى - الاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية المحتلة مركز الابحاث الفلسطينية - سلسلة كتب فلسطينية بيروت ١٩٧٥.

٢٥- جمال الدين الدناصورى - موارد المياه فى الوطن العربى دراسة هيدروغرافية وهيدرولوجية واقتصادية القاهرة ١٩٧١.

٢٦- جمال محمد ابوعمر - صناعة الأعلاف فى الضفة الغربية وقطاع غزة مركز الدراسات الريفية جامعة النجاح نابلس ١٩٨٥.

٢٧- جمال حمدان - جغرافية المدن - عالم الكتب القاهرة بدون سنة نشر.

٢٨- جوده حسنين جوده - فتحى محمد ابو عيانه - قواعد الجغرافيا العامة الطبيعية والبشرية - دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت ١٩٨٦.

٢٩- جوده فتحى التركمانى – التربة فى اراضى الدولة الفلسطينية الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها معهد البحو والدراسات العربية القاهرة ١٩٩١.

٣٠- جمعه رجب طنطيش – المياه فى فلسطين – دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية والسياسية ليبيا ١٩٨٩.

٣١- حاتم عايش الشنطى – مستقبل الثروة السمكية فى فلسطين لجنة الاغاثة الزراعية بفلسطين غزة ١٩٩٣.

٣٢- حمد سعيد الموعد – حرب المياه فى الشرق الاوسط دار كنعان للدراسات والنشر – دمشق ١٩٩٠.

٣٣- حسن عبد القادر صالح – الانتاج الزراعى فى قطاع غزة مجلة صامد الاقتصادى عدد ٦٥ – ١٩٨٧.

٣٤- حسن عبد القادر صالح – حرب المياه بين العرب وأسرائيل شئون عربية عدد ٥٥ القاهرة ١٩٨٨.

٣٥- حسن عبد القادر صالح – أنتاج الغذاء فى الاردن – معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٧٥.

٣٦- حسن عبد القادر صالح – سكان فلسطين ديمغرافيا وجغرافيا – دار الشروق عمان ١٩٨٥.

٣٧- حسن عبد القادر صالح – المناخ فى فلسطين – الموسوعة الفلسطينية – المجلد الثانى دمشق ١٩٨٤.

٣٨- حسن عبد القادر صالح – التجارة فى فلسطين الموسوعة الفلسطينية المجلد الثانى دمشق ١٩٨٤.

٣٩- حسين ابو النمل – قطاع غزة من ٤٨ – ١٩٦٧ – تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية بيروت ١٩٧٩.

٤٠- حسين ابو النمل – الاقتصاد الاسرائيلى – مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨٨.

٤١- حسين ابو العنين – الموارد الاقتصادية – الدار الجامعية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٧٩.

٤٢- خالد عايد – الاستعمار الاستيطانى للمناطق المحتلة – مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بدون سنة نشر.

٤٣- خيرية قاسمية - على الدين هلال - ابراهيم كروان - المستوطنات الاسرائيلية فى الاراضى العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ (عرض وتحليل) معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٧٨.

٤٤- خيرية قاسمية - قضية المستوطنات اليهودية فى الدولة الفلسطينية ، الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها - معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٩١.

٤٥- زياد بو عمرو - الهجرة من قطاع غزة - الدوافع الاقتصادية والاجتماعية نابلس ١٩٨١.

٤٦- زينب الغنيمى - مشاركة المرأة فى العمل المنتج ودورها فى عملية التنمية مجلة صامد الاقتصادى عدد ٧٥ - ١٩٨٩.

٤٧- سمير عبد الله - اتجاهات ومشاكل تطور القطاع الصناعى فى الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٨٦.

٤٨- سمير عبد الله صالح - المجتمع الفلسطينى اربعون عاما على النكبة وواحد وعشرون عاما على الاحتلال مركز احياء التراث العربى ١٩٩٠.

٤٩- سعيد تيم - البعد الديمغرافى فى الصراع العربى الاسرائيلى شئون فلسطينية عدد ١٥٦ ، ١٥٧ - ١٩٨٦.

٥٠- شيلا شيلات - السياسة الاقتصادية الاسرائيلية فى المناطق المحتلة - اسس الامبريالية الجديدة مجلة شئون فلسطينية عدد ٣٧ - ١٩٧٤.

٥١- صلاح الدين على الشامى - النقل منشأة المعارف الاسكندرية ١٩٧٦.

٥٢- صلاح عبد الشافى - الصناعات التقليدية فى قطاع غزة، شئون تنموية، الملتقى الفكرى العربى، القدس، ١٩٩١.

٥٣- عادل سماره - اقتصاد المناطق المحتلة القدس ١٩٧٥.

٥٤ عادل سماره - احتجاز التطور - دراسة نقدية للادبيات الاسرائيلية عن اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة - مكتب الحياه للمطبوعات القدس ١٩٨٧.

٥٥- عادل عبد السلام - الملامح الطبيعية لسطح الارض - الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها - معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٩١.

٥٦- عاطف علاونه - اثر الاجراءات الاسرائيلية على اقتصاد الاراضى المحتلة مجلة قضايا عدد ٨ - ١٩٩١.

٥٧- عاطف علاونه - هيمنة السوق الاوربية المشتركة فى تسويق المنتوجات الزراعية للاراضى المحتلة - صامد الاقتصادى عدد ٨١ - ١٩٩٠.

٥٨- عبد الرحمن حميدة - جغرافية آسيا، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٨.

٥٩- عبد الجواد صالح - الأوامر العسكرية الاسرائيلية، القدس، ١٩٨٦.

٦٠- عبد الفتاح ابو شكر - سوق العمل فى الضفة الغربية وقطاع غزة نابلس ١٩٨٧.

٦١- عبد الفتاح بو شكر - اوضاع الصناعة فى الاراضى العربية المحتلة مجلة الكاتب عدد ١١٧ - ١٩٩٠.

٦٢- عبد الفتاح محمد وهيبه - جغرافية العمران دار النهضة للطباعة والنشر بيروت ١٩٨٠.

٦٣- عبد الفتاح وهيبه - جغرافية الانسان - دار النهضة للطباعة والنشر بيروت ١٩٨٠.

٦٤- عبد العزيز طريح شرف - الجغرافيا المناخية مؤسسة الثقافة الجامعية - الاسكندرية بدون سنة النشر.

٦٥- عبد العزيز طريح شرف - الجغرافيا المناخية والنباتية - الطبعة الثامنة ١٩٧٨.

٦٦- عبد الرزاق حسين - جغرافية المدن - مطبيعة اسعد بغداد ١٩٧٧.

٦٧- عبد المجيد عامر - الجغرافيا السياسية الدولية - دار المعرفة الجامعية الاسكندرية بدون سنة نشر.

٦٨- عبد البارى ابو حصيره - النشره الزراعية - دائرة الزراعة عدد ٨٥ - ١٩٩١.

٦٩- عبد المطلب ابو حجله - القطاع الصناعى فى المناطق المحتله وتأثير الاحتلال على اوضاعه عمان ١٠٨١.

٧٠- عبد المنعم ماجد - تاريخ الحضارة الاسلامية فى العصور الوسطى مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ١٩٧٣.

٧١- عبد القادر عابد - فلسطين الموضع والموقع - الموسوعة الفلسطينية القسم الثانى المجلد الاول بيروت ١٩٨٤.

٧٢- عمران بو صبيح - القطاع الزراعى وأثره فى التركيب الاجتماعى للشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية صامد الاقتصادى عدد ٧٦ - ١٩٨٩.

٧٣- عدنان شقير - البرنامج الانمائى الاستثمارى لقطاع الثروه الحيوانية والسمكية فى قطاع غزة والضفة الغربية جامعة بيت لحم ١٩٩١.

٧٤- على البنا - جغرافية الموارد الاقتصادية مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ١٩٧٤.

٧٥- على الحرباوى ورامى عبد الهادى - معضلة التنمية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد ٣، ١٩٩٠.

٧٦- على احمد هارون اسس الجغرافيا الاقتصادية دار المعرفة الجامعية اسيوط ١٩٩٥.

٧٧- على منصور الاساس الجغرافى لمشكلة التصحر دار الشروق عمان ١٩٨٩.

٧٨- عماد جاد - اسرائيل والموارد المائيه فى الاراضى المحله مجلة صامد الاقتصادى عدد ٨٨ - ١٩٩٢.

٧٩- فاروق كامل عز الدين - جغرافية النقل اسس وتطبيقات مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ١٩٨١.

٨٠- فؤاد بسيسو أفاق التصنيع الزراعى والغذائى فى الوطن المحتل عمان ١٩٨٧.

٨١- فؤاد محمد الصقار - الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٩١.

٨٢- فؤاد محمد الصقار - دراسات فى الجغرافيا البشرية - الطبعة الاولى دار النهضة العربية القاهرة ١٩٦٥.

٨٣- فتحى ابو عيانه - الجغرافيا الاقتصادية - دار النهضة العربية بيروت ١٩٨٤.

٨٤- فهمى هلالى ابو العطا - الطقس والمناخ - دراسة فى طبيعة الجو وجغرافية المناخ - دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ١٩٨٥.

٨٥- فراس صوالحه - زراعة انتاج الحمضيات فى قطاع غزه نابلس ١٩٨٣.

٨٦- كمال ابو العبد - التنمية الصناعية فى مصر - كتاب الاهرام الاقتصادى رقم ٧ - القاهرة ١٩٨٨.

٨٧- كلاوس وورم - البنيه التحتيه للتنميه فى قطاع غزه وكالة الغوش الدولية - مجلة شئون تنموية ١٩٩٤.

٨٨- محمد خميس الزوكه - جغرافية النقل - دار المعرفة الجامعية ١٩٨٨.

٨٩- محمد خميس الزوكه - جغرافية المعادن والصناعة - در الجامعات المصرية القاهرة ١٩٨١.

٩٠- محمد خميس الزوكه - التخطيط الاقليمي دار الجامعات المصرية الاسكندرية ١٩٨٠.

٩١- محمد خميس الزوكه - المدخل الى الجغرافيا الاقتصاديه - دار الجامعات المصريه الاسكندريه ١٩٧٩.

٩٢- محمد خميس الزوكه - صناعة السياحه من المنظور الجغرافي دار المعرفه الجامعيه ١٩٩٢.

٩٣- محمد عميرة، بسام عصفور - إنعكاس الاجراءات الاقتصادية الاسرائيلية على اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة، عمان ١٩٧٨.

٩٤- محمد محمود الامام - التخطيط والاستراتيجيه - دراسة في المفاهيم في استراتيجية التنميه بمصر القاهره ١٩٧٨.

٩٥- محمد محمود الديب - الجغرافيا الاقتصاديه - مكتبة الانجلو المصريه القاهرة ١٩٧٨.

٩٦- محمد عبد الهادى - تنمية قطاع الثروه الحيوانيه فى الضفه الغربيه وقطاع غزه - صامد الاقتصادى عدد ٨٩ - ١٩٩١.

٩٧- محمد عبد الرحمن الشرنوبى - جغرافية السكان - مكتبه الانجلو المصريه القاهره ١٩٨٦.

٩٨- محمد عبد العزيز عجميه - الموارد الاقتصاديه دار النهضه العربيه بيروت ١٩٨٣.

٩٩- محمد فاتح عقيل - المرجع فى الجغرافيا الاقتصاديه - جغرافيه الموارد منشأة المعارف بالاسكندريه بدون سنة نشر.

١٠٠- محمد فاتح عقيل - أهمية الموقع الجغرافى لسواحل مصر كتاب تاريخ البحريه المصريه جامعة الاسكندريه ١٩٧٧.

١٠١- محمد سلامه النحال - فلسطين أرض وتاريخ الطبعه الاولى عمان ١٩٨٤.

١٠٢- محمد سلامه النحال جغرافية فلسطين - دراسة طبيعيه وسياسيه بيروت دار العلم للملايين بدون تاريخ.

١٠٣- محمد السيد غلاب ومحمد صبحى عبد الحكيم السكان ديمغرافيا وجغرافيا مكتبه الانجلو المصريه القاهره ١٩٨٤.

١٠٤- محمد سيد نصر / عز الدين فريد / فؤاد محمد الصقار - اصول الجغرافيا الاقتصاديه مكتبه النهضه المصريه بدون تاريخ.

١٠٥- محمد البديوى فؤاد - النقل بالطرق لجنة التخطيط القومى رئاسة الجمهوريه القاهره ١٩٥٧.

١٠٦- محمد النحال - الاوضاع الاقتصاديه فى الاراضى المحتله منظمة التحرير الفلسطينيه الدائره الاقتصاديه ١٩٨٧.

١٠٧- محمد أزهر السماك، عباس على التميمى، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، الموصل، بغداد، ١٩٨٧.

١٠٨- محمد مرسى الحريرى - الوجيز فى الجغرافيا الاقتصاديه دار المعرفه الجامعيه القاهره بدون سنة نشر .

١٠٩- محمد هيثم الحورانى - اقتصاد العمل مع دراسه تطبيقيه حول قضايا العمل فى الاردن وموضوعاته الجامعه الاردنيه عمان ١٩٨٧.

١١٠- محمد محمد سطيحه - خرائط التوزيعات الجغرافيه مكتبه النهضه القاهره ١٩٧١.

١١١- محمد رياض - جغرافيه النقل دار النهضه العربيه بدون سنة النشر.

١١٢- محبات الشرابى - اقاليم مصر السياحيه دراسه فى جغرافيه السياحه دار الفكر العربى ١٩٩١.

١١٣- محمود توفيق محمود - الأوضاع الجيوبولتيكية للدولة الفلسطينية، الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها، ١٩٩٢.

١١٤- محمد محمود إبراهيم الديب - الجغرافيا الاقتصادية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، بدون.

١١٥- محمود عكاشه - محددات وأفاق التصنيع فى القطاع - الملتقى الفكر العربى القدس ١٩٩٢.

١١٦- محمود حسين - الزراعه والانتاج الزراعى فى قطاع غزه مجلة صامد الاقتصادى عدد ٨٤ - ١٩٩١.

١١٧- محمود كامل - السياحه الحديثه علما وتطبيقا الهيئه المصريه للكتاب القاهره ١٩٧٦.

١١٨- محمود محمد سيف - المواقع الصناعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الثانية، ١٩٩٠م.

١١٩- مروان القدومي - الاحتلال الاسرائيلي ووضع الحقوق القانونيه والانسانيه في الاراضي المحتله ١٩٦٧ مجلة صامد الاقتصادى عدد - ١٩٩٢.

١٢٠- منصور كميل وآخرون، الشعب الفلسطينيفي الداخل، خلفيات الانتفاضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠.

١٢١- منير احمد عوض - الثروه السمكيه في قطاع غزه مركز الدراسات الريفيه - جامعة النجاح الوطنيه نابلس ١٩٨٧.

١٢٢- معين رجب - الصناعات الخشبيه في قطاع غزه وأسواق معاملاتها غزه ١٩٩٣.

١٢٣- معين رجب - انتاج وتطوير الثروه السمكيه في قطاع غزه مجلة شئون تنمويه - الملتقى الفكر العربي القدس ١٩٩١.

١٢٤- معين رجب وأخرون - الامكانيات الاقتصاديه للثروه السمكيه في قطاع غزه ١٩٩٤.

١٢٥- معين رجب - الواقع الزراعي في قطاع غزه الملتقى الفكر العربي القدس ١٩٩٠.

١٢٦- معين رجب - ورقة عمل حول واقع ومستقبل الصناعات الغذائيه في فلسطين - غزه ١٩٩٤.

١٢٧- منى الجوهرى - اثر المياه والارض في نمو الاقتصاد الزراعي للضفه الغربيه قطاع غزه عمان ١٩٨٩.

١٢٨- منظمة التحرير الفلسطينيه - دائرة الشئون الاقتصاديه التخطيط البرنامج العام للانماء تونس ١٩٩٤.

١٢٩- موسى سمحه وأخرون - الصراع الديمغرافي في فلسطين المحتله اللجنه الاردنيه الفلسطينيه المشتركه عمان ١٩٨٦.

١٣٠- ميرون بنفستى - الضفه الغربيه وقطاع غزه بيانات وحقائق سياسيه ترجمة دار الشروق عمان ١٩٨٧.

١٣١- ناصر جابر - الثابت والمتغير فى السياسه الاقتصاديه الاسرائيليه اتجاه الضفه وقطاع غزه مجلة قضايا عدد ٨ - ١٩٩١.

١٣٢- نبيل الروبى - نظرية السياحه - مؤسسة الثقافه الجامعيه الجزء الاول الاسكندريه بدون سنه نشر.

١٣٣- نصر السيد نصر - جغرافية الموارد الاقتصاديه - الجزء الاول القاهره ١٩٧٨.

١٣٤- نظام محمود بركات - الاستيطان الاسرائيلى فى فلسطين بين النظريه والتطبيق مركز دراسات الوحده العربيه بيروت ١٩٨٦.

١٣٥- نورى خليل البرازى وابراهيم المشهراوى - جغرافيا الزراعه بغداد ١٩٨٠.

١٣٦- هشام عوراتى - مستقبل الصناعات الزراعيه والغذائيه فى المناطق المحتله - مجلة صامد الاقتصادى عدد ٤٩ - ١٩٨٤.

١٣٧- هشام عوراتى - الصناعه فى الضفه الغربيه وقطاع غزه مكتب الوثائق والابحاث جامعه بيرزيت ١٩٧٩.

١٣٨- هانى نايف مقبول - الاوضاع الديمغرافيه فى الضفه الغربيه - جمعيه الدراسات العربيه القدس ١٩٨٧.

١٣٩- يسرى الجوهرى - جغرافية التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٩٦.

١٤٠- يوركونسلت ارنهام - ملامح غزه البيئيه - الجزء الاول ١٩٩٤.

١٤١- يوسف ابو مايله - مشكلة المياه فى قطاع غزه - المجله الجغرافيه القاهره عدد ٢٢ - ١٩٩٠.

١٤٢- يوسف ابو مايله وجوده فتحى التركمانى - الموارد المائيه فى الدوله الفلسطينيه - الدوله الفلسطينيه حدودها ومعطياتها وسكانها ١٩٩١.

١٤٣- يوسف ابو الحجاج - قطاع غزه وظروفه الجغرافيه واحواله الاقتصاديه - بحوث فى العالم العربى القاهره ١٩٦٥.

١٤٤- يوسف فايد - الدوله الفلسطينيه حدودها ومعطياتها وسكانها معهد البحوث والدراسات العربيه القاهره ١٩٩١.

ثانياً : الرسائل العلمية :

١. أحمد شقليه - الجغرافيا الاقليمية لقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٦٤م.

٢. انطوان منصور - اقتصاد الصمود، رسالة دكتوراه منشورة، ترجمة حنا الغاوى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٤م.

٣. جابر ابراهيم، نحو استراتيجية التنمية الزراعية فى الأرض المحتلة، جامعة الخرطوم، الخرطوم ١٩٩٤.

٤. جمال عبد المعطى البابا - الجغرافيا السياسية للدولة الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣م.

٥. جهاد أبو طويله - استخدام الأرض فى قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٨٨م.

٦. جهاد أبو طويله - التخطيط الاقليمى، معطيات الواقع وآفاق المستقبل فى قطاع غزة، جامعة، رسالة دكتوراه غير منشورة، الخرطوم، ١٩٩٤م.

٧. صقر محمود جندية - القيود المفروضة على التنمية الاقتصادية فى اسرائيل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، ١٩٨٩م.

٨. عبد الرزاق القطراوى - القوى العاملة فى المناطق الفلسطينية المحتلة واستراتيجية دعم الصمود الاقتصادى، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩١م.

٩. فاروق كامل عز الدين - ميناء القاهرة الجوى، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٧٠م.

١٠. فوزية محمود صادق - الأقاليم الزراعية فى شمال الدلتا، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة ١٩٨٢م.

١١. مازن صلاح عطيه العجله- التنمية الاقتصادية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة - معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٢م.

١٢. محمد أحمد الطولبة - مدينة أربيد، دراسة فى جغرافية العمران، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأسكندرية، ١٩٨٢م.

١٣. محمد عبد اللطيف الحسينى - المواصلات ومراكز العمران فى السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة ١٩٧٥م.

١٤. محمد على خلوصى - التنمية الاقتصادية فى قطاع غزة ٤٨-١٩٦٢، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة ١٩٦٧م.

١٥. منعم أحمد الدورى - هيكل العمالة وسياسة الاستخدام فى العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد ١٩٨٢م.

١٦. نبيل خضر صالح طعمية - نحو تشغيل أمثل للقوى العاملة العربية فى العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية، بغداد، ١٩٨٨م.

١٧. نوره يوسف المصرى - مدينة بورسعيد، دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية، رسالة ماجستير، الاسكندرية ١٩٩٢م.

١٨. يوسف كامل ابراهيم - العمران الريفى فى قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٩٥م.

المراجع الغير العربية

1. Adel Samara, The political economy of the West Bank from peripheralization to devolopment London, 1988.

2. Avnimelech, M. Late Quaternary sediments of the Coastal plain of Israel, Bulletin of the Research Council of Israel 1952.

3. Clark J, Urban, population densities, Bull Inst International de statistique 1958.

4. Dicken Nis and Pitts RG. Introduction to cultural geography ginn and Company USA 1970.

5. Emile Sahliyeh, West Bank Industrial and Agricultural Devolopment, The Basic problems Joinal of palestinian studies 1982.

6. Robinson and C.G., Bamford, Geography of transport Mc donald and Evans plymouth 1978.

7. Awartani, Asurvey of industries in the West Bank and Gaza Strip Beirzeit University 1978.

8. Jan Grierson, Farming Foundation, Geog series Editor Richord Kemp Edward Arnold 1983.

9. Joels Migdal palestinian society and paitics.

10. Picard and P. Salomonica, On the geology of the Gaza-Beershaba district Bull No. 2 Jersulem 1936.

11. L Picard: Structural evolution of palestine Hebrow Univs. Jeruslem 1948

12. Meron Benvenisti, the West Bank Data Project a survey of Israel policies American Enterprise institute for public resarch washington and London 1984.

13. Orni and Efrat E, Geography of Israel Jersualem, Israel Univ. Press 1971.

14. Paul A. Samuelson and William D. Nord hans conomics. 13th Edition Mc Graw Hill Book Co. Tien Wah press pte ltd singaparel 1989.

15. Phillip Hard Wick and others, Anintroduction to modern Socitey Longman England 1986.

16. Robinson, H. Geography of tourism, Macdonald and Evans London 1976.

17. Roy Sara Gaza strip a survey, Jeisulem W.B.D.P. 1986.

18. Saleh, H. An Estimation of the water balance in Jordan, Arts Jour Univ. of Jordan 1972.

19. Salem. MR, Geology of ground water in the area between El Arish and Gaza Cairo Univ. Faculty of Science, Geology Department 1963.

20. Sara R. The Gaza Strip: A survey, Cambridg Harvard Univ. Press 1984.

21. Simcha Bahiri, Industrialization in the West Bank and Gaza Boulder colorado westvew press W.B.O.B.P. 1987.

22. TJohn Alexander and Lay Gibson, Economic geography second edition prentice, Hall Int. London 1979.

23. Wheeler J. et al, Reginnal geography of the world New Your 1961.

24. Yusif A. Sayigh, The determinants of Arab Economic Devolopment Croom Helmlonden 1978.

25. Yusif, A Sayigh, The palestinian Economy under occupation, dependency and pouperization J.P.S. Volxu No 60 Summer 1988.

الجغرافيا الأقتصاديه لقطاع غزه

إن دراسة الجغرافيا الاقتصاديه لقطاع غزه أصبحت من الأهميه بمكان في ظل المتغيرات السياسيه التي طرأت على قطاع غزه في العشر سنوات السابقه من ممارسات اسرائيليه وسياسة الانتفاضه التي عملت على استقلال الإقتصاد الفلسطيني ما أمكن لها ذلك وسياسة السلطه الوطنيه الفلسطينيه التي واجهت عقبات تحول دون اصلاح ما أفسدته اسرائيل.

لذلك استهدف هذا البحث معالجة مثل هذا الموضوع من خلال تقديم المقومات الطبيعيه والبشريه المؤثره في الجغرافيا الاقتصاديه ثم تقديم مسح شامل لكافة القطاعات الاقتصاديه وتطويرها حتى عام ١٩٩٥ نهاية فترة البحث ومن ثم وضع استشراف مستقبلي لما ستكون عليه الجغرافيا الإقتصادية مستقبلاً في ظل الدوله الفلسطينيه المستقله او اتحاد كنفدرالي مع الاردن.

وعليه فقد قسمت الدراسه الى سته فصول وفصل ختامي ناقش:

الفصل الأول:

المقومات الطبيعيه من الجوانب التي تخدم الجغرافيا الاقتصاديه وهي البنيه والتركيب الجيولوجي ومظاهر السطح والمناخ والتربه وموارد المياه حيث ساعدت تلك العوامل على قيام زراعة متطوره ومتقدمه وتبين ذلك من غزارة الانتاج.

الفصل الثاني:

تناول المقومات البشريه التي تخدم الجغرافيا الاقتصاديه من سكان على اعتبارهم عنصر الانتاج والاستهلاك فتكوينهم وتوزيعهم وخواصهم الاقتصاديه يؤثر تأثيرا مباشرا على الانتاج الاقتصادي اذ درست اعداد السكان وتطورهم والمواليد والوافيات والزياده الطبيعيه ثم التوزيع الجغرافي للسكان وكثافتهم الأمر الذي أثر على استخدام الارض ثم اهم العوامل المؤثره في الزياده السكانيه ثم التركيب النوعي والعمري وقوة العمل وأوجه النشاط الاقتصادي.

الفصل الثالث:

ناقش الباحث فيه اوضاع القطاع الزراعي بقطاعاته المختلفه زراعه – حيوان –اسماك– وقد ابتدأ الباحث بشرح العوامل المؤثره على تلك القطاعات الزراعيه من خلال اشكال السطح والتربه وموارد المياه والايدي العامله ونظام الملكيه والميكنه الزراعيه والتسميد ورأس المال والأسواق والمواصلات ثم درست الغلات الزراعيه بشئ من التفصيل والتحليل ثم التوزيع

الجغرافى للحاصلات الزراعيه واخيرا اهم المشكلات التى يعانى منها القطاع الزراعى.

أما عن الثروه الحيوانيه فقد تم دراستها من خلال العوامل التى تؤثر فى تطورها واهم المشكلات التى تعانى منها.

وعن الثروه السمكيه فقد درس الباحث العوامل التى تؤثر على الانتاج السمكى والتوزيع الجغرافى لصيد الاسماك ثم تطوير الانتاج واهم المشكلات التى تعانى منها الثروه السمكيه فى قطاع غزه.

الفصل الرابع:

عالج القطاع الصناعى من حيث العوامل الطبيعيه والبشريه التى اثرت فيه ثم المنشأت الصناعيه وعدد العاملين منها وتطور هيكل الصناعه ثم تطور حجم المنشأت وناقش الباحث الصناعات الرئيسيه وعرض الصوره العامه لهيكل الصناعه وأخيرا اهم المشكلات التى تعيق التنميه الصناعيه فى قطاع غزه.

الفصل الخامس:

تناول النقل والمواصلات والتجاره والسياحه وقد درس الباحث المقومات الطبيعيه والبشريه للنقل ثم انواع الطرق ودراسة انماط الطرق من مرصوفه وترابيه ودرس تطور وسائل النقل وأخيرا المشكلات التى تواجه النقل.

أما التجاره حيث درس فيها اتجاهات التجاره الخارجيه والميزان التجارى ثم التوزيع الجغرافى للتجاره الخارجيه وأخيرا التركيب السلعى والخيارات السياسيه للتجاره الخارجيه واهم المشكلات التى تواجه التجاره الخارجيه.

أما عن التجاره الداخليه فقد درسها الباحث من خلال تجارة التجزئه والأسواق المحليه الاسبوعيه التى تخدم المناطق المحيطه.

السياحه – درست من خلال مجموعه من العوامل التى أثرت فيها ثم انماط السياحه والتوزيع الجغرافى لشاطئ غزه وأخيرا اهم المشكلات الرئيسيه التى حالت دون تطور قطاع السياحه.

الفصل السادس:

فهو عباره عن أجمالي لأثار الاحتلال الاسرائيلي لقطاع غزه لما لذلك من اهميه في القاء الضوء على التغيرات التي حدثت بعد ١٩٦٧ حيث وقع قطاع غزه تحت الاحتلال الاسرائيلي.

وتم دراسة اثر الاحتلال على السكان من حيث اتجاهات النمو السكاني والهجره ودراست التركيب النوعي والعمري وقوة العمل للسكان.

ثم درست أثار الاحتلال على الزراعه من حيث مجموعة من الاستراتيجيات والاجراءات الاسرائيليه على الارض ثم التركيب المحصولي.

اما عن أثر الاحتلال على الصناعه فقد درسه الباحث من خلال اسباب الركود ثم الاحصاءات الخاصه بالصناعه وحجم الوحدات الصناعيه وتبعية القطاع الصناعي الاسرائيلي وأخيرا اهم النتائج الخاصه بالسياسه الاسرائيليه.

أما عن التجاره والنقل المواصلات والسياحه فقد درست من خلال الاجراءات الاسرائيليه التي اعاقت نمو تلك القطاعات بصوره طبيعيه وقد أثرت الاجراءات هذه بصوره خاصه على قطاع السياحه الذي اصبح مشلولا شللا تاما.

وأخيرا تم دراسة الفصل الختامي من خلال المستقبل الاقتصادي لقطاع غزه في ظل حل للقضيه الفلسطينيه من خلال:

١- دوله فلسطينيه مستقله.
٢- أرتباط سياسي مع الاردن.

وقد تم استنتاج بعض النتائج التي اهمها:

١- ان سياسة الاحتلال وممارساته في قطاع غزه تعتبر العقبه الاساسيه في وجه التقدم الإقتصادي بشكله الطبيعي.
٢- ان اقتصاديات قطاع غزه تعاني من تبعية خطيره للأقتصاد الاسرائيلي.
٣- ان التنميه الأقتصاديه لاتتم إلا في ظل حل سياسي و في ظل الدوله الفلسطينيه أو أرتباط سياسي مع الأردن.

Arab League
A.L.E.S.C.O.
Inst. of Arab Researches and Studies
Dept. Geographic of Researches and Studies

Economic Geography of Gaza Strip

M.Dissertation
Submitted to Geography Dept

Prepared by

Fawzy Said El-Jadba

Supervisor

Prof.

Mohamed Mohamed Zahra

1997

Second chapter:

A study of manpower potentialities that serve economic geography concerning population considering them as production and consumption elements. Their forms and distribution and their economic properties have direct effects on economic production and study of people and their development: birth and death rate, natural increase, geographical distribution of people and their density that affect the use of land. The factors which influence the increase in population, the quality and age structure, work power and aspects of economic activity.

Third Chapter:

A discussion of the situation of the agricultural sector with its different kinds agriculture, livestock, fish. It also explans the factors the affect these agricultural sectors through surface structure, climate, soil and water sources inddition to labourerers, system of agricultural mechanization fertilizing, capital market and transport. Then crops have been studied in detail along with geographical distribution of crops. Finally, there is adiscussion of the mostimportant problems that the agricultural sectors is suffering from. As for livestock resouree. It has been studied in the light of the factors that affected and its development and the main problems that it suffering. As for fish resources, it has been studies through factors that affet production and geographical distribution of fishing and the development of that production and the main problems that it is suffering.

Fourth Chapter :

Itdeals with the industrial sectors and how natural and human factors affect it. It discusses the industrial construtions the number of people

working there, the development of industrial structure, the development of the size of constructions, and the main industries. It also gives a general look of the industrial structure and finally the most important proplems that hinder the development of industry.

Fifth Chapter :

It deals with transport, trade and tourism, and the researcher studies natural and human agents, sorts of transport and roads, means of trasnport and finally the most important problems that transport faces.

As for trade, it has been studied through movements of foreign trade and trade balance.

Then goegraphical distribution of foreign trade. Finally product structure and political options for foreign trade and the main problems which face it. As for home trade, it has been studied through retail sales and local markets.

Regarding tourism, it has been studied through a group of factors that affect it and types of tourism and the geographical distribution of beaches in Gaza, in addition to the majorproblems that face it.

Sixth Chapter:

It is a summary of the effects of the Israeli occupation of Gaza since it is significant in high lighting changes that happend after 1867.

This chapter explains the effect of Israeli occupation on people regarding the directions of populaiton growth and immigration and the study of quality and age and manpower. then the effects of the occupation on

Dconomic Geography of Gaza Strip

The study of economic geography of Gaza strip has become so important in the shade of the new political atmosphere that has affected the Gaza strip over the previous ten years due to Israeli practices as well as the Intefada policy.

These changes have resulted in the indepndence of palestinian economy to some extent, and the policy of the Palestinian National Authority that has faced the obstacles that hinder the amending of what Israel spoilt. So this research reasserts the necessity of dealing with such a subject through presenting natural and manpower agents that affect economic geography.

Morever it ams at making a comprehensive survey of all sectors of economy and its development till 1995 the end of the research period. It may also lead to expectation of what the conomic geography could be the future under an independent palestinan stat or in a confedration with jordan Accordingly, the study is divided six chapters.

First Chapter:

Natural potentialities regarding the aspects that serve the economic geography e.g. geologian formations, construction of surface, climat, soil and water sources. These factors help making developed and advanced agriculture as that appears in high rate production.

agriculture and on industry concerning the reasons of recession and the statistics of industry and the size of industrial units and the subjectivily of the Gaza industry to Israeli and Finally the major results of the Israeli policy concerning a group of strategies and practices and crop sorting.

As for the effects of occupation on transport, trade and tourism they are studied through the Israeli practices.

Finally the conclusion on the future economic geography of the Gaza strip in the shade of solving the palestinian question through :

1. An independent palestinan state.
2. Political connection with jordan.

The researcher points out some conclusions among them:

1. The occupaiton policy practice in Gaza strip are considered the main obstracles in the face of natural economic progress.
2. The economy of Gaza strip suffers from a dangerous dependence on the Isreli economy.
3. the conomic development will not be accomplished unless a political solution to the palestinian question either under a palestinian state or through a political connection with jordan.